سوسيولوجيا الأزمة

- المجتمع العراقي أنموذجاً -

- دراسة نظرية -

أطروحة تقدم بها

مازن مرسول محمد

إلى

مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل

درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع

بأشراف

الأستاذ الدكتور

عبد المنعم علي الحسني

١٤٢٩هـ

٢٠٠٨م

فهرس الدراسة

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب – د
فهرس الدراسة	هـ – ز
فهرس أشكال الدراسة	ح
مقدمة	١ – ٣
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	٤ – ٢٩
تمهيد	٤
المبحث الأول : عناصر الدراسة	٥ – ٨
أولاً : مشكلة الدراسة	٥ – ٦
ثانياً : أهمية الدراسة	٧
ثالثاً : أهداف الدراسة	٧
رابعاً : مناهج الدراسة .	٨
المبحث الثاني : تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة	٩ – ٢٨
تمهيد	٩
أولاً : سوسيولوجيا (Sociology)	١٠ – ١٣
ثانياً : الأزمة (Crisis)	١٣ – ٢٢
ثالثاً : المجتمع (Society)	٢٢ – ٢٣
رابعاً : الهوية (Identity)	٢٣ – ٢٨
خلاصة الفصل الأول	٢٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : الإطار النظري ودراسات سابقة	٣٠ – ٧٣
المبحث الأول : الإطار النظري	٣٠ – ٥٢
تمهيد	٣٠ – ٣٢
١. النظرية الصراعية	٣٢ – ٣٩
٢. النظرية البنائية الوظيفية	٤٠ – ٥٢
المبحث الثاني : دراسات سابقة	٥٣ – ٧٢
تمهيد	٥٣
دراسات عراقية	٥٤ – ٥٩
دراسات عربية	٥٩ – ٦٦
دراسات أجنبية	٦٦ – ٧٢
خلاصة الفصل الثاني	٧٣
الفصل الثالث : ملامح أزمة المجتمع العربي	٧٤ – ١١٢
تمهيد	٧٤ – ٧٥
المبحث الأول : لماذا التأزم في المجتمع العربي ؟	٧٦ – ٩٦
المبحث الثاني : نتائج أزمة المجتمع العربي	٩٧ – ١١١
خلاصة الفصل الثالث	١١٢
الفصل الرابع : مكامن الضعف (لماذا الأزمات في المجتمع العراقي)	١١٣– ١٨٨
تمهيد	١١٣
المبحث الأول : أسباب الأزمات في المجتمع العراقي	١١٤ – ١٥٩
المبحث الثاني : الانعكاسات الناجمة عن ألازمات في المجتمع العراقي	١٦٠ – ١٨٧

الموضوع	الصفحة
خلاصة الفصل الرابع	١٨٨
الفصل الخامس : ما العمل	١٨٩ – ٢٣٨
تمهيد	١٨٩
المبحث الأول : إمكانية الكلام عن مواجهة ناجعة لازمة المجتمع العربي	١٩٠ – ٢٠٤
المبحث الثاني : سُبل المعالجة لازمة المجتمع العراقي	٢٠٥ – ٢٣٧
خلاصة الفصل الخامس	٢٣٨
الفصل السادس : مناقشة تساؤلات الدراسة وعرض لأهم نتائجها	٢٣٩ – ٢٤٦
تمهيد	٢٣٩
ألمبحث الأول : مناقشة تساؤلات الدراسة	٢٤٠ – ٢٤٣
المبحث الثاني : نتائج الدراسة	٢٤٤ – ٢٤٥
خلاصة الفصل السادس	٢٤٦
المصادر	٢٤٧ – ٢٦٥
ملخص الدراسة باللغة الانكليزية	1 - 3

﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الرعد / الآية ١١

الإهـــــداء

إلى كبرياءِ وطنٍ أبى ألا أن يبقى شامخاً رغم محنهِ

إلى كل سنبلةٍ احتضنتها هذهِ الأرض ، وكل قطرةِ ماءٍ روت هذهِ التربة الطاهرة ، فأنشأتكَ يا وطني ....

أليكَ يا عراق

إلى من خلقها الله أماً ، وشرّفها بجعل جنتهِ تحت أقدامها ، ينبوع الحنان، بارقة الأمل ، إلى من جعلت نفسها شجرةً تفيء علينا بظلالها ، إلى من حسبتها أماً فقط فوجدتها كل أهلي ....

والدتي الحبيبية

والى نهر العطاء وشمعتنا المضيئة وربان سفينتنا ، حامل همومنا وخيمتنا الكبرى ....

والدي الغالي

إليكم يا سر وجودي

إلى من أعادت لي رونقَ الحياة بحنانها وعطفها ، إلى من شقت بصيحتها فضاءَ الدنيا وقالت لي أمضِ فأنا معكَ بشجاعتها وكبريائها ، إلى ضحكةٍ ستبقى خالدةً على ثغرِ الزمان

زوجتي الغالية

أطال الله لي في عمرها وقدّرني لرد جميلها

ما أعانني الله عليه أضعهُ قبلةً على جباهكم

مازن

إقرار المشــرف

أشهد بان إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ(سوسيولوجيا الأزمة – المجتمع العراقي أنموذجا) دراسة نظرية ، جرى تحت إشرافي في كلية الآداب / جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع .

التوقيع :

الأستاذ الدكتور : عبد المنعم علي الحسني

(المشرف)

التأريخ : / / ٢٠٠٧

بناءً على التوصيات المتوفرة ، أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع :

الأستاذة الدكتورة : ناهدة عبد الكريم حافظ

رئيسة قسم الاجتماع

التأريخ : / / ٢٠٠٧

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، أننا أطلعنا على الأطروحة الموسومة (سوسيولوجيا الأزمة) المجتمع العراقي أنموذجاً – دراسة نظرية ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع وبتقدير (جيد جداً) .

رئيس اللجنة
التوقيع :
الاسم : أ . د . ناهدة عبد الكريم حافظ
التأريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٨

المشرف / عضواً
التوقيع :
الاسم : أ . د . عبد المنعم علي الحسني
التأريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٨

عضواً
التوقيع :
الاسم : أ . م . د . لاهاي عبد الحسين
التأريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٨

عضواً
التوقيع :
الاسم : أ . م . د . كريم محمد حمزة
التأريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٨

عضواً
التوقيع :
الاسم : أ . م . د . فريد علي أمين
التأريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٨

عضواً
التوقيع :
الاسم : أ . م . د . عدنان غائب
التأريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٨

صادق مجلس كلية الآداب / جامعة بغداد على ما جاء في قرار لجنة المناقشة

التوقيع :
الاسم : أ . د . فليح كريم ألركابي
عميد كلية الآداب
/ / ٢٠٠٨

فهرس أشكال الدراسة

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
١	يوضح كيفية دخول الأزمة وانعكاساتها في المجتمع	١٧
٢	يوضح طبيعة الفوارق بين العرب والغرب	٩٤
٣	يوضح مسألة تعدد الولاءات والانتماءات في المجتمع العراقي	١٦٦
٤	يوضح صورة الفرد العراقي التي وصل إليها الآن	١٧٨
٥	يوضح الهوة الواسعة بين تراثنا وحاضرنا	٢١١
٦	يوضح الاستراتيجيات اللازمة لبناء مجتمع عراقي سليم	٢٣٧

شكر وتقدير

لعل كلمة شكر وأعترافاً بالجميل لعناية ومساعدة الباري (عز وجل) لي ، لا تكفي وهو جل شأنهُ لا يُريد منا جزاءً ولا شكوراً ، ألا أنني وبعقلية إنسان لا أتجاوزها أبقى أقول لك الحمد والشكر على نعمك السابغة علينا ، فلولا عناية الباري ما أتممت ما بين يديّ أو كتبت هذه السطور ، فالدَين في عنقي ما حييت.

ويمتد شكري إلى من اقتديت بهم أصحاب السيرة الطاهرة ، الأقمار الساطعة المتلألئة في سماء البشرية ، آل بيت رسول أللهِ (صلى أللهِ عليه وآلهِ وسلم) ، فما بي من شدٍ للأزر ورباطة الجأش إلا وقد أستقيتهُ من فضائل خلقهم وآدابهم .

أن شكري يفيض ويعجز لساني بهِ فأقدمهُ إلى من رافقني في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ، وشرّفني بالإشراف على رسالتي ومن ثم أطروحتي ، أستاذي الذي أكنُ لهُ عرفان الأستاذ والأب والأخ الأكبر والصديق ، الدكتور عبد المنعم الحسني ، جزاه الله عني خير جزاء المحسنين ، وأطال في عمرهِ مُكللاً بالصحة الدائمة .

كما أتقدم بوافر امتناني وشكري إلى قسمٍ قدّم الكثير لابناءهِ وأمدّهم بما أنشأهم على ما هم فيه ، أنه قسم علم الاجتماع بأساتذتهِ الذين أحفظ لهم جميل التزود بالعلم والمعرفة ، فشكري لهم لاحتضاني بين أذرعهم وليس محصوراً بإتمام أطروحتي ، أدامهم الله ذخراً لكل طالب علم .

وتقديري وامتناني أيضاً للأستاذ الدكتور إبراهيم الحيدري في لندن ، الذي لم يبخل بمشورتهِ التي خدمت الأطروحة ، وكذلك الشكر الجزيل للدكتور حميد الهاشمي من هولندا ، لما أمدني بهِ من معلومات ، فلهما مني اعتزازي ومودتي.

وربما وضع أسطرٍ قليلة تتضمن بين ثناياها كلمات شكرٍ ، لا تستوعب ما في قلبي من معاني وفاء وإخلاص وتضحية ومودة أقدمها لمن ساندتني طيلة كتابة أطروحتي وكانت لي العون الدائم ، وهي بحق من شد أزري وجعلني أمضي دون خوف أو قنوط ، أنها زوجتي رفيقة دربي ، أمد الله لي في عمرها وحفظها

من كل مكروه . كما لا أنسى طيبة وكرم أسرتها التي أهدتني بعد الله هذهِ الزوجة الصالحة وفقهم الله ووقاهم من كل شر .

شكري الجزيل أيضاً أقدمهُ إلى كل العاملين في كلية الآداب ، جامعة بغداد، وأخص بالذكر منهم الست ميسون لمساعدتهم أياي بالتسهيلات الإدارية ، ولا يمكن أن أنسى فضل وخُلق جميع موظفات مكتبة الدراسات العليا وأخص بالذكر منهم أمينة المكتبة الست نجاة والست مائدة ، اللواتي لم يبخلن بأدبهن ومساعدتهن لي لإتمام أطروحتي .

ولعل مكتبة قسم الاجتماع بأمينتها الست (أيمان) لها نصيب من الشكر ، وكلمات ثناء لا تفي زميلتي العزيزتين ، سكرتيرتي قسم الاجتماع (زينب و زينا)، وفقهما الله وجعل حياتيهما زاهرة مشرقة .

كما أتوجه بالشكر والعرفان والامتنان لقسمٍ بدء الباحث بهِ حياتهُ المهنية، أنهُ قسم الانثروبولوجيا ، الجامعة المستنصرية ، بما فيه من رئاسة قسم وأساتذة ، فلهم مني خالص الشكر .

ولك في القلب ذكرى لا تُنسى ، فله شكري وأنا في بلدي العراق ، شكري لأني أحببتهُ كصديق أتمنى أن تبقى ذكراه عالقة في ذهني ، وقطعاً لا أنساها أبداً، أنه صديقي العزيز (عبد الناصر عزوز) في بلدهِ الجزائر ، أشكرهُ لأنه كان وما زال صديقي إلى الأبد ، وقاه الله من كل مكروه .

وخالص شكري أقدمه للدكتورة (ضحى عطا الله) لمساعدتها ألتي قدمتها لهذهِ الأطروحة .

مودتي وتقديري أيضاً أقدمه لصديقي العزيز جعفر لما قدمه لي من معونة في طباعة هذهِ الأطروحة فله جزيل الشكر والامتنان .

وكيف أنسى من نبض فؤادي بحبهم وعشت وسأعيش لأجلهم ، أنهم من شق الطريق لي وجعلني أكتب ، أنهم أسرتي الغالية ، فهل أشكر أبي ، أم أمي أم أخوتي أم أخواتي ، فالشكر لاشيء تجاه ما قدموه لي . لكن يبقى دين وفاءهم وإخلاصهم وتضحيتهم في عنقي إلى يوم الدين ، حفظهم الله ووقاهم من كل سوء ، قادرُ على كل شيء .

ولم يتبقى إلا أن أقول لك شكري وامتناني واعتزازي يا من عجزت ذاكرتي أو ذهب عن البال كل من كان في سريرتهِ أو علناً يتمنى لي الخير في أطروحتي وحياتي ، وكل من أعانني ، أعانهم الله ووفقهم لما فيه خدمة الناس أجمع .

ولا أقول إلا أن ذلك توفيقٌ من الله وهو معروضٌ أمامهُ ، نبتغي منه رضوانهُ وخدمة البشرية أجمع انه نعم المولى ونعم النصير .

الباحث

مقـــدمـــة

مقدمة :

لعل النظر إلى مجتمعٍ كالمجتمع العراقي قد يُثير الشكوك حول تعرضهِ لازماتٍ وكوارثٍ ربما تكون قد نسفت الكثير من أساساتهِ ، لان هذا المجتمع لهُ أرثهُ وتأريخهُ ورجالاتهُ وخيراتهُ ، التي ربما من غير الممكن أن تعصف بهذا الكم الهائل من المخزون ألقيمي والمادي أية أزمة أو عاصفة . لكن هل الشكل الطبيعي هو ما آل أليه وضع هذا المجتمع ؟ بالتأكيد لا ، فلم تمر مدة عليه إلا ونالت من هذا المجتمع أزماتٌ تلو الأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، جعلت من إنسان العراق مغتربـاً ومتفككـاً فـي بعض حالاتهِ ويعيش دوراناً مفرغاً غير قادر على المطاولة والوثوب من جديد .

أن العراق ليس بلداً فقيراً في إمكانياته وخيراتهِ وفكرهِ حتى يمكن أن نستوعب أصابتهِ بأزماتٍ حادة ، فربما الكثير من البلدان يولّد فقرها لها أزماتٍ تعصف بما تبقى من بنائها المؤسسي . لكن التناقض في ذلك يكمن من أنه ربما خيرات المجتمع العراقي وتكالب الاستعمار عليه ، هو ما جعلهُ مأزوماً وتحاول القوى الاستعمارية افتراسهِ ، فضلاً عن سجايا الفرد العراقي التي ربما قد ساعدت على تأزمهِ بحالةٍ أو بأخرى .

لعل الغوص في تأريخ العراق قد لا ينفعنا في التركيز عليه بحذافيرهِ ، فذلك قد يدخلنا في دهاليز التوثيق التأريخي غير الدقيق ، فما عكفنا عليه في دراستنا الحالية هو ذكر التواريخ الرئيسة للدولة العراقية وما اعتراها من أحداث مرت عليها .

كما أن تحديد مدة زمنية معينة للبدء بطرح الأزمات التي مر بها المجتمع العراقي ، قد يدفعنا وله ترابط كبير مع الفترات التي سبقتها ، لذا لم يتم تحديد مدة زمنية واضحة للدراسة ، أي من أين بدأت أزمات المجتمع العراقي ، وإنما سلطنا الضوء حتى على الفترة العثمانية والى الفترة الحالية .

تسعى دراستنا هذهِ إلى محاولة التعرف على الأسباب التي أزمت المجتمع العربي وانعكاسات ذلك عليه وأيضاً أسباب تأزم المجتمع العراقي بشكلٍ خاص كهدفٍ رئيس للدراسة ، وانعكاسات ذلك عليه ، ولتحقيق هذا الهدف فقد قُسمت

الدراسة إلى ستة فصول نظرية حاول الباحث تسليط الضوء على ما عناه من دراستهِ فيها .

فالفصل الأول تضمن الإطار العام للدراسة ، بما فيه من مبحث أول شمل عناصر الدراسة من مشكلتها وأهميتها وأهدافها ومناهجها ، ومبحث ثان شمل تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة .

في حين شمل الفصل الثاني مبحثين ضم المبحث الأول الإطار النظري للدراسة ، وتم تسليط الضوء فيه على النظرية الصراعية والنظرية البنائية – الوظيفية .

أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان الدراسات السابقة فقد جرى فيه عرض وتحليل عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، والتي اشتملت أولاً على دراسات عراقية وثانياً دراسات عربية وثالثاً دراسات أجنبية .

وانطوى الفصل الثالث تحت عنوان ملامح أزمة المجتمع العربي ، إذ ضم مبحثين ، حيث شمل المبحث الأول تفسير التأزم في المجتمع العربي ، وسلّط المبحث الثاني الضوء على نتائج أزمة المجتمع العربي .

أما الفصل الرابع فقد طرح مكامن الضعف والأزمات في المجتمع العراقي وقد شمل مبحثين ، فكان المبحث الأول تحت عنوان أسباب الأزمة في المجتمع العراقي ، في حين طرح المبحث الثاني الانعكاسات الناجمة عن الأزمات في المجتمع العراقي .

ثم جاء الفصل الخامس لتوضيح آلية العمل الناجعة لمواجهة الأزمة ، وقد تضمن مبحثين ، أشار المبحث الأول إلى أمكانية الكلام عن مواجهة ناجعة للازمة في المجتمع العربي ، في حين وضح المبحث الثاني سُبل المعالجة للازمة في المجتمع العراقي .

أما الفصل السادس والأخير فقد تضمن مبحثين ، شمل المبحث الأول مناقشة تساؤلات الدراسة ، في حين عرض المبحث الثاني أهم نتائجها .

ثم ختمنا الدراسة بقائمة المصادر المستخدمة فيها .

وجاء ذلك برجاء الباحث من أالله (عز وجل) أن يوفقهُ ويسدد خطاه لخدمة العلم ، عسى أن يكون قد قدّم ولو شيئاً بسيطاً يُثري الفكر ويزيد من تنقيب وعطاء الباحثين .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد .

المبحث الأول : عناصر الدراسة .

أولاً : مشكلة الدراسة .

ثانياً : أهمية الدراسة .

ثالثاً : أهداف الدراسة .

رابعاً : مناهج الدراسة .

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة .

خلاصة الفصل الأول .

تمهيد :

حتى تسير الدراسة بأتجاهٍ منطقي علمي مدروس لابد لها من ترتيب ممنهج، إذ يُعد وجود عناصر للدراسة من الخطوات العلمية الضرورية لها .

تضمن الفصل الأول في الإطار العام للدراسة وضمن المبحث الأول تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وتوضيح المناهج المتبعة في الدراسة .

في حين شمل المبحث الثاني تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة ، على أن لا يتم إغفال المفاهيم الأخرى أن تطلب الأمر في ثنايا الدراسة ، وقد شملت المفاهيم الأساسية :

أولاُ : سوسيولوجيا (Sociology)

ثانياً : الأزمة (Crisis)

ثالثاً : المجتمع (Society)

رابعاً : الهوية (Identity)

المبحث الأول
عناصر الدراسة

وقد تضمنت عناصر الدراسة ما يأتي :

أولاً : مشكلة الدراسة :

لعل وجود مجتمع كالمجتمع العراقي الذي استقرت صورته الآنية على مشهدٍ مرعب وغامض المستقبل ، نتيجة مخاضات عسيرة تعرض لها أحالته ربما إلى بقايا مجتمع ، يدعونا للبحث في سيرة هذا المجتمع مع محاولة التنقيب عن العوامل التي ساهمت في وصوله إلى هذا الوضع المفكك .

لقد باتت هذه الإشكالية المعقدة والعصية حتى على الفهم تجبرنا على الرجوع إلى الوراء قليلاً لمعرفة الأساسيات التي بُني عليها المجتمع العراقي ، وكيف مر بكل تلك المراحل ، ولماذا يشهد الآن تفككاً وتبعثراً في انتماءاته وولاءاته وقيمهِ ومبادئهِ ؟

ربما الغوص كثيراً في متاهات تأريخ هذا المجتمع قد لا توصلنا بدقةٍ إلى ما نطمح الوصول أليه ، لذا سوف لا نوغل القدم كثيراً تلافياً للمتاهات التي قد ندخل فيها .

ولما كانت الإشكالية هي محاولة التبصّر بالصورة الحاضرة للمجتمع العراقي من كل جوانبها ، أي لماذا هذا الانهيار الفردي والمجتمعي الواضح بصورةٍ جلية الآن ، لذ جاء تحديدنا لعنوان الدراسة يرتكز على الصورة الأخيرة المتأتية من عدة ظروف مر بها المجتمع العراقي ، فالدراسة تحاول رصد الوضع الاجتماعي ألقيمي والثقافي والسياسي الآن ، من دون الغور كثيراً بكل ما حدث في تأريخ العراق ، على الرغم من أن لذلك صلة بوصول المجتمع العراقي إلى هذه الحالة . لكن لكي لا تأخذ الدراسة منحىً تأريخياً بحتاً عمدنا إلى الإشارة إلى الأحداث التأريخية حسب ضرورتها وأهميتها للموضوع ولتحقيق الأهداف التي نسعى إليها.

أن محنة شعب كالشعب العراقي لا يمكن أن تُحدد بفترةٍ ، فأن قمنا بتحديد الفترة التي تأزم بها المجتمع العراقي قد نغفل الفترة التي قبلها والتي لها علاقة قوية بالتي جاءت بعدها ، لذا فأن ما يمكن الإشارة إليه هو أن المجتمع العراقي قد

تعرض إلى أزماتٍ عديدة وفي الجوانب الحياتية كافة منذ فتراتٍ طويلة الأمد ، وما الصورة الحالية إلا ترجمة حقيقية لترسبات مرت على هذا المجتمع ، وأدت إلى أعادة بنائهِ على أنماط وتركيبات متناقضة تدعو للتسطح والتغريب والتفتت .

لقد استحالت الشخصية العراقية في داخل المجتمع العراقي إلى شخصية تدور التناقضات حولها بكثرة ، وقد أدت إلى اصطباغها بصبغةِ الخضوع والازدواجية والتناشز وغيرها . فوقوع المجتمع تحت أزمات لازمت مسيرة حياته نتيجة طبيعية أن يتحول ذلك المجتمع إلى نموذج يشترك فيه كل ما يدعو ويناقض أسس وقوانين حياة البشرية .

أن إشكالية الأزمة التي يعاني منها المجتمع العراقي والمتمثلة بأزمة وطن وأزمة شعب وأرض وقيم ومبادئ وتقاليد متمثلة بالتفتت والتسطح وأزمة الهوية وتعدد الولاءات والانتماءات يمكن أن تقودنا إلى عددٍ من التساؤلات وهي :

١. عن أي أزمة نتكلم ونحاول رصدها في المجتمع العراقي ؟
٢. هل أن هذه الأزمة وليدة الحاضر أم أنها تمتد إلى سلسلة حياة المجتمع العراقي الماضية ؟
٣. ما أسباب هذه الأزمة التي تُرجمت إلى صورة المجتمع العراقي الآنية؟
٤. ماذا فعلت هذه الأزمة بمجتمعٍ ذي أساسٍ راسخ وقيم وتقاليد أصيلة ؟
٥. ما الأساليب والإستراتيجيات الناجعة للتعامل مع هذه الأزمة ؟

ثانياً : أهمية الدراسة :

أن ما آلت إليه صورة المجتمع العراقي الآن تحتاج إلى أعطاء فكرة واضحة عنها ، إذ أن أية مجتمع مأزوم قد تعرض إلى صدماتٍ قوية ومستمرة، يحتاج إلى

وضعه على طاولة النقاش المستمر ، الذي ربما يكون فرصة للوصول إلى ألأساليب المنطقية للخروج من المحنة .

فأهمية هذهِ الدراسة تبرز من كونها تحاول معرفة الظروف التي أدت إلى وصول المجتمع العراقي إلى وضعه الراهن ، ولماذا أخذ المجتمع يتقلد نموذجاً يناقض حياة الاستقرار والثبات .

فضلاً عن ذلك فأن التمعن جيداً بالشأن العراقي وتتبع جذور الأزمة فيه ، ربما سيكون له الأثر الكبير بالنسبة لأصحاب القرار في التعامل مع هذه التداعيات بدقة ورصد أسباب الانحسار ، وربما الوصول إلى علاجات ناجعة لذلك .

ثالثاً : أهداف الدراسة :

هناك مجموعة من الأهداف تحاول الدراسة سبر غورها ، أهمها ما يأتي :

١. أماطة اللثام عن إشكالية الأزمة في المجتمع العربي ، وأثر ذلك في تبلور الأزمة في المجتمع العراقي .
٢. محاولة تقصي الأسباب التي جعلت من المجتمع العراقي مجتمعاً مأزوماً .
٣. تحديد أبرز النتائج السلبية لهذه الأزمة على المجتمع العراقي .
٤. وضع آلية عمل جادة لتغيير الواقع الراهن على وفق تعاملات منطقية بناءة .

رابعاً : مناهج الدراسة :

لقد عمدت الدراسة إلى الاستعانة بالمنهجين الآتيين :

١. المنهج ألتأريخي :

يهتم المنهج ألتأريخي بدراسة المجتمع الإنساني من خلال تدوين وتوثيق تأريخهِ وثقافتهِ وكل ما يدور فيه من أحداث اجتماعية ، ولما كان الباحث هو الذي يستخدم هذا المنهج فأنه لا يستطيع ملاحظة الأحداث الماضية بنفسه وبصورةٍ مباشرة ، مما دفعه للاعتماد على الشواهد التأريخية اللازمة لبحثه [١] .

على الرغم من أن دراستنا الحالية كما أكدنا سابقاً تحاول قدر الإمكان أن لا تغور كثيراً في الجانب ألتأريخي ، إلا أن مقتضيات البحث تطلبت الرجوع إلى بعض الجذور التأريخية ، لذا فقد استعان الباحث بالمنهج ألتأريخي من خلال استخدامهِ في تعقب بعض الشواهد التاريخية التي تطلبتها الدراسة .

٢. المنهج الوصفي :

أن المنهج الوصفي هو المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين ، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً [٢] .

ولقد أستخدم الباحث هذا المنهج في جمع الحقائق والمعلومات عن دراستهِ، لغرض التوصل ورصد الحقائق الدالة على انعكاسات ما نحاول دراستهِ من أزمةٍ للمجتمع العراقي .

كما إن البحوث الوصفية لا تبغي فقط ضمن أهدافها مجرد جمع الحقائق ، وإنما تهدف إلى تحليل هذه الحقائق تحليلاً دقيقاً ووافياً [٣] ، وذلك ما عمدت إليه الدراسة في تحليل كل ما حصلت عليه من حقائق ، لغرض معرفة ما أحال المجتمع العراقي إلى وضعه الراهن .

المبحث الثاني
تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

تمهيد :

---

[١] د. معن خليل عمر ، مناهج البحث في علم الاجتماع ، بيروت ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٦ ، ص١٥٩ .

[٢] د. عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ط٢ ، ١٩٩٨ ، ص٢١٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢١٣ .

لابد لكل بحث أو دراسة من بعض المفاهيم التي تحتاج إلى تحديد وتعريف وإزالة اللبس والغموض عنهما ، والغرض من ذلك تمهيد الطريق للباحث لكي يسير على وفق الطرائق العلمية المتبعة .

عُرِفت المفاهيم على أنها الصورة الذهنية – الإدراكية المتكونة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث أو الدراسة . وبتعبير آخر : المفهوم يعني رموزاً مجردة تعكس مضمون فكرة ، أو سلوك أو موقف أفراد مجتمع البحث أو الدراسة بواسطة لغتهم [١] .

فتحديد الباحث لمفاهيم بحثه أو دراسته يفتح له الطريق في التقرب والوصول إلى الأهداف التي قد رصدها لبحثه أو دراستهِ ، ويقودهُ إلى الموضوعية معاً ، لأنه يعطيه الاستدلال العام المستخلص من البحث أو الدراسة ، أو من خلال ألأدبيات النظرية [٢] .

ولما كان لتحديد المفاهيم هذه الأهمية والفائدة ، لذا تضمنت الدراسة الحالية بعض المفاهيم الأساسية للتحديد والتعريف بها ، على أن لا يغفل الباحث عن تعريف أي مفهوم آخر أينما يرد في ثنايا الدراسة إذا كان الأمر يستوجب ذلك .

وقد تضمنت الدراسة بعض المفاهيم الأساسية ، أبرزها :

أولاً : سوسيولوجيا (Sociology)

ثانياً : الأزمة (Crisis)

ثالثاً : المجتمع (Society)

رابعاً : الهوية (Identity)

أولاً : سوسيولوجيا (Sociology)

---

[١] د. معن خليل عمر ، مناهج البحث في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٦ .

أننا الآن نكتب في السوسيولوجيا وكثيراً من البحوث والدراسات قد كُتبت في هذا الحقل ، والتي قد استندت في الكثير منها إلى نظريات قد تبلورت ضمنهُ؛ الأمر الذي يدل على أتساعهِ الكبير وسعة الأفق التي يتمتع بها .

أن نشأة السوسيولوجيا وبشيءٍ من الإيجاز تعود إلى عوامل وأسباب عدة ينحصر أهمها في مواجهة مشكلات المجتمع الأوروبي الغربي ، وفي سبيل مواجهة هذا الواقع المأزوم ظهرت الدعوات ووجهات النظر المتعددة لتكوين ما يسمى بالسوسيولوجيا ، كحقل متميز متخصص في أزمات الواقع ، لغرض فهمها ومحاولة وضع المعطيات المناسبة لحلها [١] .

فالسوسيولوجيا تشكلت على خلفية أزمة واقعية أدركها البعض على أنها تمثل أنهياراً عاماً للنظام الاجتماعي ، وأعتبرها آخرون بأنها تمثل معضلة إنسانية شاملة ، ونظر أليها فريق ثالث بأنها مرحلة في سلسلة التطور الاجتماعي . فالأزمة وأن كانت نابعة في الأساس من البناء الاجتماعي المُعاش ، إلا إنها تدخل في علاقة جدلية مع الفكر المُعبر عن أيديولوجية الأفراد ، وطبيعة اتجاهاتهم السياسية وموقفهم من السلطة . وعليه فعلم ألاجتماع ما كان له أن يظهر إلا من خلال تلك المعطيات الواقعية التي من الممكن أن ترغم المتخصصين في أن يطلقوا عليه أسم علم اجتماع الأزمة [٢] .

ولقد تضمنت الأدبيات الأجنبية والعربية العديد من التعريفات لهذا التخصص ، والتي تدل على محوريتهِ كعلم بات متخصصاً ليس كما نشأ لمعالجة مشكلات وأزمات المجتمع الأوروبي فحسب ، وإنما أصبح قاعدة عامة تتقصى المشكلات وتحاول أيجاد الحلول لها في كل بقاع الأرض .

ولتعدد التعريفات سنورد ما نراه مناسباً ، فالسوسيولوجيا أو علم الاجتماع عُرّف على أنه الدراسة العلمية للأنماط والعلاقات الاجتماعية الإنسانية ، وهو من

---

[١] د. أحمد مجدي حجازي ، علم اجتماع الأزمة (تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة) ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص٢٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٦ .

ضمن عدة حقول قد درست السلوك البشري ، وقد اشتركت في نفس مادة البحث وهو الإنسان [١].

فعلم الاجتماع معني بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية . فهو مشروع مذهل وشديد التعقيد لان موضوعهِ الأساس هو سلوكنا ككائنات اجتماعية . ومن هنا فأن نطاق الدراسة الاجتماعية يتسم بالاتساع البالغ ، ويتراوح بين تحليل اللقاءات العابرة في الشارع من جهة ، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى [٢] .

تعريف آخر يرى أن علم الاجتماع يُعد أحد العلوم الاجتماعية Social Sciences) التي تدرس المجتمع الإنساني ، ويختص علم الاجتماع بدراسة وتحليل العلاقات والظواهر الاجتماعية التي توجد بين الأفراد والجماعات التي ينتمون إليها وبين الجماعات بعضها ببعض [٣] .

فالإنسان منذ ولد وسكن هذه الأرض عاش مع أفراد في تجمعات ظهرت على أشكالٍ وصورٍ مختلفة على مر العصور ، وعلم الاجتماع يمثل مجموعة المعلومات المنطقية المنظمة التي يتوصل أليها العلماء عند دراسة وتحليل العلاقات والظواهر الاجتماعية التي توجد بين الأفراد والمجموعات التي ينتمون إليها ، وبين المجموعات في مختلف صورها وأشكالها ، وذلك على أساس البحث العلمي المنظم [٤] .

لقد بدأ علم الاجتماع بشكلٍ كبير كعلم " تطبيقي " والعديد من علماء الاجتماع الأوائل كانوا مهتمين بمشكلات قد مست المجتمع من قبيل مثلاً : البطالة، الجريمة ، الدعارة ، والأمراض العقلية وأخرى كثيرة [٥] .

---

(1) Rodny Stark , Sociology , Canada , Wadsworth , a Division of Thomson Learning , Inc , 8th ed , 2001 , P.8 .

(٢) أنتوني غدنز ، علم الاجتماع : ترجمة وتقديم د. فايز الصُياغ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٤٧ .

(٣) د. أحمد كمال أحمد ، قراءات في علم الاجتماع ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٧٧ ، ص٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٥ .

(5) Francis E . Merricc , Society and Culture An introduction to Sociology , New Jersey , Englewood Cliffs , 3rd ed , 1965 , P. 6 .

وهناك من يحدد تعريفه له بأنه علم دراسة التجمعات والمجموعات الاجتماعية في منظماتهم المؤسساتية ، وكذلك دراسة أسباب ونتائج التغيير في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية ، مع دراسة النظم الفرعية والعلاقات الاجتماعية [١].

تعريف آخر يرى أن علم الاجتماع هو دراسة التفاعل بين الناس ودراسة نتائج ذلك التفاعل في السلوك الإنساني [٢] .

ومثلما يهتم علم الاقتصاد بالتبادلات التجارية بشكلٍ خاص ، يهتم علم الاجتماع بالحاجات المعنوية مثل الحب والمودة والعلاقات ، وبينما يركز علماء السياسة على المنظمة والنشاط السياسي والحزبي واتخاذ القرارات ، يهتم علم الاجتماع بكل المنظمات والنشاطات الاجتماعية ، وهو يشترك أيضاً مع المؤرخين في الاهتمام بالماضي والحاضر والمستقبل على حدٍ سواء ؛ الأمر الذي جعل علم الاجتماع أوسع من العلوم الاجتماعية الأخرى [٣] ، لكونه علماً شديد الالتصاق بالمجتمع وأفرادهِ وأكثر تماساً معهم .

أن عالِم الاجتماع له طرائق متميزة في فحص التفاعلات الإنسانية ، فعلم الاجتماع يقوم بدراسة السلوك الاجتماعي الإنساني من خلال التركيز على تأثير العلاقات الاجتماعية بعضها ببعض وتكوّن مواقف الناس وتغييرها . وهو حقل دراسة له مجال واسع جداً ، فهو يتفاعل مع العوائل ، العصابات ، شركات العمل، الأحزاب السياسية ، المدارس ، الأديان واتحادات العمل ، وهدفه الرئيسي هو التمييز بين أنماط وتأثيرات السلوك الاجتماعي الإنساني [٤] .

وبصورةٍ عامة فقد أتفق علماء الاجتماع على أن علم الاجتماع مهما تعددت تعريفاته وصوره ، فهو يبقى يدل على الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي للبشر [٥](*).

---

(1) David .L.Sills (ed) International Encyclopedia of the Social Sciences , vol 15 New York , The Macmillan company , 1972 . P . 1 .

(2) William F . KenKel , Society in Action Introduction to Sociology , Harper & Row , Publishers , Inc , 2nd ed , 1980 , P . 13 .

(3) Rodny Stark , OP . Cit , P . 8 .

(4) Richard T . Schaefer , and Robert .P . Lamm , Sociology , New York , McGraw- Hill , 5th ed , 1995 , P . 5 .

(5) Julius Gould and William L . kolb, A Dictionary of the Social Sciences ,

ثانياً : الأزمة (Crisis)

تشكل الأزمة مفهوماً جوهرياً في الدراسة الحالية ، لذا يتوجب علينا الغوص بعض الشيء من دون إسهابٍ في ما طُرِح حول هذا المفهوم ومن كافة الزوايا بقدر ما يتوفر من معلومات .

أن مفهوم الأزمة (Crisis) يعود إلى الفكر اليوناني القديم ، إذ قُصد منه نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة ، التي تؤدي عادةً إلى الموت المُحقق أو الشفاء التام . كما ورد استخدام هذا المفهوم باللغة الصينية في شكل كلمتين (Wet – Ji) ، أولاهما هو تعبير عن الخطر وثانيهما عن الفرصة التي يمكن أستثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرصٍ لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة [١] .

وقد برزت منذ الاهتمام بهذا المفهوم وجهات نظر عديدة قد أحاطت إحاطة ملمة بعض الشيء به وبأبعاده ، وقُدِمت تعريفات شتى حسب الخلفيات التي ينحدر منها الباحثون المعنيون بتعريفهِ .

فالأزمة (Crisis) لدى الخبراء في الاجتماع والسياسة وعلم النفس وغيرهم من المهتمين (كما هو الأمر لدى السياسيين والجماهير) لها عدة معاني وكثير من التعريفات ، فقد تعني الكارثة ، أو المأساة ، وهي العنف الظاهر أو الكامن ، وتُطلق أيضاً على حدث معين كالحرب مثلاً ، وقد تكون الأزمة دولية أو إقليمية أو محلية ،

New York , A Division of Macmillan Publishing co ., Inc . 1964 , p. 676 .

(*) ويراجع بهذا الشأن :

John J . Macions , Sociology , New Jersey , Prentice Hall , 4th ed , 1993 , P.2.

[١] إدريس لكريني ، أدارة الأزمات الدولية في عالم متحول (مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٧ ، السنة الخامسة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣ ، ص٣٠ .

وقد تتجسد في الاقتصاد أو تعبر عن نفسها في السياسة والحكم، أو في انفجار اجتماعي أو حرب طائفية تدور حول حزب أو فرد [١] .

وهناك من يعرفها بأنها ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي [٢] .

ويعرفها كل من وينر (Winer) وكاهن (Kahn) بأنها تشتمل على قدرٍ من الخطورة المفاجئة وغير المتوقعة [٣] .

ويرى بولدنغ (Boulding) أنها بمثابة نقطة تحول أو حد فاصل بين وضعين [٤] .

ومن جهةٍ أخرى يعرفها " جيمس روبنسون " بأنها موقف مهم يُستخدم فيه العنف أو يُحتمل استخدامه [٥] .

أن كثرة تعريفات الأزمة والتي أدت إلى بروز معانٍ مختلفة لها ، نتيجة استخدامها بكثرة من قبل علماء الاجتماع والمؤرخين ، وعلماء السياسة ، وعلماء النفس ، قد أفاد ذلك في بناء المعرفة المنظمة حول هذا المصطلح [٦] .

كذلك من الممكن أن تُعرف الأزمة بحسب نطاقها الجغرافي ، إذ تم استخدام معيار جغرافي يؤدي إلى ما يُعرف بالأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محدد أو ضيق ، كما يحدث في بعض المدن أو المحافظات البعيدة ، كانهيار جسر أو حادث قطار . كما أن هناك أزمات قومية عامة تؤثر في المجتمع بشكلٍ عام

---

[١] مجدي رياض ، همس العقول ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة العربي العدد ١٠٨٢ : www. Al – araby . com / articles / 885 / 03116 – 011 – 000885 – col – mwh . htm – 12 k .

[٢] إدريس لكريني ، مصدر سابق ، ص٣٠ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٠ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٠ .

[٥] د. عدنان ياسين مصطفى ، السلوك المنحرف في ظروف ألازمات ، بحث منشور في ندوة (السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي) سلسلة المائدة الحرة العدد ٣١ ، بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٩ ، ص١٠٢ .

[6] David .L. Sills (ed) , International Encyclopedia of The Social Sciences , vol 3 , New York , The Macmillan Company , Volume 3 , 1968 , p . 514.

كالتلوث البيئي أو وجود تهديد عسكري خارجي ، وأخيراً ثمة أزمات دولية كأزمة كوسوفا أو أزمة الانحباس الحراري أو أزمة الحاسوب ونظم المعلومات [١].

من ذلك تبرز لنا بوضوح المعاني المختلفة لمفهوم الأزمة ؛ الأمر الذي يُشير إلى عمومية المفهوم وأتساعهِ .

فالأزمة قد تكون اجتماعية أو نفسية أو أزمة اقتصادية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي ، أو سياسية كإعادة تنظيم حكومي أو تغيير دستوري ، أو طبية كحدوث مرض معين [٢] .

ولما كان استخدام هذا المفهوم ممكن أن يشمل كل مجالات الحياة ، فسنورد بعض التعريفات التي تتفق وهذه المجالات :

من الناحية الاجتماعية فيُقصد بالأزمة توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف ، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة [٣] .

ويمكن أن يكون هذا النوع من ألازمات هو أخطر ما يواجهه المجتمع ، فليس من السهولة بمكان نسف عادات وتقاليد وأعراف حتى وأن كانت مأزومة وتعويضها بأخرى ، فالأمر يحتاج إلى دقة وعناية من ناحية طول فترة الاستبدال الصحيح والقابلية على التغيير .

فالأزمة لها تأثير في المجتمع الذي حدثت فيه ، وتفاعلت مع معطياته وظروفه التي يمر بها ، وأيضاً للمجتمع تأثير في الأزمة ذاتها ، سواءاً في السماح

---

[١] د. محمد شومان ، الأزمات وأنواعها ، مقال منشور على الانترنيت في صحيفة الجزيرة ، العدد : ١٠٣٢٥

www. suhuf . net . sa / 2001 jaz / jan / 4 / ar 1 . htm – 31 k .

[2] What is A Crisis :

www . strategics international . com / 4 endumont . htm .

[٣] د.السيد عليوة ، أدارة الأزمات والكوارث (مخاطر العولمة والإرهاب الدولي) ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط٢ ، ٢٠٠٤ ، ص١٣ .

لها بالنمو ، أو في تصديه لها بالرفض أو بالاستجابة ، أو بتغيير خصائصها واتجاهاتها [١] .

فليس كل أزمة ممكن أن تبطش بالمجتمع وليس كل مجتمع ممكن أن يقاوم أزماتهِ ، فقد يتغلب عليها المجتمع ويتمكن من تلافيها بإيجاد الحلول المنطقية لها ، وقد تحطم طاقات ذلك المجتمع وتحيل أساساته البنيوية إلى تدميرٍ وخراب .

لقد اتضحت بشكلٍ جلي أبعاد هذا التأثير المتبادل بين الأزمات والمجتمع الذي حدثت فيه من خلال الاستقراء المتعمق لتأريخ ألازمات ، ومن هذه الأبعاد : [٢]

١. موقف المجتمع أمام أحداث ألازمة وأمام الإفرازات والنتائج التي نجمت عنها .
٢. مقدار ما تعلمه المجتمع من أسرار ألازمة ومقدار سيطرته على أحداثها، أو سيطرة الأحداث عليه .
٣. حجم ومقدار توجيه الأحداث الازموية للمجتمع ، أو توجيه المجتمع لأحداث الأزمة .
٤. أنواع السلوك والبواعث والمحفزات التي أُستخدمت أو سادت في المجتمع في أثناء الأزمة .
٥. جوهر الأحداث الازموية ومحورها الذي تدور حوله .
٦. موقف أفراد المجتمع إزاء الأزمة ، سواء كصانعين لها ، أو محركين لأحداثها ، أو متصدين ومعارضين لإفرازاتها ونتائجها .

في كل الأحوال عندما تدخل الأزمة مُعلِنةً إصابة أحد أركان المجتمع أو أكثر باختلال ، فقد ينهار المجتمع بشكلٍ عام في حالة استفحال الأزمة وعدم قدرة المجتمع من التحصن والتغلب عليها ، وفي هذه الحالة يمكن أن يتصف المجتمع

---

[١] د. السيد عليوة ، مصدر سابق ، ص١٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٦ .

حينها بكونه مجتمعاً معتلاً أو مريضاً ، إلا في حالة تجاوزهِ لها . والشكل الآتي يوضح ذلك :

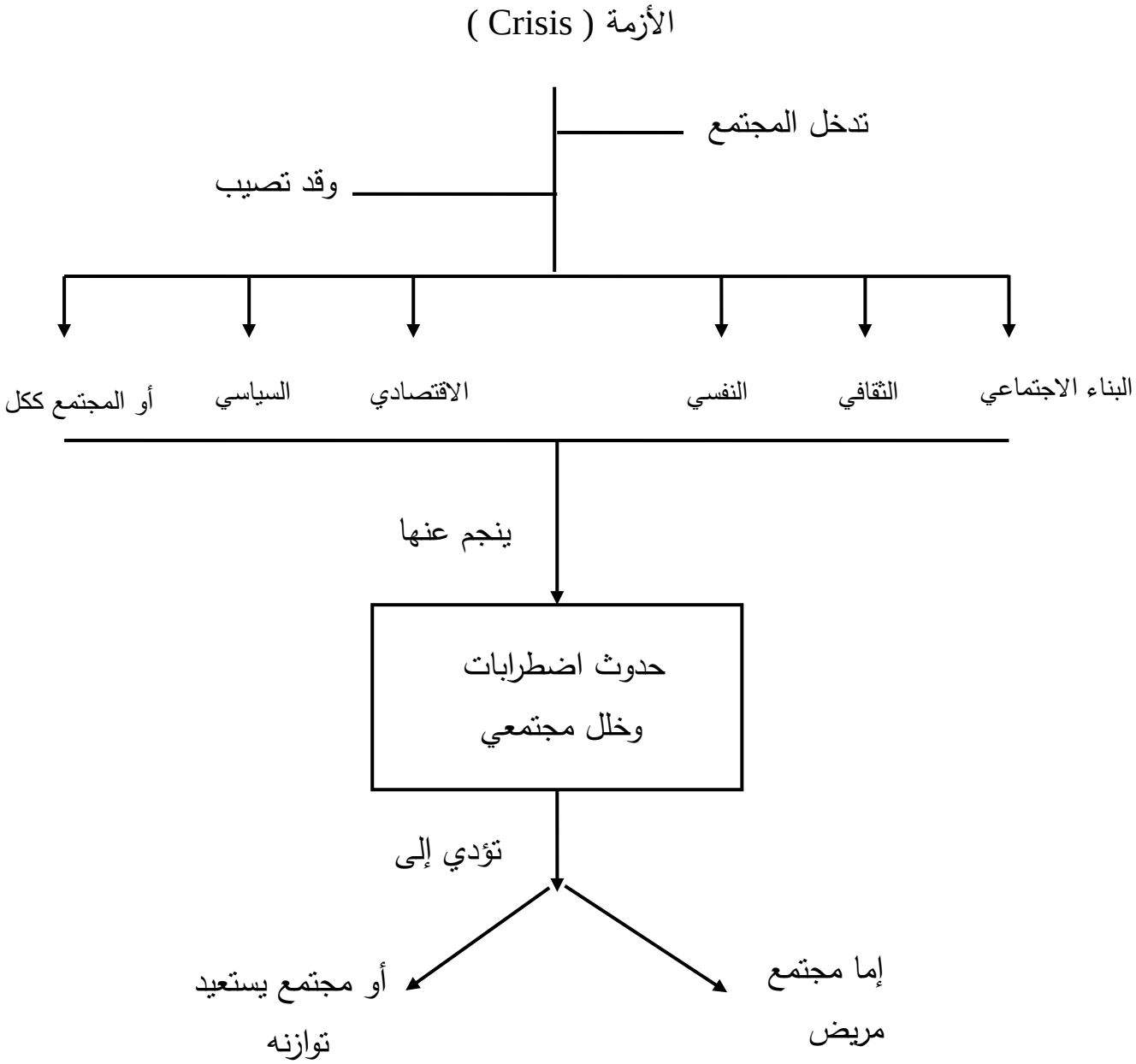

شكل (١) يوضح كيفية دخول الأزمة وانعكاساتها في المجتمع

إن الشكل السابق يشير إلى أن المجتمع بدخول الأزمة عليه قد تُصاب بعض جوانبه أو تُصاب ككل ؛ الأمر الذي يترتب عليه حدوث اختلال في بناءات المجتمع ، وإذ لم يستخدم المجتمع دفاعاته للتخلص من إفرازات الأزمة يصبح مجتمعاً مريضاً

مثقلاً بالأزمات ، أو مجتمعاً ممكن أن يستعيد قواه وتوازنه ، أذا تمكن من معالجة ما حدث فيه من تصدع وتدهور .

إن التفاعل المتبادل بين الأزمة والمجتمع يحكمه وبشكلٍ أساس قضية فكر الأزمة أو الفكر السائد في المجتمع ، وكلما كان الفكر متقدماً وله مكانته العليا في المجتمع ، تمكن المجتمع بقدراتٍ قوية في تجاوز الأزمة [١] .

فالتأثير المتبادل بين الأزمة والمجتمع يحدث من خلال علاقات التناقض بين المصالح المتعارضة بين قوى صنع الأزمة والقوى المعارضة والمضادة لها ، وبين النتائج والإفرازات التي أفرزتها الأزمة في مراحل نموها وتصاعدها واحتدامها ، وعليه فما حدوث الأزمة إلا إنذارٌ بأن المجتمع قد أصابه خلل أو اضطراب وهو بحاجة إلى إعادة التوازن له [٢] .

من وجهة نظر نفسية تُعرف الأزمة بأنها حالة عاطفية مؤقتة (قد تستمر بضعة أسابيع) من الاضطراب وفقدان الاتزان ، التي تنجم عن حدث أو تغيير في حياتنا ، ونجد صعوبة في التعامل معها ، وندرك بأن الحالة أزمة عندما يستعصي حلها على آليات معالجة الأزمات العادية وتفشل كل المحاولات لحلها بالوسائل التي استخدمناها بالماضي ، ويصعب علينا أحياناً أن نتذكر كيف عالجنا حالات صعبة كهذهِ في الماضي [٣] .

أما تعريف الأزمة من الناحية الاقتصادية فهو يُشير إلى حدوث اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي ، وهو ينشأ عادةً عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك [٤] .

في حين إن الأزمة السياسية تعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي قراراً لمواجهة التحدي الذي تمثّله ، لكن الاستجابة الروتينية

---

[١] د.السيد عليوة ، مصدر سابق ، ص١٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٦ .

[٣] ما هي الأزمة ، مقال منشور على الانترنيت :
www . traumaweb . org / Arabic / crisis – ar . sht ml – 18 k .

[٤] يوسف خياط ، معجم المصطلحات العلمية والنفسية، بيروت ، دار لسان العرب ، د.ت ، ص٢٣ .

المؤسسية لهذه التحديات تكون غير كافية ، فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديدات حكومية ومؤسسية أذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها وإذا كان المجتمع يريد البقاء [١] .

والأزمة من الناحية الطبية المرضية عبارة عن حدوث خلل في أعضاء جسم الإنسان تؤدي إلى دخوله في أزمة ينتج عنها إفرازات مرضية قد تؤدي إلى موت الإنسان وهلاكهِ أو استعادة وضعه الصحي ، أذا تم مقاومة الأمراض التي أُصيب بها ، وعندها ينتفي وجود الأزمة [٢] .

ولا يقتصر الأمر في تعريف الأزمة إلى إرجاعها إلى المجالات التي تحدث فيها ، فهناك من عرّفها على وفق العوامل المهيأة لها . فهناك من يقول أنها موقف حاد مفاجئ ينتج عن تطور التناقض والاختلاف ، وهي مرحلة متقدمة من الصراع بين أطراف الأزمة علنية كانت أم خفية ، آنية أم مفاجئة أم قديمة ، مستمرة عرضية أو نتيجة وعي أو تخطيط مسبق تتداخل في حدوثها وتطوراتها عوامل عديدة موضوعية وذاتية [٣] .

ومن ناحية الزمن الذي تظهر وتستمر فيه وهل كان قصير الأمد أم طويلاً، فقد تم تعريفها بأنها قد تُطلق على حادثة دورية ، قد تجد لها حل في اقل من أسبوعين ، أو تطلق على حالة قد تدوم ثلاثين عاماً ربما ، وعليه فأن استخدام هذا المفهوم هو في تطورٍ مستمر وقد لا يقف عند معنىً واحد [٤] .

وهناك من يرى أن الأزمة ممكن أن تؤدي إلى الخوف والهروب من الواقع والتسطح والذوبان في مساوئ الأزمات [٥] .

---

[١] د.السيد عليوة ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[٢] د. مازن إسماعيل الرمضاني ، أدارة الأزمة الدولية (أطار عام) ، مجلة أم المعارك ، العدد ٣ ، بغداد ، مركز أبحاث أم المعارك ، ١٩٩٥ ، ص٢٢ .

[٣] عبد الرحمن تيشوري ، الأزمات الدولية المعاصرة – اغتيال الحريري ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٣٩٦ ، ٢٠٠٥ :
www . rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 52035 – 30 k -

[4] What is A Crisis ? Op Cit .

[5] What is Crisis Counseling ? 2007 :
www. Crisis Counseling . org / Handouts / What is Crisis Counseling . htm .

أما مايكل بريشر (Michael Brecher) فهو يختلف عن غيره في تعريف الأزمة ، إذ أنه يركز على الظروف التي ترافقها ، فهو يصفها بأنها حالة ترافقها ظروف ضرورية تفي بغرض قيامها ، كما أنها مرئية من أعلى مستوى لصانعي القرار المعنيين ، فتؤدي : [١]

١. تغيير في ظروف محيطها الداخلي والخارجي الذي يؤدي إلى :
٢. تهديد للقيم الأساسية آنياً ومستقبلياً .
٣. احتمال عالي الدرجة بقيام أعمال عنف عسكرية .
٤. وقف محدد للرد عليها كونها مُهدِداً خارجياً للقيم .

وايضاً أن الأزمة هي بمثابة حالة عصبية مفزعة مؤلمة تضغط على الأعصاب وتشل الفكر وتحجب الرؤيا ، وتتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الأحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الأسباب والنتائج وتتداخل الخيوط ، ويُخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته وآثاره ونتائجه . فهي خلل يؤثر تأثيراً حيوياً يُعرّض المتعرض لها سواء أكان فرداً أو كياناً أو حتى دولة لحالة من الشتات والضياع ، تهدد الثوابت التي يقوم ويرتكز عليها [٢] .

وهناك من وصفها بأنها تمثل نقطتين رئيسيتين ، فهي أما أن تمثل فرصة أو خطر ، فهي فرصة لإعادة ترتيب الحياة أو خطر وشيك لا فرار منه ، إذ إنها أما أن تكون إيجابية أو سلبية [٣] .

وأجمالاً لهذه السياحة في تقصي وتتبع وجهات النظر حول مفهوم الأزمة ، يمكن تعريفها بأنها حالة حاسمة مليئة بالخطر والقلق والتي من المحتمل أن تؤدي إلى موت شخص ، أو نظام اجتماعي ، أو عملية تأريخية ، وقد تكون سبيل إلى حياة جديدة من خلال التكيف الجديد للجسم الاجتماعي والسياسي [٤] .

---

[١] د. عدنان ياسين مصطفى ، مصدر سابق ، ص١٠٢ .

[٢] إدريس لكريني ، مصدر سابق ، ص٣١ .

[3] Crisis intention :
www. Fadaa. Org / services / resource – center / just – facts / crisis . pdf .

[4] Andre Cunder Frank , Crisis in The Third world , London , Heinemann , 1981 , p . 5 .

وقد تتفرع الأزمات ذاتها في داخل المجتمع ، فمن الأزمة الواحدة قد تنشأ عدة أزمات مترابطة قد تعود بالأصل إلى الأزمة الأولى .

وتُحدد خصائص الأزمة بالآتي : [١]

١. التعقيد والتداخل والتشابك في تركيبها ، وأسبابها والاتجاهات المؤيدة أو المعارضة لها .
٢. المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام من قبل الأفراد والمؤسسات الذين يتعرضون لها .
٣. نقص المعلومات حولها وعدم دقتها .
٤. أن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتسارعة .
٥. في بدايتها تسبب صدمة وقلق وتوتر ؛ الأمر الذي يضعف من إمكانيات الفعل المؤثر لمواجهتها .
٦. أن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى حدوث شك فيما يطرح لها كبدائل لمجابهتها .
٧. أن مواجهة الأزمة يعد واجباً مصيرياً ، لأنها تمثل تهديداً وتحدياً للمجتمع بشكلٍ عام .
٨. يترتب على مواجهتها استحداث أنماط تنظيمية جديدة قادرة على استيعاب تغيراتها المفاجئة .
٩. وتتطلب مواجهتها أيضاً درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في أطار درجة من التنظيم تتسم بدرجة عالية من الاتصالات والتنسيق المنطقي .

وعلى الرغم من كل هذه التعريفات والخصائص الواسعة للازمة والتي جعلتنا نقف على أرضية التنوع في المعاني لهذا المفهوم ، إلا إننا يمكن أن نتطرق إلى أزمة مجتمعية عامة ، والتي قد بدأت بتشابك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

---

[١] د.السيد عليوة ، مصدر سابق ، ص١٤ .

والسياسية مؤديةً إلى صورةٍ نهائية متمثلة بأزمةٍ شاملة عبارة عن أزمة هوية واستلاب قيمي وتسطح وتفكك أرثي ، فأما أن ينهض المجتمع من أزمته المعقدة في تركيبها لاشتمالها على تضافر عدة أزمات خلقت أزمة واحدة متمثلة بأزمةٍ مجتمعية على كل الأصعدة ، أو يبقى حبيس انهياراته وعُرضةً لصدمات الأزمات المتوالية عليه ، والتي قد وُلِدت في رحِم كل هذه الأزمات ، وقدمت له قالباً جاهزاً أسمه أزمة الهوية وتبعثر القيم وتسطح وتفتت العادات وغلبة قيم ومبادئ دخيلة أخرى .

ثالثاً : المجتمع (Society)

ربما أن المتخصص في علم الاجتماع له تعريفات أدق للمجتمع من المتخصصين في علوم أخرى ، وما ذلك إلا دليل على دقة علم الاجتماع في التحليل وعرض المعطيات الإنسانية .

لمفهوم المجتمع تعريفات عديدة ، وكل من هذه التعريفات يتناول جانباً من جوانب المجتمع وخواصهِ الرئيسية ، كالعلاقات الاجتماعية أو النظم والضوابط السلوكية أو المجتمع والتفاعل الإنساني أو البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الأفراد والجماعات أو اللغة والتأريخ أو العادات والتقاليد والأهداف المشتركة ، التي يؤمن بها أبناءه وهكذا [١] .

يُعرف هوبهاوس (Hobhouse) المجتمع بأنه مجموع الأفراد الذين يسكنون بقعة جغرافية محددة ومعترف بها من الناحية السياسية ، ولهؤلاء الأفراد مجموعة من المقاييس والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة ، التي أساسها اللغة والتأريخ والمصير المشترك [٢] [*] .

---

[١] د. أحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٥٥٠ .

[2] L . T . Hobhouse , The Material Culture of Simpler People , London , 1964, p . 23 .

[*] ويراجع بهذا الموضوع أيضاً :

John J . Macions , Sociology , New Jersey , Uppader sdle River , 8th ed , 2001, p . 89 .

وهناك من يُعرّف المجتمع بأنه كل جماعة من الناس الذين يعيشون ويعملون معاً لمدة كافية ، ليتوصلوا إلى تنظيم أنفسهم ، أو ليعتقدوا بأنهم وحدة اجتماعية واحدة مع محددات معروفة بدقة [١] .

كما يُعرف المجتمع بأنه شبكة أو نسيج العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد وتهدف إلى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم القريبة والبعيدة [٢] .

وأيضاً هو جميع العلاقات بين الأفراد وهم في حالة تفاعل مع منظمات وجمعيات لها أحكام وأسس معينة [٣] .

إن أغلب تعريفات المجتمع تُشير إلى وجود أفراد على أرض معينة ووجود عقد في تبادل المصالح والأهداف والقيم والمبادئ فيما بينهم ، أما خلاف ذلك فلا يمكن أن يُسمى مجتمعاً وجود مجموعة معينة على ارض لا يوجد تبادل منافع وقيم وأهداف مشتركة بينهم ، لانتفاء الشروط اللازمة لقيام المجتمع ، وقد نسميهم في أحيان أخرى المجتمعات المأزومة .

رابعاً : الهوية (Identity)

لقد أحتل مفهوم الهوية اليوم مساحةً واسعةً في الطروحات الفكرية والسياسية وفي كلا المستويين المحلي والعالمي ، فبات الحديث عنها يقترب بصورةٍ متلازمة مع مقولات صراع الحضارات وموت الأيديولوجيات من جهةٍ أخرى ، وقد أزداد الاهتمام بها إلى الحد الذي فاق الاهتمام بالعمل والتطبيق والانجاز على مستوى الممارسة العملية لتوكيد وترسيخ الهوية وتعميق وتعزيز المواطنة التي تقوم عليها أعادة أنتاجها بشكلٍ جديد من تسلط الآخر وأحتوائهِ [٤] .

---

(1) Ralf Linton , The study of Man , New York , Appleton – century ,1936 , p.91.

[٢] د. أحسان محمد الحسن ، مصدر سابق ، ص٥٥ .

[٣] دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. أحسان محمد الحسن ، بغداد ، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠ ، ص٣٣٠ .

[٤] د. إبراهيم الحيدري ، هل يبحث العراقيون عن هوية ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٩٣١٩ ، ٢٠٠٤ :

www. Asharqalawsat . com / leader . asp ? section = 3 & issue = 9319 & article = 237337- 22 k .

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الواسع آنياً بمفهوم الهوية وتجلياتهِ من قبل جملة من المعنيين بدراستهِ ، لم يحظ هذا المفهوم بدقة متناهية في التعريف وإزالة الغموض عنه ، فاختلطت الأوراق حولهِ ، وبات مفهوماً تتفرع في داخلهِ العديد من المعاني التي تحتاج إلى فك اللبس عنها .

يُشير ريتشارد آيزر إلى إن العديد من الكُتاب والباحثين قد استخدموا هذا المفهوم ، ولكنهم لم يحددوا معناه بشيءٍ من الدقة ، ولعل الكتابات العربية خير دليل على إغفال تعريف هذا المفهوم بدقةٍ [١] ؛ الأمر الذي تُرجم إلى غموض في المقصود بالهوية مع تعدد المعاني الكثيرة لهذا المفهوم .

أن الفلاسفة كانوا السباقين إلى بحث أساس الهوية Principle of (Identity)الذي يُشير إلى إن الموجود هو ذاته أو " هو هو " . إذ إن ذلك قد لا يجعلنا نخلط بين الشيء وما عداه وأن نُضيف للشيء ما ليس له . والهوية أيضاً عُبِر عنها باشتقاقها من ألهو كما الإنسانية مشتقة من الإنسان[٢].

فالهوية يمكن أن تُشير إلى معنى فردي أي تخص الفرد وما يملكه من خلفية ثقافية وقيم ، وقد تُشير إلى مجتمع وهويتهِ ومركزهِ ، وقد تُشير إلى أمة ومكانتها بين الأمم ، وللأشياء الجامدة أيضاً ربما يمكن أن تكوّن هوية تُحدِد جنسها وتصنيفها . وبسبب هذه الأمور المتشابكة حول الهوية فالأمر بحاجةٍ إلى توضيح للمعنى الجوهري والحقيقي للهوية .

وفي هذا الشأن يذكر سودي كينيث (S . Kenneth) أن مفهوم الهوية أستُخدم بمعنى يتصل بالجماعة وبمعنى يتصل بالفرد أيضاً ، مع ملاحظة الاعتماد المتبادل بينهما [٣] .

وفي تأريخ الفلسفة نوقشت مشكلات الهوية على نطاقٍ واسع ، إذ شُبهت الهوية على أساس تجمع الأجزاء في جسمٍ واحد ، ومن ذلك ممكن أن تتحقق هويتهِ

---

[١] د. كريم محمد حمزة ، الآسر والأسير ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٧٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٧٦ .

[3] Soddy Kenneth , Identity Health and Value System , London , Tavistock , 1961, p. 4 .

، وبانفصال هذه الأجزاء لا مكان لهوية ذلك الجسم [١] ، فهوية الجسم قد تحققت بترابط وتشابك أجزائهِ مع بعضها ، وبانفصال هذه الأجزاء عن بعضها ينتفي وجود هوية لذلك الجسم .

في علم الاجتماع مفهوم الهوية متعدد الجوانب ، ويمكن مقارنتهِ من عدة زوايا ، فالهوية بشكلٍ عام تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم ، إذ إن هذا الفهم يتشكل انطلاقاً من مميزات محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة ، ومن مصادر الهوية هذهِ الجنوسة ، التوجه الجنسي ، الجنسية ، أو المنطلقات الأثنية ، الطبقة الاجتماعية ، الانحدار الطبقي والمركز [٢] .

وعليه لا نستغرب إن ألفينا العديد من التعريفات التي تُشير إلى مفهوم الهوية ، والتي هي بالتأكيد قد تؤدي إلى تحديد أقرب إلى الدقة لهذا المفهوم .

يصف الحيدري الهوية بأنها حالة ذهنية أو ثقافية تتكون من طرائق التفكير والعمل والسلوك الجمعي ، وتجمع بين انتماءات متعددة وتمنح أفراد المجتمع مشاعر وطنية مشتركة تتصف بالتمايز والشمول والاستمرارية ، وتوحدها وحدة من العناصر المادية والاجتماعية والنفسية التي تمنحهم الاستقرار والطمأنينة ، بحيث يصبح المجتمع (الوطن) متعدد الانتماءات للفئات والجماعات الاثنية والدينية والسياسية ، لكنه موحد الولاء للوطن [٣] .

أن الحيدري يضع الهوية في قالب ثقافي يشمل الانتماء والولاء والتوحد ، فتتكون بذلك هوية الوطن وتوحده ، وبخلاف ذلك عند تفتت الولاء والتوحد مع الوطن تتسطح الهوية وتتعدد الانتماءات وتصبح هناك هوية ذات جذور ضعيفة جداً ؛ الأمر الذي يجعل الوطن عُرضةً للمحن والأزمات .

---

(1) Baruch A . Brody , Identity and Essence , New Jersey , Princeton Press , 1980 , p. 3 .

[٢] أنتوني غدنز ، مصدر سابق ، ص٩٠ .

[٣] د. إبراهيم الحيدري ، هل يبحث العراقيون عن هوية ، مصدر سابق .

علماء الاجتماع في العادة يتحدثون عن نوعين من الهوية هما : الهوية الاجتماعية ، والهوية الذاتية (أو الهوية الشخصية) ، حيث يمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل ، ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذاك ، وفي الوقت ذاته فأن هذه المؤشرات تُحدد موضع الشخص بين أفراد آخرين يشاركونه الخصائص نفسها ، ومن أمثلة الهوية الاجتماعية ، الطالب ، الطبيب ، الأم ، الأب ، المحامي ، الآسيوي ، الكاثوليكي ، المتزوج ، الفلاح وغيرها . فقد يكون المرء في الوقت ذاته أماً ، مهندسة ، مسلمة وعضواً في المجلس البلدي ، وتعدد الهويات يعكس أبعاداً عديدة من حياة البشر . وقد تكون التعددية في الهويات الاجتماعية مصدراً محتملاً للصراع بين الناس ، غير أن الأفراد في العادة ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان والمكان [١] .

وفي معرض تحليلهِ للهوية يرى " تيرنر " وجود نوعين من نظريات الهوية الاجتماعية هما : نظرية العلاقات بين الجماعات (النظرية الأم) ، وتهتم بتحليل الصراع ، والتغير الاجتماعي (Social Change) ، والتركيز على حاجة الأفراد إلى التمييز الايجابي لجماعتهم الداخلية بمقارنتها بالجماعات الخارجية ، لتحقيق هوية اجتماعية إيجابية ، والنظرية الأخرى هي الأكثر حداثة ، وهي نظرية تصنيف الذات(Self-categorization Theory) [٢].

وتُعد نظرية " تصنيف الذات " من أهم النظريات الاجتماعية التي نمت في كنف نظرية " الهوية الاجتماعية " ، فهي تفسر الأساس الاجتماعي – المعرفي لعضوية الجماعة ، أي أنها تولي عملية التصنيف أهتماماً أكثر من دوافع تقدير

---

[١] أنتوني غدنز ، مصدر سابق ، ص٩٠ .

[٢] د. أحمد زايد ، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات (قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات) ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد٣٢٦ ، ٢٠٠٦ ، ص١٥ .

الذات وأبنية المعتقد الاجتماعي ، وتقوم على فكرةٍ مؤداها أن "الهوية المشتركة تنكر الذات الفردية " [١] .

أن الهويات الاجتماعية تتضمن أبعاداً جماعية ، فهي تعطي مؤشرات على إن الأفراد " متشابهون " مثل باقي الناس الآخرين . وهذه الهويات المشتركة التي ترتكز وتستند إلى منظومة من القيم والأهداف والتجارب المشتركة تستطيع أن تشكل قاعدة مهمة للحركات الاجتماعية ، ومثال ذلك : الحركات النسوية والبيئوية ونقابات العمال وأنصار الحركات الأصولية الدنيوية أو الوطنية . ففي مثل هذه الحالات تتخذ الحركات من الهوية المشتركة مُرتكزاً ومصدراً قوياً لتوجهاتها وأنشطتها [٢] .

أما " تاجفيل " فيُضيّق معنى الهوية إلى حدٍ كبير ، إذ يرى أنها جزء من مفهوم الذات Self – Concept والمشتق من معرفة الفرد بعضويتهِ في جماعة أو جماعات ، فضلاً عن القيم والدلالات العاطفية المتعلقة بتلك العضوية [٣] .

في عام ١٩٧٢ قام " تاجفيل " بتقديم نظريتهِ " الهوية الاجتماعية " إذ تمت صياغتها بعد ذلك لتحمل هذا ألاسم بالاشتراك مع " تيرنر " عام ١٩٧٩ ، وليفسر كيف تستمد الذات معناها من خلال السياق الاجتماعي الذي يحدث نتيجة العلاقات بين الجماعات ، ويفسر كيف يحدث التصنيف الاجتماعي مكان الفرد في المجتمع [٤] .

لقد بين " تاجفيل " وزملاؤه أن الأفراد تتكون لديهم هوية شخصية وأخرى اجتماعية ، حيث تستند الهوية الشخصية على الخصائص الفردية مثل سمات الشخصية ، بينما ترتكز الهوية الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية ، وممكن أن تبرز الهوية الشخصية أذا تم التفاعل بين أفراد ، وعلى العكس تبرز الهوية الاجتماعية أذا كان التفاعل قد تم بين جماعات [٥] .

---

[١] د. أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص١٦ .

[٢] أنتوني غدنز ، مصدر سابق ، ص٩٠ – ٩١ .

[3] Tajfil Henri , Social Identity and Intergroup Relations , Cambridge university press , 1982 , p . 2 .

[٤] د. أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص١٨ .

[٥] د. أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص٢٧ .

ولما كانت الهويات الاجتماعية تُشير إلى التشابه بين الأفراد ، فالهوية الذاتية (أو الشخصية) تضع الحدود المميزة لنا بوصفنا أفراداً . فتشير الهوية الذاتية إلى عملية التنمية الذاتية التي نرسم من خلالها ملامح متميزة لأنفسنا ولعلاقتنا تجاه من هم حولنا [1] .

جميع هذه التعريفات والإيضاحات حول مفهوم الهوية يُشير إلى حاجة هذا المفهوم لان يُعرّف بصورةٍ أكثر دقة وتحديداً ، ليصبح معناه واضحاً بشكلٍ أكبر. والهدف الأساسي لعرض معنى هذا المفهوم هو الوصول إلى حيثيات الهوية وما تنطوي عليه تركيبتها المعقدة ، وكيف تتعرض إلى التفتت والتسطح والذوبان في مجتمع عانى من عدة أزمات ألا وهو المجتمع العراقي .

خلاصة الفصل الأول :

لقد أشتمل هذا الفصل على الإطار العام للدراسة ، إذ تضمن في طياته عرض مبحثين ، الأول تمثل بتسليط الضوء على مشكلة الدراسة والقضية الجوهرية

[1] أنتوني غدنز ، مصدر سابق ، ص٩١ .

التي تبغي الدراسة توضيحها . فضلاً عن النظر إلى أهمية هذه الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وما اعتمدت عليه من مناهج .

في حين شمل المبحث الثاني عرض مفاهيم الدراسة ، وقد تمثلت بالمفاهيم الأساسية ، واضعاً الباحث في حسابهِ القيام بتعريف أي مصطلح آخر يصادفه في ثنايا الدراسة أن تطلب الأمر ذلك .

الفصل الثاني

الإطار النظري ودراسات سابقة

المبحث الأول : الإطار النظري .

المبحث الثاني : دراسات سابقة .

خلاصة الفصل الثاني .

المبحث الأول
الإطار النظري

تمهيد :

مما لا شك فيه أن كل دراسة بحاجةٍ فعلية إذا كان ذلك ممكناً للاستعانة بنظريةٍ معينة أو أكثر أو بعضٍ من أجزائها توجهها وتستند إليها ، وتقارن بين نتائجها وما توصلت له النظرية ، وهل اتفقت أم اختلفت معها والأسباب التي أدت إلى ذلك .

لقد أُستخدِم مصطلح النظرية استخداماً شائعاً للتعبير عن الأفكار التصورية، والإشارة إلى كل ما هو مجرد وتأملي ، لان النظرية تتضمن الكثير من التصور والتجريد . والمفاهيم التي تتضمنها القضايا النظرية هي رموز تُشير إلى أشياء أو ظواهر قد تتحقق في العالم الخارجي ، ومن دون هذه المفاهيم يتعذر الوصول إلى المعرفة ، إذ تستحيل إلى مجرد أحساسات غامضة خالية من المعنى.

ولكن هذا المعنى الشائع للنظرية قد دفع بالبعض إلى أدراك النظرية إدراكاً خاطئاً باعتبارها تأملات غير يقينية إلى أن يثبت صحتها [١] .

وفي الواقع يوجد ترابط منطقي بين النظرية وفائدتها للدراسة ، والعكس صحيح ، أي فائدة الدراسة للنظرية .

فالنظرية مثلاً تُحدد مسار واتجاه البحث أو الدراسة نحو تناول الموضوعات التي يُحتمل أن تكون أكثر أثماراً من غيرها وذات جدوى [٢] .

فامتلاكها لقضايا رئيسية يُساعد الدراسة على تقصي النتائج الموضوعية، وعن طريق ذلك يمكن السير على وفق خطة ممنهجة تدعم ما جاء به البحث أو الدراسة .

---

[١] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دون دار طبع ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص٢٠ .

[٢] د. علي عبد الرزاق جلبي ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص٥٠ .

فضلاً عن ذلك تساعد النظرية البحث أو الدراسة في الإضافة المعرفية ، فعن طريقها قد تتوصل دراسةٍ ما إلى بعض الحقائق الغائبة عن الذهن ، وبتراكمها عبر فترة قد تطول أو تقصر قد تصبح نظرية هي الأخرى .

كما تضفي النظرية على نتائج البحث أو الدراسة دلالة ومغزى ، إذ أنها تعمل على تسهيل أدراك النتائج التي يصل إليها البحث أو الدراسة ، باعتبارها جزءاً من قضية بالغة التجريد ، أكثر منها أجزاءاً منعزلة [١] .

أما فائدة البحث أو الدراسة للنظرية ، فقد يساعدان على تأكيد النظرية والتثبيت من صحتها كلاً أو جزءاً ، من خلال اختبارها واقعياً ، وقد يضيفان أو يعدلان أو يحوران في النظرية ، وقد يؤديان إلى تصورات أخرى مفيدة في نتائجها وحقائقها .

لعل ما أصاب مجتمعنا العراقي هو حالة من التفكك في البناء والوظائف ، أثر بشكلٍ مباشر في كل نواحي الحياة الأخرى .

وعليه فعندما نقول بأن مجتمعٍ قد تفكك فأن ذلك يعني بأن عدداً من الأشياء المرتبطة ارتباطاً وثيقاً قد انقطعت وأن هويتها قد تجزأت وأن أجزاءها على الرغم من أنها لاتزال يمكن تمييزها ، فأنها لم تعد تجتمع لتمثل شيء واحد ، ذلك لأنها تفككت [٢].

ويمكن ملاحظة ذلك في المجتمع العراقي في اغلب فتراتهِ ، وقد بدا ذلك واضحاً في تقطع أوصال الترابطات فيه وتجزئها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ، وأخرى تعود لطبيعة الفرد العراقي وجذوره التي نشأ عليها .

أن التفكك الاجتماعي هو نقيض التنظيم الاجتماعي ، فعندما تتوقف أو تتعطل عمليات التفاعل الاجتماعي والوظيفة الفعالة للمجموعة ، فسوف يكون هناك تفكك اجتماعي [٣] .

---

[١] د. علي عبد الرزاق جلبي ، مصدر سابق ، ص٥٢.

[2] David L . Sills (ed) , International Encyclopedia of the Social Science , vol 3 , op . cit , P. 152 .

[3] Mobel A . Elliott , and Francis F . Merrill , Social Disorganization , New York , Harper & Brotiters publishers , 1961 . p 23 .

وقد برز هذا التفكك واضحاً في تصارع الأدوار والمصالح بين مكونات المجتمع العراقي وحدوث خلل في انساق بنائهِ الاجتماعي ، فظهرت الصورة واضحة بتدهورٍ علاقاتي يمكن أن يكون مُحطماً لأساسات المجتمع .

ولما كانت دراستنا الحالية تتناول موضوع مجتمع متأزم بدءاً من أفراده وانتهاءً ببنائهِ الاجتماعي ومؤسساتهِ ، وما يعني ذلك من حدوث خلل في أدوار الأفراد نتيجة ضغوط الحياة ، والذي أثر بدوره على أدوار انساق المجتمع ، حيث خلق حالة من اللامعيارية ، لذا وجدنا إن الفكر ألصراعي والبنائي الوظيفي ، قد ينطبقا بدرجةٍ أو بأخرى وبحسب الفترة الزمنية المطروحة للدراسة .

١. النظرية الصراعية :

ربما تكون فكرة الصراع واضحة فيما حدث في المجتمع العراقي وعلى اختلاف فترات تأريخهِ ، والتي نشأت من تأزم علاقات الترابط والتعاون والعمل ضد مصلحة المجموع ، وكذلك ظهرت بين الأفراد أنفسهم في محاولةٍ لجني المصالح على حساب الآخرين أو بين السلطة وأفراد المجتمع ، فضلاً عن سجايا بعض الأفراد في المجتمع العراقي ، والمتمثلة بعدم التنظيم وحب التكالب وتحطيم الآخرين .

أن الفكر ألصراعي هو أقدم أنواع الفكر الاجتماعي وأكثرهم حيوية وتأثراً بالمحيط الاجتماعي ، وقد طرأت تطورات فكرية عليه بين فترة وأخرى أضافت إليه بعض الآراء والفذلكات من دون تغيير في جوهر هذا الفكر ، الذي تضمن إن كل نظام اجتماعي يكون متوازناً في لحظةٍ معينة ومختلاً عندما تزداد عوامل التغيير ، لذا فقد ارتبطت فكرة التوازن في هذا الفكر بالثبات النسبي لعناصر البناء الاجتماعي [١] .

[١] د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط١، ١٩٧٨ ، ص١٧ .

ويمكن القول أيضاً أن الصراع قد نشأ من لحظات نشوء البشرية بتضارب مصالح الأفراد فيما بينهم ، إلى أن تراكمت الفكرة فتطورت إلى حروبٍ ونزاعات واقتتال وتحطيم للآخر وإفنائه .

لعل من أساسيات الصراع هو وجود طرفين يمثلان أهداف أو مصالح أو أفكار متباينة ، أما محفزات الصراع الذاتية فهي الكره أو الحسد أو الحاجات الخاصة أو الرغبات الفردية ، أما المؤثرات التي تعمل على تضخيم ودفع هذه المحفزات إلى فعاليات صراعية أكثر فهي المصالح والأفكار والأهداف المتباينة والمختلفة [١] .

ويمكن القول إن ما حدث من صراعٍ في المجتمع العراقي في أحد أطرافهِ قد تمثل بصراع المكونين الأساسيين في المجتمع ، وهما السلطة والشعب ، فالسلطة تحاول السيطرة على ثروات المجتمع لصالحها من دون الإيفاء بمتطلباتهِ، والشعب يحاول وضع الأمور وعرضها لصالحهِ ، من دون مراعاة أن لكل شيء حدود ، فحدث الصراع الذي انتفى معه الترابط والتعاون ؛ مما أضر بالمصلحة العامة . وقد حدث الصراع أيضاً على مستوى أفراد المجتمع بين المتنفذين من أصحاب الملكيات والأفراد الذين لا يملكون شيئاً على وفق أهداف وقيم وأفكار يلتزم بها طرف ويصارع من اجلها الطرف الآخر .

فالصراع هو تصادم أرادات وقوى خصمين أو أكثر ويكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر جزئياً أو كلياً ، حتى تتحكم أرادتهِ في أرادة الخصم ، وبذلك ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه لفترة زمنية معينة ، ومن ثم يحدث هدوء – الذي يكون بمثابة استقرار مرحلي – تنشأ فيه تكتلات لإعادة القوة عند الطرف الذي اندحر في الصراع ومن ثم تحصل تطورات تخلق صراعاً آخر مبني على نتائج الصراع الأول [٢] .

---

[١] د. معن خليل عمر ، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، الإمارات العربية المتحدة ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ، مطابع البيان التجارية ، ط١ ، ١٩٨٩ ، ص١٤٠ – ١٤١ .

[٢] د. معن خليل عمر ، المصدر نفسه ، ص١٦٥ .

أن ما حدث في أغلب فترات المجتمع العراقي هو صراع في كثير من المجالات ، صراع مصالح ، صراع قيم وأفكار وصراع لإزالة الحيف والظلم ، ومن ثم كل ذلك أحال المجتمع إلى أوصال شبه متقطعة لا تقوى على أداء أدوارها بالشكل المطلوب .

وقد تأخذ علاقة الصراع أسلوب " الصراع السلمي " " peaceful struggle " ، ومن هنا تسمى هذه العلاقة الاجتماعية الخاصة بهذا الشكل من الصراع السلمي بأسم " التنافس " [١] .

وينطوي التنافس على عدم الإضرار بالطرف الآخر سواء كان ذلك التنافس بين أفراد أو مجموعات ، وإنما السعي لكلٍ منهما إلى الوصول لهدفٍ أسمى .

لقد كان كارل ماركس من أوضح المفكرين في توضيح الفكر ألصراعي ، إذ عبر عنه كما يأتي : [٢]

١. أعتبر ماركس الصراع الاجتماعي عبارة عن تنازع القوى الاجتماعية فيما بينها ، من أجل الدفاع عن مصالحها وكيانها ، وعدم تضمن النظام الاجتماعي توازناً في مكوناتهِ الاجتماعية ، ويتكون المجتمع من طبقتين رئيسيتين هما الطبقة المُستغِلة " أي الطبقة المالكة للسلطة والثروة " والطبقة المُستغَلة " أي الطبقة المحكومة فاقدة السلطة والثروة " .
٢. المصدر الأساس للصراع الطبقي هو توزيع المصادر الاقتصادية غير العادل داخل النظام الاجتماعي ، الذي يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى عدة أقسام وعدة طبقات متنازعة ومتصارعة حول أعادة التوازن داخل النظام الاجتماعي ، والى وضع قواعد مثبتة وعادلة لتوزيع المصادر الاقتصادية داخل النظام الاجتماعي .

---

[١] د. قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الألماني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ط١ ، ١٩٧١ ، ص٣٨٦ .

[٢] د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، مصدر سابق ، ص١٨ .

لقد حدث نزاع بين الطرفين الرئيسيين في العراق ، طرف الشعب وطرف السلطة الحاكمة ، المُستغِلة لكل شيء ، فالشعب له تطلعات كثيرة ينشد من خلالها العدالة في كل شيء ، فيواجه تعارض من قبل السلطة التي تطمح إلى تصريف الأمور على وفق ما تُريد من دون مراعاة مصلحة المجموع ، فينشأ صراع اجتماعي حاد بين المُسيطر والمُسيطر عليه ، نتيجة عدم العدالة في توزيع القوت والامتيازات وكبت الحريات ولجم الأفواه في كل شيء .

وقد حظيت فكرة الصراع باهتمام الكثير من المفكرين والرواد في عدة تخصصات ، فإذا أخذنا المفكرين الاجتماعيين ورواد علم الاجتماع ، فأننا سوف نجد نظريتهم للفكر ألصراعي تختلف عما ذكره ماركس ، فمثلاً ينظر جبرائيل تارد وهربرت سبنسر ودوركهايم للصراع الاجتماعي على انه يمثل حالة مرضية غير طبيعية Pathology ، وأما ماكس فيبر وجارلس كولي وجورج هربرت ميد وروبرت بارك ووليم أوكبرن وتالكوت بارسونز ، فأنهم ينظرون إلى الصراع الاجتماعي على انه حالة طبيعية في المجتمع ولكنه يكون مشكلة اجتماعية لابد من علاجها [١] .

تستند نظرية الصراع الاجتماعي إلى فكرة محورية مؤداها إن الصراع هو عنصر أساسي في التنظيمات الاجتماعية كافة ، وعلى امتداد تأريخ علم الاجتماع كان هناك بعض العلماء من يدافعون عن هذه النظرية ، ولعل أبرزهم في الولايات المتحدة الأمريكية سي . رايت ميلز Mills في خمسينيات القرن العشرين ، أما أبرز الممثلين المعاصرين لهذه النظرية فهما لويس كوزر ورالف دارندورف [٢] .

يرى لويس كوزر المجتمع الإنساني بأنه مجموعة من الأنظمة المترابطة بعضها ببعض ، وترابط هذه الأنظمة لا يكون متوازناً ولا متكافئاً في قوتهِ وديناميتهِ ، وتكون النزاعات والتصادمات مستمرة من اجل تطمين وإشباع حاجات المجتمع الخاصة ، لكي تساعدهم على إثبات وجودهم [٣] .

---

[١] د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، مصدر سابق ، ص١٩ .

[٢] د. محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ط٢ ، ١٩٨٧ ، ص١٠٦.

[٣] د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، مصدر سابق ، ص٢٦ .

ولعل ما هو واضح في المجتمع العراقي من صراعٍ هو من نوع الصراع الظاهر غير المخفي ، لأنه بين من يملك قمة هرم السلطة والطرف الآخر التابع أو المحكوم ، لذا فآثارهِ قوية ومدمرة ، وهو يختلف عن الصراعات التي قد تحدث في أي مجتمع وقد تكون خفيفة لا تؤثر بالمعنى التام بأساس المجتمع الكلي .

يُعرّف " كوزر " الصراع الاجتماعي بوصفهِ " نضالاً حول قيم وأحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة ، حيث يستهدف الفرقاء المتخاصمين من خلالهِ تحييد منافسيهم أو الإضرار بهم أو التخلص منهم " [١] .

وبالفعل فأن السعي من خلال الصراع للقضاء على الآخر هو نتيجة طبيعية ، لان كلاً من الطرفين المتصارعين له أهداف متناقضة وتقف في طريق الأهداف الأخرى ، فيطمر ويعمل كل طرف على استئصال ذلك الطرف بأهدافهِ وتطلعاتهِ التي تتناقض مع ما يرمي إليه .

أما مصادر الصراع عند " كوزر " فهي : [٢]

١. غياب السلطة الشرعية .
٢. سرعة الحراك الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي .
٣. الحرمان والاحباطات الذاتية .
٤. اشتراك الوجدان والعاطفة ضمن العلاقات الاجتماعية .

ويمكن أن ينطبق ذلك جزئياً على أسباب الصراع في المجتمع العراقي ، فالصراع بين الشعب والسلطة حدث بسبب عدم مجيء سلطة شرعية في أغلب فترات هذا المجتمع تمارس السلطة العادلة في أدارة شؤون المجتمع ، فحدث تصادم مؤداه صراع قوي والذي أدى بدوره إلى احباطات عدة في داخل نفوس أفراد المجتمع ؛ الأمر الذي أدى إلى تقويض كل رغبة لديهم في البناء والتحرر بوجود سلطة مستبدة لم تضع الأمور في نصابها .

---

[١] أرفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمود عودة ، د. إبراهيم عثمان ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٩ ، ص١٧٨ .

[٢] د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، مصدر سابق ، ص٢٩ – ٣٠ .

أما " دارندورف " يذكر إن الصراع عملية مستمرة ملازمة للحياة الاجتماعية في نظرهِ ، ويعتمد هذا الصراع على وجود قوى متصارعة داخل البناء الاجتماعي ، وهناك ظروف اجتماعية تحيط بالبناء الاجتماعي تعمل على تصعيد أو أعاقة درجة الصراع بين القوى المتنازعة ، وهذا ما يحدد وضعها أو يعيد تنظيم مكونات البناء الاجتماعي ، أو أن هذه الظروف تقود إلى صراعٍ جديد، وهكذا فالصراع عملية مستمرة داخل المجتمع في نظر " دارندورف " [١] .

وفعلاً فالصراع عملية مستمرة ، ولكنها تختلف في شدتها ، فما حدث في المجتمع العراقي هو النوع الأشد كما ذكرنا سابقاً ، لأنه يحدث بين السلطة والشعب ، وقد يحدث بصورةٍ أبسط واقل وطأة عندما يحدث بين مختلف الطبقات أو الأفراد ، أي لا يكون بقوة الصراع بين الحاكم والمحكوم .

وتدعيماً لذلك فقد أعتبر " دارندورف " " السلطة " مصدر الصراع بين الجماعات الاجتماعية ، مما جعله يقسم المجتمع إلى قسمين ، القسم الأول يمثل جماعة مالكة للسلطة والنفوذ والجاه ، والقسم الثاني جماعة فاقدة للسلطة والنفوذ والجاه ، وتكون جماعة السلطة والنفوذ مفروضة على المجتمع من قبل البناء الاجتماعي [٢] .

ويذكر " دارندورف " أيضاً أن شدة الصراع تتأثر بعامل توزيع السلطة والنفوذ على أعضاء التنظيم الاجتماعي (يعني بالتنظيم الاجتماعي هنا جماعة اجتماعية أو حزب سياسي أو مؤسسة تعاونية أو نقابية ومهنية) ، وكلما كان توزيع السلطة والنفوذ على أعضاء التنظيم غير عادل ، زادت شدة الصراع [٣] .

فالمسألة أذن هي الإخلال بمنظومة العدالة التي أن حدثت فجوة فيها حدث الصراع بين من يبتغيها وبين من يرفض إعطاءها ، إذ ليس من مصلحته تطبيقها.

---

[١] د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٥ .

وبصورةٍ مشابهة " فدارندورف " أيضاً يعتبر أن الصراع بين الطبقات هو مجرد أي صراع بين الجماعات ينشأ عن علاقات السلطة [١] ، وتلك حقيقة نتيجةً للصراع مع السلطة التي تؤدي إلى دفع الامتيازات للبعض وحرمان الآخرين ، فينشأ الصراع الطبقي تبعاً لذلك .

وبلا شك فأن هذه الصراعات قد أحالت المجتمع العراقي إلى مجتمع معطل في أغلب نواحي حياته ، من جهة الأدوار والوظائف وتضارب الأفكار والقيم ، فالأمر بات شاملاً ترك آثاراً كبيرة على أبسط دقائق الحياة بالنسبة للفرد العراقي .

أما " جورج زمل " فيذكر أن المجتمع يطلب من الفرد أن يمتثل لقيمه وتقاليده وثقافته ويلزمه لكي يكون مع الكل المتكامل ، إلا إن الفرد يتمرد على ذلك فيتصارع مع الدور أو الأدوار التي حددها المجتمع له ، فيدخل في صراعات مع مجتمعه من خلال أدواره المحددة له مسبقاً من قبله . أذن هو صراع كما يذكر بين الكل (المجتمع) والجزء (الفرد) ، وهذه مشكلة عسيرة ومحيرة في نظر "زمل"، لان الكل يريد أن يُسخّر الجزء لتحقيق مصالحه الجمعية ، والجزء يريد أن يعيش في الكل لكي يحقق وينجز مصالحه الذاتية [٢] .

وهذا ما حدث في المجتمع العراقي ، فالسلطة مثلت نفسها على إنها راعية لمصالح الشعب ، فيجب أن يخضع لها الفرد الذي بتضافره وتعاونه سيصبح من الكل المجتمعي ، إلا إن ما حدث أن الأفراد قد اتفقوا على هدف واحد هو إن مصلحتهم هي إزالة السلطة غير العادلة ، فالصراع الذي حدث كان بين الشعب والسلطة الحاكمة كصراع بارز وواضح للعيان وله عدة مؤثرات.

أما مصادر الصراع عند " زمل " فيرجعها لما يأتي : [٣]

١. عدم تطمين وإشباع الحاجات والمصالح الاجتماعية والذاتية .
٢. الغرائز العدائية والتركيب الفسيولوجي للإنسان .

---

[١] د. علي عبد الرزاق جلبي ، مصدر سابق ، ص١٣٦ .

[٢] د. معن خليل عمر ، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص١٤٠ .

[٣] د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، مصدر سابق ، ص٢٠ – ٢١ .

٣. تدخل العاطفة والوجدان الشخصي ضمن العلاقة بين الأفراد والمتصارعين .

٤. درجة تشابه وتماثل أعضاء الجماعة ، فكلما زادت فيهم هذه الصفات زاد تضامنهم وتكاتفهم ، ومتى ازدادت حاجات أعضاء الجماعة الاجتماعية والاقتصادية وتناقضت مصالحهم ، تزداد شدة الصراع بينهم ، وكلما زادت شدة الصراع أدى ذلك إلى تغير في نوع الصراع بين الجماعات ، فنوع الصراع يتغير حسب تغير مصدر الصراع .

٥. كلما كانت أهداف وقيم الجماعة أكثر وضوحاً ، زاد ميل الجماعات إلى التصادم والتصارع .

خلاصة القول في فكرة الصراعية أن المجتمع العراقي على طول فترات تأريخه برز فيه صراعاً واضحاً بين السلطة الحاكمة والشعب ، نتيجة عدم التوزيع الأمثل لثروات المجتمع واستغلالهِ وكبت حرياتهِ ولجم أفواه أفرادهِ ؛ مما أدى إلى تصارع وتصادم على مستويات أضيق مثلاً بين الطبقات نتيجة الحراك والتوزيع الاجتماعي غير العادل ؛ مما أثر بدوره على بناء المجتمع وأنساقهِ ، ومن ثم خلق مجتمعاً متصارعاً متقاتلاً فيما بينه فكراً وسلوكاً ، فأحال ذلك الأمر صورة المجتمع العراقي إلى صورةٍ متأزمة تبتغي العلاج الناجع لها .

٢. النظرية البنائية الوظيفية :

لقد حدد " تيماشيف " مفهوم الاتجاه الوظيفي ، ولخص على حد تعبيره القضية الوظيفية التي دارت حولها كتابات الوظيفيين على النحو الآتي " أن النسق الاجتماعي يمثل نسقاً حقيقياً تؤدي أجزاءه فيه وظائف أساسية ، لتأكيد الكل وتثبيته ، وأحياناً لاتساع نطاقهِ وتقويتهِ ، ومن ثم تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحوٍ ما " [١] .

أن ترابط أنساق البناء الاجتماعي بحيث يؤدي كل نسق وظيفته المكملة للآخر ، معناه عدم وجود خلل في بنية المجتمع ولا يوجد انفراط واضح في وظائفها أو معوق وظيفي .

تصور البنائية الوظيفية في معظم اتجاهاتها الفرعية المجتمع على أنه نسق من الأفعال المحددة المنظمة ، ويتألف هذا النسق من مجموع من التغيرات المرتبطة بنائياً والمتساندة وظيفياً ، وترى إن للمجتمع طبيعة سامية ومتعالية تتجاوز وتعلو على كل مكوناته بما فيها أرادة الإنسان ، وتتحدد شروط هذا التجاوز والتعالي من خلال قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعيين ، التي تلزم الأشخاص بالانصياع وفقاً لها ، لان أي عدم التزام أو انحراف عنها يهدد أساسيات بناء المجتمع [٢] .

وبناءً وقياساً على ذلك فوجود مجتمع على هذه الشاكلة معناه خلوه من المعوقات أو المحددات الوظيفية ، إلا إن تأزم مجتمع كالمجتمع العراقي دليل على وجود معوقات أو انحرافات في وظائف الأفراد وأنساق المجتمع وصراع المصالح بين مختلف الفئات ...الخ ؛ الأمر الذي أدى إلى تعثر وتقوض عملية البناء المجتمعي واضطراب المعايير في المجتمع .

ولما كان المجتمع لا يتكون من أفرادٍ فقط ، بل من مجموعة أفراد وظواهر اجتماعية وأشياء مادية تلعب دورها الأساس في الحياة الاجتماعية . فالحياة

---

[١] د. صلاح مصطفى الفوال ، معالم الفكر السوسيولوجي ، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ ، ص١٤٣ .

[٢] د. عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص١٧٦ .

الاجتماعية هذه لا توجد إلا في الكل المكون من مجموع واتحاد أفراده ومشاركتهم فيها ، غير إن هذه المشاركة في الحياة الاجتماعية والتماسك والانصهار مع الجماعة تعني عند " دوركهايم " التزام الأفراد بالمؤثرات الجماعية والقوى الاجتماعية ، إذ يرمي المجتمع بثقلهِ على الأفراد ويمارس ضغوطه عليهم لضبطهم من أي انحراف ، والأفراد من جانبهم يشتركون ويؤيدون ذلك ؛ الأمر الذي يجعل من الحياة تسير على الجادة المستقيمة [١] .

فالتساند والتكاتف معناه التوازن والاتساق في الوظائف والأدوار ، التي من خلالها يسير المجتمع سيراً منطقياً ، إلا إن الخروج عن ذلك مؤداه تفكك وانحراف عن مبادئ وقواعد الحياة المنظمة في المجتمع .

إن أصحاب نظرية النسق يعتبرون إن المجتمع وحدة كلية تعمل في أطار نطاق أوسع هو البيئة ، وتشكل هذه الوحدة الكلية نسقاً لأنها تتألف من مجموعة متساندة من العناصر والمتغيرات ، وطبقاً لذلك يفترض وجود حدود للنسق تفصله عن البيئة التي يوجد فيها ، وهو يميل بطبيعتهِ إلى تحقيق ضربٍ من التوازن الداخلي ، بحيث يتمكن من استعادة تكاملهِ في حالة تعرضهِ لتهديدات من داخل حدودهِ أو من خارجها ، فضلاً عن ذلك يميل النسق إلى اتخاذ طابع بنائي يتصف بقدرٍ كبير من الاستمرارية والدوام [٢] .

لعل توازن النسق داخل البناء الاجتماعي من أكبر الضرورات المهمة لسير المجتمع على وفق أطر موضوعية لا ينتابها أي قصورٍ أو خلل .

لكن ذلك لا يعني أن النسق لا تتداخل فيه اتجاهات منحرفة تؤدي إلى الإخلال بتوازنهِ ، منها أولاً دخول أعضاء جدد إلى داخل النسق وثانياً وجود اتجاهات منحرفة ، ويقوم النسق بمعالجة تلك المشكلات عن طريق ميكانزمات التعلم والضبط التي تؤازرها من جهةٍ أخرى ميكانزمات الدفاع والتوافق داخل الشخصية ،

---

[١] د. محمد سعيد فرح ، البناء الاجتماعي والشخصية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٩، ص٧٣ – ٧٤ .

[٢] د. السيد الحسيني ، علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا) ، قطر ، دار قطري بن الفجاءة ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، ص٣٣ – ٣٤ .

التي تدفع الفاعل إلى أن يسلك وفقاً لنسق التوقعات الذي يعطيه المجتمع أهمية خاصة . كما أن النسق يقوم بتقليل احتمالات اختلال التوازن داخلهِ عن طريق الضبط والتماثل بين الأفراد واستقرار المعتقدات ، وقد يصبح النسق مُهدداً بالانهيار في حال عدم حدوث ذلك [١] .

وذلك ما عانى منه النسق الاجتماعي العراقي الحالي ، إذ وُجدت اتجاهات منحرفة أدت إلى ضرب كل قواعد الضبط والسيطرة ، فتحللت الشخصية العراقية إلى شخصية أنومية في أغلبها ، ولم يحدث تماثل على الأغلب بين ألأفراد في الضبط والاتفاق على الأسس المناسبة لسير المجتمع ، فكانت النتيجة مجتمعاً منهاراً متمثلاً بأنساق غير مترابطة في الأداء والوظائف ، لوجود فجوات خلل فيها .

لقد عرّف " بارسونز " النسق الاجتماعي بأنه فاعلين أو أكثر يمثلان مكانات متباينة وأوضاع مختلفة ، ويؤديان أدواراً متفاوتة ، بمعنى أنه نمط منظم يحكم علاقات الأفراد ويحدد حقوقهم وواجباتهم تجاه الآخرين ، وفق أطار من القيم العامة والمعايير والرموز الثقافية [٢] .

ولما كان النسق بهذه الصورة فقد اختلفت الأدوار بالنسبة لأفراد المجتمع العراقي ، ولم يعد هناك نمط منظم يحكم هذه العلاقات سواءً أفراد المجتمع مع أنفسهم أو مع السلطة ، أي لم توجد هناك مقومات لديمومة فاعلية النسق ، إذ اضطربت هذه العلاقات فاستحال الأمر إلى أزمة عمت أجزاء المجتمع كافة .

أن الخاصية العامة الأساسية لأي نسق من الأنساق الاجتماعية تتمثل في تساند مكوناتهِ ، ذلك التساند الذي يتألف من العلاقات المحددة القائمة بين الأجزاء باعتبارها مناهضة لعشوائية التغاير (Variability) ، وبعبارة أخرى فأن التساند هو النظام (Order) في العلاقات بين المكونات الداخلة في النسق ، وهذا النظام

---

[١] د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص١٢٣ .

[٢] د. محمد الغريب عبد الكريم ، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٢، ص١١١ .

يحوي ميلاً نحو المحافظة أو الصيانة الذاتية (Self – Maintenance) ، التي يُعبر عنها تعبيراً عاماً من خلال مفهوم التوازن [١] .

فالتوازن يُعد أحد الخصائص الجوهرية للأنساق ، إذ أن العلاقات المتبادلة بين العناصر المكونة للنسق تؤكد أن النسق سوف يظل باقياً ، لدرجة إن التغيرات في أحد عناصره المكونة يعوضها أو يعمل على التوازن معها تغيرات في الأجزاء الأخرى ، ويُعرف هذا النوع من التوازن بالتوازن الاستاتيكي ، إذ أن نتيجتهِ الإبقاء على الوضع كما هو [٢] .

أن درجة تساند وتكاتف الأنساق تؤدي إلى تساند في تعويض الخلل في أدوار بعض الأجزاء ، إلا أن ذلك قد شهد العكس في أنساق المجتمع العراقي ، إذ أن الخلل في أحد الأنساق[*] قد اثر في بقية الأنساق الأخرى ، واستحال الآمر إلى بناء اجتماعي مُعاق بصورةٍ شبه كاملة .

لذا فالنظام (Order) يمثل عنصراً هاماً في تصور " بارسونز " للنسق الاجتماعي ، الذي يتكون من مجموعة من المتغيرات المتساندة ، والتساند ما هو إلا نظام للعلاقات القائمة بين الأجزاء المكونة للنسق [٣] .

ومن المؤكد أن وجود النظام داخل النسق معناه الترابط المنطقي بين أجزائه ؛ مما يؤدي إلى السير بصورةٍ منطقية من دون خلل أو تعثر .

أن هناك ركائز أساسية للنسق الاجتماعي عند " بارسونز " ، والتي بدونها لا يستطيع الاستمرار في الوجود الاجتماعي وهي : [٤]

---

[١] د. عبد الباسط عبد المعطي ، مصدر سابق ، ص١٨٢ .

[٢] د. غريب سيد أحمد وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ ، ص١٣٠ .

[*] يمكن أن يكون الخلل قد بدأ في النسق السياسي وأنتشر إلى بقية أنساق المجتمع الأخرى .

[٣] د. محمد عاطف غيث ، مصدر سابق ، ص١٢٢ .

[٤] د. معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي ، بغداد ، مطابع التعليم العالي ، ١٩٩٠ ، ص٦٧ – ٦٨ .

١. **التكيف أو ضمان العيش** : من أجل حماية المجتمع وصيانتهِ يجب أن تتوفر مصادر بيئية (طبيعية وبشرية) كامنة وموزعة على مقومات النسق الاجتماعي كافة ، ويحصل التكيف الاجتماعي بعدئذ.
٢. **تحقيق الأهداف** : التي تُشير إلى أنجاز أوليات ونهايات أو غايات النسق ، وبالوقت ذاتهِ يتم تحريك مصادر النسق من أجل إنجازها وتنفيذها .
٣. **التكامل** : أي تحقيق التعاون بين وحدات النسق والحفاظ على علاقتها المتبادلة .
٤. **الاستتار والكمون** : هذه الركيزة تُبنى على فقرتين هما التحقق من حاجات ودوافع ومهارات الفرد ومدى تطابقها مع مقومات الدور الاجتماعي الذي يمارسه ، وهذا التحقق يعني المحافظة على النسق وصيانتهِ من الانحراف ، والفقرة الثانية هي كيفية معالجة القلق والاضطراب الذي يحصل للأفراد .

ولما كانت هذه الركائز الأساسية لابد منها للنسق الاجتماعي كما ذكرها "بارسونز" وبدونها يختل النسق ولا يستطيع الاستمرار ، فالمجتمع العراقي قد أختل النسق الاجتماعي فيه ، لوجود خلل ومعوقات في ملائمة هذه الركائز ، فلم يتم توفير مصادر طبيعية وبشرية كافية موزعة على النسق الاجتماعي لحصول التكيف ، ولم يُنظر بجديةٍ إلى غايات الأفراد داخل النسق وحاجاتهم ، بسبب الاضطرابات المستمرة ، فضلاً عن طبيعة الأفراد وسجاياهم التي ساهمت مع ذلك أيضاً ؛ الأمر الذي لم يخلق تعاوناً بين كل وحدات النسق ،لاضطراب العلاقة فيما بينهم بسبب الظروف المعوقة لذلك والمتمثلة بعدم استقرار النسق ، فضلا عن تجاهل أدوار ووظائف الأفراد ؛ مما أدى ذلك إلى الانحراف وعدم المحافظة على النسق .

كما يرى " بارسونز " فأن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي هما أداة التغير الأساسية التي يمكن بواسطتها تحقيق الانسجام والتناغم ما بين نظام الشخصية والأنظمة المحيطة ، إذ تساعد التنشئة الاجتماعية الصحيحة على التزام الكائن الحي بالمحافظة على نظامهِ الاجتماعي باعتبارهِ عضواً فيه ، وتكون مسؤولة

أيضاً عن التأكد من التزام الشخص تجاه النظام الاجتماعي عن طريق دمج نظامهِ الثقافي في الشخصيات المختلفة لمساعدتهم على امتلاك قدر مشترك من القيم والمعايير والأنماط الخاصة بالنظام الاجتماعي ، فبواسطة امتلاك القدر المشترك من الثقافة يستطيع الأفراد المختلفون في شخصياتهم المحافظة على النظام الاجتماعي وتحقيق توازن يساعدهم على دمج القيم والمعايير الرسمية المتفق عليها من شخصيات الأفراد المختلفين على حدوث تكامل حقيقي للسلوك في البناء الاجتماعي [١] .

إن التنشئة والضبط ممكن أن ينطوي تحتهما عامة الشعب ومسؤولي السلطة الذين بواسطتهم يمكن تحقيق قدراً معقولاً من التوازن والتناغم في المجتمع العراقي دون حدوث أو وجود معوقات وظيفية تؤدي إلى عدم التوازن والتساند ؛ مما يخلق حالة من النكوص في الوظائف وأداء الأدوار ، فيواجه النسق معوقات لا يستطيع من خلالها الديمومة والاستمرار .

من المؤكد أن يؤدي عدم توازن النسق وعدم وجود التساند بين أجزائه إلى عدم أداء وظائفهِ بالشكل المطلوب ، وذلك جدير بأن يخلق حالة من اللامعيارية المرضية في أغلب أجزاء المجتمع .

أن اللامعيارية يمكن قياسها عن طريق المدى الذي عنده يستطيع الفرد أن يشعر بأن قادة مجتمعهِ المحلي منفصلون عن حاجاتهِ ، ومختلفون عنه فيها ، وأن يدرك أنه وغيره ممن يشبهونه مختلفون واقعياً عن الأهداف التي قد وصلوا إليها فعلاً ، وأن ينظر إلى الحياة كما لو كانت بلا معنى ، وذلك بسبب فقدان المعايير والقيم ، وأن يجد أن أطار علاقاته الشخصية لا يعطيه السند أو التأكيد الفعّال الذي على أساسه يستطيع التنبؤ بمستقبلهِ [٢] .

وذلك ما حصل فعلاً في المجتمع العراقي في أغلب فتراتهِ ، إذ سادت اللامعيارية كثير من أفرادهِ بسبب التضاد بين أهداف ألأفراد وما حققه لهم من تولوا

---

[١] ثناء محمد صالح ، سوسيولوجيا تأريخ العراق المعاصر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٨٦ – ٨٧ .

[٢] د. غريب سيد أحمد وآخرون ، مصدر سابق ، ص٣٤٧ .

السلطة ، وعدم التماسك بين أجزاء المجتمع بشكلٍ جدي ، إذ وجد الأفراد أن ما يطمحون إليه غير قابل للتحقيق ؛ ما أدى إلى خلق حالة من اليأس لديهم تمثلت بمعيارية غير آبهة لأية شيء .

إن كل ذلك قد جاء من التفكك الاجتماعي الذي يُشير إليه " ميرتون " " بأنه عدم توافق النسق الاجتماعي للمكانات المترابطة وللأدوار المترابطة ، عندما لا تحقق الأهداف الجمعية تلك الرغبات والتميزات الفردية لأعضاء النسق " ، ويحدد عدم التوافق هذا النوع من الفشل عند مقابلة واحد أو أكثر من متطلبات النسق الوظيفية : [١]

١. أنماط السلوك الاجتماعي غير المتمسك بها .
٢. التوترات الشخصية التي تسيطر على النسق ولا يمكن التحكم فيها، حيث تتخذ قنوات معينة .
٣. الارتباط غير المتوافق بين النسق الاجتماعي والبيئة التي يقع فيها، سواء من حيث ضبطها أو التكيف معها .
٤. عدم أمكانية وصول الأعضاء إلى أهداف تبرر وجودهم بسبب بناء النسق الاجتماعي .
٥. عدم تجانس العلاقات بين الأعضاء ولو إلى الحد الأدنى الضروري للأنشطة ذات القيمة .

إن متطلبات النسق قد واجهت في المجتمع العراقي معوقات وظيفية أحالت دون أتمام مسيرتها ؛ مما أعاقها بشكلٍ كبير ولم يتم تحقيق الأهداف المرجوة .

لقد أستخدم " ميرتون " مفهوم المعوقات الوظيفية (Dysfunction) ليشير إلى تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها ، والتي تحد من تكيف النسق أو توافقه [٢] .

ولما كانت تلك المعوقات قد أوجدت خللاً في تركيبة النسق الاجتماعي العراقي ، برزت حالة الانومي (اللامعيارية) بشكلٍ واضح .

---

[١] المصدر نفسه ، ص٣٣١ – ٣٣٢ .

[٢] د. محمد الغريب عبد الكريم ، مصدر سابق، ص٨٧ .

ومن المفيد الإشارة إلى مصطلح الانومي (اللامعيارية) ، فقد حاول "ميرتون" أن يستخرج مصطلح التحلل الخلقي (اللامعياري) من مؤثرات البناء الاجتماعي ، فوضع مرتسماً يوضح فيه خمسة سبل سلوكية تستخدم الوسائل المؤسسية ، لكي تحقق أهدافاً ثقافية فيه تمثل طموحهِ ومعاناتهِ في تحقيق هدف يتمنى أن يصل أليه . وقد أو ضح "ميرتون" حدوث ذلك عندما لا يستطيع الفرد تحقيق طموحه وآمالهِ فأنه من الجائز أن ينحرف في سلوكه أو تفكيره فيخرج عما رسمته له ثقافته من معايير سلوكية ، فوضع السبيل الأول وسماه بالمطابقة أو المماثلة ، الذي يوضح مطابقة وسائل الفرد المؤسسية مع طموحه الثقافي ، لكي لا يحدث هناك انحرافاً وانحلالاً خلقياً أو معيارياً ، والسبيل الثاني هو الإبداع أو الابتكار الذي يوضح فيه عدم مطابقة وسائل الفرد المؤسسية مع طموحه وأهدافه الثقافية ، والسبيل الثالث هو الطقسي كما سماه "ميرتون" الذي يقتنع فيه الفرد أجتماعياً بسهولة ، لأنه يكون مالكاً للوسائل المؤسسية لتحقيق أهدافه ، لكنه لا يستطيع أن يصل إلى هدفهِ ، فيتشبث بالأحكام القيمية التي تكون بمثابة كلائش روتينية جاهزة لتبرير خوفهِ من التنافس في تحقيق أهدافه [١] ، ويلجأ إلى الغيبيات التي تقنعه بما يريده من دون التأكد من أن ذلك الذي يريده ربما يتحقق أو لا .

أما السبيل الرابع فقد سماه "ميرتون" بالانسحابي ، أي انه ينكمش في استخدام الوسائل المؤسسية ، ومن ثم لا يستطيع تحقيق أهدافه الثقافية وآمالهِ وطموحاته الشخصية ، فيكون انهزامياً من مسؤوليات المجتمع ومتطلبات المرحلة التطورية ، التي يعيشها المجتمع ويصبح معزولاً عن الأفراد ومجهولاً في المجتمع ومدركاً بعدم جدواه ، أي يكون فرداً هامشياً غير منتجاً [٢] ، ويصبح في نظر نفسه والأفراد غير مثمر ومنحرفاً وذا ضرر كبير على المجتمع .

في حين إن المسلك الخامس سماه "ميرتون" بالعاصي أو المتمرد ، وهذا يعني أنه يرفض القيم الاجتماعية السائدة في مجتمعهِ لكنه يحل محلها قيماً جديدة

---

[١] د. معن خليل عمر ، انشطار المصطلح الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٨١ – ٨٢ .

[٢] د. معن خليل عمر ، انشطار المصطلح الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٨٢ .

بديلة عن الأولى ، سواء أكان ذلك على صعيد الوسائل المؤسسية أم الأهداف الثقافية ، وهنا يبحث الفرد عن تحديد موقفه بشكلٍ خاص يعكس خصوصيته الثقافية والشخصية ، ولكي لا يتكيف مع مجتمعه الحالي بل يحاول تغيير بناء مجتمعهِ . فالتمرد يعني التحدي السافر لقيم مجتمعهِ بقصد تغييرها ، فهو ينظر إلى وسائل المؤسسة التي يعيش فيها على إنها أحد معوقات تحقيق آمالهِ وغاياتهِ ، فيطرح وسائلهِ الخاصة وأهدافه الشخصية بشكلٍ علني ، ليتحدى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه ، وهذا انحراف عما هو سائد في مجتمعهِ [١] .

ولو لاحظنا تلك السبل لوجدنا إنها قد تنطبق على شخصية الفرد العراقي في فترة الأزمات ، فهو ينحرف عندما لا تتطابق أهداف المؤسسة مع أهدافه ، وكذلك يصبح انهزامياً ومتوتراً ومتمسكاً ببعض القيم الروتينية الغيبية وأنسحابياً منكمشاً على نفسه وغير قادر على تحقيق أهدافه ، وقد يصبح متمرداً قاصداً تغيير كل ما يعانيه في مجتمعه ، فيكون ذلك سبيلاً لتحللهِ الخلقي ووقوعه في اللامعيارية.

أن اللامعيارية التي بدأنا الكلام عنها والتي يُشار إليها أيضاً بالتفسخ الخلقي هي ترجمة للكلمة الفرنسية أو الانكليزية "أنومي" "Anomie" ، وهي كلمة يونانية تعني بلا قانون أو ناموس ، وتعني أيضاً فقدان المعايير وغياب أي أتفاق جوهري أو أجماع بشأنها في المجتمع الحديث (الذي تتآكل فيه القيم والتقاليد)[٢].

ومن ذلك التحلل ممكن أن يخرج الفرد على كل شيء في مجتمعهِ ، فتعم الفوضى كل ركن من أركان حياتهِ وقد يعتقد إن ذلك هو الصواب ، إلا انه بطبيعة الحال معوّق حقيقي لمتطلبات ومكونات النسق الاجتماعي .

واللامعيارية هي حالة الانعدام النظامي (De-institutionalization) التي تتميز بها الوسائل والتي تنجم عن عملية تمجيد الأهداف (Goals) الثقافية ، والاستهانة بأي شكل من أشكال الإشباع الذي يمكن أن تحققه المشاركة الخالصة

---

[١] المصدر نفسه ، ص٨٢ .

[٢] د. عبد الوهاب ألمسيري ، اللامعيارية (اللاعقلانية المادية) ، مقال منشور على الانترنيت :
www. elmessiri . com / Zionism / jevvish / encyclopid / start / oo 5% cmg 1 5% cgz 4y . 5 cba 5% 5cmd 11 . htm – 10 k – zusatzliches Ergebnis -

في نشاط المنافسة ، وعدم الاقتناع بغير المحصلة " الناجمة " تماماً والتي توفر الإشباع المطلوب [١] .

والمقصود " بانعدام أخلاقية الوسائل " هو افتقادها لطابعها الملزم ، أو افتقارها لخاصية الإلزام ، وهذا يعني أنها فقدت خاصيتها كمعايير اجتماعية نتيجة لعدم الالتزام بها . وأما " انعدام نظامية الوسائل " فهو يعني افتقادها لطابعها النظامي ، وافتقارها إلى خصائص أساسية ، وهي الانتشار والتكرار والأسبقية ، وهذا يشير إلى انعدام فاعليتها وعدم قيامها بدور ايجابي وفعال في توجيه السلوك وضبطهِ [٢] .

فالانومي كما وصفها "دوركهايم" ظاهرة تمثل حالة باثولوجية قد تظهر بين ثنايا حياة البشر ، في حالات الأزمات التي قد تنتاب المجتمع [٣] ، لما لتلك الأزمات من ضغوط تؤدي إلى بروز خلل واضح في الأدوار والوظائف بالنسبة للأفراد وما يتعاملون معه في حياتهم ومجتمعهم .

كما تشير الانومي أيضاً إلى حالة من فقدان المعايير في المجتمع أو الجماعة ، وقد عمل دوركهايم للإشارة بوضوح إلى هذا المفهوم ، ولاسيما من ناحية أثره في البناء الاجتماعي والثقافي [٤] .

ولقد أثرى مفهوم الانومي " لدوركهايم " النظرية السوسيولوجية عن الانحراف ، وكان ذلك بمثابة نقطة تحول " لروبرت ميرتون " حين حلل العلاقة بين البناء الاجتماعي والانومي ، وهي دراسة حاول من خلالها أن يكشف كيف إن بعض الأبنية الاجتماعية تمارس ضغطاً معيناً على بعض الأفراد في المجتمع ، بحيث تؤدي إلى نوع من السلوك المنحرف لديهم وغير الممثل لمعايير المجتمع [٥] .

---

[١] د. سامية محمد جابر ، الفكر الاجتماعي (نشأته واتجاهاته وقضاياه) ، بيروت ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٨٩ ، ص٢٨٥ - ٢٨٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٨٦ .

[3] Sociological Theory , Emile Durkheim on the Division of Labore in Society: ssr1.uchicago.edu/PRELIMS/Theory/durkheim.html - 75k -

[4] R . K .Merton , Social Theory and Social Structure , U. S . A , The free press, Glenco , 11th ed , 1968 , p . 215 .

[٥] د. محمد علي محمد ، رواد علم الاجتماع (قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي) ، القاهرة ،

ويمكن أن يبرز ذلك واضحاً في المجتمع العراقي من خلال ضغط أنساق البناء الاجتماعي بسلطاتها على الأفراد ، من دون مقابلة حاجاتهم المنشودة في أغلب فترات هذا المجتمع ؛ الأمر الذي أضعف من العلاقة الواضحة بين الفرد والدولة ، واختفت عملية بناء المجتمع وتحولت إلى فوضى وتضارب في المصالح؛ ما أدى إلى انحراف الكثير من الأفراد وتلبسهم بعقلية لامعيارية فوضوية في حياتهم .

أن الانومي تبرز من خلال فشل السيطرة الاجتماعية على الحياة ؛ مما يؤثر في صور العلاقات في المجتمع . فهناك حاجات لتلبية متطلبات الأفراد في كل شيء ، ألا إن تلك المتطلبات تواجه برفض أو عدم تناغم معها ، فيبرز الاعتلال أو اللامعيارية [١] .

لعل الأفراد في المجتمع العراقي قد برزت لهم في أغلب فترات حياتهم أزمات تمثلت بعدم مواجهة متطلبات ما يُسير حياتهم ، من خلال تسلط حكوماتهم في أغلب فتراتها وتبديد ثرواتهم وعدم أدارة البلاد بشكلٍ مطلوب . يضاف إلى ذلك ربما بعض الصفات المتجذرة في الفرد العراقي من قبيل مثلاً الغيبية والقدرية وتمجيد الطواغيت ؛ الأمر الذي خلق فوضى حياتية متمثلة بفقدان معايير الحياة السليمة في المجتمع .

أن القيم والمعايير في حالة الانومي تتفكك بحيث لا تصبح بمثابة مرجعية ، إذ أن كل شيء ربما يفلت من عقالهِ ولا تعد هناك قاعدة أساسية يُحتذى بها ، فيلجأ الأفراد في دائرة اللامعيارية إلى ضرب كل دارج والاكتفاء بما ينشّئونه ويميلون له ، ومن ذلك تصبح هنالك عدة قنوات ولا يستطيع المجتمع أن يلبي كل تلك المتطلبات ، فيحدث تصادم بينهما وتعم الفوضى .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص١٣٩ – ١٤٠ .

(1) Lewis A . Coser and Bernard Rosenberg , Sociological Theory , U . S . A Macmillan Publishing , 5th ed , 1982 , p . 397 .

ومن الخصائص الملاحظة للمجتمع المصاب بالانومي الأنانية المسرفة ، التي تؤدي إلى انحلال القيم والروابط وتداعيها ، وكذلك الوصول إلى مرحلة الضياع ؛ مما يطبع ذلك صورة التنظيم الاجتماعي بالتفكك [١] .

لعل سبب تضارب المواقف في المجتمع العراقي الناتجة عن الانومي هو التفكير بـ(الانا) دون الـ(نحن) ؛ مما يؤدي إلى تعدد صفات الانوية دون المصلحة الجماعية .

وفي الموقف اللامعياري لا تتضح الحدود بين الإمكانية وعدم الإمكانية ، وما هو صحيح وغير صحيح والمتطلبات والأهداف المشروعة وتلك المتطرفة ، وهكذا فليس ثمة قيد على المطامح ويتباين موقف الانومي هذا مع الظروف الاجتماعية الأكثر ارتباطاً بالمعايير عندما يوجد النظام الحقيقي الذي يحدد درجة قصوى من سهولة الحياة التي تتطلع إليها كل طبقة اجتماعية بطريقةٍ شرعية [٢] .

وهكذا تبدو الضبابية واضحة في هذهِ المواقف ، وبرز أثر ذلك بشكلٍ جلي في أزمة المجتمع العراقي ، الذي بدوره جعل من الفرد العراقي المستجيب لهذه الفوضى المعيارية متعدد الأوجه في أغلب حالاتهِ ، فبات يواجه المواقف الحياتية كلاً حسب وجه وتصرف معين ، فأصبح متأرجح غير مستقر على نقطةٍ أو بؤرة معينة ، وذلك دليل تأزمهِ من الداخل ، وعدم ثقتهِ بموقفٍ أو بناء أساسي يستند له، فيحاول تجربة أكثر من موقف عسى أنه يلائم كل ظرف يمر به .

وتلك ليست حالة صحية ، فهي تُشير إلى تفتت البناء المجتمعي لذلك الفرد وعدم وجود منطلق أساسي ينطلق منه .

أن ما مر على المجتمع العراقي من أزمات أثرت بشكلٍ واضح في شخصية الفرد العراقي وهويتهِ ، وجعلته مغترباً ومهمشاً بسبب ظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية ، كل تلك جعلت اللامعيارية ضيفاً دائماً ومرافقاً له .

---

[١] محمد ذنون زينو الصائغ ، نظرة عامة تأريخية للاغتراب ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة ألواح ، ٢٠٠٧ :

www. alwah . com / alwah 10 / alwah 10 – 9 . htm – 47 k -

[٢] د. غريب سيد أحمد وآخرون ، مصدر سابق ، ص٣٤٤ .

لقد تراكمت أزمات المجتمع العراقي أزمة بعد الأخرى ،انتهت بصورةٍ مرضية واللامعيارية أحد نتائجها ، والتي تنم عن شبه تقطع أوصال هذا المجتمع بعضها عن الآخر . وعندما نجد مثل هذا الخلل الجوهري علينا أن لا نتوقع أن تسير حياة هذا المجتمع بأفرادهِ بالصورة المطلوبة ، فتفكك البنية الأساسية الموجهة للمجتمع والمتمثلة بعدم وجود رابط بين أنساقها ، معناه عدم أداء وظائفها وأدوارها بصورةٍ مطلوبة ؛ مما يؤدي إلى عدم كفاية تلبية حاجات الأفراد من المتطلبات والأهداف ، وعليه فالخلل واضح بعدم الالتزام بسنن نهضة كل مجتمع والخروج عنها بإرغامٍ من الظروف القاسية التي مر بها المجتمع ، فضلاً عن بعض سجايا ذلك المجتمع المرضية .

ومن الممكن أن نذكر أمثلة بسيطة تُشير إلى اختراق اللامعيارية لتكوينات الأفراد في المجتمع العراقي خلال فترات أزماتهِ ، والمتمثلة بعدم الانصياع بشكلٍ أو بآخر للقوانين سواء باعتقادهم بأنها خاطئة أو لا تلائم حاجاتهم ، أو انحرافهم بشكلٍ قصدي عنها ، لوجود خلل مرضي فيهم ، وكذلك العديد من الضوابط الأخلاقية والأعراف المتفق عليها والتصرف بفرديةٍ عالية ، من دون الرجوع إلى الصواب ، والاستهانة بكل سلطة حتى وأن كانت على رشادٍ ، لنمو روح التمرد الناجمة عن اللامعيارية المتأتية من تكالب الأزمات .

المبحث الثاني
دراسات سابقة

تمهيد:

لا ينكر الباحث من أنه قد عانى كثيراً في مسألة البحث والتنقيب عن دراساتٍ سابقة تناولت الموضوع ، فقد كان التوجه يسير نحو أيجاد دراسات مباشرة

لها علاقة وثيقة بالموضوع ، إلا أن ما واجهه الباحث هو صعوبة كبيرة في أيجاد دراسات تناولت القضية . ومع ذلك فقد عثر الباحث على بعض الدراسات التي لها صلة مباشرة أوغير مباشرة بالموضوع ، إذ مسته بطريقةٍ قد تلاءمت معه في بعض الأوجه وتقاطعت معه في أوجهٍ أخرى .

قُسِم المبحث إلى دراساتٍ عراقية وعربية وأجنبية بواقع دراستين لكل محور .

- دراسات عراقية -

١. دراسة الدكتور إبراهيم الحيدري الموسومة :

المحنة في العراق اليوم (استلاب الثقافة واغتراب الشخصية تركة النظام السابق هدمت البنية التحتية وفرقت النسيج الاجتماعي) [*] .

[*] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم (استلاب الثقافة واغتراب الشخصية تركة النظام السابق هدّمت البنية التحتية وفرّقت النسيج الاجتماعي) ، بحث منشور على الانترنيت في مجلة

في هذه الدراسة أجاب الباحث عن عدة تساؤلات مثلتها مفاصل دراستهِ ، منها : لماذا يواجه المجتمع العراقي محنةٌ اليوم ؟ لماذا هو في مرحلةٍ حرجة من تأريخهِ الحديث ؟ ماهي الظروف التي أدت إلى ظهوره بهذهِ الصورة ؟

لقد تعرضت الدراسة إلى ما مربه العراق من إفرازات ونكبات متتالية ؛ الأمر الذي جعلت منه وفي الوقت الحاضر مجتمعاً يُعاني تدهوراً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، وإحباطاً نفسياً ونكوصاً حضارياً عمل على تشويه الإنسان والمجتمع والدولة ؛ وأدى إلى استباحة الأرض والوطن وكرامة الإنسان .

فالباحث كان معنياً بذكر أهم الخصائص في المجتمع العراقي ، من قبيل مثلاً أن العراق ليس وطناً فقيراً أو متخلفاً ، فهو بلد غني بموارده الطبيعية وطاقاته البشرية وإمكاناته المادية والمعنوية ، إلى جانب تأريخه الثقافي والحضاري وتراثه العربي الإسلامي وموقعه الاستراتيجي المهم . فلماذا هذا التأزم الذي قد طالهُ بشكلٍ كبير ؟

ويعود الباحث ويتساءل عن سبب المحنة التي يمر بها العراق اليوم ، وهل هي وليدة الحاضر الراهن أم أن جذورها تمتد إلى قرونٍ عديدة مضت ، وإذا كانت كذلك فلماذا لم يستطع العراق أن ينهض من كبواتهِ ؟

تتفق دراستنا الحالية مع هذه الدراسة من ناحية هذه المحاور المطروحة ، إلا إنها تختلف معها من ناحية أن دراستنا قد تعمقت أكثر في أسباب التدهور وأرجعتها إلى عدة عوامل وظروف ، ولم تكتف بسببٍ واحد معين .

يذكر الباحث أن صورة العراق اليوم تعود لظروفٍ متراكمة تمتد عمقاً في التأريخ ، وقد تداخلت فيها عوامل المكان الجغرافي مع عوامل الزمان التأريخي المتذبذب بين قطيعات حضارية متتالية ، كان من نتائجها تركيبة مجتمعية في

النور ، العدد ١٦٣ – ١٦٤ ، ٢٠٠٥ :

www. Annoormagazine . com / mag / ar / 163 / makalat _ 03. asp – 80 k -

مظاهرها وأعراضها المختلفة أثرت بعمقٍ في تشكيل نمط الثقافة وسمات الشخصية في العراق والعلاقة الجدلية بينهما .

وبعد ذلك تعرض الباحث لمسيرةٍ تأريخية مر بها هذا المجتمع ، مبيناً أبرز الأمور التي تراكمت عليه وجعلته متأزماً لهذا الحد ، من خلال ذكر فترة تشكيل الدولة العراقية وما أعترى القرون المظلمة التي مرت على العراق من تشكيل مجتمع متخلف واقتصاد راكد وثقافة تقليدية وانقسامات اجتماعية قولبت شخصية الفرد العراقي ورسمت سماتها .

ومن الأشياء المميزة في هذه الدراسة أنها ذكرت إن كل مواطن الضعف التي مر بها المجتمع العراقي قد عملت على تشكيل ما يسمى بثنائية التسلط والخضوع في بنية الشخصية العراقية ، مضيفاً إلى ذلك إشكالية الدولة والسلطة والهوية ودور أنظمة الحكم الاستبدادية في تعميق التناقضات الاجتماعية في العراق .

فقد تطرقت الدراسة إلى التصدعات التي تعرضت لها الذات العراقية ولاسيما هوية الفرد العراقي ، بسبب التناقضات الكثيرة التي مرت عليها ، والتي قد شرحتها وسلطت الضوء عليها دراستنا الحالية بشكلٍ ربما يكون أكثر أتساعاً وشمولاً .

ومما يؤاخذ على هذه الدراسة أنها لم تراع التسلسل الزمني والمنطقي في البحث ، فقد تعرض الباحث للفترات التي مر بها المجتمع العراقي وصولاً إلى فترة نظام حكم البعث ، ومن ثم يعود ليسلط الضوء مرة أخرى على البدايات في كيفية تشكيل الدولة العراقية الحديثة .

ويبدأ من خلال هذه العودة بسرد الأحداث التأريخية في تكوين الدولة ودور العشائر والعهد الملكي والانتفاضات والصراعات الاثنية والطائفية إلى محنة العقود الثلاثة الأخيرة ، التي مرت على المجتمع العراقي ذاكراً أن الاستبداد والفردية في الحكم قد ساهما بشكلٍ كبير في تردي وضع هذا المجتمع ووصولهِ إلى هذه المرحلة .

ومن نقاط الضعف أيضاً في هذه الدراسة أنها لم تجمع أسباب التأزم في محاورٍ معينة ونتائج وانعكاسات هذه الأزمة في محاورٍ أخرى ، وإنما جاءت

الأسباب والنتائج متناثرة بين محورٍ وآخر وتتراوح بين عملية مد وجزر وعدم تسلسل في سرد الأحداث .

وقد استمرت الدراسة في سرد الأحداث التأريخية التي شهدت التناقضات بين القيم البدوية والريفية وتسلط العشائر واستبداد الحكومات وضعف الولاءات والانتماءات وكيف أن ذلك أدى إلى تصدع الشخصية العراقية .

ومن الملاحظ فضلاً عما ذكر أعلاه أن هذه الدراسة قد ركزت على بعض أسباب أزمة المجتمع العراقي دون الأخرى وتوسعت فيها ، علماً أن هنالك أسباب أخرى تستحق التوسع والتعمق فيها مقارنةً بغيرها .

ومن ثم يعرّج الباحث لذكر ثقافة التسلط والخضوع التي نوه لها سابقاً وكيف تكونت وبفعل ماذا ؟

وتتفق دراستنا كثيراً مع هذا المحور من ناحية ذكرها أن المجتمع العراقي قد تولّدت فيه ما أسميناه بثقافة الخوف نتيجة ماتركه النظام السابق وظروف المجتمع القاهرة السابقة من ملابسات وتراكمات أزّمت المجتمع العراقي وجذّرت هذه الثقافة بشكلٍ كبير فيه .

لقد اتفقت دراستنا مع أغلب محاور هذه الدراسة إلا إنها اختلفت معها بأنها سلسلت الأحداث وكما هي بملابساتها على وفق ترتيب علمي ومنطقي ، وتوسعت نوعاً ما بشرحها وذكرت أسباب ونتائج لم تتعرض لها دراسة الباحث .

ويخلص الباحث في دراستهِ إلى إن التركة ثقيلة لذلك فأنه يجد ضرورةً لإعادة أنتاج الوعي الاجتماعي والهوية الوطنية ومحاولة تعلم كيفية ممارسة الديمقراطية التي لم تتكلم عنها دراسة الباحث بوضوح على النقيض من دراستنا التي ركزت على هذا الجانب كثيراً ، مع ذكر الباحث لأهمية بناء مجتمع مدني حر .

في حين خلصت دراستنا لذكر العديد من الاستراتيجيات التي أغفلتها دراسة الدكتور إبراهيم الحيدري .

٢. دراسة سليم مطر الموسومة :

الذات الجريحة (إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي

"**الشرقمتوسطي**") [*] .

لعل عنوان الدراسة يُشير إلى وجود أزمة في الذات العراقية ، ومن المعروف أن أزمة الذات تتوالد من عدة تناقضات تخلقها ظروف وسجايا المجتمع؛ مما يؤدي إلى تصدعٍ في الهوية والبنية الاجتماعية .

في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى إشكالات تمزق الهوية في العالم العربي الذي يضم العراق كجزءاً منه ، وتكلم عن عادات وتقاليد مجتمعاتنا وخاصة في العراق وكيف يُنظر لنا من قبل الآخر وكيف ننظر نحن له ؟

ففي فصل الدراسة الأول تكلم الباحث عن تحديد الهوية الفكرية وما أعترى هذه الهوية من انقسامات في العالم العربي ، ومن ثم عرض في الفصل الثاني تجديد الهوية التأريخية العراقية ، وهنا تلتقي دراستنا الحالية مع دراسة الباحث ، إذ خص بها المجتمع العراقي بشكلٍ كبير على اعتبار أن جوهر الدراسة هو شرح وتوضيح ملابسات أزمة الذات العراقية وانقسامات الهوية فيها .

بدأ الباحث بالكلام عن تناحر الهويات ، الهوية العراقية والإيرانية مُشيراً إلى إنها ممزقة بين العروبة والتفريس .

ويذكر الباحث أيضاً مسألة التفريس بأسم العروبة ، وتأثير العقدة الإيرانية (كما يسميها) في الحاضر العراقي .

ويعود الباحث مرة أخرى في الفصل الثالث للكلام بشكلٍ واسعٍ شاملٍ العالم العربي وتجديد الهوية (الشرقمتوسطية)، ذاكراً وكاسترسال لذلك قضية تجديد الهوية التأريخية للشعوب " العربية " في الفصل الرابع متطرقاً للميراث القبلاسلامي ومقترحات لتوحيد تأريخنا الممزق وغيرها .

وفي الفصل الخامس والأخير من الدراسة عرض الباحث تجديد الهوية الوطنية في الحالة العراقية متطرقاً إلى المعارضة العراقية والبناء الفكري الجديد، من خلال الغور في تأريخ العراق والدولة العراقية الحديثة والواقع السياسي والاجتماعي

---

[*] سليم مطر ، الذات الجريحة (إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي "الشرقمتوسطي")، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠.

للعراق في تلك الفترات ، وما أنتجته من مخاضات عسيرة لم تنتج عن ولادة فكر حر غير معوق ، وإنما الاستبداد والظلم قد منع هذا المجتمع من تكوين مفكرين عراقيين من دون ضغوط وتكميمٍ للأفواه .

بعد ذلك يتكلم الباحث عن الهوية العراقية الممزقة وكيف استحالت إلى هذه الصورة ، وما الذي جعلها مكبلة وممزقة .

وخص الباحث في قضية الهوية مشكلة الطائفية على طول فترات تأريخ العراق وأثرها في تمزيق الهوية العراقية ، وقضايا الطوائف الأخرى .

يمكن القول أن عنوان الدراسة يُظهر تأزماً واضحاً في الذات العراقية ، الذي قد نتج عن عدة انتكاسات في الشخصية والعقلية العربية ؛ مما أدى إلى تعرضها إلى تصدعات وانتكاسات في الشخصية والبنية العراقية ، وفي هذا الجانب تتفق دراستنا مع ما جاء به الباحث ، ومع ذلك ابدأ من الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى أسباب جوهرية أخرى ساهمت في تأزم الذات العراقية ، إذ إنها قد جعلت من تمزق الهوية السبب الرئيسي لتمزق وتأزم الذات العراقية فقط ، في حين أن هناك أسباب أخرى ساهمت في ذلك .

وقد ذكرت الدراسة بعض الأسباب التي ذكرتها دراستنا الحالية ولكنها جاءت غير واضحة إلى حدٍ ما .

إلا إن ما يُحسب للدراسة هو تركيزها على مسألة القطع التأريخي للمجتمع العراقي ، أي عدم الإحساس بأهمية الفترة التأريخية والتواصل لهذا المجتمع والبناء وفقاً لهما .

وبوجهٍ عام قد تكلمت هذه الدراسة عن أزمة الهوية والذات العراقية فقط ، خلافاً لدراستنا التي تكلمت عن عدة أزمات ومن ضمنها أزمة الهوية العراقية والتي انصهرت في صورةٍ واضحة أصابت المجتمع العراقي وجعلته ربما مغترب وممزق ومستلب وتعتوره التناقضات ويُعاني تأزماً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً .

- دراسات عربية -

١. دراسة العياشي عنصر الموسومة :

سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) [*] .

حاول الباحث في هذه الدراسة رصد الأزمة التي تُعاني منها الجزائر ، وهي أزمة تُهدد بنسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة أن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب وبطريقةٍ جذرية .

وربما ما يلفت النظر أن أزمة الجزائر لم تبلغ أشدها فكان هناك أمل كبير لتداركها ومعالجتها وبالطرق المعقولة على خلاف أزمة المجتمع العراقي التي وصلت إلى أشدها وأثرت بشكلٍ كبير في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

لقد ذكر الباحث أن أهم ما يميز أزمة الجزائر هو إنها متعددة الجوانب والأبعاد ، بحيث أن كل واحدٍ منها يكاد يشكّل أزمة قائمة بذاتها ، وتلتقي هذه الدراسة في ذلك مع دراستنا التي تطرقت إلى ما أصاب المجتمع العراقي عبر فترات حياتهِ المختلفة وفي جميع الأبعاد والميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من مؤثرات تجمعت كلها في صورة مجتمع شبه ممزق منكفئ على نفسهِ ويواجه معاناة ونكوص وتقهقر .

في البعد الاقتصادي الذي بدأ الباحث دراسته بهِ تطرق إلى فشل نماذج التنمية في الجزائر التي اعتمدتها النخبة الحاكمة بعد فترة من الاستقلال وأستمر خلال الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٧٩) .

وذكرت الدراسة أن أسباب الفشل تمثلت في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات

---

[*] العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١١) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٦ .

كبرى ، وكانت أحدى نتائج الفشل هي العجز المادي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية ، فضلاً عن تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية ، بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي .

وتطرق الباحث أيضاً إلى مشاريع أقتصادية فاشلة زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية الجزائرية بأكملها ، فبرزت نتائج متمثلة بعجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي ، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة وتقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم .

وبنفس الوتيرة قد تناولت دراستنا الظروف التي أدت إلى تشوه الاقتصاد والثروات العراقية ، من خلال تكالب الاستعمار عليها ونهبها واحتكارها وتبديدها من قبل السلطات الحاكمة لها في غير محلها ، وعدم التوزيع العادل لها ، وأنهاك البلاد بمشاريع تنموية فاشلة أدت إلى تفاقم أزمة الفقر والطبقات الفقيرة وتربع فئات على عرش الغنى واحتكار الثروات ؛ مما خلق تردٍ واضح في حياة غالبية المجتمع العراقي .

أما في البعد الاجتماعي والثقافي فقد تطرق الباحث إلى الاختلال في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه ، من خلال تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة ... الخ .

وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لمواردهِ البشرية والمادية .

وتطرق الباحث أيضاً إلى دور روابط الدم والعلاقات القرابية في تردي قيام البنى الاجتماعية بقيمها القائمة ، وفي هذه النقطة تتفق دراستنا مع هذه الدراسة من خلال تدني القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي ؛ مما أدى إلى قيام المؤسسات الحكومية على روابط الدم وصلات القرابة والشللية ؛ الأمر الذي عوّق عملية البناء المؤسسي المناسب ، من خلال عدم وضع الأشخاص المناسبين في أماكنهم المناسبة ، ومراعاة المحسوبية والرشوة والزبونية وغيرها من العادات الاجتماعية المرضية التي انتشرت في المجتمع العراقي بفعل عدة عوامل مرضية أخرى .

ويتطرق الباحث أيضاً في البعد الاجتماعي لازمة الجزائر إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء أدوارها ووظائفها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التعليم ، فضلاً عن الجمعيات المهنية والتضامنية وكذلك أتساع الفجوة بين الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى .

ولا تشذ دراستنا عن هذه الجوانب من خلال تعثر قيم المؤسسات التي لها علاقة بحياة المواطن كالأسرة التي هُمشت وحُرمت من ثروات بلدها ، والنظام التعليمي الذي أصبح مروجاً لأفكار السلطات الحاكمة ؛ مما أدى إلى عسكرة الأسرة والمجتمع بأكملهِ ، وكذا الأمر مع زيادة التفاوت بين الفئات الفقيرة والغنية.

ويسلط الباحث الضوء أيضاً على البعد الثقافي للازمة من خلال التطرق إلى مسألة الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين ، اللغة ، الانتماء الحضاري) واستغلالها من قبل السلطات الحاكمة لتسيير مخططاتها . وتطرقت دراستنا بشيءٍ من التفصيل لتأزم الهوية العراقية .

أما في البعد السياسي للازمة تناول الباحث أسباب الأزمة من خلال اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة ، وكذلك خنق الحريات الفردية والعامة إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير ، وفرض قوالب جاهزة ومنع المبادرة المبدعة ونفي الاختلاف والتمايز وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء ، والتعسف في استخدام السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشلهِ في أداء مهامهِ كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات ؛ مما أدى إلى توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها لدى المجتمع .

وأشار الباحث إلى إن أسباب ذلك تعود إلى طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد وسيطرة بُنى قديمة تعتمد على القرابة والجهوية والزبونية أو غياب مفهوم المواطنة وغيرها .

وبالفعل تعرضت دراستنا للمحور السياسي كسبب جوهري من أسباب تأزم المجتمع العراقي .

وأخيراً وضع الباحث عدة أفكار لتجاوز هذه الأزمة في الجزائر منها التنمية الاقتصادية وتحديث المجتمع وبناء الدولة الديموقراطية .

ولكن ما يؤاخذ على هذه الدراسة أنها لم تتطرق إلى سجايا الفرد الجزائري ، التي ربما قد ساهمت بشكلٍ أو بآخر في ما هو عليه ، إذ تكلمت بشكلٍ عام عن المجتمع من دون مخاطبة الفرد الجزائري نفسه ، فألقت باللوم فقط على كل ما واجهه المجتمع الجزائري من حكومات متسلطة ومسؤولين في أدارة المجتمع ، بينما تطرقت دراستنا إلى سجايا الفرد العراقي والتي ساهمت بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في ما هو عليه .

٢. دراسة أجلال رأفت الموسومة :

" الأزمة الصومالية " [*] .

لقد مرت الصومال بأزمةٍ حادة أدت إلى حربٍ أهلية مزقت البلاد وساهمت فيها عدة أسباب قسمها الباحث إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية .

في الأسباب السياسية يذكر الباحث أن أهم سبب كان دكتاتورية الحزب الواحد في عهد سياد بري ، واستبعاد الصوماليين الشماليين عن الامتيازات السياسية والاقتصادية .

وقد تمثلت أزمة العراق السياسية بتعاقب الدكتاتوريات أيضاً واستعباد الشعب وانتهت بدكتاتورية الحزب الواحد في عهد النظام السابق .

---

[*] أجلال رأفت ، الأزمة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٣ ، السنة السادسة عشر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .

ويذكر الباحث أيضاً أن هذه الدكتاتورية الفردية لم تكن في جميعها نتائجها سلبية ، فقد تحققت بعض الانجازات من قبل سياد بري آنذاك وكإيجابيات للصومال .

إلا انه على الرغم من الايجابيات التي ذكرها الباحث لم يتطرق إلى ما فعلته سلبيات الحكم الفردي في طبيعة المجتمع الصومالي ونتائج الاضطهاد على عامة الشعب وردود أفعالهم حولها ، إذ ذكر فقط ما فعله سياد بري من حل جميع الأحزاب السياسية الصومالية بعد توليه السلطة وحكم بالحزب الواحد وصنع دستوراً جديداً للبلاد يركز جميع السلطات في يدهِ ، وحرم الصوماليين الشماليين من كثير من المراكز السياسية ، وركز الكثير من المراكز إلى المقربين منه ، أي انه لم يذكر نتائج هذه السياسة على الصوماليين وماذا فعلوا حيالها .

أما الأسباب الاقتصادية التي أزمت المجتمع الصومالي فيذكر الباحث أن هنالك عدة عوامل تضافرت لتخفيض الدخل القومي الصومالي ، مثلاً الجفاف الذي أصاب شرق أفريقيا ومنافسة أستراليا للصومال في مجال تصدير الماشية إلى السوق السعودية ، وانخفاض سعر النفط في أوائل الثمانينيات حتى بداية أزمة الخليج ، وألازمة الاقتصادية في العربية السعودية والإمارات والكويت التي نتجت من حرب الخليج وأثرت سلبياً في استيعاب السوق العربية للإنتاج الصومالي ، فاثر ذلك بدورهِ في دخول الرعاة والمنتجين والتجار ، فضلاً عن استهلاك قدرات البلاد في حربها ضد أثيوبيا لاستعادة الصومال الغربي .

ويذكر الباحث أيضاً أن كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تضخم الدَين العام ؛ مما دفع المؤسسات المالية الدولية – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – لتغيير الهيكل الاقتصادي للصومال .

ولم يذكر الباحث أن كل هذه العوامل قد جاءت من تخبط سياسة الحكم آنذاك ؛ مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الصومالي على غرار مثلاً ما أتُبع من سياسات الهدر بالمال العام في المجتمع العراقي ، الذي أحال البلاد إلى ميزانية تعاني من أختلالات أقتصادية كبيرة .

أما الأسباب الاجتماعية فيذكر الباحث أنه على الرغم من تمتع الصومال بوحدة عرقية ودينية ولغوية شبه كاملة ، إلا إن الشعب يعاني انقسامات قبلية حادة، فهو يتوزع بين ثلاث قبائل رئيسية هي : الدارود والايريد والساب .

ويُذكر إن الروح القبلية قد دخلت في جميع نواحي الحياة من اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية ؛ الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب أهلية فُقد فيها كل منطق وكل هدفٍ بنّاء .

والى جانب القبلية يذكر الباحث أن هنالك عوامل اجتماعية قد تشكلت أساساً لما يحدث الآن في الصومال من تحزب غير عقلاني ، ويتمثل العامل الأول في جانب من التقاليد الصومالية .

فالنظام الأبوي الذي يتأسس عليه المجتمع يولّد التسلط من جانب الأب أو زعيم القبيلة أو الحاكم ، والرضوخ من جانب الابن أو أفراد القبيلة أو الشعب ؛ مما يولّد البعد عن الموضوعية والانسياق وراء المصالح والأحكام الشخصية الضيقة ويمثل عائقاً أمام الاندماج الوطني .

أما العامل الثاني فيتمثل في الطبيعة الرعوية للشعب الصومالي التي تؤدي إلى عدم ارتباط الفرد الصومالي ببقعة أرض معينة ؛ مما قد يؤدي إلى أضعاف الشعور بالانتماء للصومال كوطن للجميع .

في حين أن العامل الثالث فيعود إلى الاختلاف الثقافي بين الشمال والجنوب والناتج عن وجود نمطين استعماريين مختلفين في كل إقليم ، النمط الثقافي البريطاني في الشمال والايطالي في الجنوب ، الذي أثر سلباً في وحدة اللغة الصومالية .

ويوجز الباحث نتائج هذه الظروف بما يأتي :

١. انفصال شمال الصومال في دولة مستقلة .
٢. محاولة فصل الشمال الشرقي للبلاد .
٣. النزاع على السلطة في جنوب الصومال لأكثر من جهة .
٤. الخلافات بين هذه الفصائل لا تعبّر عن خلافات فكرية منهجية ، بل تعكس أساساً الصراع على السلطة بين القبائل والمآرب الشخصية .

فتسلط القبائل على الحياة العامة والسياسية أحال هذا المجتمع إلى مجتمع مأزوم ، كما هو الحال في أحداث وظروف المجتمع العراقي الذي سادت العشائرية في أغلب مفاصل حياتهِ السياسية ، وأصبح هناك ما يسمى بعشيرة الدولة ، إذ هُمش المواطن لحساب مصلحة السلطة الحاكمة فقط .

ولا يفوت الباحث ذكر أثر التدخلات الخارجية في أزمة الصومال من خلال السيطرة شبه الكاملة للأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، ويفترض بالدراسة أن تطرح التأثير الخارجي المهم جداً في البداية ومن ثم ملاحظة الأسباب الداخلية المساهمة في تأزم البلاد .

وأخيراً لم يطرح الباحث أي إستراتيجيات يجب اتخاذها من قبل المجتمع والحكومة والفرد الصومالي للخلاص من أزمتهِ ، وإنما وضع الأمر على عاتق البلدان العربية التي يجب أن تنظر إلى مأساة الصومال في أطار تأثيرها المباشر في الأمن القومي لبعض البلدان العربية كمصر والسودان واليمن والسعودية وبلدان الخليج ، وكونها حلقة من حلقات الترتيبات الإقليمية والدولية ، التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسيها لحماية مصالحها في منطقة الخليج والشرق الأوسط .

ويمكن القول إن المسألة قد قُرأت من زاوية سياسية كبيرة من دون مساواتها مع التناقضات الاجتماعية والثقافية المتشابكة وكثير من العوامل الأخرى المساهمة في أزمة الصومال .

- دراسات أجنبية -

١. دراسة ليورا لوكيتز الموسومة :

" العراق والبحث عن الهوية الوطنية " [*] .

[*] ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة : دلشاد ميران ، أربيل ، دار آراس للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٤ .

عنوان الدراسة يُشير إلى وجود أزمة تتمثل في هوية ضائعة أو ممزقة بفعل تناقضات كثيرة مر بها المجتمع العراقي . فكيف ضاعت أو تمزقت الهوية العراقية ، وما نتائج ذلك ؟

لقد قُدِمت هذه الدراسة لجامعة هارفرد الأمريكية ، وهي تشكل مراجعة تأريخية واجتماعية للوقائع والسياسات والأخطاء التي رافقت عملية نشوء وبناء الدولة العراقية المعاصرة .

فقد طرحت هذه الدراسة أسئلة كثيرة حول طبيعة ومكونات الشعب العراقي من قبيل مثلاً : هل يمكن جمع خليط من القوميات التي لها تأريخها وثقافتها وذاكرتها الجماعية الخاصة بها في كيان سياسي واحد وصبها في بودقة واحدة ، وخلق شعب متجانس منها يتجاوز كل الخصوصيات والهويات السابقة ؟

تذكر الباحثة أن العراق اليوم يمر في مرحلةٍ من أدق مراحلهِ منذ تشكيلهِ في أوائل العشرينيات من القرن الماضي ، وهي ترى أن ما يتمخض عن العملية السياسية الجارية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة لابد من أن تأخذ بنظر الاعتبار تبعات الأخطاء السابقة وإزالة آثارها ونبذ سياسة الهيمنة والاستعلاء القومي والطائفي وإلغاء الآخر ، التي كانت السمة المميزة للحقب السابقة واستيعاب التأريخ والحقائق الموضوعية والذاتية على أرض الواقع .

لقد طرحت الباحثة عدة تساؤلات وقد ركزت على أسباب ضعف وهشاشة الكيان العراقي ، والتي ربما تعود إلى مرحلة الانتداب البريطاني وهي : هل أن الحفاظ على وحدة الكيان العراقي كان نتيجة لمراعاة بريطانيا لمصالحها في المنطقة فقط ؟ هل أن العراق يُعتبر وحدة متكاملة تعبر عن اندماج اجتماعي ووحدة ثقافية لسكانها ؟ كيف استطاعت سلطات بغداد بسط نفوذها وسلطتها على الأقاليم الأخرى ؟ ماذا كان دور هذه السياسات في صقل الهوية العراقية غير المتبلورة ؟

لقد حاولت هذه الدراسة تحليل ديناميكية السياسة في العراق منذ تأسيسهِ ككيان في عام ١٩٢١ ، وهي محاولة لفهم أكبر لبعض الحوادث التي مرت على العراق والتي تظهر للعيان وكأنها مشكلات مستعصية من الوجهة التأريخية ، وهي أيضاً قراءة وتحليل للتأريخ من أجل فهم أفضل للحاضر .

وتذكر الباحثة في هذه الدراسة بالنسبة لوضع العراق بأن هناك عوامل عديدة تتداخل مع بعضها البعض بشكلٍ تجعل من عملية تصنيف المجموعات السكانية فيه أمراً أكثر صعوبة ، وكذلك مسألة تحليل دورها في عملية بناء الأمة أكثر تعقيداً ، فضلاً عن ذلك أن هناك نوع من الانسيابية فيما يتعلق بمسألة تحديد الهويات (القومية / الاجتماعية وما شاكلها) ، وكذلك في تحديد تصورات كل مجموعة للعملية الوطنية ودورها فيها .

وأشارت الباحثة إلى إن عدم الاستقرار في النظام السياسي العراقي منذ فترة طويلة وبشكلٍ عام ينبع أساساً من قلة دعم المواطنين للحكام في مرحلة بناء الدولة العصرية ، حين تحاول السلطة "خلق معتقدات جديدة " في سبيل تحويل الولاءات السابقة (للقرابة والدين وما شابه) إلى ولاءات جديدة أكثر تعقيداً مثل الوطنية والعصرنة ، بشكلٍ يضفي الشرعية على الحكومة ومن ثم على الدولة نفسها ، من أجل ضمان استقرار النظام السياسي بشكلٍ عام .

على هذا الأساس يعتبر انتشار التعليم والتمدن والتثقيف " صفقة تعبوية " واجتماعية تؤدي بالأخير إلى خلق الشعور لدى المواطنين بمختلف طوائفهم بالانتماء إلى الدولة ومؤسساتها . وذلك يعود إلى رأي الباحثة نفسها .

وقد استمرت الباحثة بسرد أهم الأحداث التأريخية لمسيرة العراق السياسية واضطراباتها ونتائجها على الوضع العراقي .

فهذهِ الدراسة كما ترى الباحثة ليست محاولة لفهم كل المفاتيح التي تساهم في حل الغاز السياسة العراقية ، وإنما هي عرض للمراحل التأريخية التي مرت بها عملية بناء الدولة كما عايشها سكانها في الأقاليم . وهي ترى أن العوامل القومية والإسلامية كلها عوامل متداخلة ومتشابكة ويؤثر بعضها بالبعض الآخر في بناء الدولة العراقية المعاصرة .

في القسم الأول وفي محورها الأول ركزت هذه الدراسة على عملية تشكيل دولة العراق ، وكذلك على الاتفاقيات والمعاهدات التي شكلت الإطار الرسمي لعملية خلق الدولة.

أما المحورين الثاني والثالث فقد ركزا على ردود فعل المجاميع الرئيسية القومية / الدينية تجاه الدولة ومؤسساتها ومحاولات فرض الوحدة الثقافية التي نادت بها الدولة ، وأشارا أيضاً إلى العقبات والمصاعب التي واجهت بغداد في بسط نفوذها على أنحاء البلاد في تلك الفترة .

في حين بحث المحور الرابع عن النماذج الثلاثة المختلفة لمفهوم الوطنية العراقية التي تبلورت من خلال : أولاً المعارضة تجاه بريطانيا كنموذج نظام بُنيت على أساسهِ مؤسسات الدولة العراقية ، وثانياً التأثر بالنموذج الألماني للوطنية والشعور القومي ، وثالثاً التيار الذي تبنى شعار " العراق أولاً " متأثراً بالنموذج التركي .

أما قسم الدراسة الثاني وفي محورها الخامس فبدأ بوصف النظام التعليمي في العراق ودورهِ في صياغة الهوية الوطنية العراقية ، والمحورين السادس والسابع قد تعاملا مع ردود فعل الأقاليم حول مسألة التعليم والشعور القومي وفكرة بناء الدولة الوطنية ، من خلال تبني نظام مركزي للتعليم والإدارة .

وبحث محور الدراسة الثامن عن أعادة تقييم تأثيرات عملية بناء الدولة في مراحلها المتوسطة ، وكذلك البدائل المتوافرة والأيديولوجية وغيرها – التي تبناها سكان الأقاليم .

والملاحظ على هذه الدراسة كما هو الحال في بعض الدراسات التي تم عرضها ، أنها تكلمت عن سببٍ جوهري واحد لازمة المجتمع العراقي ، إذ عرضت البحث عن الهوية العراقية التي تمزقت بفعل السياسات الحاكمة وتسلطها ،من دون النظر إلى طبيعة الأسباب الأخرى التي أجتمعت مع عامل فقدان الهوية وكونت بودقة واحدة شكّلت أزمة مجتمعية حقيقية يُعاني منها العراق في تفكك هويتهِ وتبعثرها وتصدع في قيمهِ وأتجاهاتهِ واستلاب وأختلال وتحزبات وتناحرات وغيرها ، وجميع هذه النتائج خلقتها مجموعة أسباب وليس تأزم الهوية فحسب .

وقد حاولت دراستنا الحالية التطرق لأغلب هذه الأسباب من دون إغفالها ، لمعالجة وتطويق ما يعانيه المجتمع من كافة النواحي .

وما يغلب على هذه الدراسة أيضاً الطابع السياسي في المعالجة ، أي من زاوية سياسية من دون الخوض في قضايا اجتماعية وثقافية واقتصادية مهمة مزقت الهوية والنسيج الاجتماعي العراقي ، على النقيض من دراستنا التي وضحت جميع هذه القضايا على الأغلب .

٢. دراسة منشورة على الانترنيت والموسومة :

" الأزمة العراقية – نظرة عامة " [*] .

تبدأ الدراسة بالنظر إلى الأزمة العراقية بكونها أزمة سياسية بين العراق ومحتليه من إنكليز في السابق والآن بينه وبين الانكليز والولايات المتحدة .

وتذهب هذه الدراسة للخوض في تسلسل زمني لتأريخ العراق بالتعرض بالكلام لصلات الإمبراطورية التركية في العراق وأهداف بريطانيا آنذاك في بلاد ما بين النهرين ، وكيف بدأت بوادر أزمة هذا البلد ؟

وتذكر الدراسة أن العراق يضم ثلاث مجموعات رئيسية فيه هي : المسلمون السنة والشيعة والأكراد ، وتتوزع نسب سكان العراق بين هذه المجموعات ، فضلاً عن الأقليات الأخرى المنتشرة فيه كالآشوريين والتوركمان . كما تذكر الدراسة بأن هذه الأقليات كغيرها قد حُرِمت من حقوقها الوطنية في هذا البلد .

---

[*] The Iraq crisis - An overview :
www. Mideastweb . org / Iraq . htm – 53 -

وتبين الدراسة أيضاً أن المسيرة التأريخية للعراق تتمثل بنزاعات سياسية وأخرى عشائرية وتصادم مع القوى الغربية التي تحاول السيطرة على النفط العراقي ، إذ تؤكد إن الأزمة العراقية قد دخل فيها النفط كلاعبٍ رئيسي في تأجيجها واستمرارها .

ثم تنتقل الدراسة للتطرق إلى المصالح البريطانية والأميركية في العراق منذ القدم بعد الاكتشافات الكبيرة للنفط فيه ، ومحاولة هذه القوى من السيطرة عليه؛ مما شكل خرقاً لسياسة ونظام هذا البلد مع تعاون السياسات الحاكمة في أغلب فتراتهِ لنهبهِ وسلب خيراتهِ وتفتيت وحدة نسيجهِ ، والتعاون مع هذه القوى لمصالح شخصية ضيقة .

بعد ذلك تتناول هذه الدراسة بالشرح سياسة بريطانيا في العراق آنذاك وفي عهد الملك فيصل ونوري السعيد ، وكيف كانت العلاقة بين هذه الأطراف في وقتها .

وتتطرق أيضاً إلى النزاعات على السلطة بوجود التدخل الأجنبي والانقلابات التي حدثت وكيف لعبت دوراً جوهرياً في تفتيت وتأزم العراق .

وتركز الدراسة أيضاً على الفترات الأخيرة في حكم العراق ، أي حكم النظام ألبعثي خلال العقود الثلاثة المنصرمة ، وكيف ساءت أحوال العراق بنيوياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً فيها .

وتشرح مفصلاً كيف اعتلى نظام البعث قمة السلطة آنذاك وما هي الويلات التي جُلبت للمجتمع العراقي من جراءها .

وتشير إلى كيفية بدأ الحرب مع إيران نتيجة خلاف حدودي كلّف المجتمع العراقي الكثير ، وكيف كان للقوى الغربية دوراً جوهرياً في هذه الحرب وتحطيم البلد بزجهِ بحرب ثمان سنوات قد أحرقت الأخضر واليابس واستمرت تبعاتها إلى الآن .

وتتدرج بعد ذلك لذكر أسباب غزو العراق للكويت وكيف وُضع العراق الخارج من أتون حربٍ ليست بالسهلة في موقفٍ حرج قام على سياسةٍ تخبطية لم تتعلم درس الحرب السابقة ، وتذكر كيف تم الرد على العراق من قبل الحلف الأطلسي وماذا

كلّف العراق وقتها من تحطيم لطاقاتهِ المجتمعية والبشرية وفرض حصاراً اقتصادياً أنهكهُ طويلاً .

أيضاً تُشير الدراسة إلى كيفية توتر العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية ولاسيما بعد أحداث سبتمبر ، وما لحق ذلك من اشتداد أزمة هذا المجتمع.

وتذكر قرار الولايات المتحدة بإزالة النظام العراقي السابق بدعوة تبنيه للإرهاب ، وتم طرح قضية الأسلحة النووية وغيرها من القضايا ، واستمرت المماطلة بين الطرفين على حساب مجتمعٍ مريض ومفكك .

وأشارت أيضاً إلى أن أزمة المجتمع العراقي مع ما حملته من تناقضات طوال الفترات السابقة ، قد انتهت بسقوط النظام العراقي السابق ، ولكنها تؤكد ظهور أزمة جديدة قد بدأت بكيفية أعادة بناء هذا البلد مع قوى محتلة وتناحرات عديدة لا تعود إلا بالضرر على هذا البلد .

أن ما يلاحظ أيضاً على هذه الدراسة أنها ركزت على المحور أو السبب السياسي المباشر لتأزم المجتمع العراقي ، تاركةً الكثير من الأسباب والتي لا تقل أهمية عن السبب السياسي في المساهمة في تحطيم وتأزم وتفكك وتبعثر مقومات هذا المجتمع ، بينما أشارت دراستنا إلى أكثر من محور قد تأزم في المجتمع العراقي .

خلاصة الفصل الثاني :

لقد ضم هذا الفصل مبحثين رئيسيين ، تناول المبحث الأول منه الإطار النظري من خلال توضيح النظريات التي استندت الدراسة إلى أجزاءٍ منها تتلاءم مع توجهاتها وطروحاتها .

في حين تناول المبحث الثاني عرض وتحليل لأهم الدراسات التي توفرت لدى الباحث ، والتي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة من عراقية وعربية وأجنبية .

الفصل الثالث

ملامح أزمة المجتمع العربي

تمهيد .

المبحث الأول : لماذا التأزم في المجتمع العربي؟

المبحث الثاني : نتائج أزمة المجتمع العربي.

خلاصة الفصل الثالث .

تمهيد :

أن النظر إلى الأزمة التي يعانيها المجتمع العراقي سيكون على وفق رؤيةٍ مجهرية دقيقة تبتغي البدء من الكل نزولاً إلى الجزء ، فما أنفك المجتمع العراقي أن ينفرد عن المجتمع العربي ، بل هو جزءً لا يتجزأ منه ، وما أزمات المجتمع العربي إلا وتتداخل مع ما يعانيه المجتمع العراقي .

فالأزمة لم تنشأ عند العرب فقط ولم تنشأ في الأرض والهوية العراقية فحسب ، فكثير من مجتمعات العالم تأزمت وتمزق نسيجها الفكري والاجتماعي ، واستحالت إلى صورة تدل على التهميش والتقويض والانهيار .

ولما كان المجتمع العراقي قد برز الآن بصورةٍ تعكس ما مر به طوال فترة حياتهِ من أزماتٍ ونكساتٍ ، فلا يخرج المجتمع العربي عن مثل هذه الصورة المتأتية من صراعات داخلية وخارجية فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ؛ الأمر الذي جعل هناك خليطاً من أشكال الأزمات شتى جمعتها بودقةٌ واحدة تمثلت بتغربٍ وتسطح وتفكك وتبعثر الولاء الوطني يتبعه ولاء متعدد لأقليات متعددة ومتنوعة .

عندما تأزم المجتمع العراقي لم تكن أسباب تأزمهِ داخلية فقط تعلقت بإطار وكيان دولتهِ ، بل عادت في جذورها إلى المحيط العربي الذي كان مثقلاً ولحد الآن بكل ما يدعو ويؤدي إلى الانهيار ، وعلى الرغم من كل ما تدّعيه الدول العربية من إنها حققتهُ ، إلا إنها تعاني قصوراً في الوعي وفي التعامل مع مقتضيات الحياة البشرية وفهم النوع البشري الآخر المتمثل بالغرب .

أن إطلالتنا للوقوف على التردي العربي ما هي إلا محاولة لتلمس كيف بدأت جذور الأزمة ، حيث انتقلت من المحيط العربي إلى المجتمع العراقي وتضافرت مع العوامل الداخلية التي هيأت لنا الآن صورة واضحة لكل ما يشير إلى التدهور والذي بات جاثماً على الجسد المجتمعي العراقي .

ولعل تنقيبنا في هذه الزاوية عن أزمة المجتمع العربي لما لهُ من علاقةٍ متداخلة وقوية في أزمة المجتمع العراقي ، سيتحدد على أساس بيان وتوضيح الأسباب التي أدت ربما إلى تشرذم وتقزّم كيان المجتمع العربي كمبحثٍ أول نبدأ به

، ومن ثم الوقوف على ما آلت إليه تلك التصدعات في بنية وعقلية وكيان الفرد والمجتمع العربي ، كمبحثٍ ثان .

وما ذلك كله إلا تشبيه المجتمع العربي بحلقةٍ متكاملة يُفترض أن تكون متصلة من دون انفراط . ولكن تلمس الواقع والعيش فيه ورؤية الماضي قد يُشير إلى عكس ذلك .

وعليه فما يُعانيه مجتمعنا العراقي قد يتشابه في بعض الأحيان في مسبباتهِ مع مسببات أزمة المجتمع العربي ، وقد يكون امتداداً لها ، وقد يزيد عنه في أسباب أخرى أو يختلف ، حتى أن الجزء الأكبر المتمثل بالكيان المجتمعي العربي هو الآخر يتبادل التأثير مع جزئهِ الأصغر المتمثل بالمجتمع العراقي .

فما تعثر هذا المجتمع إلا وسيلقي بظلالهِ على جسم المجتمع العربي أيضاً متمثلاً بوجود علة في الجسم الواحد ، والتي ينبغي علاجها أن كنا نريد ديمومة ما يسمى بالمجتمع العربي على أفضل وجه .

المبحث الأول

لماذا التأزم في المجتمع العربي ؟

هل المجتمع العربي فعلاً مأزوم ؟

وأن كان كذلك ، لماذا تأزم ؟

وهل تعود الأزمة إلى عاملٍ واحد أم عدة عوامل ؟

وهل هي آنية أم أن لها جذوراً سابقة ؟

لعل الكلام عن كيان مثل المجتمع العربي بصورتهِ الحالية وما يعتريه من تناقضات وانقسامات وتفكك ، يحتاج إلى التنقيب جيداً لمعرفة ما الذي أدى إلى انهيار هذا المجتمع وقيامهِ على أنقاض ما تحطم منه ، حتى أصبحت هناك أجيال عربية قد نشأت على التصدع وعدم الولاء والمواطنة لتشربهم صفات ما عاشوا عليه .

ولما كان المجتمع العربي يعاني من تدهورٍ وتشوه بنائي وفكري ، فأن ذلك لا يمكن إرجاعهُ لمؤثرٍ واحد ، وإنما تضافرت عوامل عدة على أخراجهِ بهذه الهيكلية التي نشهدها الآن .

فبروز التطرف الديني والسياسي والفقر وغياب الديمقراطية لا يعود إلى دور الحكومات ألتقصيري فحسب ، وإنما شاركت بوعي أو من دون وعي جميع الأجيال العربية المثقفة والمسيسة في هذا البناء المشوه للعقل العربي ، إذ لعب الانمساخ العقلي وتشويه الهوية الوطنية والإنسانية دوراً في إخضاع شعوبنا وقتل كرامة الإنسان العربي وتغريبهُ ، والقضاء على خصوصيتهِ وشعورهِ وتفردهِ [1] .

لقد اجتمعت على تهميش القاعدة العربية من كل حدبٍ وصوب جميع عوامل التفرقة ، والتي من شأنها إحالة هذا المجتمع إلى خرابٍ وفاقدٍ للهوية ومتمسك بهوياتٍ أخرى .

لذا فأن العرب على الرغم من امتلاكهم للإرث الحضاري واللغوي والديني والثقافي الغني ، وعلى الرغم من أنهم أيضاً قد نفضوا غبار الإرث الاستعماري إلى

---

[1] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١٠ .

حدٍ كبير عنهم ، إلا أنهم لم يتعافوا بشكلٍ طبيعي ، وجل ذلك حقيقة لا يعود لأمرٍ منفرد ، فهل سببه حكامهم المستبدون الذين لا يتنازلون عن سلطتهم إلا بموتهم ، أم لعدم مجاراتهم للتقدم الغربي ، أم أن هناك آثاراً وعوامل ذاتية تعود لهم ؟ [١] .

وعليه فالقضية لا تحتمل تفسيراً أحادياً يمكن أماطة اللثام وتسليط الضوء عليه ، وإنما الأمر يتطلب البحث بجدية عن العوامل التي تساندت مع بعضها وساهمت في إسقاط هذا المجتمع أو أضعافهِ . وأهم هذه العوامل هي :

١. الطبيعة الجغرافية (المكازمانية) للمجتمع العربي :

في كثير من المشكلات والظواهر عندما يتم طرحها يبدأ التركيز على تأريخ تلك المشكلة أو الظاهرة ، إلا أن ما فتت وهمش مجتمعنا العربي ربما لا يبدأ بالتاريخ وإنما طبيعة المنطقة الجغرافية والباقية على وضعها لحد الآن ، هي من لها دور كبير في أعاقة نمو النسيج الاجتماعي بصورةٍ صحيحة .

لقد منعت الفراغات الصحراوية الخالية من أي حياة من نشوء نسيج حياتي عضوي بدورة تفاعل واحدة ومتكاملة في المنطقة العربية لمجتمع موحد ولدولة موحدة ثابتة متواصلة ومستمرة منذ القدم والى اليوم . وقد أصبحت هذه القطيعة الصحراوية المتلبسة بروح العزلة والتباعد ، الخلفية الجغرافية الطبيعية التي أنشأت وفرّخت فيها التعدديات العشائرية والمذهبية والإقليمية المحلية المتباعدة والمتنافرة ، والتي استحالت مع تراكمات التأريخ لكيانات مختلفة قائمة بذاتها ، فضلاً عن انعكاسات وإفرازات قد ولّدها هذا الانعزال الصحراوي فيما يتعلق بماضي المنطقة العربية وحاضرها وخصوصياتها [٢] ، ولنا أن نشاهد الكثير من المساحات الصحراوية الفارغة التي تمثل انفراط العقد في الجسم المجتمعي العربي وعدم وجود تواصل تام بين أجزائهِ .

---

(1) Arab development , why do the Arab lag behind ? 2002 :
www . economist . com / display story. Cfm ? story – id = 121392 .

[٢] محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية (مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ٢٠٠٠ ، ص٣٨ .

من الممكن الإشارة إلى إن ذلك قد ولّد قطيعة مكانية قد تمثلت في دور هذهِ الفراغات والفواصل والحواجز الصحراوية الشاسعة الممتدة بين كثير من الأقطار العربية في تهميش وتقطيع وتجزئة المنطقة العربية عمرانياً وسكانياً ، ومن ثم مجتمعياً وسياسياً ماضياً وحاضراً [١] .

لذا عُدت الصحراء العامل الأول والأكبر والاهم من عوامل التجزئة حتى قبل الاستعمار وغيرهِ من عوامل التجزئة ، فالصحراء هي العامل الانفصالي الأقوى في الحياة العربية ، وهي تسيطر على (٩٠%) من مساحة الوطن العربي، فبأستثناء لبنان لا يوجد بلد عربي آخر غير صحراوي [٢] .

ولا يتوقف الأمر على قطيعة المكان ، فقد ولّدت هذه الطبيعة الصحراوية بموجاتها التصحرية المتعاقبة واحتياجاتها الرعوية الدورية المتتالية قطيعة أخرى في الزمان ، من خلال تقطيع مجرى التراكم والتطور الحضاري والسياسي في التأريخ العربي بموجات التصحر والجفاف المتعاقبة ، والتي عملت على دفن مدن وحضارات ودول بأكملها تحت الرمال وأزالتها من حيث كونها حلقات وصل في جسم التطور الحضاري والسياسي العربي ، فتطلب الأمر أعادة تكوين المجتمعات الحضرية وإقامة الدول ومراكز العمران ؛ الأمر الذي أدى إلى أعاقة سرعة التطور الحضاري والسياسي العربي وسيرهِ ببطءٍ شديد ، واستنزاف طاقاتٍ وزمنٍ أكثر مقارنةً بالأمم التي استقرت [٣] .

ومن ذلك نرى كيف تآزر عامل القطيعة المكانية مع القطيعة الزمانية في إعاقة نمو وتقدم المجتمع العربي ، حتى وأن لم تعِ شعوب المجتمع العربي ذلك ، فالطبيعة الجغرافية فرضت نفسها مع الزمن لإلحاق الخلل بهذا المجتمع .

---

[١] محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مصدر سابق ، ص٣٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٩ .

٢. صراع الريف والمدينة :

والشيء الآخر الذي بات الحساب له على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية هو ما شهده المجتمع العربي من حركةٍ عكسية تمثلت بترييف المدينة بدلاً من تمدين الريف ، حيث بقيت الكثير من الأرياف العربية والى حدٍ كبير تعاني أشكالاً من التخلف المادي والثقافي ، فضلاً عن كثرة تزايدها ديموغرافياً وتمثل القوة الاجتماعية الأساسية في كل بلدٍ عربي بعصبيتها الريفية ذات الطابع الشعبوي – الأصولي [١] .

ومما لا يقبل الشك فأن تركيبة المجتمع العربي تُعاني صراعاً ليس مسلحاً، بل صراعاً قيمياً وثقافياً وأتجاهوياً وعصبوياً بين الريف والمدينة . ففي كثير من البلدان العربية يمر الريف والمدينة بتذبذبٍ في القوة فيرتفع شان الريف وينخفض شأن المدينة أو العكس ، ولا يتم تمدين الريف المطلوب بل ترييف المدينة من دون التخلي عن القيم الريفية والتي ربما تكون في بعضها على النقيض من قيم التحضر الرامية إلى العمران والعقلانية .

وذلك بحد ذاته فراغاً لا يمكن ردمهِ بسهولة ، فالأمر يتعلق بقيم وكيفية أو محاولة تغييرها ، فلا الريفي سيندمج بسهولة مع المدينة والعكس قائم أيضاً ، وربما ستغلب كفة الريف على المدينة بتناقضاتها وسلبياتها ، وتلك هي نقطة الضعف .

وبصورةٍ مشابهة فالدكتور "علي الوردي" قد أشار إلى صراع البداوة والحضارة لتقارب البداوة مع الريف فيقول "أن المنطقة العربية تتميز عن جميع مناطق العالم بكونها قد جمعت منابع البداوة والحضارة بشكلٍ خاص وعلى نطاقٍ واسع جداً ، ولهذا صح القول بأن المجتمع العربي هو أكثر المجتمعات في العالم معاناة للصراع بين البداوة والحضارة وتأثراً بهما " [٢] .

إن مجرد الكلام قد يكون سهلاً ولكن الواقع يُشير إلى إن طرف البداوة والحضارة قد مثلا انتكاسة المجتمع العربي . فالمد البدوي يحمل قيماً تختلف عن قيم

---

[١] محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مصدر سابق ، ص٥٦ – ٥٧ .

[٢] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، قم ، منشورات سعيد بن جبير ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص١٤ .

الحضارة ولا يمكن بسهولةٍ أستدماج هذين التركيبتين من القيم من دون دفع ضريبة هذا الدمج ، مما ولد صراعاً أثر بشكلٍ كبير على النسيج الاجتماعي العربي . فالدكتور الوردي قد أشار إلى البادية وقيمها ومن دون شك البادية مع الريف على خلاف قيم المدينة والتحضر .

والمهم إن نناقش الهوية العربية ، فهل بقيت الهوية العربية على حالها ؟ أو ما الذي تعرضت له ؟

ربما بات من يتحدث عن الهوية يُتهم بالرجعية ، لكن الأمر أصبح جدياً وليس بالهزل ، فلابد من الحديث عن هوية الأمة وثقافتها وحضارتها ، ولاسيما عندما تبرز من جديد دعوات كانت قد اندثرت وبادت ، دعوات للرجوع إلى الوثنية الجاهلية والى عصبيات عرقية كانت بالأمس تفتخر بانتمائها الإسلامي والعروبي (لغةً) ، والتي تحاول أن تحولنا إلى فسيفساء وان تفتت المنطقة [١] .

إن أزمة المجتمع العربي يمكن أن تُختزل بتفتت وتمزق الهوية المتأتي من انتكاساتٍ وتصدعاتٍ كثيرة .

ولما كان الإنسان العربي المعاصر يُعاني أزمة هوية وانتماء ، فهذهِ الأزمة تتصف بطابعي العمق والشمول وهي تعود إلى وجود ذلك الإنسان في ظل كيانات اجتماعية متعددة متعارضة تبدأ بالقبيلة والطائفية حيناً ، وتنتهي بالدين والقومية أحياناً . فالوطن العربي "كيان مركب معقد" تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية ، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر ، ولا حدود السياسة مع حدود الأمة ؛ الأمر الذي أدى إلى انشطار واضح في الهوية الاجتماعية إلى حالة من التمزق الوجداني الداخلي [٢] .

٣. طبيعة البنية القبلية والنزعة الأبوية في المجتمع العربي :

---

[١] د. محمد العبدة ، صراع الهوية ، مقال منشور على الانترنيت في موقع المختصر :
www . almokhtsar . com / htm I / best / 3 / 415 . php – 103k .

[٢] علي أسعد وطفة ، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٢ ، السنة الخامسة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص٩٦ .

وبشيءٍ واضح للعيان فقد لعبت البنية القبلية دوراً كبيراً في إلحاق الضرر بالهوية العربية ، فهي تمثل النوع القديم للتشكل الأبوي ، وهي مستمرة في أنواع المجتمع الأبوي كافة بما في ذلك الحديث منها ، وهي خصوصية أساسية لا يمكن من دونها فهم طبيعة الأبوية العربية المستحدثة [١] ، وبات ذلك واضحاً بأن القبيلة والعشيرة قد لعبت دوراً لا يُستهان به في تقييد العقل العربي من الانطلاق نحو العقلانية ، من دون الاستفادة من التراث ، مستمرةً في ضخ القيم البالية في بعضها نحوه .

أن النظام القبلي والعشائري الذي تكون من شروطٍ تأريخية وجغرافية وحضارية ، تمتد جذوره إلى العهد الجاهلي حيث سيطر نظام المشيخة على المجتمع العربي قبل الإسلام ، وعلى الرغم من أن الإسلام حاول تغيير البنية القبلية وجاء بمفهوم الأمة بديلاً لمفهوم العصبية القبلية ، إلا أن النظام القبلي ظل مهيمناً على المجتمع الإسلامي ؛ الأمر الذي استمرت معه الكثير من القيم والتقاليد مؤثرة بقوةٍ على كيان وجسم المجتمع العربي [٢] .

وكيف لا تؤثر تلك القيم وقد قامت على التعصب والولاء للقبيلة فقط من دون الدولة والمجتمع ، مؤدية إلى حدوث انشقاق ومناطقية واضحة في بنية المجتمع ، فضلاً عن قيم العشائرية والقبلية الجامدة التي لا تتساوق مع قيم العقلانية والتمسك بالقديم والخوف من التغيير .

وما تخلف المجتمع العربي مرة أخرى إلا ويكمن في أعماق نوع آخر في الحضارة الأبوية (والأبوية المستحدثة) ويسري في كل أطراف المجتمع وينتقل من فردٍ إلى آخر كالمرض العضال ، وهو مرض لا يمكن تشخيصهُ وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصاءات ، فهو حضور لا يغيب لحظة واحدة عن حياتنا الاجتماعية ،

---

[١] د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٣ ، ص٤٧ .

[٢] د. إبراهيم الحيدري ، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، بيروت ، دار الساقي ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص٣١٢ .

لتقبلهِ عن غير وعي [١] ، وربما نفقههُ ولكننا نبقى نتمسك بهِ لخوفنا من التغيير وترك ما نشأنا عليه حتى وأن كان لا يناسبنا وبات بليداً .

أن الأبوية تشكيل أجتماعي ذو بنية فريدة ، فهي حصيلة ظروف حضارية وتأريخية خاصة [٢] .

لعل أول ما تتمثل به الذهنية الأبوية هي نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار إلا أسلوباً لفرض رأيها فرضاً ، وهي ذهنية امتلاك وجهة النظر الواحدة والتي لا تعرف تعدد وجهات النظر ، لذا فالحوار والتفاعل بين (الأفراد والجماعات) لا يهدف إلى بيان وجهات النظر المختلفة للتوصل إلى أتفاق وإنما يبتغي أظهار الحقيقة الواحدة وانتصارها على كل الآراء الأخرى ، وعليه فالذهنية الأبوية علمانية كانت أم دينية لا تستطيع تغيير اتجاهاتها لأنها تأبى ذلك فقط ، وترى أن موقفها هو الصحيح [٣] .

وقد انصرفت هذه الذهنية إلى بلورةٍ واضحة في أفعال وسلوك من تسيطر عليهم ؛ الأمر الذي أدى إلى تغييب الكيان الفردي مع التكلم بكيان الجماعة على أسسٍ خاطئة تنم عن السيطرة ومحاولة فرض الوجود ومسخ الشخصيات .

وبشيءٍ ذي دلالة عميقة ، فاللغة الأبوية كاللغة اللاتينية في العصر الحديث، فهي لغة مناسبات وطقوس لا لغة حوار وتخاطب ، أنها لغة جماعية تنفي الفرد والوعي الذاتي وتستبدلها بالوعي الجماعي ، وما هي إلا انعكاس للسلطة الأبوية والوعي ألبطريركي (الأبوي) [٤] .

إن كل شيء في مجتمعٍ أبوي يخضع للتسلط وفرض الرأي الواحد لا تعدد الآراء ، وأن كان هناك أيعاز بالتعددية في الرأي والحوار والحرية ، فهي مظاهر خارجية لا تنتمي إلى الصدق والتطبيق الفعلي .

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، مصدر سابق ، ص١٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٦ .

[٤] د. هشام شرابي ، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢، ١٩٩٩ ، ص١٧ .

لقد تأزم المجتمع العربي بفعل الأبوية التي تحكمهُ بقوةٍ والمتأتية من ميراثهِ الذي فتح لها مجالاً أرحب لتستفحل بقوةٍ ومُقنعةً بقناع الالتزام بالعرف والتقاليد ولا يجب الخروج عنها ؛ الأمر الذي أدى إلى إنتاج إنسان مشلول يحركه من يستخدمه لأغراضهِ ، فاقداً لشخصيتهِ ومتمسكاً بولائه الأوحد للجماعة التي ينتمي إليها ، مؤثراً بذلك على حلقات المجتمع الأخرى والتي بالتأكيد هي قائمة على ترابط الكل .

لقد أكد العديد من الباحثين الاجتماعيين على إن المجتمع العربي مجتمع فئوي تعددي تسوده الولاءات العمودية (القبلية ، الطائفية ، الاثنية ، المحلية وغيرها) [١] ، وعلينا أن لا نشكك في تأثير وقوة هذه التناقضات ، فهي بإمكانها أن تحيل المجتمع إلى حطام أن دخلت عليه ، ومجتمعنا العربي بمنزلقاتهِ صورة واضحة لذلك .

ولعل وضع المجتمع العربي في زاوية الفئوية قد جاء نتيجة كون هذا المجتمع متنوع في تكاملهِ تنوعاً هائلاً حسب البيئة والإقليم والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي وأسلوب المعيشة والانتماء الطبقي والطائفي والاثني ومستوى التخلف والمعيشة وأساليب الحياة الأخرى [٢] .

يتساءل حليم بركات حول كون المجتمع العربي مكوّناً أو متكوّناً ؟

أن المجتمع العربي مجتمع متنوع ويُعاني تعقيداً وتناقضاً ، وهو مجتمع متكوّن دائماً ينزع في ظل بعض الظروف التأريخية نحو استكمال اندماجهِ ، وفي ظروف أخرى ينزع نحو مزيد من التنوع والتجزئة [٣] .

ولما كان المجتمع العربي بهذهِ الصورة من التعقيد والتنوع المُترجم بانعكاسٍ واضح على حالهِ ، وعروبتهِ تُعاني صراعاً داخلياً وخارجياً ينتهك حركة بناءهِ الاجتماعي وقيمهِ ويبني قيم وتقاليد أصابها العجز والارتباك ، فذلك أمر بديهي ونتيجة حتمية لمثل هذه الحالة .

---

[١] حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٥ ، ١٩٩٦ ، ص١٦٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١١٢ .

كما أن الأمر لا يتوقف على تنوع وتعقد المجتمع العربي ، بل أن كثير من تناقضات هذا المجتمع قد ساهمت الانهيارات الداخلية والتفكك والحروب الأهلية بشكلٍ كبير فيها ، وكل هذه التقلبات قد نبعت من داخل وصميم ذلك المجتمع المعقد [١] .

٤. قصور الوعي والعقل العربي :

وحتى لا ننسى فأن من بين أسباب ضعف المجتمع العربي سبباً مهماً يتمثل بالوعي العربي وقصورهِ عن استيعاب معطيات العصر الحديث .

لقد تميزت الأمة العربية بكونها عربية في لغتها ، أسلامية في تراثها وقد تكونت على أساس لغوي وثقافي ، وعروبتها تقوم وتنهض على أساس ذلك [٢] .

من دون شك يمكن القول أن العرب وكما هو ظاهر أمة موحدة على صعيد (الوعي) ، أي تمييز أنفسهم من (الآخر) وهم يتشاركون جميعاً في الثقافة والشعور تجاه الكثير من الأشياء ، إلا أنهم أمة منقسمة فيما بينها على صعيد (الواقع) المادي – السوسيولوجي – الاقتصادي – التنظيمي – المؤسسي [٣] ، وبمعنى آخر أمة متوحدة ومتطابقة في الصعيد اللامحسوس ، إلا إنها خلاف ذلك عند التطبيق والممارسة ، والانقسامات والتناحرات لهي خير دليل على عدم وحدة المجتمع العربي على صعيد الواقع .

ومن ضمن انتكاسات وأسباب التدني العربي هو قصور العقل العربي في استيعاب ممكنات العصر الحديث ؛ الأمر الذي أدى إلى عدم فهم كينونة حياة العربي نفسها ، مما آل الأمر إلى تدهور وانحطاط لا غبار عليه .

---

[١] د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مصدر سابق ، ص١٧٢ .

[٢] د. عبد العزيز الدوري ، الحوار القومي – الديني (ملاحظات حول الحوار القومي الديني) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٩ ، ص٤٢ .

[٣] محمد جابر الأنصاري ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ، إشكالية التكوين المجتمعي العربي (أقليات أم أكثرية متعددة ؟) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ١٩٩٧ ، ص١٨ .

فالعقل العربي تكمن مشكلتهِ في العصر الحديث في عجزهِ عن أدراك حقيقة ميراثهِ (الإسلامي – وما قبلاسلامي) المتضمن جميع العناصر الروحية والعلمية التي تساعد على صنع تيار وسطي حقيقي يجمع بانسجام وتوافق بين ثنائيات الوجود [١] .

وربما ما سيطر على العقل العربي قد كان فادحاً في وقعتهِ ؛ الأمر الذي جعل منه عقلاً جامداً لا يقوى حتى على الرؤية المنطقية الصحيحة . لقد سيطرت ثقافة الماضي الجامدة على العقل العربي وهي تقودهُ منذ أكثر من عشرة عقود ، ولا يمكن لهذه الثقافة أن تكون قادرة على تجاوز مراحل التخلف التي تراكمت فوق أرضيتها وعاثت فساداً في العقل والسلوك العربيين [٢] . فالماضي بحد ذاته وقف على النقيض من كل حديث وجديد ، وذلك لا يعني نبذ الماضي بما فيه وإنما هناك عقولٍ قد تمسكت بالماضي حتى وأن صدرت عنه سلبيات ، من دون الفحص والتمحيص بما يمكن أخذه والاستفادة منه وترك كل ما لا ينفع .

ولعل مقولة أن العربي مغرم بالعودة إلى الماضي والاستمتاع بقصصهِ وأساطيرهِ ، ويخشى الالتفات إلى الحاضر ويفزع من التطلع إلى المستقبل [٣]، لا تشمل جميع المجتمع العربي وعقوله ، بل أن هناك عقولاً فعلاً قد تشبثت بالماضي وهي لا تقفز أية خطوة للابتعاد عنه لعدم معرفتها كيف تدير أمورها إن ابتعدت ، وعليه فهي تحبذ البقاء على ماهي عليه حتى وأن كان يدعو إلى النكوص والعودة إلى القهقرى ، ومع ذلك هناك عقولاً عربية نيرة بطبيعتها تسعى إلى عقلنة الماضي وجعلهِ طريقاً تتقوّم بهِ .

ومن المفيد مناقشة الفروق بين العقلية العربية التي تعاني قصوراً والعقلية الغربية .

---

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٧ .

[٢] أبو أحمد مصطفى ، العرب والتأريخ ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٨٧٣٤ ، ٢٠٠٢ :

www. aawsat . com / leader – asp ? section = 3 & issue = 8734 & article = 132274 – 19 k .

[٣] المصدر نفسه .

فالعقلية العربية القاصرة تركز على الماضي وتعيش فيه ، وتتمنى أن تعود إليه ، وتتمسك بكل ما يرتبط بهِ من طقوس وعادات وأوهام ، أما العقلية الغربية فلم تعد مشغولة بهذه الأمور ولا تعيرها أهمية في تحقيق ما تصبوا إليه المجتمعات وتتطلع إليه العامة [١] ، وذلك ليس دعوة لقطيعة الماضي وعدم الاستفادة منه والدعوة إلى تبني النمط الغربي ، وإنما التحفيز للتوجه للنظر إلى الماضي والتراث بعينٍ فاحصة تراعي المفيد وتفرزه عن الضار ، إلا إن ما حدث في المجتمع العربي هو التمسك غير العقلاني بالماضي بما فيه من دون الركون إلى صوت العقل والمنطق .

٥. تأزم الثقافة العربية :

ومن مسببات تردي الوضع العربي أيضاً ضعف ومحنة الثقافة العربية ، وعدم قدرتها على صياغة الأسس البنائية الصحيحة اللازمة لنهوض المجتمع .

فالثقافة العربية هي ليست (ثقافة تقليدية) بل هي ثقافة صراع بين القديم والجديد أو الموروث والحديث ، إذ أن كل عصر يحمل مصالح وقيم وعادات طبقات معينة تختلف مع غيرها من الطبقات الأخرى في توجهاتها وقيمها [٢] .

ولما كان مستوى الثقافة العربية ضعيفاً ، فعلى كل حال فهي تغذي الجمهور العربي بمستواه الذهني الضعيف ، وذلك يعود لعدة أسباب منها ضعف الماضي الحديث منذ عدة قرون ، الأنظمة الدكتاتورية ، عدم مأسسة الثقافة والمعرفة بصيغة جدية ، قلة الوثوب والإطلال على العالم الخارجي ، قلة الوعي بالأثر الثقافي والمعرفي وأهميتهِ في تقدم ورقي المجتمعات [٣] ؛ الأمر الذي جعل من هذه الثقافة عامل تأخير وليس تقدم ، وقد خُلقت قوالبٍ نمطية تعكس صورة ما بُنيت عليه هذه الثقافة من تراجع وعدم الثقة بكل شيء ، والخوف من المجهول وغيرها .

---

[١] أبو أحمد مصطفى ، مصدر سابق .

[٢] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص٣٤٢ – ٣٤٣ .

[٣] هشام جعيط ، أزمة الثقافة الإسلامية ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص٣٧ .

أن هناك أزمة هيكلية يُعاني منها المجتمع العربي وهي تختلف بطبيعة الحال من مجتمعٍ إلى آخر ، فالدول العربية عموماً تعايش أزمة حضارية ناتجة عن وضعها المتخلف في النظام العالمي ، وهذه الأزمة لا يمكن تحليلها في أطار ثقافي فحسب ، بل يجب التنقيب عن صيغ ملائمة لذلك [١] .

لقد بات من المؤكد أن الأمة العربية تعاني محنة تأخر تأريخي وحضاري أدى إلى عدم تكافؤ على المستوى الدولي [٢] ، وما ذلك التأخر إلا نتيجة للانغلاق والجمود والرؤية القاصرة للواقع ؛ الأمر الذي أدى إلى قطع واضح في سلسلة التطور التي يُفترض أن يكون المجتمع العربي سائراً عليها ؛ مما جعل ملامح الانحطاط والتدهور واضحة لا غبار عليها .

ربما قد تجذّرت في المجتمع العربي صفة العجز عن المواجهة (أي مواجهة التحديات) ، فبات يدرك أن ما يُعانيه ليس نتيجة ما تمارسه عليه الأمم الأخرى وبعض ظروفهِ المتدنية ، وإنما لعجزهِ الواضح عن المواجهة بفعل قصورٍ هيكلي دائم لا علاج له إلا التغيير [٣] .

فالحديث عن أبعاد العجز العربي حقيقةً لا يهدف إلى التلذذ في جلد الذات وإلقاء اللوم على هذا الفرد أو تلك الجهة ، بمقدار ما يهدف إلى التوصل إلى بعض اليقين حول أسبابهِ ، ولعل ذلك ربما يصبح الخطوة الأولى نحو الخروج من الأزمة الحضارية التي نحن فيها [٤] .

٦. تخبط سياسات الأنظمة العربية الحاكمة :

ولا يخفى على أحد ما لعبته الأنظمة الحاكمة العربية في تدني وهبوط مستوى بناء المجتمع العربي ، فالسلطات الحاكمة في مختلف البلاد العربية تتسم بأعراض

---

[١] د. أحمد مجدي حجازي ، أمية المثقف العربي (الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥١ ، السنة الرابعة عشر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ ، ص١٠٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٠٢ .

[٣] د. منصف المرزوقي ، جنين وبداية الثورة العربية ، مقال منشور على الانترنيت :
www .moncefmarzouki . net / Arabic / maqalat – jenin . htm . 95 k .

[٤] كامل صالح أبو جابر ، الحال العربي ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الغد ، ٢٠٠٧ :
www . alghad . jo / ? news = 5975 / - 25 k .

الماضي ومساوئهِ وبنقائض الحاضر وشرورهِ ، وكما هو معلوم باتت تعتمد أما الروابط الاسروية والقبلية التي عفاها الزمن ، أو أساليب الاستبداد والقهر أو الديمقراطية الناقصة في أدارة مقتضيات المجتمع ؛ الأمر الذي يؤدي وكنتيجةٍ فعلية إلى انتشار الفشل في الحكم والفساد في المجتمع وتتغلب هذه السلطات الحاكمة على تكوّن المجتمعات المدنية وتطورها ، فتُغيب الشعوب وتُغيب إرادتها في التحرر والعيش الكريم وتتحول إلى رعايا ، وتطغى الولاءات الناقصة التي تتعلق بفئة أو أقلية دون الولاء للوطن الواحد [١] .

فالمجتمعات العربية المعاصرة بلا شك عانت وتعاني من هيمنة قوى سياسية ، فضلاً عن قوى اجتماعية وثقافية عملت على تحطيم الروابط الاجتماعية بين الناس ، وعملت على أحياء ولاءات الماضي وأنتماءاتهِ الطائفية والقبلية والعشائرية والاثنية وغيرها ؛ الأمر الذي أدى إلى أن يصبح الكل في حربٍ مع الكل [٢] .

ومن دون شك فوجود سلطة حاكمة على رأس الهرم يعتريها الانحلال والفساد ، من المؤكد ستكون معولاً يهدم كل بناء في المجتمع على خلاف الحكومة الرشيدة التي من الممكن أن تنقل المجتمع إلى أطوارٍ تراكمية من التقدم والازدهار.

فوجود حكومات وأنظمة سياسية في المجتمع العربي غير قادرة على أداء وظيفتها بوعيٍ أو من دون وعي بشكلٍ مطلوب ، سيؤدي فضلاً عن تدمير هيكلية وقيم وثقافة المجتمع إلى أزماتٍ سياسية متلاحقة قد تجعل من المجتمع حلبة صراع مستمر من شأنهِ أن يؤدي إلى فقدان صفات الاستقرار البشري ، من عسكرة المجتمع وسلب الصفاء في حياتهِ مؤثراً بذلك على سلم الحياة بدءً من المستوى الاجتماعي إلى آخر مستويات حياة الإنسان .

لعل كثيراً من أوجه التقدم والتطور وحتى النكوص والانتكاس تعود في أغلب شعوب مجتمعنا العربي إلى سياسة الأنظمة الحاكمة ، والتي أما أن تكون صالحة تؤدي إلى أصلاح المجتمع أو مختلة تحيلهُ إلى صورةٍ من التخلف والاندحار .

---

[١] قسطنطين زريق ، ما العمل (حديث إلى الأجيال العربية الطالعة) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠ – ٣١ .

[٢] علي أسعد وطفة ، مصدر سابق ، ص ١١٠ – ١١١.

٧. كبت وغياب الحريات :

ومن بين التناقضات الكثيرة المؤدية إلى تخلف المجتمع العربي وتأخرهِ غياب أو ضعف الحرية والديمقراطية .

فلقد اجمع العديد من المثقفين والأكاديميين على إن غياب الحرية والديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي ، يمثل سبباً رئيسياً لتخلف هذه المنطقة من العالم [١] .

وربما الديمقراطية في كل العالمين العربي والإسلامي لا وجود لها والمسألة في الحقيقة لها عروق فلسفية وثقافية ، فهي في قلب الأزمة الثقافية العربية والإسلامية من حيث أن هذه الثقافة قد امتنعت عن التحول ألقيمي الكبير الذي لحق بالحداثة ، وذلك منذ منتصف القرن الثامن عشر ، لذا فمشكلة الديمقراطية قد لا تظهر بتعددية برلمانية وغلبة الأغلبية ، بل هي أبعد من ذلك فلها عروق قيمية تتمثل في الرغبة في الحياة وأحياء الضمير والعيش بكرامة إنسانية منشودة [٢] .

يقول هشام جعيط " في بلادنا العربية أذا وجد الحس بالكرامة فهو شعور أنساني تلقائي أو هو من آثار الموروث الثقافي العام والدين بالخصوص ، لكنه ليس بفكرةٍ واعية مستبطنة في الضمير . والشيء نفسه يُقال بالنسبة للألم الإنساني ، فهو لا يدخل في منظومة القيم المؤكدة ، وأخيراً ترفض التركيبة الذهنية عندنا النقاش والتناقض والانتقاء " [٣] .

أن المشكلة باتت لا تعود إلى وجود مفهومي الحرية والديمقراطية أو عدم وجودهما ، فقد توجد مثل هذهِ المفاهيم في البلاد العربية ، ولكن بأي شكلٍ تكون؟ وهل تُمارس بالصورة الحقيقية التي تُعبر بصدقٍ عن الحرية والديمقراطية ؟ فما يُمارس باسمهما شيئاً بعيداً عنهما ، حتى غلب على كثير من الدول العربية الرغبة

---

[١] محي الدين سعيد ، ما هي أسباب تخلف العرب ؟ مقال منشور على الانترنيت :
www . cihrs . com / focus / daily – takhalof – A htm – 41 k - .

[٢] هشام جعيط ، مصدر سابق ، ص٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٨ .

في استيراد القوالب الجاهزة للحرية والديمقراطية ، لعدم جدوى ما موجود لديهم ، والذي يُشير لهما أسماً فقط وليس جوهراً ، ولا تعرف هذه الدول مدى أمكانية التوافق مع تلك النماذج أم لا .

٨. تقطع الأوصال العربية عن بعضها الآخر :

ومن جانبٍ آخر فأحد أسباب تخلف المجتمع العربي هو قلة اتصال الشعوب العربية هيكلياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى نفسياً مع بعضها الآخر . فالاتصالات بين هذه البلدان هزيلة للغاية ؛ الأمر الذي بات يحد من إمكانيات الوحدة وتجاوز المسافات النفسية والاجتماعية بين العرب في أقطارهم المختلفة ، فلكل بلد عربي مؤسساتهِ المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية الخاصة ، والتي ربما تختلف عن كل بلدٍ عربي آخر ؛ مما استحال الأمر إلى قطيعة وانعزال شبه تام على كل المستويات بين تلك البلدان [١] .

وما دامت هناك شبه قطيعة بين البلدان العربية والتواصل بمستوى واطئ جداً . فالاهتمام مثلاً بما يحدث من خلافات في البلدان العربية يُوصف بأنه انفعالي عاطفي يدور حول الظواهر والعوارض ، ويبرز في لحظات التوتر والصراع ثم يختفي بعد ذلك وكأن شيئاً لم يكن ، وذلك راجع إلى نقص كبير في فهم طبيعة النزاعات والصراعات والأسس والخلفيات التي تستند إليها وأسباب ظهورها [٢] .

فكيف سيكون هناك حس قومي بالنظر إلى خلافات الدول الأخرى ومعاناتها وحلقة التواصل والتوافق شبه مقطوعة ، فالمنطقة العربية عبارة عن فسيفساء تلم أطياف كثيرة ربما قد تختلف الواحدة عن الأخرى ، وذلك بحد ذاتهِ ليس ملائماً لوحدة امة مثل الأمة العربية .

٩. تدهور العلاقة مع الآخر :

---

[١] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص٥٤ .

[٢] عطا محمد زهرة ، الخلافات العربية (مداخل إلى الحل) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٥ ، السنة العشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ص١٣ .

كما إن الشيء المهم والجوهري في مسلك الظروف والمؤثرات التي أحالت المجتمع العربي إلى صورة التدهور والتأخر ، هو العلاقة مع الغرب وكيفية التعاطي معهما .

أن هناك صورة واضحة للغرب قد رسمناها نحن ، وبالمقابل قد خط هو لنا صورة لما يراها ويتعامل معها .

فالغرب منذ أصطدمنا بهِ وحتى الآن يعيد علينا درساً قديماً " أنه ديمقراطي في موطنهِ ، عادل في موطنهِ لكنه مستبد وحاقد وفظيع في أرضنا . أنه متحضر حيث يكون أبناؤهُ ، وعنصري حيث يكون الانحياز ، ولم يخرج الغرب من هذهِ المعادلة / المفارقة ، ولم نخرج نحن من موقفنا منه " [١] .

على الرغم من الصورة المشوهة التي رسمها الغرب لمجتمعنا العربي وموقفنا في التعامل معه ، إلا إن ذلك لا يعني أن السبب الرئيسي في تخلف مجتمعنا العربي قد يعود بالدرجة الأساس لموقفنا من الآخر ، وإنما كما أسلفنا قد تضافرت عدة عوامل على ذلك [*] .

أن المشكلة بين العرب والغرب والتي قد زادت من مستوى الارتباك في المجتمع العربي " تتمثل في وجود " فجوة اتصال " بينهما ، نتيجة عدة عوامل أهمها : العداء التأريخي الطويل بين المسيحية والإسلام والغزو الاستعماري للبلاد العربية ، وانتماء العرب للعالم المتخلف ، في الوقت الذي مازالوا فيه مرتبطين بماضيهم المجيد ؛ مما جعل درجة وعيهم بوضعهم البائس الراهن تزيد ، وتزيد بالتالي درجة عداوتهم للغرب الذي تسبب في هذا التخلف " [٢] .

---

[١] عبد الآلة بلقزيز ، مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية الجارية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٤٥ ، السنة الثالثة عشر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١، ص١٠ .

[*] للمزيد يُنظر : د. تيسير الناشف ، جوانب في التراث الفكري العربي تتفق مع أسس التحديث الاجتماعي ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة ديوان العرب ، ٢٠٠٦ :
www. diwanalarab . com / spip . php ? article 3412 – 28 k -

[٢] السيد يسين ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر ، بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ط٣ ، ١٩٨٣ ، ص٧٣ .

لقد أحتل كل من العرب والغرب طرفي العالم ، فالغرب في الشمال والعرب في الجنوب وهم من مواقعهم بدءوا بنقض قيم وعادات وتقاليد الطرف الآخر ، فالمسألة تتمثل بقطيعة حضارية وعدم التحام وتعاون ، حتى وأن كان في مجال خدمة البشرية ؛ الأمر الذي ولّد عداءاً ناجماً عن أسباب أخرى مؤثرة .

في مرحلة غزوهِ الاستعماري للعالم العربي ، لم يقنع الغرب بترويج صورة مزيفة ومضللة عن العرب ، بل حرص عن طريق فلاسفتهِ وعلمائهِ الاجتماعيين على رسم صورة تعكس القصور الذاتي والتخلف وعدم المواكبة للعرب ، وفي هذه الصورة فجر العديد من الأحكام من بينها ما قررهُ "جورج ديهاميل" عضو الأكاديمية الفرنسية في كتابهِ " حضارة فرنسا " في أن " الذهنية الشرقية عاجزة تمام العجز عن التفكير التركيبي وعن تجاوز الذات " [١] .

لعل ما يعتري خطابنا الفكري هو قصور واضح في تقبل معطيات الغرب وكيفية التعامل معها ، وذلك يعود إلى بنية ذلك الخطاب الفكري وكيفية نشأتهِ [*].

ومن المؤكد أن بقاء المجتمع العربي متخفياً غير قادراً على مواجهة صرامة وقسوة الغرب ، قد أفاد الأخير كثيراً مما جعلهم وبلا شك قوة متفردة في العالم وفي جميع المجالات ، وهي المحور لكل العالم .

والشكل (٢) ممكن ان يوضح طبيعة الفوارق بين العرب والغرب :

---

[١] المصدر نفسه ، ص٧٢ .

[*] للمزيد يُنظر : أحمد حسن ، لماذا تأخرنا وتقدم الآخرون ، مجلة النبأ ، العدد ٧٢ ، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ ، ص٩ .

في مقابل

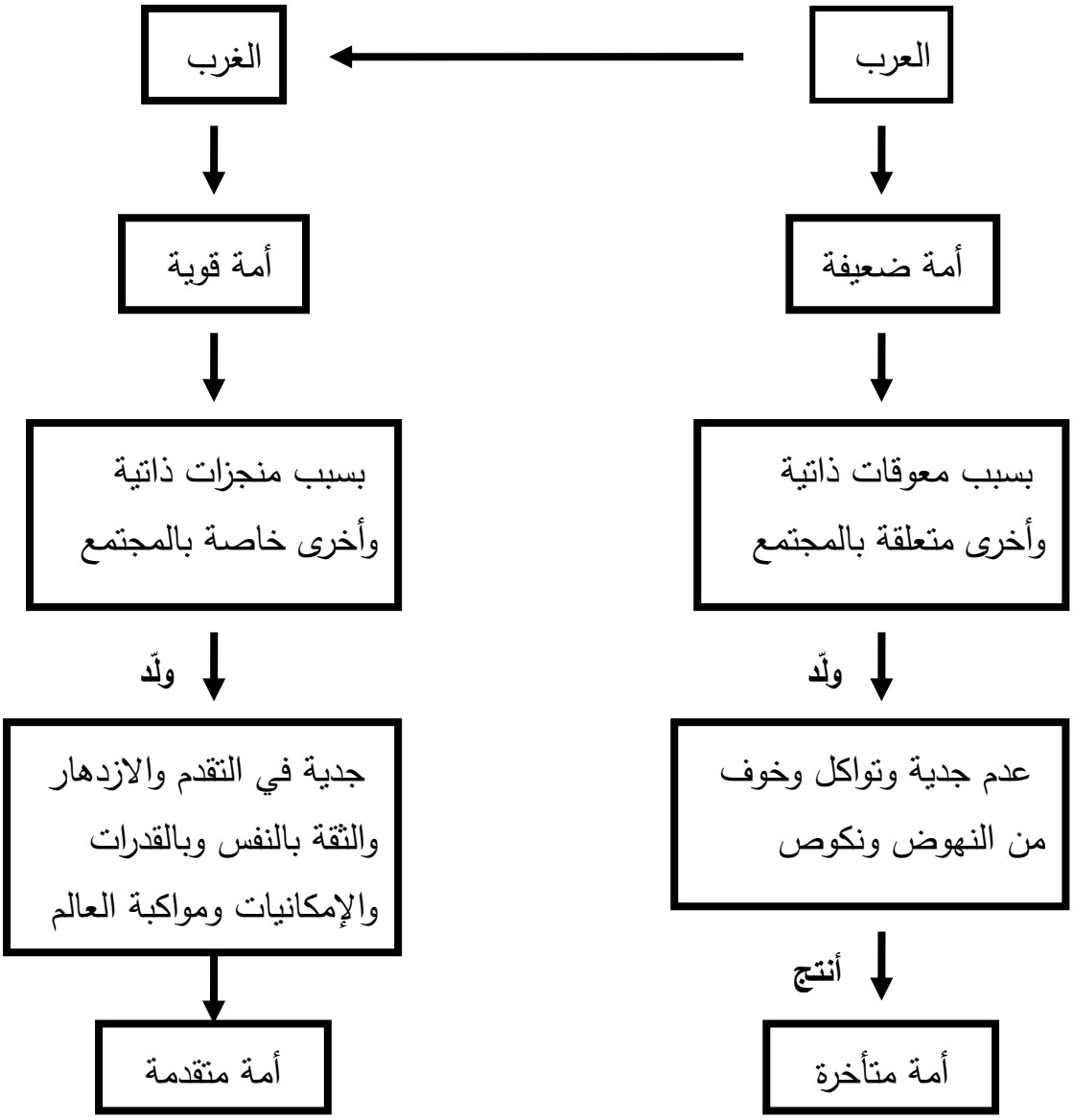

فالعرب على الرغم من توافر الكثير من معطيات التقدم لديهم ، إلا إنهم لم يستغلوها بالشكل الأمثل وظلوا متمسكين بالقديم من دون تطعيمهِ بالحديث ، فضلاً عن اتكالهم وخوفهم من التغيير ؛ مما قد جعل منهم أمة غير قادرة على تثبيت أركانها في خريطة العالم . بينما عمل الغرب بجدٍ وأستغل حتى معطيات العرب واستفاد منها، وقفز قفزة كبيرة في المستويات كافة من دون خوفٍ وتردد ؛ الأمر الذي جعل منهم أمة قوية تشعر بالبون الشاسع بينها وبين أمةٍ يرونها ضعيفة كالعرب .

أن قوقعتنا قد جعلتنا بعيدين عن كل ما يدل على العصرية والتلاقح الفكري والاجتماعي مع العالم . فما بُعدنا عن الحداثة إلا خطأ جوهري قد زاد من محن المجتمع العربي .

فالحداثة التي لم نواكبها تُعد في جوهرها عملية انتقالية تشتمل على التحول عن نمط معرفي إلى نمط آخر يختلف عنه جذرياً ، وهي بحد ذاتها انقطاع عن الطرق التقليدية (الأسطورية) وكل شيء قديم ، لغرض التعامل مع الواقع بصورةٍ عقلية علمية وجديدة [١] .

يقول الجابري في كتابه الموسوم " المشروع النهضوي العربي " " أن من بين الأخطاء التي أرتكبناها نحن العرب في فهم علاقة الحداثة الأوروبية بنا وعلاقتنا بها ، اقتصارنا على النظر إليها من خلال وجهها التنويري وحده ، الوجه الذي يشدنا إليه كنموذج للاقتداء ، ومن ثم إهمالنا بل ولربما جهلنا لوجهها الآخر : الوجه الذي آل إليه فكر "الأنوار" المبشر بالقيم الإنسانية الفضلى وبحقوق الإنسان والمواطن ، الوجه الذي يعبر عن علاقة السلطة بالمعرفة وبالحداثة الأوروبية وانتصار السلطة فيها على المعرفة وتسخيرها لها " [٢].

أن الأمر ربما يعود إلى عدم استعدادنا لتقبل كل جديد ، وذلك مرهون بقصورٍ بنائي في الشخصية وقيم الحياة والعادات والتقاليد العربية ، وصفات التردد والخوف وعدم المواكبة باتت لصيقة بنا وبأجيالنا ، والتي أدت إلى حرماننا من كل تقدم قد نطمح إليه لمجاراة العالم الحديث وتطوراتهِ . فتطورت مفاهيم ونماذج عقلانية كثيرة قد ظهرت ، فأين نحن منها ، وما موقفنا تجاهها ؟

لعل القصور يعود إلى ذاتنا أكثر من العوامل الأخرى ، فالمانع لتحسين أوضاع ألأداء العربي هو ليس قلة المصادر المحفزة على ذلك ، ولكن غياب ثلاث

---

[١] د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مصدر سابق ، ص٢٦ .

[٢] د. محمد عابد الجابري ، المشروع النهضوي العربي (مراجعة نقدية)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص١٩ .

ضـروريات مهمـة وهـي الحريـة والمعرفـة ومكانـة المـرأة ، لـه أثـر كبيـر فـي تراجعنـا وتخلفنا [1] .

ولا يقتصـر الأمـر علـى ذلـك فعدم جديتنا فـي تحسين وضـعنا وعـدم تهـذيب وعينا بشكلٍ أمثل لينظر إلى العالم نظرة صحيحة ، سيشكل عبئاً ثقيلاً ليس على منظومتنا الفكرية والثقافية فحسب ، بل سيشمل بنى حياتنا الشاملة . فالتأخر يحتاج إلـى وثبـةٍ قويـةٍ وكبيـرةٍ وبطرائـقٍ سـليمة ومرسـومة لتلافـي الأخطـاء والنظـر بعقليـة ممنهجة نحو التحرر وابتغاء الهدف المنشود .

(1) Arab development , op . cit .

المبحث الثاني
نتائج أزمة المجتمع العربي

كيف استحال المجتمع العربي بعد كل هذهِ التصدعات ؟

وما هي الصورة التي برز بها ؟

وما مدى تأثير تلك الانعكاسات على الفرد والمجتمع ؟

لعل النتائج التي برزت من الأسباب التي أدت إلى تخلف المجتمع العربي كثيرة وقوية في تأثيرها وانعكاساتها . كما إن هناك ترابطاً وثيقاً بين الأسباب والنتائج ، وقد تصبح النتائج أيضاً أسباباً لانتكاساتٍ أخرى ، أي أنها تدور في حلقةٍ تكمل الواحدة الأخرى .

لقد باتت الأمة العربية نتيجة كل تلك المسببات امة تمر بمرحلة انتقالية تعني التحول الجذري من المرحلة التقليدية إلى مرحلة جديدة ؛ الأمر الذي بان على وجهها ملامح أزمة هوية حادة متأتية من تبعثر وتقلص المجتمع التقليدي في كافة أبعادهِ الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية [١] .

ولما كانت أزمة الهوية تؤدي إلى تبعثر الكيان المجتمعي ، لذا عملت على إن تفقد الذات العربية استقلالها لأنها تستمد فعاليتها من مرجعيتين متنافستين ومتناقضتين ، وهما يختلفان كل الاختلاف عن عالم العرب اليوم ، أحداهما تنتمي إلى الماضي العربي الإسلامي والثانية تنتمي إلى الحاضر والمستقبل الأوروبي ؛ الأمر الذي أدى نتيجة تحكم هاتين المرحلتين بالذات العربية إلى أن تفقد استقلالها التأريخي التام ، على صعيد الوعي والفكر والسلوك والعقل . فتفكيرنا بات محصوراً ومنطلقاً من رؤية أحدى هاتين المرجعيتين [٢] ، ولا يكاد العقل العربي يتخذ قراراً في أمرٍ ما إلا ووجد سلطان هاتين المرجعيتين يتجاذبه من طرفٍ لآخر ؛ مما جعل منه عقلاً مُسيراً تقوده القوالب الجاهزة غير المصنوعة ذاتياً .

---

[١] د. نديم البيطار ، حدود الهوية القومية (نقد عام) ، بيروت ، دار الوحدة ، ط١ ، ١٩٨٢ ، ص١٢ .

[٢] د. محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٦ ، ٢٠٠٠ ، ص٥٦٧ .

أن كل ذلك من شأنه جعل المثقف العربي وكمحصلة ونتيجة نهائية عاجز أو أنه يعيش في وهم التخلص أو تجاوز الثقافة الأبوية التي كانت أحد أسباب تخلفهِ ، فبات ذلك المثقف يدعم هذه الثقافة من دون أن يشعر بوعيٍ أو بغير وعي منه نتيجة قوة وسيطرة أبعاد الثقافة الأبوية عليه [١] .

لذا فان محنة المجتمع العربي كبيرة ، فالواقع العربي أظهر أنه يحمل تعايشاً فارقاً بين أنماط تقليدية مختلفة وأخرى مستحدثة (رأسمالية مشوهة أو رثة)، وبات ذلك سمة لمجتمعنا العربي [٢] ، فما اكتسابهِ لهذهِ الصفة إلا تمأسس وتجذّر أسباب التخلف لديه ؛ الأمر الذي جعل منه يُعاني انفراطاً واضحاً يبدأ من تفكيرهِ إلى الممارسة العملية ولا يتعدى عملية الدمج الصحيح بين كل حديث وجديد في العالم .

أن عدم تحصين المجتمع العربي بما يدعو للتقدم والمواكبة جعله في مهب الريح ، فبات مجتمعاً يشهد صراعاً بين السلفية والحداثة ، بين قوى التجزئة والوحدة ، وبين الطبقات الحاكمة الميسورة والمتحكمة والطبقات المحكومة الفقيرة المحرومة ، وبين الوطنية والتبعية والتقدمية والرجعية والعلمنة والثيوقراطية الغيبية .... الخ [٣] ، وما صراعهِ مع القوى المتناقضة هذهِ إلا في جوهرهِ نوعاً من التخبط وعدم المواءمة اللازمة التي تفرض عليه العمل الكثير لفك الالتباسات والتناقضات .

في كتابه الموسوم " المجتمع العربي المعاصر " يصف حليم بركات المجتمع العربي في صورةٍ من صور النتيجة النهائية لما آل إليه وضعهِ فيقول " لقد تكون في الوطن العربي مجتمع شديد التنوع ، انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في آنٍ واحد ، منكفئ على جذورهِ أنكفاءً أصيلاً ، سلفي تقليدي غيبي أصيل في منطلقاتهِ ومستقبلي ، متجدد علماني مستحدث في تطلعاتهِ (والعكس يبدو صحيحاً) ، مركزي متصل بالعالم اتصالاً وثيقاً وهامشي بين مجتمعات العالم الحديث ، منفتح متغير بسرعة ومنغلق ثابت بشكلٍ مذهل ، غني

---

[١] د. هشام شرابي ، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص١٤ .

[٢] د. أحمد مجدي حجازي ، علم أجتماع الازمة ، مصدر سابق ، ص٢٣٦ .

[٣] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص١٨ .

في ثرواتهِ ومواقعهِ وفقير ومتخلف مُهدد ، صامد رافض ومسالم مستسلم ، متفائل واثق بنفسهِ ومتشائم متدنٍ في معنوياتهِ ، متقدم ومتراجع، مأساوي وهزلي في أمنياتهِ واستجاباتهِ .... الخ ، وهو باختصار تآلف كل هذه التناقضات وغيرها في عالمٍ متناقض " [١] .

أن تركة التخلف ثقيلة وقد أرست أركانها بقوةٍ في المجتمع العربي ، حتى أن هناك استغراباً يدعو للتساؤل من كيفية بقاء مثل هذا المجتمع على قيد الحياة على الرغم من المآسي والكوارث في المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية شتى ؟ إلا أن ذلك يعني وجود بوادر أو سعي محموم لانتشال هذا المجتمع من قاع التخلف ، لعل ذلك يجدي نفعاً في وضعهِ في الأقل مع الأمم السائرة نحو التقدم .

بلا شك أن بلدان العالم العربي تجمعها عشرات القواسم التأريخية والجغرافية والثقافية والسكانية والسياسية [٢] ، ولكن بقيت قواسم التأريخ في وضعٍ متأرجح تتجاذبه العثرات الكثيرة المؤدية إلى نسف حقيقي لكل معطيات التأريخ العربي .

فمن ناحيةٌ أننا لدينا أوطان وحدود رسمية ودول مُعترف بها عربياً وعالمياً، إلا انه من ناحية أخرى يبدو أن أوطاننا هذه بانت بلا تواريخ مميزة ، فالوطن الذي بلا تأريخ مثل الإنسان الذي ليس لديه ماضٍ [٣] ، فصفة عدم الاعتزاز بالتأريخ العربي والمضي على قواعده باتت واضحة للعيان وبرزت في صورة عزلة حقيقية بين البلدان العربية وتناسياً للتأريخ التليد الذي جمع الأمة العربية كأمةٍ واحدة وتأريخ واحد .

وفي معرض حديثهِ أيضاً عن نتائج التخلف العربي يقول سليم مطر في كتابه الموسوم " الذات الجريحة " "أن من أهم نتائج الانكسار العربي هو ظهور الانشقاق التأريخي الذي لا زال سائداً حتى الآن : انفصال التيار الديني عن التيار المدني ، أي بقاء الدين محصوراً في التكيات والجوامع والمدارس الفقهية المتخصصة ، وبالتالي بقاؤه خاضعاً لكل أرث الحقبة العثمانية المغلق والمتعصب والساذج ، أما

---

[١] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١٢٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٢٩ .

التيار المدني فقد لجأ لأسهل الحلول ، إذ تبنى العلمانية الغربية وحكم على الدين بالتخلف والرجعية وراح يشيع بصورةٍ تلميذية ساذجة كل المظاهر والعادات والتقاليد والأفكار والمبادئ والأذواق والمشاعر الأوروبية ، مع انسلاخ مفتعل عن الماضي الوطني بأسم محاربة الإرث العثماني المتخلف " [1] .

وما تقطع أوصال التأريخ العربي إلا نتيجة فعلية لما آل إليه وضع المجتمع العربي ، فوجود تنوع وتعقد شديد تمثل بتضارب الفكر العربي في وجهات نظرهِ حول كيفية المضي في الحياة ، وهل يجب عليهم التمسك بالجذور التأريخية أم لا ؟ كل ذلك عمل بشكلٍ جدي على إضعاف التأريخ العربي ، فالمجتمع العربي لم يعد يعتمد بصورةٍ حقيقية على معطيات تأريخية ، أو أنه في ترددٍ في الاعتماد عليها ومزاوجتها بالحاضر أو تركها دون النظر إليها .

وبطبيعة الحال فأن العجز العربي الواضح الذي تضافرت عليه عوامل داخلية وخارجية ، قد جعل من المجتمع العربي مجتمعاً يراوح في نفس المكان ، ومتخلفاً عن ركب المجتمعات الأخرى ؛ الأمر الذي يعني بالضرورة السير نحو الخلف طالما أن المجتمعات الأخرى تستمر بالتقدم [2] . فالفرق بات واضحاً بين من يحث الخطى للوثوب إلى أعلى مراحل التقدم ، وبين من يرضى بواقعهِ المرير من دون حراك .

لقد خرج العقل العربي قاصراً عن فقه كثير من معطيات الحياة البشرية ، متخبطاً لا يقوى حتى على رسم طريقٍ ولو بسيط يشق فيه حياتهِ ، إذ أن أثر محنهِ ومعاناتهِ بات ثقيلاً جداً عليه .

وعلى الرغم من أن أحد أسباب تخلف المجتمع العربي قصور العقل العربي ، إلا إن هذا القصور ازداد وأتضح كنتيجة أيضاً ، وأصبح مرة أخرى سبباً لأوضاع مترديةٍ عدة .

فنتيجة المآسي العربية الداعية للتخلف ، تطرف العقل العربي وهذا أدى بدورهِ إلى الانقسام والتناحر بين تيارات الحداثة وتيارات المحافظة في العالم العربي . كما

---

[1] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١١ – ١٢ .

[2] كامل صالح أبو جابر ، مصدر سابق .

إن العنف السياسي والاجتماعي والتوترات والانقلابات والحروب الأهلية ، جاءت كمحصلةٍ ايضاً للتطرف العقلي العربي الشامل [١] .

لقد بان على العقل العربي في بعض أوجههِ بأنه أصبح يُعاني انفصاماً مرضياً (شيزوفرينيا) ، إذ أوصله الانفصام التأريخي والعقلي في الشخصية العربية بين الانتماء للحقبة الحديثة أو الانتماء للحقبة العربية الإسلامية ، أو الانتماء للحقبة الحضارية والدينية السابقة للإسلام ، إلى هذهِ الحال [٢] .

أن قصور العقل العربي قد أوصلهُ إلى الاستهزاء بالفكر والانحراف في غوغائية شاملة عن المقدرة في التفكير والنظر وأسبغت الفوضى على الممارسات الاجتماعية كافة ؛ الأمر الذي جعل منا لا نعرف إلا الوعي المباشر ، وأصبحنا سجناء الآنية وردة الفعل الأوتوماتيكية ، مع فقدان كل قدرة على النقد والتمييز لمواجهة الواقع والتعايش معه [٣] .

لعل جل تناقضات الشعوب تبرز من قصورٍ في الأداء العقلي ، فجميع بُنى الحياة تصبح مشلولة أذا تحكمت بها رؤى عقلية غير ناضجة متخبطة لا تعرف في أي موضعٍ تستقر . والعقل العربي بات يُراهن على عدة قضايا منها كيفية الحفاظ على تواجدهِ وكيفية التغلب على تخلفهِ ، وهل بالإمكان التقدم ومجاراة الآخرين ؟

ولما كانت تعددية مشاعر الولاء والانتماء الطائفي والقبلي من أهم أسباب تخلف المجتمع العربي ، إلا إنها وكنتيجة لها فقد أدت إلى ولادة موجة عارمة من مشاعر الولاء والتعصب بمستوياتهِ المختلفة ، إذ أن اغلب المجتمعات العربية وقعت تحت تأثير موجات متعاقبة من التعصب والتمييز الطائفي والقبلي والعشائري والعرفي ، كل ذلك جعل الإنسان العربي يتعرض لكل أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط ،

---

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٢٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٤ .

[٣] د. هشام شرابي ، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص٧.

ويُعاني شتى أنواع التخلف والتعصب والقهر[١] ، ومغتربا لا يقوى على النهوض ومنهاراً يجد صعوبةً في تفسير وعقلنة الواقع .

وبمقدار ما تبدو الدولة العربية وكصورةٍ واضحة للعيان متصالحة مع المجتمع العصبوي ، متقومة على توازناتهِ ، إلا إنها تبدو غريبة عن المجتمع ومصالحهِ وخلفيتهِ الثقافية ونظمهِ القيمية ، فهي لا تميل إلى مصالحة البنى العصبوية إلا لإضفاءٍ لجوهرها المتمثل بالمضمون غير الاجتماعي الأصيل [٢] .

من الممكن القول وبشيءٍ لا غبار عليه أن هذا التوجه العصبوي والطائفي قد يؤدي إلى انهيار وتفتت في حياة المجتمع ، مؤدياً إلى مناطقية في الفكر والجغرافيا والممارسة ، فلا تنهض شعوب بتناحرات داخلية كثيرة فيها ، ولا حتى ستقوى على النهوض ، إلا بوحدةٍ شاملة أو بتوافق ممنطق بين الولاءات من ناحية تقديم ولاء الوطن فوق كل ولاء ضيق ومتعصب .

لقد خلق الفراغ الفكري الذي نعيش فيه تخبطاً في الأنظمة العربية في القرارات غير العقلانية وغير المدروسة ، نتيجةٍ لغياب المنظومة الحضارية المتماسكة التي تفتتت وتقوضت [٣] ، وما هذا الغياب إلا وترك شرخاً قوياً تُرجم إلى تفكك وانهيار وتجزئة .

من المفيد القول أن المجتمع العربي بات بحاجةٍ للانتقال من واقع الأوطان والجماعات والدول المتناحرة إلى واقع المجتمع الموحد ، فهو مجتمع مجزأ ومفكك فلابد له من التحول من مرحلة "الجماعة" إلى مرحلة "المجتمع" ، غير أن الواقع يُشير إلى مزيد من التفسخ فمال المجتمع الحاضر إلى المجتمع الفسيفسائي أكثر منه إلى المجتمع التعددي ؛ الأمر الذي خلق من المجتمع العربي مجتمعاً غير متجانسٍ وتُسيطر عليه علامات النزاع بكثرة من دون التعايش والانصهار[٤] .

---

[١] علي أسعد وطفة ، مصدر سابق ، ص٩٦.

[٢] عبد الآلة بلقزيز ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ، (محور دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٧ ، ص٥٨ .

[٣] د. جورج قرم ، الانهيارات العربية من المسؤول ؟ مجلة العربي ، العدد ٥٥٦ ، الكويت ، ٢٠٠٦، ص١٨ .

[٤] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص٤٤٨.

من المعروف أن التجزئة قد تعمل على تقويض أسس أركان المجتمع الذي تنشأ فيه ، ولا غرابة أن المجتمع يحيا بالتماسك والتساند ليشكل حلقة غير منفصلة ، وما بوادر الضعف والانقسام إلا وتحيل ذلك المجتمع إلى بقايا مجتمع غير قادر على النهوض ، لوجود فجوات انقسام لا تؤدي إلى استمرار التواصل والتعاون .

لقد أفرز واقع العرب المأزوم حالة من الركود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ؛ الأمر الذي جعل من أزمة التخلف واضحة لا غبار عليها [١].

ولمحمد جابر الأنصاري رأي في تفكك وتجزئة المجتمع العربي في كتابه الموسوم : النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) كنتيجةٍ حتمية لمحن هذا المجتمع فيقول " أن الأمة العربية أمة موحدة في معنوياتها – على صعيد القيم والشعور والثقافة – لكنها أمة مجزأة في مادياتها – على صعيد القاعدة التواصلية الجغرافية – الاقتصادية – المؤسسية ، والبنى المجتمعية (السوسيولوجية) والتكوينات المترسبة بتكلسٍ شديد وحتى الآن – من عصور التأريخ القريبة والبعيدة " [٢] .

لقد أتسم حال المجتمع العربي بدخولهِ بدوامات من التيه ، حتى شعاراتنا قد ضيعتها العموميات وثوراتنا الجمهورية والديمقراطية والقومية والاشتراكية لم تكن إلا إعلانات موت لهذهِ الشعارات ، وحروب أهلية ودولية خاسرة ، وإصلاحات اجتماعية ممسوخة ومليارات ثرواتنا الوطنية استهلكتها التنمية الحربية والبوليسية وعبقرية القمع [٣] .

أن معضلات تأخر المجتمع العربي جعلتهُ يدفع ضريبتهِ في انقسامات وتقطع الروابط على الأبعاد والمجالات شتى ، فالماضي حمّله أعباءً ضخمة ، وزمن

---

[١] د. أحمد مجدي حجازي ، علم اجتماع الأزمة ، مصدر سابق ، ص٢٣٢ - ٢٣٣ .

[٢] محمد جابر الأنصاري ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ، إشكالية التكوين المجتمعي العربي (أقليات أم أكثرية متعددة ؟) ، مصدر سابق ، ص١٧.

[٣] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٢٤ – ٣٢٥ .

الغزوات الاستعمارية أخذ منه الشيء الكثير ، فلا غرابة في الشعور بهذا التصدع والتمزق [*] .

في مجتمعٍ مثل المجتمع العربي تأصلت عقيدة جديدة وهي عقيدة الخوف من الماضي وعدم الجدية في فتح ملفاتهِ ومناقشتها والتعرف على أسباب الهزّات التي أحدثت شروخاً ليس من اليسير أخفاء ملامحها . أن هذه العقيدة لا يمكن ألا أن تساهم في غرس المزيد من العقد والتنوعات والجراح ، والمجتمع الذي يعيش في حالة من الرعب الداخلي والهرب من بحث أسبابهِ والتعرف إلى ثقافات الآخرين والانفتاح عليهم ، لن يتصالح مع ذاتهِ ولن يقدم عملاً ايجابياً للأجيال ، والمجتمع الذي يعيش في حالة من التكتم والانغلاق ونفي الآخرين والاندفاع نحو تحميل الغير مسؤولية نكباتهِ ، لا يمكن له أن يخرج من حالة التقوقع ومن شبكة العنكبوت التي حاكها حول جسدهِ بسلبيتهِ وإدعاءاته وأوهامهِ [١] .

فالخوف بات ملاصقاً لتحركات هذا المجتمع ، فلا يقدم على خطوة إلا ويتردد في المضي فيها ، ليس كحساباً منطقياً لها وإنما خوفاً من التغيير ورغبةً في البقاء في قاع القديم والهزيل ، فقد يصبح في دوامة الرغبة في النهوض ، والتخبط في كيفية ذلك النهوض ومؤثراتهِ السلبية عليه .

لقد كبل الماضي مجتمعنا العربي وبالمقابل كبل الماضي هو أيضاً ، فلم يعد أليه ليصحح بعض أخطاهِ ويستفاد من عبرهِ ، وإنما ظل يراوح في مكانهِ مستمراً على نهج الماضي بإيجابياته وسلبياتهِ ؛ الأمر الذي دفع إلى ذمنا الماضي بسلبياتهِ والحقيقة تقول أننا يجب أن نذم أنفسنا لأننا نحن من نمتلك الماضي في قراءتهِ والنظر والتعامل معه .

ولما كان التراث يشكل بالفعل المقوم الأساسي للنزوع الوحدوي لدى العرب في كل العصور ، إلا انه مع ذلك لا بد من الاعتراف بأننا لم نتمكن بعد من ترتيب

---

[*] للمزيد يُنظر : قسطنطين زريق ، مصدر سابق ، ص٢٩ .

[١] أبو أحمد مصطفى ، مصدر سابق .

العلاقة بين أجزاء تراثنا هذا من جهة ، وبينهُ وبيننا من جهةٍ أخرى بالشكل الذي يوضح لنا الصورة الحقيقية لنشوء كل ذات على وفق معطيات كل عصر[١].

أن النتيجة أصبحت واضحة من عدم عقلانية تعاملنا مع تراثنا وديننا ، فجعلنا تراثنا شيئاً جامداً لا نقوى أو نخشى تغييره ، بل أننا لا نريد حتى تغييره .

من ناحية التدين نتوافق مع الرأي الذي يقول " من الممكن أن يكون في المجتمع العربي نوعاً من الهروب الديني (وليس تديناً) ، إذ أنه من المحتمل أن غالبية الأفراد في مجتمعنا يتجهون نحو الدين ، لأنهم يجدون فيه عامل استقرار وأمن ذاتي ووسيلة للتعايش مع الواقع ، في الوقت الذي يشعرون فيه بعجزهم عن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية [٢] ، وربما كان الاتجاه للدين نوعاً من التواؤم الشكلي المقصود منه مجاراة العرف والتقاليد من دون مساس التراث والماضي بخرقٍ واضح .

أن كل ذلك أدى إلى ركوننا إلى النزعة القدرية أو النزعة الاختيارية ، فتأتي القدرية من التخلف والعجز وعدم فقه الدين بشكلٍ أصولي وعقلاني ، وتسيطر النزعة الاختيارية عندما تكون هناك قدرة للشعب في أن يختار ويُعبر عن واقعهِ [٣] .

يمكن القول أن كل ما تمر بهِ المجتمعات يأتي متسلسلاً ومكملاً الواحد للآخر ، فالعالم العربي نتيجة كل صورهِ المتخلفة هذهِ ، قد ورث بنى تقليدية ذات طبيعة بيروقراطية متكلسة وعقيمة على جميع المستويات : أقتصادات هشة زراعية وحرفية فقيرة محكومة بجهاز بيروقراطي عسكري مدني فاسد ، وتخلف علمي وتكنولوجي خطير ، عزلة كاملة عن كل تطورات ونهوض العالم [٤] .

---

[١] محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٧ ، ١٩٩٨ ، ص٤٦ .

[٢] عاطف العقلة غضيبات ، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي (دراسة سوسيولوجية) ، بحث منشور في ندوة (الدين في المجتمع العربي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص١٥١ .

[٣] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص٣٣٦ .

[٤] د. برهان غليون ، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين ، عمان ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص٣٠ .

كما أن هذه البنى التقليدية التي ورثها العالم العربي من الماضي ، لم تكن قادرة على الصمود في وجه العلاقات والديناميات والقوى الجديدة التي فجرتها الثورة الصناعية في الغرب ، ولا التصدي لغزو هذهِ الصناعة ومنتجاتها للأسواق العربية العثمانية [*] .

ولعل وجود أنظمة مستبدة تقود شعوب المجتمع العربي مؤدية إلى تخلفهِ ، من شأن ذلك أن يجعل من المجتمع العربي مجتمعاً حكومياً أكثر منه مجتمعاً مدنياً، يشارك في أبعاد الشعب عن كل تدخل يهدف إلى التغيير وتحقيق الأهداف وتقرير المصير [١] .

فالأنظمة العربية أنظمة سلطوية ونتيجة لذلك باتت تُعنى باستمرارها عن طريق القمع ، فتلجأ لقيادة الشعب أما بالترهيب أو الترغيب وليس الإقناع ؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضياع كل حريات الشعب [٢] ، وانسلاخهِ عن حقوقهِ في صياغة حياتهِ بالشكل الأمثل ، ويصبح شعباً مُسيراً إلى مصير مجهول ، لا يُبتغى منه إلا تحقيق أهداف وتطلعات السلطات الحاكمة المُضيعة لحقوق تلك الشعوب . فكبت الحريات يظهر بوضوح عندما تُكمم هذهِ الأنظمة أفواه الشعب وتقمعهُ بكل أشكال العنف جاعلةً منه أداة لتسيير خططها وتحقيق أهدافها .

أن كل ذلك يجعل من الشعب المُقيد بتعسف أنظمتهِ شعباً مغلوباً على أمرهِ يدور دوراناً مفرغاً ، يجهل مصيره ، يتملكه خوفاً شديداً من مستقبلهِ ، غير مطمئن على وضعهِ الآني ، سريع الانقياد ، متردد ، متخبط ، فاقداً للإرادة ، وسريع الاستجابة لأوامر حكامهِ ، غرضهُ العيش فقط ، ولا يدري أن عيشهُ بهذهِ الطريقة موتاً بحد ذاتهِ .

ومن صور التخبط الأخرى التي أفرزتها مسببات تخلف المجتمع العربي ، هي أن الكثير من القضايا الاجتماعية بات المجتمع العربي يحيطها بسياج من

---

[*] للمزيد يُنظر : المصدر السابق نفسه ، ص٣٠ – ٣١ .

[١] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص١٢٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٥٠ .

الممنوعات والمحرمات وبالذات الدين والجنس والسياسة [١] ، وما هالة الممنوعات التي وضع بها هذهِ القضايا ، إلا متأتية من خوفهِ الشديد من الخوض فيها ، ولأسسهِ الضعيفة التي بات على يقين أنها لا تتحمل مثل هذهِ القضايا الحساسة ، والتي قد تؤدي بحسب اعتقادهِ إلى نسف تراثهِ ، الذي لم يفقههُ بصورهِ الصحيحة ويؤدي إلى شرخٍ في معتقداتهِ .

لعلنا من أكثر الشعوب التي تحيط نفسها بالممنوعات ولكنها تأخذ حيز الشعارات فقط ، وعندما تصل إلى التطبيق تتجه نحو معنىً آخر تدخل فيه المراوغات والمماطلات التي لا تغني عن شيء .

وهكذا تتوالى ثمرات التخلف بالظهور وبشكلٍ متشابك ومتوالي ، فعلى الرغم من امتلاك شعوبنا لثروات نفطية وغيرها ، إلا إنها أصبحت وبالاً كبيراً علينا .

فالنفط تمتلكهُ أغلب شعوبنا العربية وهو مادة الحياة ودم الأرض وعصارة ميراث الأسلاف ، إلا إننا وصلنا إلى نتيجة نهائية في أنه بات سبب تخلفنا ، فما جنينا منه سوى الأطماع والغزوات الاستعمارية التي أحالت أرضنا إلى ساحات معارك تقاتلنا لأجلهِ [٢] ، وعصفت بكل أسس حياتنا مستخدمةً كل جيوشها ومخابراتها ، لتقويض مجتمعاتنا ونهب هذهِ الثروة التي باتت معوقٍ لا دافع لنا ، فلم تجنِ شعوبنا سوى الويلات من الحروب والحصارات والأزمات التي توالدت من التكالب على هذهِ الثروة وثروات المجتمع العربي الأخرى .

وأستمراراً لتسلسل نتائج ذلك ، فالذي يطّلع على وضعنا يجد أننا نمتلك ثروات نفطية لكننا أصبحنا مستهلكين بشكلٍ مفرط ، نلهث وراء الأبنية الشاهقة وناطحات السحاب والسيارات الفخمة في بحرٍ من التخلف وعدم المشاركة في النهضات العلمية والتكنولوجية والصناعية ، التي دخل فيها الكثير من دول العالم

---

[١] حيدر إبراهيم علي ، الأسس الاجتماعية للظاهرة الدينية (ملاحظات في علم أجتماع الدين) ، بحث منشور في ندوة (الدين في المجتمع العربي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص٣٣ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٣٨ .

[1] ،وقد جعلنا أنفسنا كمن يضع أصابعهُ في أذنيه ، لا نريد أن نسمع بالتطور ولا بالتقدم على الرغم من أننا نرغب فيه وتوجد المقومات الكافية له ، إلا إننا أصبنا بصدمةِ عدم القدرة على تحقيق ذلك ، فامتلاكنا للنفط دون القدرة حتى على العيش بسلامٍ يتناقض بحدةٍ مع ما نتطلع ونصبوا أليه .

يقول برهان غليون في كتابه الموسوم " العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين " وكنتيجةٍ لتخلف المجتمع العربي وما آل إليه وضعهِ " لقد تميز رد فعل المجتمع العربي على الثورة الصناعية ، بتناقضات لا تزال تتحكم حتى اليوم بردود فعلية تجاه الطفرات والتحولات التقنية العالمية ، إذ أنقسم بين رد فعل بيروقراطي الطابع ، لا يترك أي مكان للإنسان المواطن ، أي المشاركة الحية للناس في مشروع تجديد شروط وجودهم المادية والمعنوية ، وبين رد فعل معاكس تماماً له ، وهو ما نسميه الشعبوية التي تستبدل التعبئة الجماهيرية بالعمل المنظم والعقلاني لتغيير موازين القوى العملية [2] .

ولعل واقعنا المرير الآن قد جعلنا نميل في المجالات التي نخوضها ونسعى إلى النهوض عبرها ، إلى الكم العددي دون النوعي ، وذلك يعود إلى أمرين : أولهما: إننا نقف اليوم في بداية شوطنا التقدمي بعد مرارات كثيرة من الجهل والفشل ، ولذلك نرغب بترجمة منجزاتنا والبرهنة عليها بأرقامٍ عددية نحرص على أن ترتفع أو تتسع فترة بعد فترة ومرحلة بعد أخرى ، وثانيهما غلبة النهج التكنولوجي الآلي الذي يطغى طغياناً متزايداً على مختلف قطاعات الحياة في هذا العصر [3] ؛ الأمر الذي أدى إلى اختفاء النوعية مع ترسبات عميقة من عدم الجودة شملت كل قطاعات الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فضياع التمييز بين النوع والكم معناه عدم القدرة على التمحيص والتدقيق والنظر إلى ما يلائم منهج الحياة ، ولكن النتيجة أشارت إلى رغبةٍ في الزيادة الكمية بجهلٍ دون مراعاة النوع والاختيار المناسب والصحيح ، والذي ممكن أن يرتفع بشأن العقل والبنية الفكرية والمجتمع اجمع .

---

[1] د. جورج قرم ، مصدر سابق ، ص١٨

[2] د. برهان غليون ، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين ، مصدر سابق ، ص٣٢ - ٣٣ .

[3] د. قسطنطين زريق ، مصدر سابق ، ص٣٥ .

أن تكريس التخلف في كل ثنايا المجتمع العربي ، قاده إلى نشوء الدولة القطرية دون وحدةٍ عربية كان يحلم بها معظم رواد النهضة العربية وكثير من منظري القومية العربية (*) ، وما ذلك إلا تكريس للتفرقة وعدم الوعي بالمصلحة العامة التي من المفترض أن تكون مصلحة الأمة العربية أجمع .

وبتراجيديا محسوبة فقد خلق وضعنا المتأزم فجوةٍ هائلة بيننا وبين الغرب.

أن الغرب عبر العقل ودخل مرحلة ما وراء العقل والحقيقة ، إلا إننا تخلفنا عن ذلك ولم ندخل مرحلة العقل ، مرحلة النظر إلى العلوم وفقهها كما هي والاستعانة بها في أصلاح الحياة (١) .

فالغرب تقدم وتأخرنا نحن ، إذ استخدم عقلهِ بكل حرية ، وبقينا نحن معوقين في عقولنا وخالي الوفاض من كل شيء .

يذكر السيد يسين في ملاحظاتهِ عن الشخصية العربية ووجهة نظر الغرب لها في كتابه الموسوم " الشخصية العربية " " إن العرب في نظر الغربيين أناس ينتمون إلى جنس آخر ، تشوب شخصيتهم القومية عيوب جسيمة كالكسل الفطري، والعقم الفكري ، أما حضارتهم التي قادت الحضارة الإنسانية يوماً – فهي في نظرهم – ضربٍ من ضروب الفلكلور ، ولغتهم بربرية تسودها المبالغات " (٢) ، فتكوّن تلك النظرة حول العربي متأتٍ من الفجوة الهائلة التي تفصل بين الطرفين ، ومن قدرة الغرب على الإبداع وملاحظة نكوص الطرف الآخر .

أن من أخطائنا الشائعة أننا ننظر إلى (الاستعمار) من جانبهِ العملي فقط ، أي بوصفهِ توسعاً عسكرياً وهيمنة في كل المجالات الحياتية ، فقد أعتدنا أن ننظر له من خلال كوننا نرزح تحت وطأتهِ ونعاني بطشهِ واستعلاءهِ علينا (٣) ، فيجب أن ننظر إلى كونهِ استعماراً يجب أن يتفتت يوماً ولا نبقى رهن الشعور الذي يرى أننا

(*) للمزيد يُنظر : د. محمد عابد الجابري ، المشروع النهضوي العربي ، مصدر سابق ، ص٤٩ -٥٠.

(١) حسام محي الدين الآلوسي ، الوطن العربي وخيارات الخطاب الفكري العربي المعاصر ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص٧٤ .

(٢) السيد يسن ، مصدر سابق ، ص٧٤ .

(٣) د. محمد عابد الجابري ، المشروع النهضوي العربي ، مصدر سابق ، ص٢١ .

في دائرة مغلقة أسمها الاستعمار ولا يمكن الخلاص منها . أن ذلك سبيل للخلاص وغيره معناه التقهقر والبقاء تحت عقدة التبعية والاستغلال .

أننا نحتاج في عالمنا العربي إلى مكتبات الحداثة الغربية ونحتاج إلى التكنولوجيا وثورة الاتصالات والتطور الصناعي ، ونحتاج إلى ثقافة الغرب وفكرهِ وحريتهِ وديمقراطيتهِ ، والى الإنسان الفرد ، والى العقلانية وحرية الرأي في مواجهة كل خرافة [١] .

ولعل تشخيص واقع الأمة وتحديد مواطن التهديد ، ومواقع التحدي لم يعد مشكلة بحد ذاتها ، قدر ما يكمن الأمر في مدى المصداقية في التعامل مع ذلك التشخيص والجدية في حسم الأمور لصالح الأمة والمجتمع العربي [٢] .

فمجتمعنا العربي مأزوم ولا يوجد نظام أو آلية قادرة على تخليصهِ من أزماتهِ ؛ فالأمر يتعلق بالذات العربية نفسها وقدرتها على إزاحة كل منابع التخلف وردمها إلى الحد الذي من الممكن أن يتعافى فيه جسد الأمة ويخرج المجتمع العربي ربما من محنتهِ.

---

[١] خالد غزال ، نحو علاقة تبادلية ومركبة بين العالم العربي والغرب ، مقال منشور على الانترنيت في موقع دار الحياة ، ٢٠٠٦ :
www .daralhayat . com / special / issues / 06 – 2006 1l tem – 20060601. 90ce1 a39 – coa8 – 10 ed – 55c1 – 556 / 5868 doe2c / story / htm . 53 k .

[٢] د. عبد الله أحمد الذيفاني ، الشباب العربي والمعاصرة من منظور فكري وتربوي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص٩٩ .

خلاصة الفصل الثالث :

انتكاسات عديدة ومتسلسلة ومتشابكة ومكملة الواحدة للأخرى ، قد صدّعت جسد مجتمعنا العربي محيلةً إياه إلى صورة التخلف المستشري ، والذي بدورهِ قد أفرز تناقضات كثيرة عملت هي الأخرى أو صارت بمثابة أسبابٍ لتقزمات وتصدعات أخرى .

لقد تخلف المجتمع العربي نتيجة أسباب عدة جوهرية ، وقد كانت مبحثنا الأول ، وما تلك الأسباب إلا وقد عملت على بروز نتائج متلائمة مع أسباب التخلف قد توافقت مع واقع الفرد والمجتمع العربي ، وقد جاءت كمبحثٍ ثان في هذا الفصل .

الفصل الرابع

مكامن الضعف (لماذا الأزمات في المجتمع العراقي؟)

تمهيد .

المبحث الأول :أسباب الأزمات في المجتمع العراقي.

المبحث الثاني :الانعكاسات الناجمة عن الأزمات في المجتمع العراقي .

خلاصـــة الفصـــل الرابـــع .

تمهيد :

لم يكن الخوض في شأن الجسم العربي وأزماتهِ متأتياً من فراغ ، بل أن ما أصاب المجتمع العربي قد شكّل امتداداً لما يمر بهِ المجتمع العراقي اليوم ، لتشابه وتداخل الدم والعرق وقرب المساحات الجغرافية والجوار .

أن الحديث عن الصورة الحالية لمجتمعٍ مثل العراق ، قد يُثير تساؤلات كثيرة وربما توجد هناك صعوبةً في الإجابة عنها .

فماذا يُعاني المجتمع العراقي اليوم ؟

ولماذا تأزم هكذا ؟

وما تجليات هذهِ الأزمات على خريطة وطن وبنية مجتمع ؟

يمكن القول أن هناك تداخلات وارتباطات وصلات كثيرة سلسلت هذهِ الأزمات من فترةٍ لأخرى ، إلى أن هيأت شكلاً خاصاً للذي نشاهدهُ اليوم كوضعٍ مأساوي للمجتمع العراقي .

أن أزمة المجتمع العراقي الحالية لم تنشأ من فراغ ولم تأخذ الصفة الآنية ، بل تكاتفت عدة ظروف وأسباب لإيصالها إلى ما هي عليه .

ولعل الخوض في ملابسات محنة مجتمعٍ مثل العراق سيكشف ويزيل النقاب عن قضايا ربما تكون خافية عن وعي الفرد العراقي ذاتهِ ، لما لها من صلةٍ وثيقة بتركيبة وسلوكيات ذلك الفرد ، فضلاً عن مؤثرات أخرى ترتبط ببنية وطبيعة المجتمع وما تعرض له من صدمات .

سنغور في الفصل الحالي في أعماق قضية جوهرية يرتكز عليها موضوع دراستنا ، إلا وهو لماذا تأزم المجتمع العراقي ؟

حيث سنتناوله على شكل مبحثين ، تضمن المبحث الأول التدقيق في أسباب أزمات المجتمع العراقي ، التي أوصلتهُ إلى هذا الحد ، في حين أنطوى المبحث الثاني تحت عنوان نتائج هذهِ الأزمات وما برز عنها من تداعيات وتجليات أنهكت وأضعفت هذا المجتمع .

المبحث الأول

أسباب الأزمات في المجتمع العراقي

لقد تبلور ما تعرض إليه المجتمع العراقي من أزمات سابقة ولاحقة في أزمةٍ واحدة وجوهرية شملت كل أبعاد حياة المجتمع .

فصورة المشهد العراقي اليوم تمثلت بأزمةٍ هي نتاجٍ لأسبابٍ قد أخذت مأخذاً من بنية ونسيج وأواصر هذا المجتمع ، إذ تمثلت أزمة العراق بتبعثر واغتراب قيمي واستلاب ثقافي ، جاء كنتيجة واضحة لما مر بهِ هذا المجتمع من أزماتٍ خانقة ، والتي قد جعلت منه أن لم نكن نبالغ بقايا مجتمع يحاول الوثوب والنهوض من جديد [١] .

فما نعنيه بأزمة مجتمعٍ كالعراق معناه تضافر أزمات كثيرة في أزمة قد أخذت مأخذاً منه تمثلت بكل ما يهدم أركان المجتمع العراقي .

في دراسة " العياشي عنصر" عن سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في المجتمع الجزائري مثلاً ، تمت الإشارة إلى إن الأزمة التي تعرض لها المجتمع الجزائري شملت أبعاد وجوانب حياتهِ كافة ، إذ أن كل واحد منها يكاد يشكل أزمة قائمة بذاتها [*] .

ولا يشذ المجتمع العراقي عن هذهِ الحالة ، فالأزمات العديدة التي طالت الشعب العراقي ، والتي رافقت تدمير البنية التحتية بسبب الحروب والحصارات وعمليات الإفقار المستمرة ، تبلورت في انهيار أجتماعي ساعد على تفكيك بنية هذا المجتمع وتحليل نسيجهِ الاجتماعي وشبكة العلاقات القرابية والقانونية ، فضلاً عن مساهمتها في تحطم وتفكيك القيم والمعايير والتسبب في الانحطاط في مرافق الحياة الأخرى من تربية وتعليم وتزييف الثقافة بجميع مستوياتها [٢] .

---

[١] مازن مرسول محمد ، المجتمع العائم ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :

www. Annabaa . org .

[*] للمزيد يُنظر : العياشي عنصر ، مصدر سابق ، ص١٨١ .

[٢] د. إبراهيم الحيدري ، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، مصدر سابق ، ص٣٤٧ – ٣٤٨ .

ربما تراكم الأزمات سهّل من مهمة ضرب المجتمع العراقي الآن بهذهِ القوة ، والتي أسقطتهُ في آخر أنفاسهِ . فالتركة ثقيلة وضعت بصمات واضحة على خريطة حياة هذا المجتمع .

أن هذه المحنة هي ليست محنة شعب حُكم بأنظمة استبدادية – أبوية – ذكورية فحسب ، بل هي محنة شعب ممزق ومنقسم على ذاتهِ ، تجاوز وضعهُ كل معقول وممكن ، كما أن هذه المحنة ليست محنة وطن فقير أو متخلف ، فالعراق وكما هو واضح بلد غني بمواردهِ الطبيعية وثرواتهِ البشرية وإمكاناتهِ المادية والمعنوية ، فضلاً عن امتلاكهِ لتأريخ ثقافي وحضاري وتراث عربي – إسلامي وما يتمتع بهِ من ثروات وخيرات أخرى [١] .

من المؤكد أن كل ذلك يدفعنا للتساؤل ، ما الذي جعل هذا المجتمع يقع في فخ أزمةٍ ثقيلة هكذا ؟ أو ما هي العوامل التي ساهمت في تردي أوضاعهِ إلى حد نعتهِ بأنهُ مجتمع مأزوم ؟

يمكن الإشارة إلى أهم الأسباب الجوهرية في ذلك بما يأتي :

١. ضعف تكوين الهوية التأريخية والوطنية :

لعل مشكلة ضعف تكوين الهوية التأريخية والوطنية من أبرز المشكلات التي ساهمت في أزمة المجتمع العراقي .

فمشكلة الهوية التأريخية العراقية تكمن في فقدان الديمومة التوحيدية لهذهِ الهوية ، فالتأريخ العراقي قد يبدو مقطّعاً ومجزئاً ومشتّتاً إلى عدة فترات وأجزاء، ولا يوجد رابط يربط بينها [٢] .

فلم يتم فقهٍ واضح وبوعيٍ لتأريخ المجتمع العراقي الزاخر بقيمهِ ، إذ بقيت كل فترة منعزلة عن الأخرى من دون الاستفادة والتواصل مع الأخرى ؛ الأمر الذي خلق هوية مجتمعية متصدعة تُعاني نقاط فراغ في العديد من أجزاء جسمها .

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١٢٧ .

ربما تكون أزمة الهوية [*] هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة وعي بها، وأزمة تفاهم وحوار مع الآخرين وتقبلهم ، وبمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور ودولة لم تكتمل ويتم نضجها بعد وأزمة نظام ما زال يغتصب ويتجاوز وينتهك كل حق من حقوق المواطنين [١].

ومن ذلك بأجتماع كل هذهِ أصاب الهوية التي يرتكز عليها المجتمع ذلك التصدع القوي والواضح ؛ الأمر الذي باتت تستحق تسميتها بأنها تعاني أزمة .

في تتبع جذور أزمة الهوية العراقية نجد أن السبب الأول في الأزمة الدائمة للدولة العراقية منذ تكوينها عام ١٩٢٠ وحتى الآن ، هو غياب الدولة الممثلة لهوية عراقية واضحة وأصيلة ، تُصهر في داخلها جميع التنوعات الدينية والطائفية واللغوية ، إذ أن هذا الفهم الوطني ربما يكون هو وحده الكفيل بجعل الانتماء إلى "الهوية المشرقية" ثم "الهوية العربية" أمراً معقولاً وطبيعياً [٢] .

لقد جاء كبح وتعزيز الهوية الوطنية الموحدة كنتيجة فعلية لكون الدولة العراقية الحديثة وهيئاتها لم تعبر عن واقع البلد ولا عن تركيبتهِ الاجتماعية المتعددة ، وأيضاً لم تكن سياستها العامة ذات المنحى الطائفي غير السليم مستجيبة لهذا الواقع ومتطلباتهِ ، والتي طالت بأثرٍ عميق وحدة ونسيج الهوية العراقية [٣] .

أن المسألة وبشيءٍ من الدقة تُشير إلى أن قوة وصلابة الهوية العراقية تعتمد على كيفية تفعيلها من قبل واضعي الأيدي على أدارة شؤون المجتمع ، فالمجتمع تُفكك هويتهِ بتفكك سياسة دولتهِ وسلوكياتها ، وتنصهر الهوية بكتلةٍ قوية، أذا ما وعيت الدولة كيفية تعزيز هذهِ الهوية وزيادة صلابتها .

---

[*] يُراجع بهذا الشأن مفهوم الهوية في الفصل الأول ص٢٣ - ٢٨ .

[١] د. إبراهيم الحيدري ، هل يبحث العراقيون عن هوية ، مصدر سابق .

[٢] سليم مطر ، جدل الهويات (عرب .. أكراد .. تركمان .. سريان .. يزيدية) ، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٣ ، ص٦٦ .

[٣] د. عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط٢ ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٦ .

لذا فان هشاشة الهوية الوطنية العراقية المتقطعة الأوصال ، قد ساعد على ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي العراقي[١].

فلم تعمل التركيبة المجتمعية العراقية ككتلة واحدة ، بل كانت أشبه بالجزر المنفصلة عن بعضها ؛ مما خلق جوٍ من عدم التفاهم ، والذي بدورهِ خلق حالات توتر شملت كل الوضع الاجتماعي والسياسي لهذا المجتمع .

ولعل ما ساهم في التغييب التام لدور الفعل الثقافي في خلق الهوية الوطنية العراقية ، هو التأكيد فقط على المطالب السياسية ودور الدولة والعملية الديمقراطية، والذي عُد من أكبر المواقف الخاطئة التي ما زالت سائدة حتى الآن في التعامل مع قضية الهوية الوطنية [٢] .

لقد تبرقع العراق بمشكلاتٍ كُبرى وأساسية ، وهي أن الفكرة العروبية قد تم استخدامها " كنقيض للفكرة الوطنية " ، بل أن الوطنية العراقية أصبحت أقرب إلى الجريمة إذ أُطلق عليها "القطرية والشعوبية" ، فكيف يمكن لأي دولة في العالم أن تطلب من مواطنيها الخضوع لها ، وهي بنفس الوقت بسبب تمايزهم اللغوي والمذهبي لا تعترف بهم كجزء من الشعب والوطن والتأريخ والميراث والتكوين العرقي السكاني ، بل مستمرة في تعليمهم بأنهم فئة (قومية أو مذهبية) لها تأريخها وتراثها وعرقها ومشاريعها الخارجية وأحزابها وفئاتها المناصرة لها [٣] .

ومن هنا جاء تقطيع أنسجة الهوية العراقية والتي دخلت حياة المجتمع دون اكتمالها ووصولها إلى النضج والثبات ، فعدم الاعتراف بالهوية الوطنية وزرع بذور القوة فيها ، مؤشرٍ ومحفز لهوية هشة لا تكاد ولا تقوى أن تلملم أشتاتها .

وفي خضم إفراز المسؤوليات الكبرى التي أدت إلى تهشيم الهوية العراقية ، لا يمكن إلا أن نلقي بالمسؤولية الكبرى على عاتق جميع النخب السياسية والثقافية العراقية (دينية وليبرالية وقومية وأممية) ، إذ أن هذهِ النخب لم تعد العدة لضرورة انجاز أول وأكبر المهام المُلقاة على عاتق أية نخبة وطنية في أي أمة تبتغي التحرر

---

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٥١ .

[٢] سليم مطر ، جدل الهويات ، مصدر سابق ، ص٢٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٥ .

وبناء الوطن ، وهي "أعادة إحياء الهوية الوطنية من خلال التنظير الفكري والسياسي وإعادة كتابة التأريخ بصورةٍ ترد الاعتبار لجميع الفئات الاقوامية والدينية والمذهبية" ، فالمشكلة تكمن في غياب الأيديولوجية الشاملة والعميقة ، علماً بأن الأيديولوجية ليست هي التي تخلق الهوية الوطنية ، بل هي التي تكشف عن وجودها الموضوعي الموروث ، وهي تخلق (الوعي بالهوية) وليس الهوية ذاتها [١] .

وحتى المجتمع بأفرادهِ مسؤولاً عن تفكك هويتهِ ، لاستعدادهِ وتقبلهِ لوضع الحدود والفواصل بين كل ما يؤدي إلى هويةٍ متجانسة تجمع وحدة الشعب وتجعلهُ صاحب فكرٍ وقيم وأنماط ممنهجة وصحيحة ، غير قابلة للتقسيم والتجزئة والضبابية .

فمعرفة الجميع للجميع بالقيم والمبادئ والاعتراف ببعضهم الآخر ، ممكن أن يؤدي إلى تشكيل هوية موحدة مشتركة ، في حين أن الهوية القائمة على الجهل والتجاهل ، تقود إلى صورة هوية هشة ومقسمة إلى عدة وحدات متصارعة [٢] .

ومع ذلك يبقى الخوف على الهوية من التمزق أكثر ليس من ذات الهوية بقدر ما هو من خارجها ، لأنها نتيجة أعراض لواقع موضوعي وعلاقات اجتماعية تتداخل فيها عوامل الزمان التأريخي بالمكان الجغرافي ، لتكون تركيبة مجتمعية لها مظاهرها وخصائصها المختلفة ، التي أثرت بشكلٍ جوهري في المجتمع العراقي بكل أبعادهِ [٣] .

وقد دلت معطيات الراهن العراقي على أن هوية هذا المجتمع قد تكالبت عليها تصدعات خارجية وداخلية تمثلت بظروف المجتمع وتركيبة أفرادهِ وكياناتهم ، وجميعها ساهمت في انهيار هذه الهوية ؛ مما جعل تعرض المجتمع العراقي للازمات نتيجة لتمزق هويتهِ أمرٌ بديهي ، لقوة هذا المرتكز كركنٍ أساسي لنهوض كل مجتمع .

٢. تعدد الاثنيات والطائفية :

---

[١] سليم مطر ، جدل الهويات ، مصدر سابق ، ص٤١ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، ص٣٦٣ .

[٣] د. إبراهيم الحيدري ، هل يبحث العراقيون عن هوية ، مصدر سابق .

ومن الأسباب الأخرى والجوهرية والتي جاءت مكملة لسلسلة طويلة من الأزمات ، هي مسألة الأثنيات والطائفية وأثرهما في نسيج المجتمع العراقي.

قليلة هي الدول في العالم التي تقوم في مجتمعٍ أحادي الدين والعرق واللغة، فمعظم دول العالم على العكس تضم أقليات كبيرة تتميز بأصولها وبثقافتها أو بديانتها عن الأكثرية [١] .

ولم يشذ العراق عن الدول التي تضم عدد كبير من الأقليات ، والتي لعبت دوراً نوعياً في بنية وتركيبة وممارسات وتنوعات المجتمع العراقي .

في مطلع القرن العشرين لم يكن العراقيون شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة، حيث وُجدت الكثير من الأقليات العرقية والدينية في العراق كالفرس والآشوريين والأرمن والكلدانيين واليهود واليزيديين والصابئة وآخرين غيرهم [٢].

ولنا أن نقيس أرضية مجتمع تتعدد فيه هذهِ الأقليات وتتنوع ، والتي لكل منها خصائصها وأعرافها .

لقد عُد العراق من أكثر البيئات العربية ازدحاماً بالأعراق والأديان والطوائف القديمة والحديثة ، فغدا مجتمعه من أكثر مجتمعات المنطقة مشكلات وتعقيدات ، حيث تتلون فسيفساء مجتمعهِ بين الصابئة المندائيين والمسيحيين من السريان الآراميين والتركمان المتنوعين والأكراد والبهدينانيين والأكراد السورانيين واللورالفويليين وبقايا أسر المماليك للشركسية القوقازيين ، وهناك الكاكائيون والكركرية والمعدان والشبك ، إلى جانب الأكثرية العربية بانقسامهم الطائفي اليوم بين الشيعة الجعفرية والسنة الحنفية والشافعية .....الخ [٣] .

---

[١] د. غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ، ١٩٩٩ ، ص٧١ .

[٢] حنا بطاطو ، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية) ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ج١ ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص٣١ .

[٣] سيار الجميل ، الأقليات الدينية في العراق .... لماذا تضطهد ؟ مقال نشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٦١٢ ، ٢٠٠٦ :
www . rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 70041 .

أن المسألة يُنظر لها مع هذا الكم الهائل من تعدد الأقليات من زاوية كيف تتناغم وتتأقلم كل هذهِ الأقليات مع بعضها في ظل أرضٍ واحدة ، وهل حققت بالفعل ذلك ؟

يقول حنا بطاطو في كتابه الموسوم " العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية) " كانت هناك مبادئ عدة للتراتب الاجتماعي تقوم بعملها في آنٍ معاً في بغداد نفسها ، فضلاً عن هرمية الثروة كانت هناك هرميات الدين، حيث كان المسلمون فوق المسيحيين واليهود والصابئة ، وهرميات الطوائف ، حيث السنة فوق الشيعة ، وهرميات المجموعات الاثنية (العرقية) حيث المماليك (الكرج) والأتراك فوق العرب والأكراد والفارسيين ، وهرميات السلطة حيث المماليك فوق الجميع " [١] .

ولنا أن نرى كيف ترتبت تلك الهرميات وهل كل فترة قد لاقت فيها هذهِ الهرميات قبولاً . بالتأكيد تحاول كل فئة تغيير مكانها بالصعود على الأخرى ، ومن ذلك برزت أزمة الاثنيات (الأعراق) ومطالبها بالحصول على حقوقٍ ومميزات تختلف عن الأخرى ؛ الأمر الذي خلق في كل تلك الفترات حالات توتر تكاد تخبو فترة وتشتعل في أخرى .

فإذا كانت ظاهرة التعدديات والتنوعات ظاهرة طبيعية في المجتمعات البشرية ، فالإشكالية التي تستحق الوقوف عليها ومعالجتها هي جنوح هذهِ التعدديات إلى مسلك العنف والعنف المضاد ، أي إلى منطق "النزاعات الأهلية" بشكلٍ متواتر ، ولاسيما في حالات ضعف السلطة وانهيارها ، فتعم الفوضى بانقضاض تلك البُنى على بقايا السلطة ، ثم تدخل في فراغ فيما بينها إلى أن تنتهي وتتقوض [٢] .

ولعل ذلك هو القصد والخوف من كثرة الاثنيات في المجتمع العراقي ، فشذوذها معناه وقوع المجتمع تحت براثن الحروب والنزاعات التي ستنخر بأسسهِ

---

[١] حنا بطاطو ، مصدر سابق ، ص٢٧ .

[٢] محمد جابر الأنصاري ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ، إشكالية التكوين المجتمعي العربي (أقليات أم أكثرية متعددة ؟) ، مصدر سابق ، ص٢٢ .

وهياكلهِ ، لتنوع وتعدد مشارب كل فئة واختلافها في أكثر الأحيان عن الأخرى ؛ الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على أواصر المجتمع ووحدتهِ .

ومن جانب آخر وبتواصلٍ مع تعدد الاثنيات (الأعراق) ، هناك مشكلة الطوائف وتنوعها ومدى انسجامها أو العدم من ذلك وأثرهِ في تحلل أو بقاء البنية المجتمعية ثابتة .

أن الطائفة هي تكوين أجتماعي ديني يقوم على نمطٍ محدود ومُتبع للمارسة الدينية ، فهي وجود أجتماعي يقوم على فكرة وأساس الانتماء لدين أو مذهب أو ملة معينة [١] .

والطائفة بذلك تختلف عن الطائفية ، فالطائفية تعني الغلو والتطرف لمعتقدٍ ما ، غرضها إيقاع الضرر والأذى بالأطراف الأخرى .

لذا فمن الطبيعي أن لا تعني الطائفية الانتماء المجرد إلى الطائفة ، وإلا لأصبح كل كائن بشري طائفياً ، لكون كل بشر ينتمي إلى طائفة أو تجمع بشري معين ، وهي لا تعني أيضاً حق الإنسان في الدفاع عن جماعتهِ البشرية ضد ما يصيبها من أضرار ، دون المساس وانتهاك حرمة الطوائف الأخرى وسلب حقوقها [٢] .

ويمكن القول أن الصراع الطائفي كان موجوداً منذ صدر الإسلام ، وطالما شهدت بغداد في العهد العباسي معارك بين المحلات السنية والشيعية وسقط فيها الكثير من القتلى وحُرقت البيوت والأسواق وأُنتهكت حرمة المراقد المقدسة ، إلا إن هذا الصراع قد بلغ أوجه عندما حدث نزاع على العراق بين الدولتين الإيرانية والعثمانية ، فأصبح أهل العراق لا يهمهم في حياتهم سوى دعاء كل فريق منهم لان ينصر جهةٍ على أخرى [٣] .

---

[١] علي أسعد وطفة ، مصدر سابق ، ص١٠٢ .

[٢] حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤ – ١٩٩٠) ، قم ، دار روح الأمين ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٢٤٢ .

[٣] د. على حسين الوردي ، لمحات أجتماعية من تأريخ العراق الحديث ، لندن ، دار كوفان للنشر ، ج١ ، ط٢ ، ١٩٩١ ، ص١٢ - ١٣ .

ومن هذهِ التراكمات أصبحت الطائفية في المجتمع العراقي ليست بجديدةٍ وإنما في كل فترة تحتاج إلى شرارة لإيقادها ، وقد تخبو فترة ولكنها تعود وتتأجج في فترات لاحقة .

في أواخر القرن التاسع عشر كان المجتمع العراقي يسوده صراع مستمر بين الطوائف الرئيسية ، وقد أكتسب الصراع مزيداً من الأهمية عندما تدخلت فيه قوى أجنبية تمثلت بتركيا وإيران ، ومثل هذهِ الظروف أعاقت ظهور وعي عربي عراقي أو أي وعي وطني أو قومي ، ومع ذلك ففي عام ١٩٢٠ أظهرت هذهِ الطوائف وحدة ثورية وطنية أعادت للعراق هيبتهُ [١] .

وقد اختلفت الطائفية القديمة عن الحديثة ، فالقديمة كانت عفوية ونزيهة في معظم حالاتها ، وهي تمثل الطريقة التي يختارها المسلم لأداء واجباتهِ الدينية ، بينما الطائفية العراقية الحديثة تنحدر مع تيار سياسي واجتماعي بعيد عن أي فكرة أو صلة دينية [٢] .

أن الملاحظ لمسيرة الطائفية في العراق يمكن أن يحدد أن الطائفية القديمة قد تطورت بشكلٍ كبير وتنامت إلى أن خرجت من العفوية إلى طائفية خطيرة لا تعني سوى التدمير والإقصاء .

من الأمور التي تقود لها الطائفية أنها تتلبس بلباس النزعة التعصبية ، فتجعل الفرد يُقدّم ولاءهُ الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية [٣] .

بعبارةٍ أخرى تنزع الطائفية إلى فصل الفرد عن المجتمع والتخندق حول الدفاع عن معتقد ما يميل إليه من جماعتهِ ، لا لإغراض سلمية وإنما لإغراضٍ هدفها التحطيم والتطرف .

---

[١] د. وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، ص١١٩ .

[٢] حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، مصدر سابق ، ص٢٤٣ .

[٣] ناصر حسين ناصر ، محنة الأكثرية في العراق (صفحات من ملف الطائفية السياسية) ، بيروت، دار المصطفى للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٨٥ .

أن الطائفية في العراق تختلف عن الطائفية في لبنان أو أي بلد عربي أو أسلامي أو غير أسلامي آخر ، فالطائفية العراقية لا تتصل بمصدرٍ ديني أو فقهي، ولم يجر الخلاف حول مواصفات الحاكم المسلم الجائر والحاكم الكافر العادل ، ولا في مسألة الشورى والتعيين ، ولم يتحدثوا عن الإمامة والاختلاف فيما بين الشيعة والسنة [١] ، بل كانت جل أفكار الطائفيين محصورة بكيفية تهميش الطرف الآخر وتحقيق الغلبة لهم على حساب الآخرين ومُقنعين بقناع الدين ومبادئ الطائفة التي ينتمون لها ، دون السير على نهجها ، ومبرراتهم في ذلك الدفاع عن قيم وأسس الطائفة من تعدي الطوائف الأخرى .

وعلى الرغم من وضوح الطائفية في المجتمع العراقي في فتراتٍ معينة ، إلا أن من أبرز مظاهرها هو إنكار الطائفيين وجودها في الواقع العراقي ، مع أنها من أبرز المظاهر السياسية والاجتماعية في هذا الواقع [٢] .

وبشكلٍ عام يمكن القول أن الطائفية العراقية هي سياسية شبه محضة ذات علاقة بالسلطة ، فالطائفية لم تحدث على الأغلب وبالدرجة الأولى بين المواطنين أنفسهم ولا بين مدينة ومدينة ومحلة ومحلة ، وإنما بين الناس والسلطة التي التزمت بمذهبٍ حاكم غير المذهب المحكوم [٣] ، والذي بطبيعتهِ ينعكس بشكلٍ سلبي على الناس الذين ينتمون لغير طائفة الحاكم ، فتبدأ وتعم الطائفية بين الناس، إذ أن جذورها قد بدأت مع السلطة الحاكمة .

ومن ذلك أيضاً يمكن الإشارة إلى إن الطائفية في العراق هي إفراز وامتداد لطائفية الأنظمة الاستبدادية وأداة من أدواتها التي تستخدمها ضد وحدة المجتمع وتآلفهُ ، فليس كل سلطة تولد طائفية ، إلا السلطات الاستبدادية المنتهكة لحقوق الشعب من الطوائف الأخرى ، وتغدق بالخيرات والامتيازات على الطائفة التي تنتمي هي إليها .

---

[١] ناصر حسين ناصر ، مصدر سابق ، ص٨٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٠٨ .

[٣] حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، مصدر سابق ، ص٢٤٣ .

" أن النظام الطائفي أداة للقهر والسيطرة السياسية ، أوجدهُ حكم الاستبداد المطلق والقهر السياسي والعنصري القومي والديني ، وهو لم يظهر في التأريخ إلا كوسيلة بيد المحتلين والطغاة لشق صفوف المحكومين والحيلولة دون اتحادهم ضد العدو المشترك ، فالكلام عن النظام الطائفي لا يُقصد منه العداء بين المنتسبين للأديان المختلفة ولا تفضيل الأفراد لهذهِ الجماعة المذهبية أو تلك ولا ممارسة شعائر دينية معينة ، فتلك قضايا تتعلق بالأفراد أكثر ما تتعلق بتكوين أنظمة الحكم السياسية ، أنما يعني النظام الطائفي نظاماً معيناً للحكم يقوم على هيمنة أقلية دينية أو طائفية على السلطة السياسية واحتكارها للامتيازات الاقتصادية والمكانة الاجتماعية المتأتية من السيطرة على مقاليد السلطة " [١] .

فالأمر بات سيطرة مجموعة تدّعي أنتاجها لقيم ومبادئ طائفة معينة على مقاليد الحكم وتتطرف بسحق الطوائف الأخرى وكنز الامتيازات لها بغطاءٍ ديني صرف .

من ناحية أخرى يؤدي النظام الطائفي إلى أضعاف مقاومة المحكومين على الرغم من أنه يدفعهم للتكتل ضد الطوائف الأخرى [٢] .

ومن القضايا الأساسية التي تستوجب الفرز والتدقيق هي قضية التمييز المذهبي وتفريقهُ عن التمييز الطائفي ، إذ أن هناك خلط متعمد من قبل السلطات لمحاولة توظيف التمييز المذهبي في سياسة ما تتبعهُ من تمييز طائفي [٣] .

أن الأمر يعني أن التمذهب هو غير الطائفية ، فلكل جهة معنىً خاص يختلف عن الأخرى .

فالتمذهب قد لا يعني الطائفية ، أذا لم يكن التمذهب في مركز القوة لاستغلال الغير ، فالمذهبي قد يكون مجرد حامل للطقوس المذهبية وتقاليد الطائفة

---

[١] ناصر حسين ناصر ، مصدر سابق ، ص٨٣ .

[٢] حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، مصدر سابق ، ص٣٥١ .

[٣] ناصر حسين ناصر ، مصدر سابق ، ص١١٥ .

التي ينتمي إليها [١] ، وحتى دفاعهِ عنها يكون على وفق أسس وضوابط يقرها دين الطائفة دون الركون إلى تهميش ومحاولة تحطيم الطوائف الأخرى .

فالتمذهب ممكن أن يدخلهُ كل إنسان ، لكن ليس كل إنسان بإمكانهِ أن يصبح طائفياً ، إلا إذا أتبع سياسة التطرف والغلو في حرب وعنف الآخرين ، لغرض جني الأرباح أو التعصب لمعتقدٍ معين ، ومن ثم تدمير المجتمع .

والتمييز الطائفي أعلى مراحل التمييز في المجتمع البشري ، وهو يختلف عن التمييز العنصري الذي يشترط وجود عنصرين أو نوعين أو لونين من البشر، حيث يجد دُعاة العنصرية في اللون واختلاف المنشأ واختلاف مصالح العرقين سبباً للتمييز والاضطهاد ، بينما يحصل التمييز الطائفي داخل النوع الواحد واللون الواحد [٢] .

وإذا كان التمييز العنصري قد ظلم الجماعات الملونة وأستغل طاقاتهم الإنتاجية بغير حق ، فالتمييز الطائفي في العراق قد تجاوز هذه المرحلة إلى تدمير الثروة القومية لمعاقبة مدن وأقاليم تنتمي لغير مذهب السلطة الحاكمة [٣] .

ومن ذلك يمكن أن نقيس قوة الضرر التي تلحق بأجزاء المجتمع من جراء هذهِ السياسة الطائفية ؛ مما يخلق نزاعات وتفاوتات كبيرة تؤدي إلى تفكيك وتصدع المجتمع .

ولعل من فوائد النظام الطائفي للمحتل هو جعلهِ يتخذ موقف المحايد المسالم الذي يحاول تهدئة ما ينشب من نزاع بين الطوائف ، وهو بذلك يكون قد أغتنم الفرصة الحقيقية لتحقيق مآربهِ بتثبيت أركانهِ في البلد ورصد الامتيازات التي يريدها له .

وممكن القول أيضاً أن طائفة النظام السياسي التي تنتشر بآثارها إلى طائفية مجتمعية ، قد تستحيل أيضاً إلى طائفية عسكرية تشمل سيطرة فئات عسكرية على أخرى ، وما تسنم تلك الفئات للمناصب العسكرية وممارستها للاضطهاد ضد

---

[١] حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، مصدر سابق ، ص٢٤٨.

[٢] ناصر حسين ناصر ، مصدر سابق ، ص٩٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٩٥ .

الآخرين ، إلا نتيجة لاتصالها بالمراتب العليا القابضة بيدها على زمام الحكم ، والتي هي بذاتها تُمارس التمييز الطائفي ضد المجتمع .

وهكذا توالت الطائفية على أغلب فترات حياة المجتمع العراقي ، وكان آخرها الطائفية البعثية التي امتدت إلى كل أركان الحياة ، فقامت بالتهميش والإقصاء لكل ما تراه لا يناسبها وترجيح كفة جهة على أخرى ، فكونت بذلك إمبراطورية طائفية استحوذت على كل مقدرات البلاد وصدّعت أسس وأركان المجتمع ، في حين اغتنى من هو من جانب السلطة الطائفية على حساب قوت وقيم وكرامة الفئات الأخرى التي ابتغت عدلاً تتساوى فيه مع باقي أفراد الشعب ؛ الأمر الذي أحال البناء المؤسسي وحياة المجتمع إلى أزمات أثقلت كاهلهِ وأحالتهُ إلى بؤرٍ من المرض والقلق والخوف والانهيار .

لقد عملت التوتاليتارية البعثية ودكتاتورية النظام ألبعثي السابق على تهشيم الدولة وفتتت المجتمع وأرجعت كل ما في العراق إلى ما قبل الدولة ، بعد أن غذّت فيه كل عناصر التنافر والصراع الاجتماعي والقومي والعرقي والديني والطائفي والجهوي والأيديولوجي . لقد أرجعت العراق إلى حالة الصفر ، لكنه صفر مروّع لا يمكن استخدامه في القسمة والمعادلات ، وهي حالة درامية من طراز خاص ، تحتوي شأن كل مراحل الانحطاط والصراع الهمجي الدامي على بصيص أمل وآفاق للتطور[1] .

٣. تسلط النزعة القبلية (العشائرية) :

لعبت العشائرية بتكويناتها دوراً محورياً في بنية وتركيب المجتمع العراقي، فقد أضافت له وأخذت منه الكثير ، وأصبحت هناك قوالب مجتمعية جاهزة من أعراف وقيم وعادات تقوم على منحىً عشائري ، أثرت بطريقةٍ أو بأخرى في المجتمع .

---

[1] د. ميثم الجنابي ، إشكالية العراق (صراع من أجل المستقبل) ، مجلة مدارك ، العدد ٤ ، السنة الأولى ، بغداد ، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٦ ، ص٣٦ – ٣٧ .

تُعد القبيلة التي هي مجموعة من العشائر تكوين أجتماعي يقوم على أساس روابط الدم والقرابة والعادات والتقاليد المتوارثة ، حيث يكون الانتماء القبلي وحدهُ التنظيم الأساسي في المجتمعات العربية التقليدية ، وهي "جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وأسلوب المعيشة والقيم ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية " [١] .

وهكذا تتوزع في كل عشيرة الأدوار والتراتب والسلطة ، وممارسة عاداتها وتقاليدها ، والتي تكون على تماسٍ كبير بالمجتمع الذي تعيش فيه ومؤسساتهِ وبنيتهِ المجتمعية .

ربما يكون العراق من أكثر البلدان في المنطقة العربية قد وقع لقرون عديدة تحت ضغط الحضارة العشائرية ، التي هي معين دائم أُشتقت منه الحضارة المدنية(أي حضارة المدن) ، في المبادئ والقيم والتقاليد [٢] .

وعلى الرغم من أهمية العشيرة في رفد المجتمع بأسس الحضارة بقيمها وتقاليدها ، إلا إنها بتسلط نزعاتها التعصبية قد تُحيل المجتمع إلى بؤرٍ للتوتر والصراع والتحزب والتكتل .

ففي العهد العثماني استفحلت العصبية العشائرية في المجتمع العراقي وتداخلت معها قيم الجاهلية الأخرى ، إذ كانت السلطة الحكومية آنذاك ضعيفة ومتفسخة ، وكان الفرد لا يستطيع أن يحمي نفسه إلا بالانضمام إلى أسرةٍ أو عشيرةٍ تحميه وتذود عنه ، وبذلك انتشرت قيم الجاهلية المتمثلة بالأخذ بالثأر وغسل العار والدخالة والنخوة وتشجيع الغزو والنهب وغيرها ، وجميعها مؤدية إلى الظلم الاجتماعي الممحق لحقوق الإفراد [٣] .

---

[١] علي أسعد وطفة ، مصدر سابق ، ص١٠١ – ١٠٢ .

[٢] د. نزار توفيق سلطان الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، (دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة) ، بغداد ، مكتبة الكندي ، ١٩٨٤ ، ص٤٥ .

[٣] د. علي حسين الوردي ، في الطبيعة البشرية ، تقديم : سعد البزاز، قم ، مكتبة الصفا ، دون تأريخ ، ص٤٢ .

ولا يخفى على ذهن أحد من أن تعصب هذه القيم له الأثر الأكبر في تهميش أسس المجتمع الأصيلة ، إذ أنها تعمل على سلخ المجتمع عن كل جادة صحيحة ، محاولة زرع ما تراه مناسباً لها في بنية المجتمع ؛ مما يؤدي إلى تضارب القيم وتشتت وتصدع معايير وأعراف المجتمع الأصلية .

أن النظام العشائري لم يكن وليد المصادفة ، بل كان ثمرة ظروف تأريخية وموضوعية ساعدت على تكوينهِ ، من قبيل ضعف الحكومات ولجوء الأفراد واضطرارهم إلى الانضواء تحت جماعة تحميهم . ولم يكن من الممكن أتباع سياسة فعالة لتصفية هذا النظام إلا عن طريق تهيئة الأسس الاقتصادية والإدارية لذلك ، وإنما إضعافهِ بعض الشيء [١] ، وقد يعود ذلك لقوة العصبية العشائرية والمد البدوي الذي حرص على الانتماء العشائري وزاد من صلابتهِ ، بحيث بات كل فرد تقريباً له مرجعية عشائرية تنحدر أصولها من القيم البدوية والريفية ، والتي هي محترمة كثيراً ولا يمكن التنازل أو التخلي عنها بسهولة ، حتى وأن تم التسلط عليها يعود الأفراد فيجدوا أن ملاذهم الوحيد هو العشيرة التي التزموا بعاداتها وتقاليدها .

لقد كان جزءٌ كبيرٌ من المجتمع العراقي خلال الحكم العثماني ولغاية الأربعينيات ذا طبيعة عشائرية ، وقد لعب ذلك الجزء دوراً جوهرياً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في البلد [٢] .

إلا إن ذلك لا يعني أنه بعد الأربعينيات توقف تأثير الدور العشائري في العراق بشكلٍ كبير ، وإنما ضعف وتفاوت بين فترةٍ وأخرى ، أي يضعف فترة ويقوى في أخرى وهكذا .

فبسبب السيطرة الأجنبية والاستعمارية في العراق تحول النظام العشائري إلى أنساق فرعية متخاصمة ومتنازعة بعد أن كانت متكافلة ومتضامنة ، ثم تحول كل نسق إلى مواقع سلطوية تختلف عن الأخرى وتحاول السيطرة على الأنساق الأخرى [٣] .

---

[١] د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص٤٩ – ٥٠ .

[٢] د. نزار توفيق سلطان الحسو ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

[٣] د. معن خليل عمر ، رواد علم الاجتماع في العراق ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ،

ولنا أن نرى ما تفعله هذه الخصومات والنزاعات وما تخلقهُ من توترات قد تؤدي إلى خلق حالات التصادم بين فئات المجتمع . فالعصبية العشائرية تحولت إلى عصبية متسلطة غير متضامنة ، تحاول كل فئة منها التسلط على الأخرى والسيطرة عليها أو تهميشها .

لقد مر النظام العشائري في العراق بحالةٍ مزدوجة ومتناقضة ، فحيثما تحول الشيخ إلى ملاّك بدافع الرهبة أو الرغبة أو كلتيهما ، فأن العلاقات العشائرية كانت قد بدأت بالتفسخ ، وذلك ثمرة الصراع الاجتماعي بين الشيخ الملاّك من جهة وبين أفراد عشيرتهِ الرافضين للنمط الجديد في العلاقة من جهةٍ أخرى [١] .

وعن طريق ذلك برزت التناقضات التي أحالت ببذورها غير الصالحة المجتمع إلى فئاتٍ متناحرة تحاول كلاً منها السيطرة على الأخرى .

ثم إن هناك جانباً آخر يتضح فيه موقف العشيرة وقدرتها على تقدم البلد أم تأخرهِ . حقيقةً أن الأمر يتوقف على أفراد تلك العشيرة ومدى وعيهم وثقافتهم وتقبلهم للآخر ، وهل هم من أصحاب العادات البالية التي تنظر بعين الاحتقار والقدرية لكل شيء ، أم أنهم من الأفراد المعتدلين نوعاً ما مع الحفاظ على التراث العشائري .

ففي العراق ربما تكون القيم العشائرية وأن كانت مفيدة في كثير من الأمور، فأنها ربما قد همشت أسس كثير من مراحل التقدم ، التي كان من الممكن أن يقفز بها المجتمع العراقي إلى أمام ، وتلك كلها تدور حول الانفتاح وهل يجوز وهل هو بعقلانية أم تخبط ؟ وهل يخالف القيم والمبادئ العشائرية ، ولماذا الخوف من التقدم ، والتحجر والثبات على نفس القيم القديمة .

أن كل ذلك قد تأتى من قضية العصبية التي مارستها الكثير من عشائر العراق على امتداد تأريخهِ ، على الرغم من أنها قد تلاحمت في أحيانٍ أخرى وحققت قفزات في سلم الحياة السياسية للعراق .

١٩٩٠ . ص٨٨ .

[١] د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص٥٥ .

فلما كانت العصبية هي كناية عن تضامن طبيعي بين أفراد ينظم اجتماعهم الشعور بالانتماء والتكاتف والتعاون مع جماعة معينة على أساس قرابة الدم والاشتراك في المذهب والدين والأعراف [١] ، فتلك الأمور قد جنحت إلى نواحٍ أخرى تمثلت بتحول التضامن والتكاتف من إيجابي في أغلب الأحوال إلى سلبي متمثلاً بتضامنٍ ضد عشائر أخرى ، ومحاولة فرض قيم بالية على المجتمع ، والتمسك بكل قديم دون الأخذ بالتطور والتقدم .

أن عصبية العشيرة قد تقوم على منحىٍ سلبي ، إذ تقوم بادئ ذي بدء بالفصل بين الأنا والآخرين ، ثم وعلى مستوى أعلى تُقسم الناس إلى نصفين متعارضين – القرابة واللاقرابة والعشيرة والعشيرة المعادية لها ، والإسلام واللااسلام ..... الخ [٢] .

وربما ذلك يؤكد عدم قدرة العشيرة كتكوين على أحياء وإنهاض مجتمع مع وجود هكذا أنساق والسير على مثل هذهِ الأعراف .

فعندما تتكتل العشيرة معناه انفراط عقد التعاون والتكاتف بين المجتمع ككل ، ويصبح التضامن داخلها ربما مستغلاً لأغراض سلبية ، ويُعبر عنها بأنها متماشية مع عرف العشائر ، فلا تقبل العشيرة ما يؤثر على قيمها حتى وأن كان لصالحها وللمجتمع ، وإنما قد تستبد برأيها فارضة كل قوتها حتى وأن بذلت دماءها لغرض الثبات وعدم التغيير .

أن النظام العصبوي هو نظام الانغلاق الاجتماعي : الانغلاق الذي يُعبر عن نفسهِ في ميل كل عصبية إلى الانكفاء والانطواء على ذاتها ، وتعظيم وتعزيز كيانها الفرعي من دون الالتفات إلى الآخرين ، مع محاولة تثمير هويتها ضد العصبيات الأخرى والتي قد تتشابه معها في نفس الدور [٣] .

---

[١] عبد ألآله بلقزيز ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ، (محور دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية) ، مصدر سابق ، ص٥٠ .

[٢] د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مصدر سابق ، ص٤٧ .

[٣] عبد ألآله بلقزيز ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ، (محور دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية) ، مصدر سابق ، ص ٥١ .

ومن سمات المجتمع العصبوي العشائري أيضاً عدم استقلال الدولة على صعيدٍ خاص ، بل تتحول إلى كيانٍ عبارة عن امتداد للعشيرة أو ما تتمذهب حوله؛ الأمر الذي يؤدي إلى صيرورة نظام سياسي عصبوي عشائري أو طائفي[١].

وتلك من أخطر القضايا المساهمة في تفتيت بناء المجتمع على كل الأصعدة ، فعندما تكون الآلة السياسية القائدة للمجتمع قد تكونت بفعل عصبوي عشائري ، فمن المؤكد أن تكون كل سياساتها وممارساتها لا تحيد عن شكل عشيرة متعصبة تنفصل عن الآخرين وتمارس دور المتسلط عليهم ، مع كسب المصالح الخاصة لها .

أن ذلك كله يلقي بتبعاتهِ على النظام الأبوي الذي تأسس عليه المجتمع ، وصفات التسلط الأبوي الذي تمارسه العشائرية ، وما تحاول بهِ من السيطرة والتسلط على الآخرين وإلغاء حقوق فئات فعالة كالمرأة مثلاً وغيرها .

فالنظام الأبوي يوّلد التسلط من جانب الأب أو زعيم العشيرة أو الحاكم ، والرضوخ من جانب الابن أو أفراد العشيرة أو الشعب ؛ مما يوّلد بعداً عن الموضوعية والانسياق وراء المصالح والأحكام الشخصية الضيقة [٢] .

ولا يشمل التسلط الأبوي سيطرة فرداً على آخر أدنى فحسب ، وإنما سيطرة أفكار وقيم تميل للتسلط الأبوي على أفكار الآخرين من الناس ، فتنشأ بذلك قوالب عامة تتمثل بتقاليد وأعراف قامت وترسخت بها القيم الأبوية .

أن التسلط العشائري بصفاتهِ وممارساتهِ أدى إلى جعل علاقات الدم تنتشر بصفةٍ عشائرية داخل كل أنسجة المجتمع ومؤسساتهِ .

لعل ما جعل رابطة الدم تستفحل في قوة دخولها في المجتمع العراقي هو ضعف السلطة وهي في أغلب الأحوال أدت إلى تعزيز قوة الفرد وتوثيق التعاون بين مجموعات أعضاء النخبة من ناحية ومواجهة الصراعات من ناحية أخرى[٣].

---

[١] المصدر نفسه ، ص٥٥ .

[٢] أجلال رأفت ، مصدر سابق ، ص٢٣ .

[٣] د. نزار توفيق سلطان الحسو ، مصدر سابق ، ص١٠٢.

إلا إن رابطة الدم وأهميتها لم تبق على هذا النحو ، وإنما انحدرت إلى جعل مؤسسات الدولة عشائرية تقوم على صلات القرابة والمحسوبية من دون الركون إلى الموضوعية والخبرة والدراية ، فقامت الكثير من مؤسسات المجتمع العراقي على صلة التسلط الأبوي المتمثل برأس الهرم الذي يميل إلى التلبس بصفات عشائرية تدفعهُ إلى جذب كل أقاربهِ ومحاباتهم ؛ مما يولّد الرشوة والتخاذل في العمل وغصب الحقوق لصالح جماعاتهم ؛ الأمر الذي يخلق عدم منطقية وخلخلة في عمل الجهاز الإداري .

إذ أن جعل النظام الإداري بعلاقاتهِ يقوم على صفات الخبرة والتفوق والقابلية ، ممكن أن يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء دون المجاملة على حساب الجهد والعمل الذي يعود مردودهِ للمجتمع كافة .

أن وجود مؤسسات دولة بدءاً من رأس السلطة وباقي المؤسسات الأخرى على شكل عشيرة فيها تسلط أبوي وقيم تعصبية ، لا يسمح بوجود مجتمع متحرر ناهض يحاول التقدم والتطور ، إذ تمنع علاقات المحسوبية والشللية كل عمل يقوم على الكفاءة والخبرة من دون المصالح العامة ، بل مراعاة أذواق الأقارب والمنتفعين.

لقد أُبتلي المجتمع العراقي بالكثير في مؤسساتهِ بالمحسوبية وروابط الدم التي أحالت تلك المؤسسات إلى أماكن لتضييع مجهود الدولة لأغراض مجاملات أعضاءها .

ويمكن القول أيضاً أن القيم العشائرية المتعصبة قد رسّخت الكثير من العادات التي احتوت كثيراً من الظلم الاجتماعي ، مثل تهميش المرأة وغسل العار والثأر وغيرها . ومن المؤكد أن كل هذهِ الصفات لا يقوى أي مجتمع على النهوض بين كنفيها .

فقيم الحفاظ على سمعة المرأة وسلوكها مثلاً ، كانت من أكثر القيم تزمتاً وتشدداً في العراق ، وقد ظلت هذهِ القيم مؤثرة في المجتمع العراقي ، وقد بدأت بالتضاؤل إلا أنها قد نقشت بآثارها كثيراً في سلوك وعادات هذا المجتمع [1] .

---

[1] د. علي حسين الوردي ، في الطبيعة البشرية ، تقديم : سعد البزاز، ، مصدر سابق ، ص٥٠ .

أن المشكلة تكمن في أن هذه القيم قد وُضعت في خانة التعصب الذي أحال المجتمع إلى حطام ، فبات كل شيء خاص بالمرأة يُنظر إليه بتحسس وترقب من دون الركون إلى الدين الإسلامي الحنيف الذي أعطى حدوداً لكل ذلك . فمسألة تجاهل المرأة واحتقارها وعدّها مجرد حاضنة للأطفال ، لها أثر كبير في المجتمع العراقي ، وهي من آثار التعصب العشائري الموجود . وعليه فمن الطبيعي أن يترك ذلك بصماتهِ من خلال ما قُدِم من فترات لاحقة للمجتمع العراقي على السلوك والنظرة للمرأة ، وأثر كل ذلك في التعامل وصيغ المواقف .

فليس المطلوب هو انفتاحٌ غربيٌ للمرأة العراقية ، ولكن اعتدالٌ سلوكيٌ ديني إسلامي يمنحها حرية الحقوق في التصرف والعيش في حياة حرة كريمة ، غير أسيرة قيم وعادات أكل عليها الدهر وشرب ، ولا تركن للمعتقد الديني الإسلامي .

فحقوقها هي أن تُمارِس دورها كمسلمة مع أخيها المسلم في العمل والتعلم وإدارة المؤسسة وزوجة وحاضنة للأطفال وغيرها ، لا أن تُحجر وتمارس عليها أنواع الضغوطات والسلوكيات شتى ، التي تُشير إلى سلخها عن النوع الإنساني بحجة الحفاظ عليها .

لقد نُظِر للمرأة في المجتمع العراقي نظرة تعالي وكأنها بأي حالٍ من الأحوال أقل وأضعف من الرجل وأدنى عقلاً منه ؛ الأمر الذي يجعل الرجل آزاءها يشعر بالتعالي والكبرياء [1] .

أننا نبحث عن ما فعلتهُ تلك القيم العشائرية المتعصبة بتركيبة المجتمع الذي يتعايش بهِ الرجل والمرأة ، فإلغاء دور عنصر مهم كالمرأة به معناه وجود ثغرات وخلل في بناء كيان هذا المجتمع وتقدمه ؛ الأمر الذي قد ولّد سلبيات أثرت في مجرى التعامل بين الطرفين في إدامة الحياة وكيفية النظر للأمور ومعالجتها مع وجود هكذا قيم تحاول أن تهمش فرداً وتسلخهُ عن الآخر .

---

[1] د. علي حسين الوردي ، شخصية الفرد العراقي (بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث) ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥١ ، ص٤٧ .

أن لقوة القيم العشائرية في العراق أثراً في اندماجها حتى مع المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة الأخرى ، وأصبح البلد عبارة – إن صح التعبير – عن عشيرة كبيرة لكن ليست متضامنة وإنما تقوم على أساس المحسوبية والمحاباة والشللية والمصلحة الخاصة .

وعلى الرغم من تعرض المد العشائري المتعصب لبعض الوهن في فتراتٍ سابقة في المجتمع العراقي ، إلا انه قد أسترد بعض قوتهِ في العقود الأخيرة ، عن طريق تشجيع النظام الحاكم في هذهِ العقود له ، وإعادة استخدام القوانين العشائرية كالدية والفصل والثأر والبدل وغيرها ، بحيث أصبحت العشيرة بديلاً لعدد من مؤسسات المجتمع المدني [1] .

ولم تكن تلك السياسة مجاملة للعشائر ، وإنما لأغراض محسوبة وكمكاسب للنظام الحاكم آنذاك ، من حيث كسب هذه العشائر لجانبهِ وضمان عدم تمردها عليه، وجعل أفرادها عاملين له وأداة ضغط له على كافة الشعب .

لذا فمن المؤكد إن كل القيم العشائرية المتعصبة من شأنها أن تأزم المجتمع ، لأنها قد تنشأ في أجيال كثيرة وتربيها عليها ، فهل يمكن أن ننكر مثلاً دور العشائرية المتسلطة في إدخال المجتمع العراقي وكسببٍ مهم في العديد من الأزمات التي هو فيها والمتبلورة بأزمة تفكك وانهيار ؟

٤. تعاقب الحكومات الجائرة :

لعل ما أُبتلي به العراق من سيطرة حكومات لا تعطي للمجتمع والدولة حقيهما ، له الأثر الأكبر في تدهورهِ في أغلب المراحل التي مر بها .

يقول الدكتور الوردي في كتابه الموسوم " لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث " " أن السلطة الحكومية تُعد من أهم معالم الحضارة ، ولهذا فأن تضاؤل

[1] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

تلك السلطة في مجتمعٍ متاخم للبداوة يؤدي بطبيعة الحال إلى استفحال العصبية القبلية وما يتصل بها من القيم البدوية " [١] .

وما تضاؤل السلطات التي حكمت العراق إلا وقد تأتى من السياسة الجائرة المتبعة في حكم البلاد ، فيدب الضعف فيها لأنها تابعة وليست وطنية ، وتبرز بوادر الضعف بهجوم المد البدوي وسيادة العصبية القبلية ، لوهن السلطة الحاكمة كبديل عنها .

وعلى الرغم من ذلك فقد شهد العراق في فتراتٍ كثيرة من تأريخهِ ظهور دولٍ قوية تعمل على إنماء الحضارة فيه ، إلا إنها لم تدم طويلاً ، إذ كانت تتخللها فترات انحسار وفوضى ونزاع [٢] ، وما يتلوه من تردٍ واضح في نسيج المجتمع لوجود الضعف في قمة الهرم .

لقد حكم الطغاة العراق أجيالاً متعاقبة ، ونتيجة لذلك أعتاد الناس فيه للحفاظ على حياتهم أن يحترموا ويقدروا ويتزلفوا للظالم على حساب الناس المظلومين ، وأصبحت تلك عادة أجتماعية ترسّخت كثيراً في نفوس العراقيين [٣].

فمحاباة الظالم ومجاملتهِ على حساب الحق والمظلومين ، معناه بناء المجتمع على أسس غير سليمة ، لا يؤخذ فيها حق المظلوم ، وتتبدل القيم وتنحرف عن الجادة ؛ الأمر الذي يحيل المجتمع إلى قشرة فارغة لا يستند إلى أساسٍ قويم .

أن هذا البلد قد توالت على حكمهِ أنظمة جائرة أقامت سياستها على القمع والبطش والقتل والتشريد والإرهاب والكبت والتفرقة الطائفية وغيرها ، وطُبعت واصطبغت حياة العراقيين بالموت والدم والقتل ؛ الأمر الذي بدل التركيبة المستقرة لهذا المجتمع إلى مجتمعٍ يُعاني أزماتٍ [٤] .

---

[١] د. على حسين الوردي ، لمحات أجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، مطبعة الشعب، ج٤ ، ١٩٧٤، ص٤٠١ .

[٢] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص٢٨ .

[٣] د. علي حسين الوردي ، وعاظ السلاطين ، لندن ، دار كوفان للنشر ، ط٢ ، ١٩٩٥ . ص١٣ .

[٤] ناصر حسين ناصر ، مصدر سابق ، ص٦ .

فلم تمر فترة صفاء واستقرار على هذا البلد إلا وتلتها فترة من القمع والعنف والقتل الدموي ؛ مما أضاف سجايا الحرمان وما يترتب عليه لنفوس هذا الشعب ، ولم يُلق اللوم إلا على حكوماتهِ التي سحبت البساط من تحت أقدام الشعب لتثبت نفسها على أسسٍ هشة خلقت كل التناقضات في المجتمع العراقي .

لقد كانت الدولة العثمانية قبل مجيئها إلى العراق مُصابة ببعض الأدواء المزمنة ، ولما جاءت إليه أُبتليت بأدواءٍ أخرى من جراء ظروف العراق الخاصة بهِ ؛ الأمر الذي جعلها عاجزة عن ضبط الأمن والمحافظة على الأرواح والأموال، فشاعت فيه الفوضى والانفلات ، وانتشر النزاع القبلي بشكلٍ واسع ومدمر[١] ، نتيجة ضعف السلطة وعدم وجود قوة تضبط تفاعلات وتناحرات أفراد الشعب ، فتم اللجوء والعودة إلى الروابط القبلية التي تُعد ملاذاً آمناً للحفاظ على الأرواح وضمان الحقوق حسب توجهاتهم .

إن الدولة العثمانية شبّت بسرعة وشاخت بسرعة ، فهي قد فتحت كثيراً من الأقطار في مدة قصيرة ، ولكنها سرعان ما أخذت تتدهور بعد ذلك وتشيع فيها عوامل الانحلال والفوضى [٢] .

ويعزو الأستاذ ساطع ألحصري معظم السبب في ذلك إلى طبيعة الجيش الذي اعتمدت عليه الدولة العثمانية في فتوحاتها ، وهو الجيش الذي عُرف بأسم "الجيش الانكشاري" . فقد كان هذا الجيش عاملاً فعالاً في انتصار الدولة أولاً ، وفي تدهورها أخيراً [٣] .

فالحكومة المركزية في العهد العثماني آنذاك كانت ضعيفة كل الضعف ، فلم تكن تستطيع أن تحمي مظلوماً أو تردع ظالماً ، ولم يكن همها إلا جباية الضرائب وإنمائها على حساب الفقير والمسكين ؛ مما زاد من حدة الأساليب العشائرية في تلك

---

[١] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص١٠٥ .

[٢] المصدر نفسه، ص١٠٦ .

[٣] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص٣٣.

الفترة [١] ، وهو أمرٍ طبيعي لضعف السلطة وعدم أهليتها في تقديم ما يخدم المجتمع ، فيتم اللجوء إلى من يسد هذا النقص الحاصل .

فلم يشهد العراق حتى تشكيل الحكم الوطني في بداية القرن الماضي دولة قوية ذات سيادة وطنية وحكم مركزي ، فأغلب الدول التي أحتلتهُ كانت دولاً استبدادية فرضت سيطرتها عليه بالقوة والقمع والإرهاب ، منذ سقوط بغداد على يد هولاكو ؛ مما شكل انتكاسة حضارية لهذا البلد [٢] .

وكيف نبتغي من محتل أن يعمل على ازدهار البلد الذي يحتلهُ ، فمن المؤكد ستكون نزعة الاستبداد هي الطاغية ، وكبت الحريات وسلب الحقوق وغيرها هي الارتكازات الأساسية فيه .

أن مصادر القوة للنخبة السياسية الحاكمة في العراق في النصف الأول من القرن العشرين وبداية تكون الدولة ، قد تمثلت بمجموعة من المعطيات أمتلك عضو النخبة بعضاً منها أهلتهُ للولوج في دهاليز السلطة ، وهذهِ المصادر هي: [٣]

أ. قوى الاحتلال البريطاني .

ب. النسب وروابط الدم والعلاقات الأسرية والعشائرية والقبلية .

ج. الروابط الشللية والعصبوية .

د. الشهرة والوجاهة الاجتماعية .

هـ. الكفاءة والمقدرة .

و. التجمعات الرسمية واللارسمية وحركة الجماهير الشعبية .

لقد كان تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ مشوه لنمط الهيمنة الكولونيالية ، الذي كان استجابة للنظام الثقافي والاجتماعي والسياسي السائد آنذاك ؛ الأمر الذي أدى إلى تكوين تحالف تقليدي ضم شيوخ القبائل العربية والكردية وكبار الضباط

---

[١] د. علي حسين الوردي ، شخصية الفرد العراقي ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

[٢] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

[٣] د. عقيل الناصري ، مصدر سابق ، ص٣١٤ – ٣١٥ .

السابقين في الجيش العثماني والأشراف وتجار المدن والوجهاء ، فشكلوا نخبة سياسية غير منسجمة حاولت تشكيل هوية وطنية للقيام ببناء العراق وتحديثهِ [١] .

من الممكن أن يكون سيناريو التحالفات الفوضوية التي حكمت البلاد ، ذات أثر كبير في ضرب بنية المجتمع ، مؤدية إلى عدم انسجام وتشابك أواصرهِ ، فسياسة كل سلطة ربما قد تختلف عن سياسة السلطة التي تليها ، وما هذا البلد إلا وقد مر بسلطاتٍ كثيرة تعاقبت عليه ، كل واحدة منها لها لونٍ خاص بها لحكم وإنزال الويلات بهِ .

أن كل ما جاءت بهِ الحكومات الجائرة للمجتمع العراقي آنذاك ، قد عمل على استفحال التنازعات العشائرية والقبلية ، والتي أدت إلى أحالة العراق إلى مسرحٍ للصراعات والمعارك والغزوات ، نتيجة غياب السلطة الوطنية الحقيقية ، فرسمت خريطة للعراق تتكون من النزاعات والانتهاكات والظلم والسيطرة [٢] .

لعل سيطرة بُنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة والمحسوبية والجهوية والزبونية ، قد تؤدي إلى كبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية ، وتمنع ظهور نُخب سياسية متمرنة وممارسة للعمل السياسي والقادر على أدارة البلاد ، وليست نزوات فردية أو حسب مصالح فئوية معينة [٣] .

فالعلاقات القائمة على الدم والشللية ، يمكن أن تكون داءٍ خطير يفتك بالمجتمع أذا دخلت في الجهاز الإداري والدولة . فكيف يمكن انتهاج الموضوعية والعدالة في سلطةٍ قائمة على اعتبارات القرابة وصلات الدم ، دون الكفاءة والقدرة على الإبداع ومراعاة المصلحة العامة ؟

من الممكن وصف السياسة خلال الحكم الملكي العراقي بأنها صراع مستمر بين أعضاء النخبة من اجل القوة والنفوذ الشخصي ، على حساب بناء قيم وممارسات عملية جديدة (كالكفاءة والخلق والمبادرة) ، إذ أن الأفراد كانوا يُقيمون

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

[٢] د. إبراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء (سوسيولوجيا الخطاب الشيعي) ، د.م ، دار الكتاب الإسلامي ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص١٨٣ .

[٣] العياشي عنصر ، مصدر سابق ، ص١٨٨ .

حسب قرابة الدم والشللية والصداقة وتطبيق القانون وفقاً للاعتبارات الشخصية والمصلحية والمنفعية [١] .

أن الاعتبارات العائلية هيمنت على التعيينات في الدولة البيروقراطية العراقية ، إذ تسلم العديد من الموظفين مناصب أدارية عالية قبل ارتقائهم للمنزلة الوزارية ، وذلك بفضل انتماءاتهم العائلية ، أي روابط الدم بينهم وبين أعضاء النخبة السياسية [٢] .

فقيام دولة في وزاراتها وسلطتها السياسية على شكل قرابات وصلات دم ومحسوبية ، لا يُشير إلى ملامح دولة موضوعية تتبع الأسس السليمة في تعاملاتها المنطقية تجاه حقوق المواطنين ، إذ أن التعيينات الخاضعة للاعتبارات القرابية معناها احتكار السلطة في يدٍ ربما تكون غير مؤهلة للقيادة ، لمجرد أنها تتصل ببعضها بصلات دمٍ أو قرابة أو صداقة . فكيف يُبنى مجتمعٍ على عُرفٍ شُللي هدفهُ المصلحة الخاصة وليس مصلحة المجموع ؟

لعل مؤثرات ذلك لا تشمل العراق فحسب ، وإنما ممكن أن تحدث في كافة مجتمعات العالم ، وهي تضييق الخناق على الكفاءات والطاقات المؤهلة لرفعة البلد ، ووضع مقدرات الشعب بيد مجموعة قد تكون غير ذات كفاءة . فيتم تبادل واحتكار المراكز ويكون كل شيء في غير نصابهِ ؛ الأمر الذي يفرز خلخلة واضحة في توازنات الدولة وسياستها وآثارها السلبية على المجتمع .

أن العدو عند الأنظمة الدكتاتورية وأنظمة الانقلابات العسكرية هو المواطن ، ليس الخارج على أدارة السلطة فحسب ، وإنما المختلف معها في الرأي [٣] .

فالدكتاتورية تأتي من ضعف القاعدة الاجتماعية للفئة الحاكمة ، بسبب الاعتماد على أقلية لا تمثل إلا جزءاً من الشعب سواء أكانت تجمعاً عشائرياً أم

---

[١] د. نزار توفيق سلطان الحسو ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٠٣ .

[٣] حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، قم ، مكتبة الصدر ، ١٩٩١ ، ص٩٩ .

طائفياً أم دينياً أم مناطقياً أم سياسياً ، ومن أجل التعويض عن ضعف القاعدة الاجتماعية للسلطة يتم الاعتماد على الأجهزة المخابراتية والحزبية القمعية [١] .

لقد سادت في العقود القليلة المعاصرة تفسيرات مختلفة حول العوامل الداخلية المؤدية إلى حالة الاستبداد ، إلا إن قراءة متأنية لهذهِ الأوضاع تجد أن ولادتها لا تأتي من فراغ ، وإنما من تكوينات تمتد عبر التأريخ وترتبط بقدرٍ كبير بالتطور الحضاري الذي يسود هذهِ البلدان . وتتقدم المتغيرات الداخلية مسألة "التركيب النفسي" لقيادة نظام الحكم ، وقد يضم هذا التركيب أصولاً سادية ونزعة للسيطرة على الآخرين ، الهدف منها إيذاء وتعذيب الآخرين ، ولا تتضمن الشهوة في القوة الكامنة للسيطرة في اقتدار المستبد ، وإنما في الضعف النفسي الذي تتمتع بهِ ، وهذا العجز يقود إلى ما يُطلق عليه بظاهرة " الماسوشية " ، وهي شعور ينتاب المُستبد بهم من أفراد المجتمع ويقودهم إلى اللاجدوى والتلذذ بالألم ، وهي ميول بصفتها العامة مرضية ، وتُعد هذهِ العلاقة المتبادلة ضرورة لكلا الطرفين ، فالمتعة السادية للحاكم تقابلها خضوع الأفراد لقوى تحررهم من الخوف ، ومن هذا المنطلق تتشكل " ثقافة الخوف في الأوساط المجتمعية في البلدان المُستبد بشعوبها " [٢].

من الطبيعي أن وجود حاكم مستبد يضرب بقوةٍ على الشعب ، سيؤدي إلى مسخ شخصية ذلك الشعب ، ويحولهُ إلى مُدافع عن نفسهِ بالكبت والسكوت وتقبل الأمر ربما في كثير من البلدان ؛ مما ينشر عداءً خفياً متأصلاً بين الطرفين ويُحيل هذا الشعب المُستبد بهِ إلى مجاميع تحاول النهوض ولكن لا تقوى على ذلك ، لعدم وجود مؤهلات تحفزها على ذلك ، فيخرج المجتمع عن الجادة الصحيحة إلى طريقٍ مليء بالهفوات والظلم ، والذي قد يُساهم في تفسخ وانهيار بُنى المجتمع بأكملها .

لقد أظهرت بعض الدراسات أن قوة المُستبد لا تُستمد من ذاتهِ ، وإنما من ضعف أفراد ألمجتمع ، وفي هذهِ الحالة فأن المجتمع يساعد على سيادة ظاهرة

---

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١٣١ .

[٢] د. سالم توفيق النجفي ، الاستبداد في نظام الحكم في العراق ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة الأزمنة العربية الالكترونية ، العدد ٢٨٢ ، ٢٠٠٤ :
www. alazmina . info / issue 282 / 11 . htm – 88 k -

الاستبداد ، وبذلك فأنه يُصنع المُستبد من جراء الخوف الذي في داخل الأفراد أنفسهم ، وهكذا تتعاقب الأجيال على متضمنات الخوف والضعف المُحفز لصناعة الاستبداد [١] .

ومن ذلك يمكن القول " أن تمحور السلطة في أقلية (عشيرة ، أقلية مذهبية، حزب ، أقلية عنصرية ، عائلة) يجعل اللجوء إلى الاستبداد ليس أمراً مفروغاً منه، بل موضوعياً أيضاً ، وذلك لان اعتماد تمثيل برلماني صحيح من شأنه أن ينقل السلطة ذاتياً إلى أصحاب الأغلبية ، ولهذا لا يمكن لحاكم الأقلية أن يفكر بأنتهاج أسلوب ديمقراطي ينتهي بانتزاع السلطة من بين مخالبهِ ، فالاستبداد حصيلة طبيعية لحكم الأقلية وليس هو صفة خاصة بمذهبٍ ديني أو بقومية معينة " [٢].

إن الاستبداد يوّلد الظلم ويجلب معه الويلات للبلد المُستبد بهِ ، فلا يوجد هناك تطبيق للعدالة والموضوعية في بلدٍ تتناوب على حكمهِ أنظمة مُستبدة ، فيصبح الظلم عاماً ينخر بجسم المجتمع ، ويترتب عليه مؤثرات في سلوك وقيم وتوجهات المظلومين من الشعب .

ولعل خير مثال على الاستبداد ، السياسة الاستبدادية اللاعقلانية التي مارسها النظام السابق في العراق ، والتي قامت على التسلط والعنف وتكميم الأفواه ، كشكلٍ من أشكال السيطرة والقمع التي ساعدت على نمو المؤسسة العسكرية هجيناً عبثياً وقادت في الأخير إلى " تصنيع " ثقافة البطل ، الذي سرعان ما تحول إلى " دكتاتورٍ " شدّد قبضتهُ الحديدية على الدولة والسلطة والمجتمع ، وأخضعهم لسلطتهِ الفردية التي سحق بها الإنسان العراقي وجعلهُ فرداً في قطيع كبير يسوقهُ إلى حتفهِ الحتمي ، وإخضاعهِ وجعلهِ تابعاً [٣] .

وربما ما ساد في العراق خلال العقود الثلاث الأخيرة بالتحديد يُشير بوضوحٍ إلى تجلي شكل الاستبداد بأبهى صورهِ ، إذ مُسخ الشعب العراقي إلى تابع عليه أن ينفذ ما يُقال له فقط ، وتم جرهِ إلى أتون حروبٍ عبثية وكوارث حطمت قيم ومبادئ

---

[١] د. سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق .

[٢] حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، مصدر سابق ، ص١٣٨ .

[٣] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

الفرد فيه وجعلتهُ بقايا إنسان يحاول لملمة أشتاتهِ ، التي بعثرها الخوف والكبت وانتهاك الحقوق والحريات ، فتضافر استبداد سلطة الحكم مع سياستها الهمجية والقمعية التي أختزلت الشعب وجردتهُ من مفهوم المجتمع ، وجعلتهُ مجموعة مطيعة منفذة للأوامر . أن كل ذلك كان معولاً هدّم أساس المجتمع العراقي ، فالحروب تركت أثراً وطبيعة السياسة السائدة أخذت حقها من بنية ومستقبل وشخصية وتركيبة المجتمع العراقي .

من الطبيعي أن كل نظام سياسي يقوم على الحزب الواحد ، يؤدي حتماً إلى طريقٍ مسدودةٍ ، لما يُصاحبه من احتكارٍ للسلطة من قبل أقلية متعسفة ، مُساعداً بذلك على خلق توترات وانتهاكات سريعة ، وذلك متأتٍ من عملية الإقصاء التي تتعرض لها قوى أجتماعية ذات توجهات سياسية وعقيدية مغايرة ، بحيث تُمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقةٍ منظمة وضمن أطار شرعي مقبول [١] .

لقد سادت ثقافة العنف بشكلٍ كبير نتيجة تخبطات الأنظمة الجائرة ؛ الأمر الذي أدى إلى استفحالها إلى درجة تحول المجتمع إلى غالبٍ ومغلوب ، وصورةٍ واضحة للقهر والاستبداد والانتهاك للحقوق والحرمان .

أن ثقافة العنف تظهر في الوقت نفسهِ إلى جانب الناس الخاضعين لها ، إذ أنها تعطي لضحايا العنف كل المبررات والأعذار النفسية والعقلية للرد على ما يتعرضون له من أشكال القهر بعنفٍ مضاد لا يعدم القائمون بهِ أمكانية إسنادهِ دينياً أو أيديولوجياً ، لإضفاء طابع الشرعية وتقديمهِ على أنهُ المُنقذ الوحيد وخلاصهم من كافة أشكال القهر [٢] .

وذلك ما سارت عليه أغلب أنظمة الحكم التي توالت على حكم العراق " فجميع الحركات السياسية المتماثلة في التكوين عانت من غياب الديمقراطية الداخلية وسيادة منطق العنف وغياب الأهلية الاجتماعية ، وكانت تتقاسم الصفات ذاتها ،

---

[١] العياشي عنصر ، مصدر سابق ، ص١٨٧ – ١٨٨ .

[٢] د. كريم أبو حلاوة ، ثقافة العنف ، مجلة النبأ ، العدد ٧٣ ، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ ، ص٥ .

سواء تلك التي وصلت للحكم لفتراتٍ قصيرة أو طويلة ، أو تلك التي ما زالت تسعى للوصول إليه ، لأنها تعكس في سلوكها عصبية ضيقة منتمية للقبيلة أو الطائفة أو المنطقة أو الطبقة ، ولذلك لا ترى وجوداً لعصبية واحدة تمثل المجتمع في غالبيتهِ ، لأنها حين تُسقط اعترافها بالآخرين ، ولا تكترث بالديمقراطية وحق المشاركة في بنيتها الداخلية وتُشرّع استخدام العنف ، تنتهي إلى فئوية ضيقة حتى لتصبح دوائر القرار فيها أصغر بكثير من أطار الأحزاب أو الحركات السياسية الموجودة في نطاقها ، وهو ما يفسر كثرة الانشقاقات داخل كل حركة وارتدادها ضد بعضها البعض وهيمنة شرائح طائفية وعائلية وطبقية ومناطقية على حساب من يناقضها في أي من هذهِ العصبيات الفئوية " [١] .

وذلك ما جعل السلطة الحاكمة في الدولة العراقية تعرض نموذجاً للتسلط المبني على انتهاك الحقوق ورفع درجة الظلم إلى أشدها ، من دون مراعاة الطرائق الموضوعية في سيادة المجتمع ، ولتحقيق مآربها تستخدم أي وسيلة لذلك، ومنها العنف لجعل الكفة راجحة لها ولضرب كل عصيان أو تمرد يحاول مخالفتها أو الانتقاص من سلطتها .

وهكذا أصبحت السلطة عبارة عن تكتلات تجمعها القرابة وصلات الدم دون مراعاة للاستحقاقات التي ينبغي أن تضع كل شخصٍ في مكانهِ المناسب .

أن القول بأن المجتمع العراقي تغلب عليه صفة العنف السلوكي بصورةٍ قد تجذّرت في شخصية الفرد العراقي ، لهو أمرٍ قد لا يركن إلى شيءٍ من الدقة . فالإنسان أبن بيئتهِ يكتسب ويتعلم ويتكيف مع ما هو موجود حوله في المكان الذي تسود حياتهُ فيه ، إن عاش في بيئة هادئة غلب على مجتمعهِ وأبنائهِ الهدوء وعدم الغلظة في التعامل ومسايرة الحياة ، وعلى العكس من ذلك فأن أفنى حياتهِ في مجتمعٍ قائم على تقلبات وأزمات تسير وتوحي لكل مسالك العنف ، فمن الطبيعي أن تكون صفاتهِ وطبائعهِ مستعدة ومتقبلة وميالة للعنف [٢] .

---

[١] د. علي حسين الوردي ، في الطبيعة البشرية ، تقديم : سعد البزاز، ، مصدر سابق ، ص٢٠ – ٢ .

[٢] مازن مرسول محمد ، مجتمع العنف ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :

فما صفات العنف التي يتصف بها الفرد العراقي اليوم ، إلا وتعود بدرجةٍ أو بأخرى إلى حكوماتهِ الجائرة التي بطشت بالمجتمع فأحالتهُ إلى أفراد يحاولون التمسك بالحياة ومقابلتها بالمثل باستخدام العنف .

لعل من أهم انتكاساتنا الوطنية قد تمثلت بالفشل الإداري سواء في أدارة الدولة كوحدة سياسية أو المجتمع كوحدة إنسانية ، ولا يقتصر الفشل في أدارة الدولة والمجتمع على الاستبداد والدكتاتورية فحسب ، بل يمتد ليشمل عوامل التخلف والهيمنة والنكوص [١] ، والتي بانت ملامحها بشكلٍ كبير في أحوال وأزمات وتقلبات هذا المجتمع . فهناك أزمة أدارة للدولة وأزمة تعامل مناسب مع كيفية القيادة ، وأزمة فهم ووعي عقلاني لإدراك مستلزمات المرحلة التي تتطلب الوقوف بجدية لعلاج المشكلة من رأس الهرم . فوجود الخلل في السلطة الحاكمة التي تمسك بزمام قيادة المجتمع ، معناه انتكاسات وأزمات كبيرة تترك بصماتها بشكلٍ كبير على أفراد المجتمع .

لقد حاول الحكم الوطني منذ تشكيل الدولة العراقية دمج القبائل والعشائر والطوائف في المجتمع المدني ، ونجح نسبياً في ذلك ، إلا إن صعود حزب البعث إلى السلطة حول العراق إلى دولة ريعية – شمولية بسبب اعتمادها الكلي على واردات النفط الهائلة وأتساع حجمها وأجهزتها العسكرية والأمنية والبيروقراطية وانقضاضها على مؤسسات المجتمع المدني الوليدة ، من أجل تثبيت السلطة في قبضتها الحديدية [٢] ، وقد نجحت في ذلك فاختزلت العراق كله في أداة تدعم السلطة دون أن تعارض ، واستغلت حقوقها واكتفت بإعلاء شأن وتحصين جانبها ضد أي معارضة أو عدم رضا عن سياستها . كل ذلك أنعكس بمؤثرات سلبية على المجتمع الذي بات مفرغاً من الشعور بكونهِ مجتمعاً يُمارس أدوارهُ بصورةٍ صحيحة ، فما هو إلا عبارة عن بقعةٍ قد استُغلت بما فيها ولم تُعطى حقها .

---

www. Annabaa . org .

[١] حسين درويش العادلي ، أدارة المجتمع والدولة (المضمون والشكل) ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، العدد ١١ ، السنة الثانية ، بغداد ، منظمة الإسلام والديمقراطية ، ٢٠٠٥، ص٦.

[٢] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

لقد ضربت السلطة السابقة وعملت على تفتيت جذور مكونات المجتمع العراقي ، فشّلت حياة المواطن وجعلتها كالعقد المنفرط ، إذ عاش حياتهُ من حربٍ إلى حربٍ وحصارات وويلات واعتقالات وتكميم أفواهٍ وخنق للحريات وإذلال ، وجعلتهُ على حافة الفقر المدقع والمهلك على الرغم من تمتع البلد بخيراتٍ كثيرة .

فلا يمكن لكل ذلك إلا وأن يترك آثاراً كبيرة طالت الأجيال اللاحقة وقيمها وفكرها وحياتها المستقبلية ، فتحول العراق إلى بلدٍ للنهب لا للتعمير والبناء والتطور .

وعلى الرغم من كون الجيش أداة ووسيلة بيد البلد لحمايتهِ وحماية مواطنيه ، إلا إن الحكومات الجائرة في العراق استخدمته لضرب كل من يُعارضها أو يحاول إسقاطها .

لقد أدى " تبعيث " الجيش العراقي إلى تقليل محسوس لإمكانات انقلابهِ على السلطة القائمة ، والتي قامت إلى جانب هذهِ العملية بإنشاء ميليشيا تابعة للحزب سُميت باسم " الجيش الشعبي " موازيةُ للجيش النظامي ، وللحزب سيطرة مطلقة عليه وله عدد كبير من الأفراد [1] ، والذين مارسوا كل صنوف المخابراتية ضد الشعب العراقي ، والذي وجد نفسه مطوقاً من الأفراد الذين يعيشون بقربهِ ، كعيون تُراقب كل تحركاتهم كوسيلةٍ لضبط أمن السلطة وردع كل من يحاول التجاوز عليها .

أن تسلط الحكومات على العراق واستغلالها للجيش كقوةٍ ضاربة لها ، جعل صيت " العسكرية " في العراق غير محبذ بشدةٍ .

ففي فترات التجنيد الإجباري على سبيل المثال أبتداءً من مدحت باشا وما تلاه ، وصولاً إلى عصر الانقلابات العسكرية ومروراً بالعهد الملكي ، فقد كان كابوساً ثقيلاً على الكثير من العراقيين وبالخصوص أبناء الأرياف منهم ، فهم يتهربون منه بأي وسيلة ، من خلال مثلاً أخفاء البيانات الحقيقية لأبنائهم الذكور أو

---

[1] د. غسان سلامة ، مصدر سابق ، ص١٥٥ .

عدم ذكرهم في تعدادات السكان ، أو بإعطاء الرشاوى لمتتبعي الهاربين من الجيش من أجل التغطية عليهم [١] .

ومن ذلك الوقت بدأ العداء واضحاً لكل ما هو عسكري ، والسبب يعود لضغط السلطة الحاكمة على المجتمع وجعل الجيش أداة ليست للدفاع عن قضية شرعية ، وإنما لجلد المجتمع والاعتداء على الجوار .

لقد برزت عسكرة المجتمع بشكلٍ كبير في المجتمع العراقي ، فألبست الحياة المدنية لباس العسكر ، وباتت كل نواحي الحياة عسكرية بالطريقة التي تريدها السلطة ، إذ دخل الأسلوب العسكري والذي يعني قوة وبطش في كل تكوينات البلد بدءاً من الأسرة العراقية ، التي بدأت تُمارس دورها أما بزج أفرادها في الخدمة الإلزامية رغماً عنهم كتجنيد إجباري ، أو ممارسة تدريبات مبتكرة من السلطة وغيرها .

وعم ذلك أيضاً وسائل الإعلام التي جعلت الحياة العراقية أشبه بالحرب التي لا تهدأ ، وحتى الميدان التربوي التعليمي قد دخلت فيه مفاهيم القوة وتسلط الدولة والعسكر والحرب ، وأصبحت حاضرة لدى الأطفال في الابتدائية والكبار في الجامعات .

ولا يخفى على أحد أيضاً من أنه حتى سلوك وتصرفات الكثير من العراقيين قد مالت بشكلٍ كبير إلى الخشونة ، والتكلم عن القتل والتدمير ، ومن الطرافة أن نجد حتى لُعب الأطفال خالية من العاب بريئة وجميعها عبارة عن مسدسات وهراوات وبنادق بلاستيكية أن لم تكن بعض قطع الحديد القديمة ، التي يستخدمها الأطفال في ألعابهم كأسلحة ، وما ذلك إلا دليل على توتر البيئة التي يعيشونها وتلبسها بلباس واضح لكل ما يُشير إلى عسكرة المجتمع .

---

[١] حميد الهاشمي ، عسكرة المجتمع العراقي ، بحث منشور على الانترنيت في مجلة علوم إنسانية الالكترونية ، العدد ٧ ، السنة الأولى ، ٢٠٠٤ :

www.ulum.nl/a85.htm - 67k .

أن الدولة التسلطية في العراق حطت من قيمة كل شيء ، وحتى مؤسسات المجتمع المدني الضرورية الوجود قد هُمشت واختفت ملامحها .

لقد تمثل المجتمع المدني بالمؤسسات الوسطية التي تقف بين الفرد والدولة وتتولى سلطات محدودة ، تؤدي إلى نشر السلطة لا مركزتها والى حماية الفرد من سيطرة وضغط وجبروت الدولة المركزية [١] .

لم تتحكم الدولة بالمجتمع المدني العراقي فحسب ، بل عملت على نفيهِ ، لأنها لا تطيقهُ وتحاول تولي كل وظائفهُ ، وكان اغتراب الدولة عن المجتمع وظلمها المتزايد في العراق نتاجاً حديثاً من صنع السوق الرأسمالية العالمية ، وليست امتداداً تأريخياً للاستبداد الآسيوي فقط ، واختلقت الدولة العراقية بواقعها المأزوم كل الذرائع للقمع وانتهاك كل زوايا المجتمع المدني وأكثرها حرمة ، مستبعدةً حرية الاختيار والاستقلالية الشخصية ، وتحولت بالفعل إلى مجرد زخارف وزركشات تخفي الطابع الاستبدادي ومؤسسات لتكريس التسلط وأدوات لاستيعاب الفئات والشرائح المستجدة ، والتي تبحث لها عن مكان تحت شمس السلطة وبريقها [٢] .

وعلى الرغم من أهمية المجتمع المدني كقوةٍ فاعلة وسيطة ، فقد أُلغي هذا الدور وتم إناطة دور آخر له تمثل بمساندة السلطة في كل ما تريد دون أخذ الدور الحيادي والموصل بين الفرد والدولة .

لقد أتخذ زحف الدولة على المجتمع المدني أبعاداً قصوى في العهد الشمولي (١٩٦٨ – ٢٠٠٣) ، فهذهِ الدولة الشرهة بسطت سيطرتها على جميع جوانب الحياة ، وكان نشوء الاقتصاد الاوامري أحد تجلياتها ، والذي تحقق بفضل الفورة النفطية [٣] .

---

[١] فالح عبد الجبار ، المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٢٦١ ، ٢٠٠٥ :
www . rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 41478 .

[٢] سلام إبراهيم عطوف ، المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية ، (كردستان العراق نموذجاً) ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٠٥٠ ، ٢٠٠٤ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 28278 – 134 k -

[٣] فالح عبد الجبار ، المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق ، مصدر سابق .

بعد الحروب الأخيرة في العراق خرج المجتمع المدني فاقداً للمؤسسات والروابط الحديثة ، وفاقداً لثقافة الحضرية – العلمية ، ومنغمساً في شبكة الروابط القبلية – الأسرية والدينية الأصولية ، ومشبعاً بقيم العنف ، بعد ثلاث حروبٍ عاتية [١] .

وبشيءٍ غير مُبالغ فيه يمكن القول أن السلطة الأخيرة التي حكمت العراق قد قضت نهائياً عليه ، إذ اختلطت الأوراق فأُفرِغ المجتمع من كل مقومات نهوضهِ فأصبح مجتمعاً راكداً خائفاً مكبوتاً تتجاذبه الأزمات وخنق الحريات ، تائه لا يعرف ماذا يُريد ، وماذا يفعل ، متردد كثيراً وعشوائياً وضبابياً ، يجهل مستقبلهُ ، فماذا نتوقع أن يكون حال الفرد العراقي في خضم هذهِ المآسي والانتكاسات ؟

ولعل أزماتٍ مثل هذهِ لم تأتِ من فراغ ، وإنما الحكومة الأخيرة كانت جادة في مسعاها في تحطيم أواصر المجتمع بدءاً من الأسرة وأنتهاءً بآخر مؤسسة تُساهم في بنائهِ ، فقد استغلت كل خيرات البلاد لمصالحها من بناء جيش لحمايتها من خلال تبذير الكثير من الأموال على تسليحهِ ، إلى هدر ثرواتهِ في مشاريع لهوٍ وإعانات على حساب قوت ومصالح الشعب ، فأفرغت المجتمع من ثرواتهِ التي تبددت ولا يُعرف لها طريق ، كل ذلك ترك أثرهُ على حياة وسلوك المواطن العراقي ، وتم بناء أُسس العنف والخراب في هذا البلد تبعاً لسياسة الدولة المتسلطة فيه .

أن النظام السياسي السابق الشمولي بامتياز ، خلق جمهورية من طراز خاص سُميت " جمهورية الخوف " ، ولعل بالإمكان إضافة صفة أخرى وهي "جمهورية الصمت" في البلد الذي أخترع الكتابة وسيلة الإفصاح الكونية [٢] .

نعم أنها بحق كذلك وكيف لا ومجتمع بأكملهِ قد أحالتهُ السلطات الجائرة إلى مجتمعٍ متخبط يحاول النهوض ، لكن لا يقوى على ذلك .

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] فالح عبد الجبار ، تجاوز الخوف من الماضي ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٢٣٧ ، ٢٠٠٥ :
www . rezgar . com . / debat / show . art . asp ? aid = 39807 .

لقد أنسلخ المجتمع العراقي في العقود الأخيرة عن صفة المجتمع وبات أشبه ما يكون بفردٍ يدور في دائرة مفرغة ، فما تناقضات وويلات الحروب والأزمات إلا وأخذت لها مكاناً في جسد هذا البلد ، من خلال بنيتهِ التي أصابها الضعف وأصبحت لا تقوى على الارتباط ببعضها لنهوض المجتمع ، وأواصرهِ التي تقطّعت وقيمهِ التي تبدلت كثيراً ، ومالت إلى سلوكيات تدل على العنف والاستغلال والاستحواذ وانتهاك الحقوق ، فضلاً عن وقوع المواطن العراقي فريسة لكل هذهِ الأزمات ، ولم يعمل على أعالة نفسهِ للوقوف أمامها كندٍ وليس الانصياع لها .

أن معاناة المجتمع العراقي تعود في أغلبها إلى تجبر وتسلط الحكومات عليه ، والتي كانت مقدرات حياتهِ بيدها ، فجعلت المواطن العراقي فقيراً مادياً في بلدٍ غني بثرواتهِ ، وجعلتهُ مُفرّغاً فكرياً في أغلبهِ في بلدٍ عُرف بتطورهِ الثقافي والحضاري . فماذا نتوقع من مجتمعٍ تعرض إلى كل هذهِ الأزمات ، وماذا يمكن أن يقول لسان حالهِ ؟

٥. كثرة الخيرات وتكالب الاستعمار :

لا نريد أن نتكلم بتوسعٍ عن ما يمتلكه العراق من ثروات وخيرات ، فالأمر ظاهر للعيان ، بلد نفطي له من الخامات الكثير ، منطقة سياحية وجغرافية مهمة ، فضلاً عن ثرواتهِ البشرية وعلومهِ المتقدمة نسبياً .

أن العراق ليس بلداً فقيراً ومتخلفاً ، لما له من الإمكانيات المادية والمعنوية والطاقات البشرية ، والتأريخ الحضاري العريق ، والتجربة الجديدة بتشكيل نظام برلماني وبدايات تأسيس مجتمع مدني . كل ذلك كان بالإمكان أن يُؤسس مجتمع حديث متقدم اجتماعياً واقتصادياً ، وكذلك نظام سياسي تعددي يكون بؤرة تقدم وازدهار ، لو أعتمد على نفسهِ في تطوير إمكانياتهِ وطاقاتهِ ومواردهُ ، وأتبع طريقاً عقلانياً رشيداً ، أو في الأقل كان بإمكانهِ التقدم اقتصادياً لو سار على خطى دول الخليج التي تقدمت على الرغم من عدم امتلاكها لمقوماتهِ [١] .

[١] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

فكثير من الشعوب التي تمتلك إمكانيات مادية ومعنوية بسيطة ، تضافرت جهودها وعملت بجدٍ وموضوعية ، فأصبحت في عداد الدول المتقدمة والمنتجة ذاتياً ، لكن ما الفائدة من تراكم الثروات في بلدٍ لا يفقه ماذا يفعل بها ، أو يطور بها مجتمعهُ ، سواء عن طريق حكومتهِ أو أبنائهِ .

يمكن أن يكون العراق من بين الدول الفريدة التي أجتمع فيها الفقر مع النفط [١] .

وذلك تناقض كبير ، فكيف لمجتمعٍ مثل العراق بهذهِ الثروات الهائلة والإمكانيات البشرية المتطورة ، أن يصل إلى مستوى الفقر ، وكيف يُعاني الكثير من أفراده هذهِ الآفة ؟ وماذا يعني ذلك ؟

أن ذلك يعني بصراحةٍ أن البلاد تسير في طريقٍ غير مناسب في التنظيم وتوزيع الثروات ، فيتم احتكار الثروة وتبديدها وهدرها ولا يُعطى الفرد العراقي حقهُ ، فتظهر الفوارق وتصعد وتغتني جهة على حساب الغالبية العظمى من الشعب .

لقد لعبت الحكومات الجائرة دوراً كبيراً في استفحال معضلة الفقر في العراق ، من خلال أمساكها بزمام ثرواتهِ وتبذيرها لأمورٍ تنفعها مصلحياً ، من دون مراعاة استثمارها لتطور ورفعة وتقدم الفرد العراقي ومن ثم المجتمع ، ومن ذلك بات المواطن يعيش حياة الكفاف أو عدمها في بلدٍ يعوم على بحيرةٍ من الخيرات .

أن أسباب نعمتنا هي ذاتها أسباب نقمتنا وخرابنا ، موقع جغرو – سياسي عالمي ، وتنوع مناخي وعرقي وديني وثقافي ، والتوسط بين حضارات الشرق والغرب ، فضلاً عن وجود الرافدين وغيرها [٢] .

من دون مبالغة يمكن القول كما أكدنا سابقاً أن العراق من البلدان الغنية جداً بثرواتها التي وهبها الله تعالى لها ، لكن ما جعله من البلدان المأزومة هو وجود هذهِ الثروات على العكس من أن وجودها قد يكون مُحفزاً لتطورها .

---

[١] حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٣٨ .

فالمسألة قد لا تعني وجود ثروات كثيرة في بلدٍ ما فحسب ، ولكنها تتعلق بهذهِ الثروات وهل سيتم استثمارها بالشكل الأمثل ، والشيء الآخر المهم هو أن البلد الذي يملك هذا الكم الهائل من الخيرات سيكون محط أنظار الطامعين بهِ ، فلا يخلو بذلك من أزمات المواجهة للدفاع عن نفسهِ ورد كيد الغزاة ، فضلاً عن ذلك وقوف الحكومات الجائرة على النقيض من محاولة تطوير المجتمع بثرواتهِ ، بل تقوم بنهب ثرواتهِ وجعلها وبالاً عليه . فيتمنى الكثير من الشعب عندئذ أن لا يكون قد خُلق في هذا البلد الغني بثرواتهِ ، والتي لم ينتفع منها بشيءٍ سوى الحروب والفقر والعوز .

لو رجعنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا " أنه منذ الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ، بقي التطور الاجتماعي – الاقتصادي في العراق يسير بخطواتٍ بطيئة ، بالرغم من وجود النهرين العظيمين دجلة والفرات الغنيين بالحياة والبشر والحضارة وتوافر الأراضي الخصبة المحيطة بهما ، وكذلك الثروة النفطية الجديدة ، كما بقيت أغلبية السكان ولاسيما سكان القرى والأرياف فقيرة ومتخلفة " [1] .

لم يكن من المتوقع لبلدٍ كالعراق بهذهِ الثروات الضخمة أن يُعاني تفاوتات كبيرة في معيشة وحياة أفرادهِ ، فالفوارق كبيرة بين فئاتهِ ، وتوجد نسب هائلة لأفراد مُعدمين لم ينالوا حظهم من ثروات بلادهم .

أن المسألة تعني بشكلٍ جوهري استغلال ثروات البلد في غير مواضعها ، فلا يُعطى الحق لمستحقيه وإنما يؤخذ لأغراض مصلحية غير ذات فائدة للمجتمع، ومن الطبيعي أن هذهِ الفوارق التي خلقها التوزيع غير العادل لثروات البلاد واستغلالها أن تؤدي إلى تناحرات وصراعات مجتمعية بين الأفراد أنفسهم وبين الحكومة ، فليس من الإنصاف أن يحيا الفرد فقيراً في بلدٍ غني بثرواتهِ .

---

[1] د. إبراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء (سوسيولوجيا الخطاب الشيعي) ، مصدر سابق ، ص١٨١ – ١٨٢ .

لعل من سوء حظ هذا المجتمع أن كثرة خيراتهِ قد جعلتهُ فضلاً عن نهب حكوماتهِ محط أنظار المستعمرين ، فبات ميدان للتصارع عليه من قبل العديد من القوى المُستعمرة ، والتي لم تجلب معها إلا الخراب لأهل هذا البلد .

لقد كان العراق على سبيل المثال ساحة معارك بين الدولتين المتحاربتين العثمانية والفارسية ، وانتهى التناحر بينهما سنة (١٥١٧) بسيطرة العثمانيين على العراق ولغاية العقد الثاني من القرن العشرين [١] .

ولنا أن نرى ماذا تفعل القوى المستعمرة للبلدان التي تدخل أليها ، فغرضها الأول والأخير هو استغلال خيرات هذا البلد فضلاً عن اعتبارات أخرى سياسية ، ومن الطبيعي أن يلاقي الشعب المُحتل أشد الويلات خلال هذهِ الفترة ، من تدهورٍ اجتماعي واقتصادي وسياسي ، وتعثر كافة أنساق ومرافق الحياة .

يقول الدكتورالوردي في كتابه الموسوم " وعاظ السلاطين " " أن العهد العثماني كان من أشد العهود التي شهدها تأريخ العراق عنفاً ودناءة ولؤماً ، فقد أمسى البلد خلال هذا العهد خراباً يعبث بهِ اللصوص والسفاكون والمرابون " [٢] ، وهذا أمراً طبيعياً لحكومة محتلة تبغي استغلال ثروات البلد لصالحها ، ولا يهمها تطور البلد وتقدمهُ ، فهي لا تشارك في دعم وتنمية المجتمع بقدر ما تحاول ترجيح الكفة لصالحها .

لقد جعل الاحتلال العثماني العراق يعيش في شبه عزلة أجتماعية ، فكان الناس فيه – إلا القلة منهم – لا يعرفون عن الحضارة الحديثة وأحداث العالم الخارجي إلا النزر اليسير ، ثم دخلت الحضارة الحديثة دون مقدمات فأحدث ذلك اختلالاً كبيراً في كيفية تقبلها والموائمة معها [٣] .

فكان العراق قبل ذلك قانعاً بما عندهُ وهو لا يكاد يعرف غيره ، إلا انه فوجئ على حين غرة بأمورٍ ناقضت ما أعتاد عليه ، فأصيب من جراء ذلك بصراعٍ نفسي

---

[١] د. نزار توفيق سلطان الحسو ، مصدر سابق ، ص٣٥ .

[٢] د. علي حسين الوردي ، وعاظ السلاطين ، مصدر سابق ، ص٥٩ .

[٣] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص٢٨٥ .

واجتماعي ، وهو لا يزال يُعاني منه وسيظل إلى فترةٍ طويلة [١] ، إذ أن كبت المجتمع في زوايا مظلمة بحيث لا يتصل ولا يصلهُ كل ما يفد إلى العالم، يجعلهُ يرضى ويقتنع بما موجود لديه ، وعندما تُفتح الأبواب له يُصاب بالذهول ولا يكاد يقبل بذلك فيدخل في مخاضات عسيرة ، تجد من يؤيدها وآخرون يرفضونها ، وما يعتري ذلك من أزماتٍ وقلاقل إلى حين الاستقرار أو لا .

ولما كان العراقيون قد وقعوا تحت الاحتلال طوال تلك الفترات ، فهم يعرفون طعم الموت تماماً ، فقد واجهوا الاحتلال البريطاني في بداياتهِ ومات منهم المئات ، وانفجرت مشكلة الآثوريين في الثلاثينيات وانتهت بمجزرة ، وحدثت مجازر أخرى بعد ثورة (١٩٥٨) في كركوك والموصل ، ثم بدأ العصيان الكردي ولم يتوقف إلا في منتصف السبعينيات مخلّفاً أكثر من مائة قتيل معظمهم من المدنيين ، وما كاد لهذا العصيان أن يتوقف حتى بدأت الحرب مع إيران ، والتي ذهب فيها مئات الألوف من الضحايا [٢] .

أن جل أزمات هذا المجتمع قد تأتت من خيراتهِ وثرواتهِ التي جلبت القوى الاستعمارية فخربت وهدمت وأحالت البلاد إلى ميدان للتصارع والمؤامرات وكسب الرهانات وملئ الخزائن بخيراتهِ ، والتي تركت البلد بأفرادهِ مُعرضين لشتى أنواع الأمراض المجتمعية من إفقار واضح وهيمنة وتخلف وعدم مواكبة للحياة العصرية .

أن غنى هذا البلد بخيراتهِ ربما يكون من الأسباب القوية جداً في تأزمهِ ، فلم يأت على الأغلب حاكم أنصف هذا المجتمع ، إلا وكانت مصالحهُ هي الأولى قبل كل شيء وعلى حساب البلد وأفرادهِ .

فربما يكون هذا الوضع قادر على أنشاء قاعدة عامة تقول أن البلدان الغنية بثرواتها ربما قد تُعاني الكثير من الويلات قياساً بالبلدان المتواضعة الإمكانيات ، إلا إن ذلك ليس بقياس فكثير من البلدان استطاعت بحكمةٍ وتروي حكوماتها الوطنية

---

[١] المصدر نفسه ، ص٢٨٦ .

[٢] د. غسان سلامة ، مصدر سابق ، ص٩.

غير المُستغِلة أن تبني وتطور البلد بإمكانياته الكثيرة دون جعلهِ عرضة للاستغلال أو النهب من قبل المستعمر .

لعل المواطن العراقي قد توقع أن يعيش في بلدهِ طول تلك الفترات معيشة الأغنياء ، إلا انه صُدِم بعدم جدوى عيشهِ على أرضٍ غنية ، فلم يحصل من كونهِ يعيش في العراق سوى على سمعة أنه بلد غني لكنه يعيش على النقيض من ذلك؛ الأمر الذي جعلهُ في حيرةٍ من أمرهِ ، فماذا يفعل حيال ذلك ؟ لقد بدأ بتخبطٍ كبير وتناقض في سلوكهِ ومواقفهِ ، فهو يريد شيئاً قد سُلب منه ، ووقع في المحرّم في أغلب الأحيان ، وكانت الصورة النهائية له اغتراب وتفكك وتحلل .

٦. التقبل غير الواعي للثقافة الوافدة :

من الممكن أن يكون هناك رفضاً أو تقبلاً غير واعياً لكل ما هو حديث ومتطور ، في مجتمعٍ عاش مغترباً ومنعزلاً بسبب سياسات حكوماتهِ والاحتلالات المتعاقبة عليه ، فضلاً عن طبيعتهِ البدوية ورفضهِ لكل جديد واعتبارهِ مخالفاً لقيمهِ ومبادئه وتمسكه بالقديم .

لقد بدأ الصراع بين القيم القديمة والحضارة الجديدة في المجتمع العراقي عندما جاءت الحرب العالمية الأولى وجلبت معها الحضارة الحديثة [١] ، فأصبح هناك تصادم بين المحافظة على المألوف القديم وبين السير مع كل ما هو جديد ، ولكن تبين أن الموقف الأخير ليس بالأمر الهين ، إذ يتبعهُ تغير في الأنماط السلوكية والقيم ، وبذلك يحدث الصراع أو التناقض بين القديم والجديد .

أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى كانت صاخبة من نواحٍ شتى ، فكان من أهم مظاهرها ما حدث فيها من تحريمٍ وعدم الأخذ بكل ما جاءت بهِ الحضارة من أفكار وعادات وأزياء ، إذ كان السواد الأعظم من الناس ينظرون بعدم الرضا والرغبة إلى كل شيء جديد ، فدخول المدارس وقراءة الصحف وتعلم أية لغة أوروبية حرام ، وكذلك لبس القبعة وتناول الأكل بالملعقة ، وربما الجلوس على

---

[١] د. علي حسين الوردي ، في الطبيعة البشرية ، تقديم : سعد البزاز، ، مصدر سابق ، ص١٤٥ .

الكرسي أيضاً حرام ، فضلاً عن محرماتٍ أخرى [١] ، وتلك صفات أكتسبها المجتمع العراقي من المد البدوي الذي تحلى به وجعل القديم ثابتاً لا يمكن التجاوز عليه ، وهو الأصل وما عداه من الحديث فهو ضار ومؤدي إلى نسف جذور القديم الثابت ، إذ أن التفكير الضيق في تلك الفترة والانعزال هو الذي لعب دوراً جوهرياً في النظرة إلى كل حديث وكأنه يُريد أن يجتث التراث من جذورهِ ويلغيه.

فلم تكن هناك عقول تفكر بالطريقة التي تجعلها تتقبل كل حديث لملائمة العصر دون المساس بالقديم ، وإنما عدم تقبل الآخر بكل ما فيه كانت السمة الغالبة على المجتمع العراقي آنذاك .

ولعل ذلك رسم صورة نمطية هزيلة لمجتمع لا يقوى على النهوض ويُصدم عندما يحتك بطريقةٍ أو بأخرى بكل حديث ، لبعدهِ عن التطور ورغبتهِ في البقاء ثابتاً كما يريد .

أن الحضارة الحديثة بكل منجزاتها تسللت إلى العراق منذ فترات طويلة ، حيث دخلت الباخرة والتلغراف والحاكي والعربة ، فضلاً عن بعض المخترعات الأخرى البسيطة ، لكن المخترعات الحديثة أخذت تدخل إلى العراق عقب الحرب العالمية الأولى بزخمٍ شديد ، فأذهلت عقول الناس وأخرجتهم من عزلتهم وقوقعتهم [٢] ، إلى صراع نفسي بين رغبتهم في البقاء على القديم ورغبتهم في التطور ، فهل يقبلون بالحديث وهل سينجح أم يبقى الخوف يتملكهم ؟

نحن لا ننكر أن الحضارة الحديثة بتطوراتها قد تحمل محاسنٍ كثيرة ، ولكنها تكون غير مفيدة للذي لم يستغلها بالشكل الأمثل ويقع في مغرياتها ، إلا إنها بالمقابل أن أُستثمرت بشكلٍ أمثل وعُرِف الطريق الأسلم من ورائها ، فبالتأكيد ستكون خير عون ومفيدة للبلدان التي دخلت فيها .

ولما كان المجتمع العراقي قد تأصلت فيه الجذور القديمة بعاداتها وتقاليدها، فليس من السهولة عليه تقبل كل وافدٍ كما هو من دون عقبات .

---

[١] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص٢٨٧ .

[٢] د. علي حسين الوردي ، في الطبيعة البشرية ، تقديم : سعد البزاز، مصدر سابق ،ص١٢٤ – ١٢٥.

فتعوّد الناس على قيم معينة من الصعب عليهم تركها دفعة واحدة ، إلا إنها قد تضعف ولكن بعد فترة ، ولنا أن نرى ظهور مشكلات أجتماعية جراء الصراع بين القديم من القيم والحديث منها [١] .

أن مشكلة المجتمع العراقي أنه أنحدر من جذورٍ بدوية تأبى التغيير وتصر على القديم ، فدخول الحديث معناه حدوث انقلاب جذري في أسس وقيم ومكونات المجتمع ، وطول تلك الفترة الصراعية يمر المجتمع بأزماتٍ من المؤكد أنها تركت تأثيرات واضحة على ملامح شخصية كل فرد فيه .

كما هو معلوم إن الطبيعة البشرية تتعرض دوماً للصراعات والتوترات ، والإنسان هو مصدر هذهِ الجدليات ، وعندما تختل هذهِ الطبيعة بأن يطغى أو يتناحر جانب مع الآخر ، فأن الحضارات والمجتمعات الإنسانية لا تستطيع كما يرى أبن خلدون أن تنهض وتتطور أو تؤخر انهيارها وتفككها وتبعثرها وسقوطها [٢] . فذلك طبيعي لعدم وجود المؤهلات التي تمكن المجتمع من النهوض ، فدخول المجتمع في دوامة الصراع بين القديم والحديث معناه عدم أهليتهِ للانضمام إلى مصافِ الدول المتطورة والآخذة بالتقدم .

لقد وضّح الدكتور الوردي ذلك بشيءٍ واسع في كتابه الموسوم " لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث " إذ قال " أن أهم سبب للتناشز الاجتماعي الذي نُعانيه في المرحلة الراهنة هو أن الحضارة الحديثة جاءت إلينا بأفكارٍ ومبادئ ومفاهيم تُناقض العادات الاجتماعية التي نشأنا عليها في بيئاتنا المحلية ، فقد جاءت لنا مثلاً بمبادئ المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية والوطنية وما أشبه ، وهذهِ في حقيقة أمرها لا تنسجم مع قيم العصبية والقرابة والجيرة والنخوة والدخالة وحق الزاد

---

[١] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[٢] محمود الذوادي ، أضواء على مفهوم الطبيعة البشرية في الفكر الخلدوني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٧ ، السنة الرابعة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص٨٧ .

والملح وغيرها من العادات التي كانت سائدة في الجيل الماضي ، والتي لا يزال أثرها باقياً في أعماق النفوس " [١] .

فالمسألة تعود للجذور أكثر مما هي آنية ، إذ أن العصبية والقرابة وقيم البداوة تجذّرت بشكلٍ مازالت آثارهُ باقية ، وقد صيغت أجيالاً على هذا المنوال ، فالمجتمع العراقي ليس بمعزلٍ عن العالم حتى لا نتوقع حدوث صراعاً بين القديم والحديث ، فالحديث دخل ألينا من دون استئذان فانتفضت قيمنا البدوية من مكانها تحاول وتخشى أن تُجتث جذورها من الأعماق .

لقد كان على العراقيين أن يتركوا طمأنينة الماضي والانجرار وراء ميدان المدنية الغربية ، التي جاءت بمخترعاتها ونظمها الفكرية والاجتماعية [٢] ، وفعلاً فقد تعلموا بعد فتراتٍ بعض الشيء كيف يتلاءموا معها ومع مكتسباتها دون رفض الماضي أو نسفهِ من جذورهِ .

لا يخفى على أحدٍ أن القوالب الجاهزة والمقصود بها الحضارة الغربية عندما تدخل على مجتمعٍ ، تدخل بسلبياتها وإيجابياتها ، وهذا المجتمع لهُ أن يُفكك رموز المعادلة ويكسب الرهان لصالحهِ فينتفع من منجزات الحضارة الحديثة من دون الوقوع في مضارها .

ولعل المجتمع العراقي قد استفاد كثيراً من هذهِ المنجزات من خلال الانفتاح والتطور وتغيير الكثير من القيم البالية ، إلا إن السلبيات قد أخذت لها حصة ومكاناً منه ، فتغيرت قيم كثيرة كانت وقد تلبّست بعضها بقيم الانحلال والتفسخ ؛ الأمر الذي أضعف التمسك بعض الشيء بالقيم الدينية وغيرها ، وجلبت هذهِ المنجزات أيضاً انفتاحاً غير مدروس للكثير من أفراد المجتمع العراقي فأخذوا التطور بما فيه ، فانعكس الأمر عليهم بسلبياتٍ نالت من سلوكهم وأنماط حياتهم .

---

[١] د. علي حسين الوردي ، لمحات أجتماعية من تأريخ العراق الحديث ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٢٩٩ .

[٢] د. علي حسين الوردي ، مهزلة العقل البشري ، بغداد ، دار الحوراء للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣ .

وعليه فالسبب في عدم التقبل الواعي لكل حديث يعود في جذورهِ إلى طبيعة تركيب المجتمع وما تأثر بهِ من مناخ والأصول التي أنحدر منها ، وما تركتهُ صراعات القديم والحديث في شخصية الفرد فيه ، فضلاً عن أن عدم التقبل قد جاءت بهِ مؤثرات أخرى أقل شأناً من السبب الرئيس ، مثل تسلط الحكومات وجعلها المجتمع يعيش حالة من العزلة ، فلا يتمكن من هضم وتقبل أي شيء بعد خروجهِ منها ، وغيرها من الأمور الأخرى .

وربما ما ذكرناه من أسباب جوهرية سابقة لتأزم المجتمع العراقي بصورتهِ الحالية ، تعتريها أسباب أخرى ساعدت على ازدياد محنة هذا الشعب .

فتخلفنا في معرفة ماضينا سبب ونتيجة لتخلفنا في معرفة حاضرنا وفشلنا في وضع أسس صحيحة وفعالة في إنقاذنا من كوارث البشرية [١] .

وما ذلك إلا رهن بتصرفنا بشكلٍ مستقيم ، وفرص هذا المجتمع في وقوعهِ تحت سلطات عادلة وعدم وجود أطماع تحوم حوله .

أن الصفات الإنسانية الآن في محنةٍ حقيقية ، لكونها عُرضة وبشكلٍ فعّال للتسطيح والتهميش والقولبة ، فما يُعانيه الإنسان في كل أرجاء العالم من فقرٍ وقهرٍ وتفكك بنيوي مجتمعي ومسخ للحقوق والامتيازات ، لم يأتِ من فراغٍ وإنما عملت جهود البشر بجانبها غير السوي لإيصاله إلى هذهِ الدرجة [٢] .

وعليه فجزءٌ كبيرٌ مما نحن فيه سببهُ معطياتنا ونظرتنا للواقع وتعاملاتنا معه بصفاتنا وقيمنا وتقاليدنا .

أن المجتمع العراقي ليس بحاجةٍ بصورةٍ أكبر لأسبابٍ أخرى تُساهم في تأزمهِ ، فربما سبب جوهري واحد قد أحالهُ أو فرّغهُ من محتواه ، فالمثالب كثيرة والوهن واضح في هذا المجتمع المتقطع الأوصال نسبياً الآن ، ونحن بلا شك نقول أن مسيرة حياتهِ كانت غير صحيحة تظافرت عوامل ذاتية خاصة بأفرادهِ وبيئتهِ وأخرى

---

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٢٦ .

[٢] مازن مرسول محمد ، أقنعة مجتمعية ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :

www . annabaa . org .

خارجية من محتل وتكالب استعماري على إيصاله إلى هذهِ الدرجة من المأساوية التي هو عليها الآن .

فماذا تركت هذهِ الأزمات من مؤثراتٍ ، وما مدى وقعها على المجتمع العراقي ؟

المبحث الثاني

الانعكاسات الناجمة عن الأزمات في المجتمع العراقي

لا يمكن وصف المجتمع العراقي بصورتهِ الحالية بالدقة التي نُريدها ، إذ أن توالي الأزمات قد جعل من هذا البلد حاضنة لإفراز الكثير من النتائج السلبية ، والتي تتزايد يوماً بعد يوم .

لعل وقوع العراق ضحية كل هذهِ الأزمات لهو كفيل بجعلهِ بلد مُتشظٍ إلى درجةٍ يصعُب معها الوقوف على صورةٍ نهائية لهُ . فالإفرازات تتوالى في الظهور كنتيجة فعلية لما تعرض له هذا المجتمع .

لعلنا قد نحدد أهم نتائج هذهِ الأزمات ، إلا انه ربما تكون هناك نتائج أخرى ستفصح عنها أوضاع المجتمع العراقي الحالية مستقبلاً .

أن ما تعرضنا له من أسباب لازمة المجتمع العراقي ، ربما كانت هي بذاتها نتائج لأسبابٍ سبقتها ، وعليه فهذهِ النتائج قد تصبح أسباباً لنتائج أخرى يؤول إليه وضع المجتمع العراقي .

لقد توالت على هذا المجتمع العديد من المحن والتي أسقطتهُ – من دون مبالغة– صريعاً للتقلبات والهفوات والانكسارات ، إذ بات من غير الممكن أن نقرنه بغيرهِ من المجتمعات المستقرة .

ولما كانت شروط أي مجتمع هي التفاعل والتكافل والتساند والترابط بين أنساقهِ ، أي كل ما يؤدي إلى سير الحياة بصورةٍ طبيعية ، لذا لا يمكن عد العراق حالياً وبهذهِ الصورة مجتمعاً قائماً بذاتهِ ، إذ أفتقر لأبسط مقومات المجتمع .

وحتى لا نكون أكثر ظلامية يمكن القول أنه شبه مجتمع أو مجتمع ربما متقطع الأوصال ، ولا نريد أن ننفي صفة المجتمع عنه نهائياً ، وإنما ذلك لعرض الحالة المتأزمة التي هو عليها الآن ، وما هي إلا نتاجٍ لما مر بهِ من كوارث وأمراض مجتمعية .

أن أغلب المجتمعات الحالية تشهد استقراراً في بُناها المؤسسية وترابطاتها، ومع ذلك لا تكاد تُجاري الحياة إلا بجهدٍ ومواكبة ، لان الحياة بطبيعتها تحتاج للجري المحسوب والعقلاني ، لتلافي التأخر والسقوط وعدم التطور . فما بال مجتمعٍ قد تخلف كثيراً في اغلب نواحي حياتهِ ، إذ ضرب الاغتراب والتسطح والذوبان والجمود والخوف كثير من جزيئات حياة أفرادهِ ، بالتأكيد فأنهُ سيكون مجتمعاً مريضاً ، ومرضهُ هذا سيفرز أمراض أخرى تُحيله إلى حطام أن لم يُعالج بالطرق المناسبة .

ما يمكن قوله أن المجتمع العراقي عانى كثيراً على طول فترات تأريخهِ ، واليوم تتجسد صورة معاناتهِ بتقطع أوصال ما يربط الفرد العراقي بنفسهِ أولاً وبمجتمعهِ والأفراد الذين يعيشون فيه ثانياً .

ربما يكون الكلام في كل شيء أقل وطأة من ملامسة الواقع في وصف الأشياء أو معايشتها ، فما نعرضهُ من ثمار أزمات المجتمع العراقي ، قد لا يصفها بشكلها الحقيقي ، عنها لو تمت مشاهدة وملاحظة مجريات حياة وأفكار وقيم الفرد العراقي الآن وماذا يدور في داخلهِ وما يُعاني ، ومظهر حياتهِ التي يعيش فيها .

أن المجتمع العراقي ربما يكون في أسوأ حالاتهِ ، فهو لا يكاد ينهض لان رصيده من المقومات التي تساعد على النهوض لا نقول مُعدمة بل ضعيفة جداً ولا تقوى على مجاراة مقومات النكوص والتقهقر .

أن ما تعرض له هذا المجتمع من انعكاساتٍ تكاد تكون كثيرة إلا إن أبرزها يقع في :

١. تعدد الولاءات والانتماءات بدل الولاء للدولة والمواطنة :

في وضع مثل وضع المجتمع العراقي تكاد تكون هذهِ الأمور حاضرة ، فلا نستغرب تشظي ولاء المواطن مع تكالب الأزمات على مجتمعهِ ، بحيث جعلتهُ يخشى من ضعف الحكومة وتبدد السلطة ودكتاتوريتها .

أن الولاءات الاجتماعية الضيقة (قبلية وعشائرية وطائفية) ، لم تأتِ بشكلٍ اعتباطي ، بل شهد لها التأريخ بوقائعهِ ، فهي تلبي وظائف أجتماعية وسياسية مهمة تتمثل في تأمين كل ما هو ضروري للفرد من حماية ورعاية وغيرها [١] . وما ذلك إلا نتيجة فعلية لضعف وعجز وعدم قدرة مؤسسات الدولة والسلطة على تأمين مستلزمات الفرد لهشاشة هذهِ البُنى وضعفها ؛ الأمر الذي يدفع بالفرد إلى الالتفاف حول مرجعيتهُ الأولى التي توفر له كل ذلك ، فتحل مكان سلطة الدولة ، فيشوب التعدديات مسرح المجتمع ، ولا يصبح الانضواء هو تحت راية دولة معينة ، وإنما كل فرد يخضع لقبيلتهُ أو طائفتهُ ؛ الأمر الذي يعرّض البلد إلى ألانشقاقات والتصدعات ، لتضارب مصالح كل طرف مع الآخر .

وينبغي أن لا يغيب عن البال بأن المجتمع العراقي ولفتراتٍ ليست بالقصيرة عد مسألة الولاء وتعريف الذات هي أكثر ارتباطاً بمفاهيم تقليدية تأتت من الولاء للعائلة والعشيرة أو الشلة [٢] ، أي أن هذهِ القضية ليست بجديدة ، فالولاءات وتعدد الانتماءات قوية في هذا المجتمع ، إلا إن ما يُزيد تهشم المجتمع هو ضعف أو تأزم الدولة والشعب ، فيعود ذلك الفرد إلى ولاءاتهِ من دون ولائهِ وانتمائهِ لمجتمعهِ ووطنهِ .

في مجتمع مثل العراق بتركيبتهِ المنحدرة من الأصول البدوية ، نجد هذه الولاءات قد تأصلت في نشأة هذا المجتمع ، فكل فرد وُلد وهو يخضع بولائهِ وانتمائهِ لعائلتهِ وعشيرتهِ ، ولا يجب أن يحيد عن كل قواعدها ، وهي الحاضنة الرئيسية له الآن ، إلا إن تطور المجتمع إلى سلطة وحكومة وبُنى مؤسسية قد أضعف هذهِ الولاءات ، ولا يعني ذلك الإلغاء الجدي والكامل لكل معتقداتها وأرثها ، وإنما عدم الرجوع في كل شيء لسلطة القبيلة أو الطائفة ، وإنما الاحتكام إلى قانون الدولة . غير أن ضعف الدولة معناه الرجوع والتمسك بأعراف وقيم القبيلة والعشيرة كقوانين مُسيرة للحياة بفقدان قوانين الدولة لسطوتها .

---

[١] علي أسعد وطفة ، مصدر سابق ، ص١٠٤.

[٢] د. نزار توفيق سلطان الحسو ، مصدر سابق ، ص١٠٢.

إن التركيبة المجتمعية لعراق اليوم قد ولّدت بعض الأجيال الجديدة التي لا تعرف معنى الانتماء والولاء للوطن ومفهوم الدولة الحديثة وروح المواطنة ، ولا الانتماء الحزبي أو النقابي الهادف ، لأنها أجيال قد نشأت على التسلط والخضوع والخوف واضطرت بشكلٍ أو بآخر إلى التقوقع حول نفسها والانطواء حول مصالحها الآنية والتضامن فيما بينها عشائرياً ومذهبياً وطائفياً ،على الرغم من انخراط عدد كبير منهم في الأحزاب والمنظمات المدنية والجماهيرية والمؤسسات العسكرية والأمنية ، بسبب الخوف والحاجة من جهةٍ وكتعبير عن روح التمرد من جهةٍ أخرى [١] .

قد نجد أن الأمر من السهولة ، إلا إن الواقع يقول غير ذلك ، فالإكراه والخوف والقمع والتسلط من شأنهِ أن يُهمش الإنسان ويفقدهُ صوابهِ ، فلا يصبح سعيه إلا لشيءٍ واحدٍ وهو كيف سيحافظ على حياتهِ ، فيلجأ لمن يوفر له ذلك على أقل تقدير ، إذ يشعر مع قبيلتهِ أو طائفتهِ بالاطمئنان والاستقرار خاصةً أذا تعرض لشتى أنواع القهر من سلطتهِ أو دولتهِ .

ولما كانت الولاءات الاثنية والقبلية والطائفية متأصلة في المجتمع العراقي، فمن الملاحظ أن هذهِ الولاءات تظهر بين الجماعات ذات الثقافة التقليدية والنزعة الأبوية – البطريركية والقيم والعصبيات العشائرية ، إذ يكون الولاء للقبيلة أو الطائفة أشد وأقوى من الولاء للدولة والوطن ، مع أن الولاء للجماعة الفرعية يتعارض تماماً مع الولاء للوطن وأن الاعتزاز بالقبيلة يتحول إلى قبلية والاعتزاز بالطائفة يتحول إلى طائفية [٢] .

ومن ذلك لا تُحبذ ولا تُشجع الانتماءات الفرعية ، فهي تشذ إلى ولاءات وانتماءات تعصبية ضد بعضها البعض ، وبالتالي تنعكس سلبيات هذا المشهد على المجتمع ككل وخاصةً عند أصحاب النزعة الأبوية الرافضة لكل حديث ومتقدم وكل ما تراه يُهدد قيمها وتقاليدها .

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، هل يبحث العراقيون عن هوية ، مصدر سابق .

[٢] المصدر نفسه .

أن دائرة الولاءات والانتماءات للقبيلة أو العشيرة التي وضع المجتمع العراقي نفسه فيها قديماً وحديثاً ، قد تعرضت إلى تصدعات قد أضعفتها ، ففضلاً عن مجيء الدولة والقانون ، هناك سبب آخر تمثل بربط العراق بالعالم الخارجي والانفتاح الكبير وانتشار النقود والانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح المدارس وتطور الصحافة والحرف والصناعات الصغيرة ؛ الأمر الذي لم يلغ هذهِ الولاءات والانتماءات وإنما غلفها بغلاف حضري شفاف سرعان ما يكشف عن نفسهِ عندما تسنح له الفرصة [١] .

وذلك هو من أسباب ضعف وقوة الولاءات والانتماءات ، إلا إن جوهر قوتها حالياً هو ضعف وتقلص دور من حل محلها أي الدولة وتعرضها لازمات جعلتها غير قادرة على أداء مهامها بصورةٍ منظمة .

وعلى العكس من ذلك ففي الوقت الذي يكون فيه الولاء للقبيلة أو الطائفة مشروعاً في غياب الدولة الحديثة ، فأن هذا الولاء يفقد هذهِ المشروعية مع التكوينات المدنية الاجتماعية الحديثة ، إذ تفقد التنظيمات الاجتماعية التقليدية دورها ووظيفتها وتتخلى عنها الدولة أو المجتمع المدني . وهذا يعني أن الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة سافرة من التعصب الخالص الذي يفقد مبررات وجودهُ التأريخي ، وتلك هي الحالة التي تدمر المجتمع ووحدتهُ ، والمهم كما يقول سعد الدين إبراهيم [*] " إلا يتحول الاعتزاز بالقبيلة إلى قبلية والاعتزاز بالطائفة إلى طائفية " [٢] .

لقد جاءت صورة المشهد العراقي اليوم واضحةً في هذا المجال ، فتعدد الولاءات والانتماءات على أشدهِ ، وذلك نتيجة طبيعية لما يمر بهِ المجتمع فضلاً عن السابق من كوارثٍ وأزماتٍ . فالمشكلة هي ليست في تعدد الانتماء والولاء ذاتهِ ، فما هو الضرر مثلاً في انتماء وولاء فرد لعشيرة أو قبيلة ؟ فألاهم هو أن لا

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

[*] عالم اجتماع مصري .

[٢] علي أسعد وطفة ، مصدر سابق ، ص١٠٢.

تتعارض مصالح المجتمع والدولة مع انتمائهِ وولائهِ لقبيلتهِ أو عشيرتهِ ، أي لا يُلغى الولاء للدولة والمواطنة على حساب ولائهِ لجهتهِ التي يُريدها .

في كل مجتمعات العالم تبرز هذهِ الولاءات والانتماءات مع ضعف الدولة ، فالعراقي اليوم يشعر بتأزم وضعهِ والعودة إلى جذورهِ بالولاء لعشيرتهِ والطرف الذي يطمئن إليه ، وذلك بحد ذاتهِ قد أزم من الموقف أكثر إذ قسّم النسيج المجتمعي إلى جهات متصارعة ومتحاربة فيما بينها ، وهذا هو الضرر الكبير الذي يؤدي إليه تعدد الولاءات والانتماءات من دون الوطن .

أن المواطنة في أحدى معانيها تعني الإخلاص للوطن من دون فئة فرعية أخرى ، والولاء هذا يعني الحفاظ على قيم ومقومات التكاتف والتلاحم ونبذ العنصرية والطائفية ، فقد تكون الجهات المتصارعة متكاتفة داخل الفئة الواحدة ولكنها متحاربة مع الفئات الأخرى . ولكن الولاء للوطن وحده يعني التناغم والتآلف والتكاتف ضد كل ما يُعيق حركتهِ واستقرارهِ .

فما يواجههُ المجتمع العراقي اليوم من سلب للاعتراف بالوطن ، معناه تهشيم وتصدع المجتمع ، لان وفاقهِ هو بتكامل وتعاون أفرادهِ على رفعتهِ ، وليس التحزب بفئاتٍ ضد أخرى داخل المجتمع الواحد .

أن جل ما يُعانيه المجتمع العراقي اليوم في مسألة تعدد الولاءات والانتماءات وكنتيجة للازمات التي مر بها يمكن أن يمثلهُ الشكل الآتي :

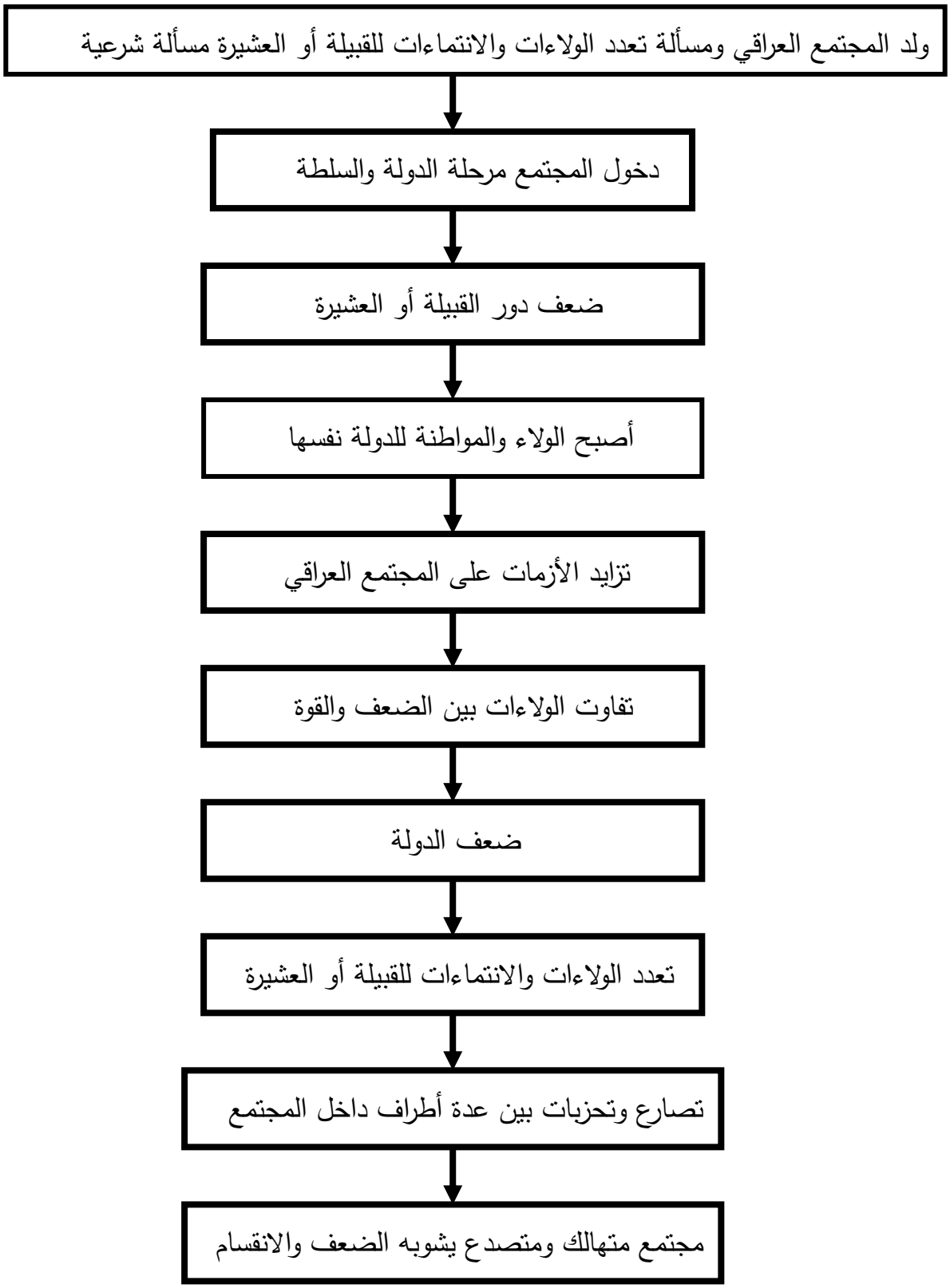
ولد المجتمع العراقي ومسألة تعدد الولاءات والانتماءات للقبيلة أو العشيرة مسألة شرعية
دخول المجتمع مرحلة الدولة والسلطة
ضعف دور القبيلة أو العشيرة
أصبح الولاء والمواطنة للدولة نفسها
تزايد الأزمات على المجتمع العراقي
تفاوت الولاءات بين الضعف والقوة
ضعف الدولة
تعدد الولاءات والانتماءات للقبيلة أو العشيرة
تصارع وتحزبات بين عدة أطراف داخل المجتمع
مجتمع متهالك ومتصدع يشوبه الضعف والانقسام

شكل (٣) يوضح مسألة تعدد الولاءات والانتماءات في المجتمع العراقي

من هذا الشكل نلاحظ كيف أن مسألة الولاءات والانتماءات كانت قضية طبيعية ، إذ أن كل فرد له الحق في الانتماء والولاء لقبيلتهِ أو عشيرتهِ ، لكن ليس على حساب عدم الولاء والانتماء للدولة ، ويمكن القول أنهُ كلما قويت الدولة ضعف دور القبيلة أو العشيرة وأنتقل ولاء المواطن الكلي إلى دولتهِ والسلطة التي يكون تحت وصايتها ، وعلى العكس كلما تعرّضت السلطة والدولة إلى تصدعٍ وانقسام باتت ضعيفة ، وفي ذلك الوقت يبرز دور القبيلة أو العشيرة كدورٍ جوهري يسد فراغ الدولة الضعيفة ويأخذ مكانها ، إلا إن هذهِ الانقسامات تؤثر كثيراً في المجتمع بتصارع الأطراف في داخلهِ فيما بينها ولا يهمها الولاء للمجتمع الواحد ، فتبدو حالة المجتمع وكأنهُ فاقداً للمركزية في حسم أمورهِ ومعالجة مشكلاتهِ ، ومن ذلك لا يوجد ولاء كلي لهُ وإنما للعشيرة أو القبيلة أو الجهة التي ينتمي لها الفرد .

٢. تسطح الأفكار والقيم :

أن ظروفٍ كهذهِ تعمل وبشكلٍ جدي على تعطيل كل تفكير وإبداع وتدعو إلى أحداث خلل في القيم والمرجعيات التقليدية التي يستند إليها الفرد ، فكيف يفكر ويُبدع الإنسان مع وجود معوقات تدفعهُ إلى الابتعاد عن ذلك ؟

أن منظومة القيم ستكون في مواجهة خطيرة مع التهميش والتسطيح والتغريب والتمزق ، إذ أن وجود تحولات جذرية أزمت بنية المجتمع العراقي قد قولبت أفكار وقيم المجتمع لما يلاءم التكيف مع الأزمات .

وعلى الرغم من ذلك فالتأريخ يُثبت أننا شعب ذو خيال مبدع وخلاّق ، ولعل قرون الحقبة المظلمة وأجيال التجارب الدامية ، قد عمّقت فينا الخوف من التفكير والإبداع في رؤية الواقع ، إذ إننا تعلمنا أن نستخدم خيالنا وحسّنا النقدي المتمرد في

مجالات الشعر والفن وتفاصيل الحياة الحسية والروحية ، إلا في الواقع السياسي والاجتماعي [١] .

وتلك حقيقة إذ أنحصر تفكيرنا في قضايا ليست جوهرية تُعالج وضعنا المأساوي ، وإنما في قضايا ترفيهية ليس عليها رقيب ، وأصبح عدم الاكتراث لمصالح المجتمع والخوف والتنصل من كل مسؤولية هو الشعار الوحيد لذلك .

لعلنا نلاحظ أن نهضة الكثير من المجتمعات قد جاءت من عقول أفرادها وتفكيرهم وإرهاصاتهم ، فكيف الحال في مجتمع قد حجبت الظروف فضلاً عن بعض سجاياه عنه كل تقدم ونهضة ؟

أنهُ سيُعاني قصوراً وتخلف واضمحلالاً في جوانب عديدة ومهمة من حياتهِ، ويعتري سلسلة حياة المجتمع انفراطاً وتعثراً في الكثير من مراحلها .

فهل أننا فشلنا في خلق فكر وثقافة عراقية خلاّقة ؟

أن سر تشتتنا الروحي والسياسي يعود أساساً إلى فشلنا في خلق فكر وثقافة عراقية مستقلة ومتخلصة من هيمنة الطروحات الملتزمة بالمعاني الضيقة [٢] .

فكيف تنشأ ثقافة وفكر مبدع في بلد عرضةٍ للأوبئة المجتمعية والكوارث ، وحتى لا نلقي اللوم فقط على الظروف ، فالفرد العراقي شارك أيضاً بتأزم وضعهِ مشاركةً فعّالة وفي عدم جديتنا في الخلاص من أسباب التشتت والانهيار ورسم طريقٍ واضح المعالم نحو التطور والتقدم .

لقد أُصيبت ثقافتنا بتصدعٍ منذ عقود طويلة فقد تضافرت عدة عوامل على ذلك منها طبيعة المجتمع نفسهِ وصفاتهِ وتقلبات حياتهِ وحكم البلاد وغيرها . فقصور القيم وتحطمها والتمسك بقيم وأعراف غريبة ليس وليد اليوم ، وإنما برز الآن بشكلٍ أوسع بعد أن تراكمت الأزمات على هذا البلد .

---

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٢١ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٢٥ .

لقد تغلغلت قيم متخلفة في بنية المدن بشكلٍ كبير نتيجة زحف الريف عليها بشكلٍ كبير ، والأكثر من ذلك هو سيطرة أصحاب القيم المتخلفة على زمام الحياة السياسية بالبلاد [١] .

ولعل أخطر ما يواجه استقرار البلاد هو هجوم القيم المتخلفة عليه ، وذلك كفيل بصبغ الحياة بطابع التخلف وعدم التعامل بعقلانية مع معطيات الحياة الحديثة ، وما تلك القيم إلا وقد تأتت من هشاشة عقليات أصحابها ، سواءً نتيجة تركيبتهم أو بسبب الظروف التي أحاطت بهم .

فما نريد قولهِ هو أن الفكر العراقي عانى من أزمات منذ عقود طويلة وهو مريض في بعض الحالات وقد أزداد الوضع عليه سوءً وتعقداً في الوقت الحاضر، فأحالهُ إلى فكر متسطح ومتقطع الأوصال ومفرّغ من قواعدهِ الرئيسة .

ولو نظرنا في التأريخ وبتمعن لتجارب الشعوب القديمة والمعاصرة لوجدنا أن الأوطان لا يقودها فقط الحزبيون والسياسيون ، بل هناك أيضاً القادة الاجتماعيون وفاعلو الخير وأصحاب القلم والفنانون ورجال الدين [٢] ، وأصحاب الفكر الخلاّق والمنفتح والذين يحاولون تحقيق رفعة المجتمع وتطورهِ وتقدمهِ .

فالأمم تقدمت بمبدعيها ، وثقافة المجتمع تلعب دوراً أساسياً في ترابط وتناسق مجريات حياتهِ ، وتأتي تلك الثقافة من عقول وإبداعات من يتحملون مسؤولية صيانة البلاد فيها .

أن تقدم البشرية لم يكن رهن الحروب والانقلابات السياسية ولم ينحصر في خانة السياسة فقط ، بل تقدمت عدة شعوب نتيجة ازدهارها العقلي المتأتي من اعتدال قيمها وأفكارها التحررية والداعية إلى مسيرة الحياة نحو التطور لا التقوقع والانغلاق .

فلم يُساهم في المجتمع العراقي على الأغلب كلٍ من مكانه ومنطلق مركزهُ ومهنتهِ وتخصصهِ في بناء هذا المجتمع وتحصينهُ ضد كل المؤامرات التي أهلكتهُ؛

---

[١] د. علي حسين الوردي ، في الطبيعة البشرية ، تقديم : سعد البزاز، ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٥.

الأمر الذي أنحدر بالمجتمع إلى خلق أجيال لا تفكر كما ينبغي وإبداعها معطل نوعاً ما .

ولعل تركيبة المجتمع العراقي فضلاً عن ظروفهِ قد ساهمت بشكلٍ كبير في تردي وضعهِ وفكرهِ وثقافتهِ ووضعهِ في سلم الانعزال والضعف .

فظروف المجتمع وأزماتهِ قد خلقت أوهاماً وأصناماً وأساطير تناقلت بين الأجيال عن طريق التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية [1] .

أن المجتمع الذي تسودهُ هكذا قيم يعتورها تمزق وتفكك ، تترسب في عقول أفرادهِ أوهام من قبيل كيفية التغلب على هذا الوضع وصعوبتهِ ، وخلق حالة من الخوف والنكوص والتقهقر ، والعيش في دائرة مفرغة ، وتبقى هذهِ الأوهام إلا أن يتغير وضع المجتمع وأفرادهِ .

لو نظرنا إلى مسألة تسطح التفكير في المجتمع العراقي بصورةٍ مجردة وقارناها بدائرةٍ أوسع لوجدنا أن هناك مجتمعات نهضت وأخرى تعثرت بفعل قواها ومنظوماتها الفكرية . فالفكر المتقوقع حول نفسه يرفض قيم التغير ويتأثر بالأزمات التي تنتابهُ ولا يجدي ذلك نفعاً في رفع شأن أفرادهِ ومجتمعهم .

يمكن القول أن المجتمع العراقي لم يستقر فكرهِ وثقافتهِ على مستوىٍ واحد، إذ تفاوت بين صعود وهبوط ، قوة وضعف ، إلى أن وصل بصورتهِ الحالية إلى فكرٍ مشوش غير قادر على الإتيان بالجديد والمبدع ، وكيف يُبدِع وهو مُحاط بهالةٍ من التوترات سواءً السابقة منها أم الحالية ؟

لقد أنتاب الفكر والثقافة العراقية الآن شيئٌ من الجمود والتسطح بعد أن أُثقل عقل الفرد العراقي وأنحصر بكيفية الحفاظ على حياتهِ ومعالجة أمورهِ المعيشية من بين هذا الكم الهائل من التناقضات ، وهو الآن شبه مُنوّم لا يقوى حتى على النهوض والقفز ولو لمرحلةٍ واحدة .

---

[1] د. عبد الجليل الطاهر ، أصنام المجتمع (بحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي) ، بغداد، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ ، ص٥٦ .

أن تلك ليست بمبالغةٍ ، فهذهِ هي الصورة الملموسة الحالية لمجتمعٍ عانى ما عانى من مرارات عقودٍ طويلة مضت .

كيف يمكن لشخصٍ في كل بقاع العالم أن يفكر ويُبدع وهو مُهدد في سلب حياتهِ وحياة أسرتهِ ، فهو لم يعش حراً كريماً ، بل مُستعبداً ، مفروضاً عليه أطاعة الأوامر ، ورأى ما رأى من حروبٍ وصراعات وتناحرات همشت حياتهِ ، فهل هو بمعزلٍ عن كل ذلك ليفكر ويُبدع ؟

في المجتمعات المتقدمة يقومون بتهيئة بيئةٍ خاصة للإبداع والتفكير بجديةٍ للأفراد ولا يتركونهم في بيئةٍ مشوشة .

أننا لا نريد أن نلقي باللوم فقط على ظروف المجتمع والإيمان بالقضاء والقدر ، وإنما الفرد العراقي نفسهُ قد ساهم في ذلك ، فلم يتحرك في الكثير من الأحيان ولو بجزءٍ بسيط في سبيل المحافظة على قيمهِ من التشتت والتصدع ، بل بقي مُحافظاً على البالية في بعضها من دون التصرف بعقلانية ، ولنا أن نحتذي كمثالٍ بالمجتمع الياباني الذي حافظ على قيمهِ على الرغم من مرورهِ بأزماتٍ عاتية .

وحتى لا تكون المأساوية قد جرفتنا كثيراً ووقعنا فيها ، فيمكن القول أن ذلك لا يعني أن المجتمع العراقي مجرداً وبشيءٍ مطلق من كل عقلٍ وفكرٍ جبار ، بل أن لكل قاعدة شواذها ، فحتى هذهِ العقول على الرغم من وجودها ظلت مُعطلة غير قادرة على إنهاض المجتمع وجعلهِ راسخاً بقيمهِ وتقاليدهِ ونظرتهِ للتطور والتحرر.

٣. تأزم شخصية الفرد العراقي :

لعل طبيعة الأزمات التي مر بها الفرد العراقي قد حتمت عليه الانتقال من صورةٍ إلى أخرى ملائمة لأوضاعهِ المتأزمة ، والتي بات ينشد منها الاستقرار .

فليس وجود الفرد العراقي بعدة أوجهٍ الآن هو من سجاياه وطبيعتهِ الخاصة ، وإنما ضغط الظروف والانهيارات جعلتهُ أشبه بكيانٍ لا يعرف أين يستقر وأي جهةٍ يقصد ، فظهر للعيان وكأنهُ يتصف بوجوهٍ متعددة .

أننا لا نجانب الحقيقة أن قلنا أن هذهِ الأزمات كفيلة بخلق مثل هكذا كيان حائر ومتخبط ، فقد خضع الإنسان العراقي وأُجبر على الانصياع لظروفٍ قاهرة أرغمتهُ على التلبس بهذا الشكل .

يقول الدكتور الوردي في كتابه الموسوم " لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث " " أن الإنسان يخضع في حياتهِ الاجتماعية لتنويم يشبه من بعض الوجوه التنويم المغناطيسي ، وهو ما يمكن أن نسميه بـ(التنويم الاجتماعي) . فالمجتمع يسلط على الإنسان منذ طفولتهِ الباكرة أيحاءً مكرراً في مختلف شؤون العقائد والقيم والاعتبارات الاجتماعية ، وهو بذلك يضع تفكير الإنسان في قوالب معينة يصعُب الخروج منه " [1] .

وبالفعل فقد خضع الفرد العراقي لقيم وعادات وتقاليد قد تراوحت بين الاستسلام الكامل لكل ما علّمهُ المجتمع له ، وبين الخروج عنها في بعض الأحيان وبين الاعتدال بينهما كمرحلةٍ ثالثة ، ومن ذلك يتأتى الدوران المفرغ الذي لا يدع الإنسان يستقر في مكان ثابت .

وعليه فمسألة تعدد توجهات الفرد الواحد في المجتمع العراقي بدأت قديماً وقد وصلت بمرحلتها الحالية إلى التلبس بعدة أوجه .

يصف الدكتور عبد الجليل الطاهر المجتمع العراقي بالعبارات الآتية "حدثت في الربع الثالث من القرن العشرين تحولاتٍ جذرية غيّرت وجه المجتمع العراقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأيديولوجياً ، فأنتقل العراق من كونهِ تابعاً مربوطاً بعجلة الأحلاف العسكرية والاستعمارية إلى التحرر الوطني ومن النظام الملكي – الإقطاعي إلى الجمهوري والإصلاح الزراعي والثورة الاشتراكية في الريف ومن الدعوة إلى التعصب للولاءات الضيقة القوقعية المتحجرة إلى الدعوة إلى الانفتاح ووجهة النظر الشاملة ، ومن التخلف إلى التقدمية والانطلاق في مسار المجتمعات المتطورة ، وبالرغم من كل ما قطعهُ المجتمع من أشواطٍ في مضمار التقدم إلا أن المعضلة التي تنتظر الحل العاجل وتتطلب تضافر الجهود هي باختصار ، استمرار

---

[1] د. على الوردي ، لمحات أجتماعية من تأريخ العراق الحديث ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٦ .

الولاءات القوقعية المتكلسة المتحجرة التي بقيت عالقة في وجدانات الأفراد في أعماق الشخصية العراقية وتسيطر على سلوكيتها ونشاطها وتطلعاتها وتمارس أنواع الضغوط الشعورية واللاشعورية عليها " [1] .

من الطبيعي أن تُهمش الشخصية العراقية وتغترب وتتقوقع وتتأرجح من خلال الصدمات الكثيرة التي مرت بها .

فتصدع الفرد معناه تصدع أسرتهِ ومجتمعهِ بأكملهِ ، لان المجتمع يحيا بأفرادهِ وتضافرهم للعمل من أجل رفعتهِ .

لقد مال الفرد العراقي إلى التقوقع من دون الانفتاح ، والتقوقع في إصدار الأحكام والتصرفات ، والتعامل مع الأمور بطريقةٍ غير عقلانية ، وتلك صورة واضحة للتخبط ؛ الأمر الذي يدل على وجود مجتمع مريض ومتأزم .

يتميز السلوك القوقعي بالعنف في معاملة الخصوم ، إذ يعود السبب إلى تراكم المظالم وتجمع الحرمان والانتظار مدة طويلة وخوفاً من ضياع الفرصة ، وذلك يعود في تأريخهِ إلى السومريين والاكديين والآشوريين والبابليين والأمويين والعباسيين [2] .

وذلك صواب فتقوقع الفرد العراقي وكما أكدنا سابقاً تأتى من كثرة أزماتهِ وصدماتهِ التي أحالتهُ إلى شخصٍ عنيفٍ نوعاً ما ، ولا يمكن القول بأنهُ عنيف بالفطرة فذلك لا يصح لان الإنسان أبن بيئتهِ ، لكن الفرد العراقي غلب عليه الانفعال لأبسط الأشياء وينظر إلى الكثير من الأمور بسوداوية ، متشائماً في أغلب الأحوال ، وتلك صفات قد تراكمت كثيراً إلى أن وصلت إلى ذروتها في الوقت الحالي وزادت عليها ارتفاع نسب هذهِ الصفات مع زيادة أخرى عليها كاليأس الشديد ، والخوف الكبير من المجهول ، والعدوانية الواضحة ، وعدم تقبل الآخر بأي شكل من الأشكال وغيرها .

---

[1] د. معن خليل عمر ، رواد علم الاجتماع في العراق ، مصدر سابق ، ص١٠٤ – ١٠٥ .

[2] المصدر نفسه ، ص١٠٤ .

أن الفرد العراقي فردٌ قلقٌ وقد أزداد قلقهِ في المرحلة الحالية ، ويُرجع الدكتور الطاهر قلق الفرد العراقي إلى العديد من الأسباب المهم منها : عدم ثبات الولاءات في وجدان الفرد العراقي " إذ يؤلف العراقي في وجدانهِ تأليفاً متناقضاً ومتحركاً من الولاءات التي تتغير على درجات السُلّم في حركةٍ دائبة من الصعود والهبوط ، فهو مرة يضع الأسرة أو القبيلة أو المحلة أو المدينة ومرة أخرى يضع الطائفة أو الطبقة فوق كل اعتبار ، ويرتبط بكل ولاء دور معين يقوم بهِ الفرد العراقي فتتحد خطوط حياة الفرد العراقي اليومية بحدود تلك القواقع الولائية ، وفيها يولد ويترعرع ويكبر وفي إطارها يتزوج ويربي أطفالهِ وفيها يموت ويحفر قبرهِ " [١].

وذلك ما يؤكد تأرجح الفرد العراقي بشخصيتهِ نتيجة قلقهِ المتواتر والمتزايد ، فلا يعرف لمن يعطي ولاءهِ ويتغير ولاءهِ بين آونةٍ وأخرى ، وكذا الأمر في شؤون حياتهِ الأخرى ، وهذا كان في الفترات المنصرمة ، إلا إن تراكم الكوارث عليه قد أوصلهُ إلى حالة أروع من التناقض والتذبذب وعدم الاستقرار والركون إلى نقطةٍ أو بؤرة معينة .

ومن الإفرازات التي تركتها أزمات المجتمع العراقي على الأفراد هي لجوءهم بعد أن ضاقت بهم السبل وأصبحت منظومة حياتهم فوضوية إلى أيجاد أصنام يتبعوها ويقدسوها خوفاً منها وشعوراً بأنها ستكون المُنقذ لهم .

أن الناس يلجئون إلى عبادة الأصنام عندما يكون واقعهم مريراً وبغيضاً ، ويضطرون تحت ضغط بؤس الواقع أن يضحوا بكل قيمةٍ تجعل من الحيوان أنساناً في سبيل البقاء ، أي إنهم يرون في عبادة الأصنام وسيلة ناجحة لتحقيق رغباتهم وآمالهم [٢] .

والصنم معناه كل ما يسبغ عليه الفرد من هالةٍ من التقديس والقيمة ظناً منهُ بأنهُ المنقذ من مآسيه التي يُعاني منها ، ويكون على الأغلب ما يقدسهُ الفرد ويخضع لهُ هم من القادة ورجال الدين أو المنقذين حسب ظنهم ، وليس بالضرورة

---

[١] د. معن خليل عمر ، رواد علم الاجتماع في العراق ، مصدر سابق ، ص٩٨ .

[٢] د. عبد الجليل الطاهر ، مصدر سابق ، ص١٠.

أن يكون ذلك الصنم منقذاً بالفعل كما في الكاريزما الذي يملك صفات القيادة والإنقاذ ، وإنما ربما خوف الناس منهُ لتسلطهِ ، مثلاً يجعلهم يمجدونهُ في أغلب الأحوال أو ربما يظنون بأنهُ سينقذهم من كوارثهم وآلامهم .

لقد أصبحت عبادة الأصنام والركض وراء الأوهام والأساطير والتسليم بالخرافات والإيمان بها والتعصب لفكرةٍ معينة والتحيز غير المنطقي لأفكار مغلوطة ، شروطاً أساسية لضمان الكفاح من أجل البقاء من جانب الضعفاء في مجتمعٍ لم يقم على أساس ضمان حقوق الفرد وصيانة كرامتهِ [١] ، وذلك ما دأب عليه الفرد العراقي الذي تعرّض لعدة مظالم أرغمتهُ على الانجرار وراء كل ما يضمن حقهُ ، فبات يركض وراء من يمتلك زمام أمورهِ ، وهو حائر لظنهِ أن ذلك يقيه شر المتسلط وهو بالفعل كذلك ، ولغرضٍ آخر وهو لعلهُ يحصل على ما يدعهُ يعيش في هذهِ الحياة بسلامٍ ، أو لاعتقادهِ بأنهُ قد يُخلّصهُ بالفعل مما هو فيه ، ولا يعلم ربما أن الذي هو فيه من يد ذلك الصنم الذي يُقدسهُ .

وحقيقةً لا تتسبب في عبادة الأصنام ظروف المجتمع القاهرة فحسب ، فالعقلية البسيطة والتربية الروحية لهما كبير الأثر في وضع هذا الإنسان لنفسهِ في دائرة مغلقة لا يطل منها إلا على أفكارهِ المتعصبة والمنطوية على اللجوء إلى بعض ما يراه هو مناسباً [٢]

لعل صورة الفرد العراقي باتت في بعض أوجهها الحالية تظهرهُ وكأنهُ يبدو ظالماً ، وذلك قد يكون صحيحاً إلا انهُ لم ينشأ ظالماً وإنما تعرضهُ للظلم بكثرةٍ جعلهُ يتعامل مع غيرهِ بنوعٍ من الظلم والحدة ويعدّها نوعاً من رد الحق وليس بظلمٍ .

وقد أشار إلى ذلك الدكتور الوردي في كتابه الموسوم "وعاظ السلاطين" عندما قال " إن من طبيعة الإنسان أن يظلم أذا لم يجد ما يمنعهُ من الظلم جدياً ، فالإنسان ليس ظالماً بطبعهِ كما يتصور البعض ، أنهُ في الواقع يحب العدل ولكنه

---

[١] د. عبد الجليل الطاهر ، مصدر سابق ، ص٦ – ٧ .

[٢] مازن مرسول محمد ، الطوطمية والصنمية (التباعد والتقارب) ، مجلة مدارك ، العدد ٤ ، السنة الأولى ، بغداد ، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٩ .

لا يعرف مأتاه ، فهو يظلم ولا يدري أنهُ ظالم ، فكل عمل يقوم بهِ يحسبهُ عدلاً ويُصفق لهُ الأتباع والأعوان ويظن أنهُ ظل الله في الأرض معاً " [١] .

وذلك ما يؤكد مرة أخرى تخبط الفرد العراقي اليوم . فالخلط بين معرفة الحق من الباطل والظلم من العدل ، معناه التيهان والخوف والتردد .

من الطبيعي أن تراكم هذهِ المحن قد أفرغ المجتمع العراقي من مصدات الأمان التي تمكنهُ من السيطرة على أمورهِ ، فاليوم بات مجتمعاً يُعاني تبدلاتٍ جوهرية في شخصية الفرد العراقي ، إذ أن الفرد قد مر بفتراتِ ضعف وقوة عملت على تكوين صور لذلك الفرد في كل الوضعيات التي مر بها ، فنراه وبصورةٍ مقاربة ملائماً لكل ما يفد أليه ، أي أن المجتمع العراقي قد وزع قابلياتهِ على هذهِ الأزمات ، وكانت المحصلة الأخيرة مجتمعاً مثقلاً بالكوارث ولا يقوى على النهوض ، إذ أن تداعيات فترة طويلة من تأريخ هذا المجتمع مع بلورتها لشخصيةٍ ومجتمعٍ غير مستقرين في كل نواحي الحياة ومتذبذبين في التعامل واغترابهما ومحاولة لملمة شتاتهما ، فمن المؤكد أن تكون النتيجة سطحيتهما وتعثر بناءهما بصورةٍ حقيقية [٢] .

لقد بات الفرد في المجتمع العراقي يميل إلى التكيف مع كل مرحلة حرجة يمر بها ، فيتقمص صفات تلك المرحلة وما تتطلب منه ، فوجدناه مع وجود حاكم متسلط يُجامل ويتزلف ويقدّس ذلك الحاكم خوفاً على نفسهِ وضماناً لمعيشتهِ ، ووجدناه مع التخلص من التسلط والجور يتحزب وينفرد وحدهُ ، ومع مرور المجتمع بحالة توافق قد يندرج معهُ ويحاول أن يسبغ صفات التوافق عليه ، على الرغم من أنهُ في أكثر الأحيان قد لا يكون مالكاً لها ، إلا انهُ يُريد أن يكون حاضراً في كل لحظة فنراه نفسهُ من صفّق للمستبد ونفسهُ من هتف لسقوطهِ ونفسهُ من خرّب البلد ونفسهُ من دعا إلى اعمارها ومحاربة المخربين وهكذا ، فلم يستقر على وجهةٍ معينة . هل ذلك ملاءمةٍ لوضعهِ أم باتت هي من سجاياه ؟

---

[١] د. علي حسين الوردي ، وعاظ السلاطين ، مصدر سابق ، ص٩٧ .

[٢] مازن مرسول محمد ، المجتمع العائم ، مصدر سابق .

لقد وصف الدكتور الوردي في كتابه الموسوم "دراسة في طبيعة المجتمع العراقي" الفرد العراقي بأنهُ وقع في ازدواجٍ للشخصية ، أي وجود موقفين تظهر بهما شخصيتهِ نتيجة تعرضها لقيم ثقافية جديدة .

وقد علّق على ذلك بأن ازدواج الشخصية بالمعنى الاجتماعي هو ليس مرضاً نفسياً ، أنما هو ظاهرة أجتماعية ، وهو يحدث عندما يظهر الصراع الثقافي لدى كثير من الناس [1] .

وهذا ما كان في وقتهِ فما بال ما وصل أليه الفرد العراقي اليوم الذي دخل في عدة صراعات . يمكن القول أن الفرد العراقي قد أصبح متعدد الشخصية بالمعنى الاجتماعي وليس مزدوجاً كما ذكر الوردي في حينها ، إذ أنهُ أنتقل من هذهِ المرحلة إلى أخرى أكثر حساسية وتدهوراً ، فبات يتصرف مع كل موقف بوجهٍ وسلوكٍ يناسبهُ ، وكأنما توجد عدة شخصيات في شخصٍ واحد .

وتلك هي مشكلةٍ أكبر ويعني ذلك صعوبة التعامل مع هكذا فرد ولا نستطيع أن نحزر أي شخصية هي الأقرب إلى الواقع ، فهو قد يكون مع الحق تارةً ونفسهُ يكون مع الباطل تارةً أخرى أو يجمع بين الاثنين وهكذا .

ولا يمكن أن نجعل ذلك قاعدة عامة فالفرد العراقي في الكثير منهُ قد وصل إلى هذهِ المرحلة ، وذلك ليس بقصدٍ منهُ ، وإنما حيرتهِ واضطرابهِ وترددهِ ودورانهِ المفرغ ، جعل الأمور كلها تبدو أمامهُ بضبابيةٍ ، فبات ما يراه حق قد يكون باطلاً في أصلهِ وما يراه باطلاً قد يكون حقاً في حقيقتهِ ، وهو بذلك لا يُلام فمن يتعرض لمثل هذهِ النكبات غالباً ما يسلك هذا الطريق .

أن هم العراقي الآن في اغلبهُ هو أن يُحافظ على حياتهِ ، فيسلك كل الطرق وحتى التي ربما لا تناسبهُ لضمان حياتهِ ، لكن ذلك لا يعني أن جميع العراقيين باتوا كذلك ، بل من سلك هذا الطريق وباتت صفاتهِ هكذا هو من كانت قاعدة حياتهِ هشة فأثرت بهِ بقوةٍ كل هذهِ الظروف . كما نجد أن الكثير من العراقيين أيضاً استمروا بوجهٍ وسلوك واحد ينشدون الاستقرار دون الحياد والخروج عن طريق

---

[1] د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص٢٤١ .

الصـواب والقـانون ، فيتعـاملون مـع الأمـور بعقلانيـة ، ومـا يقـول بـهِ المجتمـع حقـاً يتمسكون بهِ وما يفعلهُ باطلاً أيضاً يرفضونهُ ولا يحملون عدة سلوكيات يجعلون كل واحدة منها مناسبة لموقفٍ معين .

أن شكلاً بسيطاً نضعهُ يمكن أن يوضح صورة الفرد العراقي التي وصل أليها الآن :

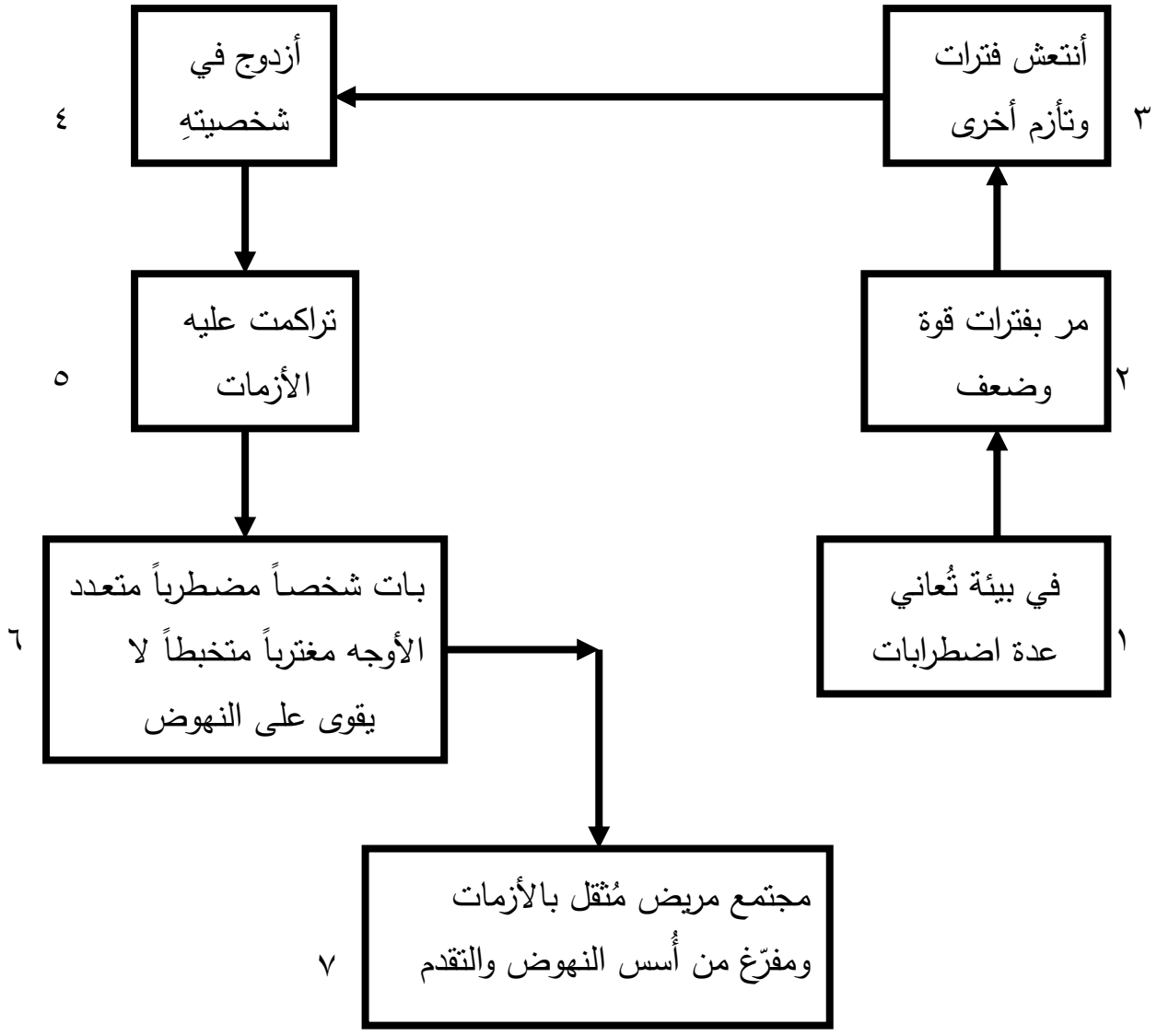

شكل (٤) يوضح صورة الفرد العراقي التي وصل إليها الآن

وذلـك مـا يوضـح كيـف تـدرج الفـرد العراقـي بصـفاتهِ ، فضـلاً عـن ظـروف وتقلبات مجتمعهِ من التوتر إلى فترات الازدهار ثم التأزم ثم التقولب والازدواجية وتراكم الأزمات إلى تعدد الأوجه والفوضى الحياتية ، والتي بدورها أحالت حياة

المجتمع الذي يتكون من هؤلاء الأفراد المضطرين إلى دائرةٍ يشوبها الوهن والضعف والتأزم .

٤. عقدة الصمت وثقافة الخوف :

أن المتطلّع بشكلٍ جدّي على أحوال المجتمع العراقي منذ فترةٍ طويلة ، يكاد يُلاحظ أن الصمت والخوف هما من بين النتائج الجوهرية التي بات عليها وضع المجتمع على ما هو عليه الآن . فضغط الاستبداد والقهر قد جعلهُ صامتاً لا يقوى على الكلام بأمور حياتهِ ، لئلا يتحول ذلك إلى نقمةٍ تصبح وبالاً عليه . لكن المشكلة الأكبر أن صمتهِ وخوفهِ قد أزم حياتهِ بالفعل ، إذ أستفحل مستغلو هذا البلد وأحالوهم إلى ضحايا يحركونها كيفما أرادوا .

لم ينشأ المجتمع العراقي صامتاً عن حقهِ وتتملكهُ سجايا الخوف إلى الحد الذي باتت فيه وأصبحت ثقافة تعم الأغلبية ، بل جبروت القهر والحرمان والرعب قد أحالهُ إلى متحفظٍ عن كثير من الأمور التي تشكل خطورةٍ عليه .

لقد تعرض المجتمع العراقي طوال فترة حياتهِ المنصرمة والى الآن إلى أبشع فترات الحكم ، التي اضطهدت حياتهِ بالقوة والتسلط ، وما كان لهُ إلا أن يستسلم بطريقة " ليس لنا شأن " وتقولب الأمر إلى خوفٍ رهيب أحط من كرامة وشخصية الفرد العراقي ، وكان بإمكانهِ رفض أي استبداد حتى وأن كانت ضريبة ذلك حياتهِ ، أفضل من تمسك حكامهِ بزمام السلطة فيحكموا الأجيال اللاحقة بقبضةٍ من حديد بالظلم والطغيان .

أن المجتمع العراقي قدّم الكثير من أبناءهِ كضحايا للعنف والإرهاب ، لتسلط الحكومات وتنازعها مع الاستعمار لحكم هذا البلد ، فأصبح أفراد المجتمع حطبٌ لنارهم التي استعرت ولم تهدأ إلى الآن ، وتوالت الكوارث التي سحقت بطريقها الآلاف من العراقيين .

ربما يكون المجتمع العراقي الحالي مجتمع ضائع ومتُعب ، متفكك ، غير متماسك ، وضياعهُ يأتي من عدم ثقتهِ بالمستقبل ، أما تعبهُ فيأتي من ممارسات القمع عليه وعلى كل المستويات من السلطات الكبيرة (مثل الحكومة ، الجيش والشرطة) إلى السلطات الصغيرة والعائلية [١] .

وعليه فان هذا المجتمع في محنةٍ كبيرة ، فقد ترسب القهر والحيف بهِ بحيث بات يأن من ويلات الظلم والطغيان والنكبات التي مرت وآلمت بهِ .

أن مرور فترات حكم مظلمة على المجتمع العراقي بما فيها من حروب واضطهاد ومسخ للحريات وكبتها وتقويضٍ للمعنى الإنساني الواضح ، لهو كفيل وبشكلٍ ساطعٍ في أحالة الشخصية العراقية إلى مجهولٍ يخاف أو يخشى المجهول [٢].

من الطبيعي أن مرور مجتمعٍ بهذهِ الموجة العارمة من التحديات ممكن أن تحيلهُ إلى مُستقبلٍ لكل السلبيات المتناسبة مع حجم هذهِ الأزمات . فالإنسان العراقي بُني في داخلهُ شيء أسمهُ الخوف من المجهول ، قد زرعهُ فيه التسلط الذي أحال المجتمع إلى كيان فارغ قائم على القتل والتدمير والانسلاخ من المعنى الإنساني ، فبات الفرد العراقي يعتقد أن كل سلطةٍ تأتيه تكون خزانتها مليئة بأجندة الرعب والخوف التي مورست ضدهُ في فتراتٍ سابقة ، فأصبح الخوف صفةً ملازمةً لهُ ، ولا يثق بأحدٍ ويخشى كل شيء .

لعل مشكلة أو عقدة الصمت شيء ذو حدين عند المجتمع العراقي ، فقد تكون مناسبة في بعض الظروف وضارة في أخرى ، إذ لجأ اغلب المجتمع العراقي في فترات الحكم الطاغية عليه إلى السكوت دون التعبير عن آرائهم برفض التسلط والطغيان ، إذ فضّلوا الصمت لان ذلك يضمن لهم البقاء ، ولم يعلموا أن بقائهم صامتين سينذر لهم بمستقبلٍ كوارثي وذلك ما حصل ، إذ تُقزّم حقوقهم ويُعبئون

---

[١] على خضر ، المجتمع العراقي الحالي مجتمع ضائع ، مقال منشور على الانترنيت في موقع إيلاف ، ٢٠٠٤ :

www. elaph . com / Interview / 2004 / 11 / 220129 . htm – 72 k-

[٢] مازن مرسول محمد ، ثقافة الخوف ، مقال منشور على الانترنيت في شبكة العراق الأخضر :

www. iraqgreen.net .

بالكثير من الأمراض المجتمعية وذلك واقعاً ؛ الأمر الذي أنشأ لديهم عقدة سميت بعقدة الصمت .

ولما كان العراق قد قدّم كثيراً من أفرادهِ كضحايا ، فخوفهِ قد جاء من إقصاء المزيد من أفرادهِ بهذهِ الطريقة ، فالموت لم يترك المجتمع العراقي لفترةٍ من الفترات إلا وفتك بهِ .

لقد تواجدت في العراق اليوم صورة يصعب وصفها بدقة ، فالموت بصورتهِ الخفية يُطارد كل إنسانٍ فيه ، بل يتصارع معهُ بقوةٍ لخطفهِ وإنهاء حياتهِ ومجتمعهِ [١] .

فنحن نعرف وكشيءٍ طبيعي أقرتهُ الشرائع والسنن أن الإنسان يموت ، ولكن يموت لأتفه الأسباب وبهذهِ الزيادة المرعبة ، لهو أمر لا يقبلهُ العقل والمنطق .

فأي صورة متأزمة وصل أليها هذا المجتمع ليقدّم أفرادهِ بناة حياتهِ كضحايا لا يُعار لهم أي أهمية تُذكر .

لقد أهلكت الثورات وتسلط النظم الحاكمة السابقة والحروب الإنسان العراقي ، وقست عليه كثيراً في العقود الثلاثة الأخيرة ، من خلال حروبٍ عبثية حطّمت العراق وقامت بتصفيتهِ جسدياً قبل أن يموت في أرض المعركة .

فضلاً عن ذلك لم يعرف المجتمع العراقي موجة عارمة من الموت أوسع من التي يتعرض لها الآن ، إذ أن الكثير من البشر يُقتلون بلحظاتٍ ولأمورٍ غير ذات أهمية ، فمطحنة الموت تعمل بلا هوادة مُحيلةً هذا البلد إلى بقايا نظم ومؤسسات لا نعرف متى تنهض [٢] .

أن الأمر ليس رصد الواقع الحالي فقط وإنما التساؤل عن الظروف التي أوصلت المجتمع إلى هذهِ الحالة لتفتك بهِ آفة الموت العبثي هكذا .

---

[١] مازن مرسول محمد ، حمى الموت في العراق ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :

www. annabaa .org .

[٢] المصدر نفسه .

بالتأكيد أن الجواب حاضراً ، أنها تخبطات ما حكم هذا البلد من سياساتٍ هوجاء فضلاً عن سجايا أفرادهِ التي تقبّلت الصمت على الرغم من كل شيء فتكونت عقدةٌ لديه وثقافة خوفٍ رهيبة .

لقد بات من المؤكد أن موت إنسان واحد في مجتمعٍ معناه خسارة ذلك المجتمع لهُ وخسارتهِ لنفسهِ من ناحية بنائهِ لأسرةٍ وكيانٍ ، فالعديد من البشر اليوم في العراق الذين ذهبوا ضحايا لأسبابٍ معروفة وغير معروفة ، هم أصحاب أُسرٍ وأفرادٍ في أُسرٍ ومسؤولون عن أخوةٍ ولديهم كياناتهم الخاصة ، فنهاية حياتهم معناها تهديم روابط المجتمع القائمة عليهم [١] .

أن التصدّع بان بشكلٍ كبير في كل ثنايا هذا المجتمع ، فالأسرة هُدِمت أركانها بموت مُعيليها وذلك حدث منذ فتراتٍ طويلة ولكنهُ قد ازداد الآن ، وبناء المجتمع نفسهُ يعتمد على أبنائهِ الذين أخذهم الموت . فكيف يُبنى مجتمعٍ وأفرادهُ المساهمون في بنائهِ يحصد بهم الموت منذ القدم والى الآن ؟

ولعل خشية الموت المحقق سواءٌ من تعسف وجبروت الأنظمة السابقة أو طغيان الاستعمار ، كوّن عند الفرد خشيةٌ من كل شيء ، فهو يحاول الحفاظ قدر الإمكان على حياتهِ ، فبات يخاف كل شيء .

لقد سُطِح الإنسان العراقي إلى الحد الذي باتت صفة الخوف ليست بغريبة على مضيفها ، إذ عانى المجتمع العراقي بما فيه من ثقافة خوفٍ رهيبة قد أحطت من شخصية الفرد العراقي وقزّمت أسسها وتصديها للازمات [٢] .

لقد وُضِع الفرد العراقي على المحك في حكم النظام العراقي السابق خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، إذ أظهر هذا النظام للمجتمع العراقي أبشع صور الاستبداد والظلم والطغيان ، بحيث بات العراقي يخشى على نفسهِ ويخاف حتى من أفراد أسرتهِ ، فلا يكاد ينبس ببنت شفة إلا بتمجيد النظام وتقديسهِ . فبطش النظام

---

[١] مازن مرسول محمد ، حذار من قحط الرجال ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :

www. annabaa .org

[٢] مازن مرسول محمد ، ثقافة الخوف ، مصدر سابق .

بمخابراتهِ وقمعهِ كان شديداً بحيث آلم الجسد العراقي كثيراً ، فلم يكن ذلك النظام يخشى أحد في هذا المجتمع ومصلحتهُ هي البقاء بقوةٍ والتحكم بهذا البلد ونهب كل خيراتهِ ، فعامل شعبهُ بغطرسةٍ وقوةٍ ليس لها مثيل ، بحيث وصل الأمر إلى استخدام أقسى وأندر أنواع التعذيب معهُ . فبات العراقي مشلول الفكر ومسلوب الإرادة ، ولم يبق لهُ طريقاُ إلا الصمت وتكونت لديه رغماُ عنهُ ثقافة الخوف التي نخشى أن تستمر لأجيال لاحقة مترسبة في نفوسهم .

أن تجليات هذا الخوف الرهيب باتت تفصح عن نفسها بصورِ عدم الواقعية والتأرجح الواضح والاغتراب والخوف الشديد من الماضي والمجهول ، فضلاً عن ضبابية المستقبل الذي يأبى العراقي معرفتهُ لخوفهِ من ظهورهِ بشكلٍ مأساوي يُزيد من الطينِ بلة [١] .

لقد عاش الفرد العراقي في حياةٍ ولدت ميتة ، ولنا أن نرى التضاد بين الحياة والموت ، فالإرهاب قد طبق بفكيهِ على إنسانية الفرد العراقي وظهرت لنا صورة واضحة متمثلة بكتلةٍ بشرية عبارة عن فسيفساء تتكون من تحطمٍ معنوي وقيمي وشرود فكري واضح وخوفٍ لا حدود لهُ من كل شيء ويأس وقنوط كبيرين ولامبالاة في العيش والحياة وتأزم نفسي واضح ، ولسان حال الكثير في المجتمع العراقي اليوم يوضح ذلك [٢] .

نعم لقد تهمّش وتهدّم العراقي من داخلهِ كثيراً بحيث بات يخشى حتى نفسهِ، فمصداقية الحياة ربما أُلغيت عندهُ ، ومن ذلك أستفحل الخوف لديه بصورةٍ كبيرة ولم ينتهي بانتهاء أعتى سلطة دموية والمتمثلة بالنظام ألبعثي السابق .

" أن الخوف والعجز من مواجهة الواقع قد أنتج لهذا الفرد نوعاً من التمركز على الذات والتنازل والعزلة والنكوص كآلية من آليات الدفاع عن الذات والتنازل عن فردية الإنسان ، أي خوفٍ من الحرية وهروب منها والتخلي عن الاستقلالية الفردية التي تقوي بدورها الرغبة في الخضوع للآخر والهيمنة من قبلهِ عليه ، وأُطلق على

---

[١] مازن مرسول محمد ، ثقافة الخوف ، مصدر سابق .

[٢] المصدر نفسه .

هذا الميل بالنزعة " الماسوشية " التي تفرض نفسها على الأفراد بدرجاتٍ مختلفة ، حيث يشعر الفرد بأنهُ لا يستطيع العيش إلا بالخضوع الطوعي للآخر ، وهو ما يجعل الإنسان مُستلباً ومعطلاً وفاقداً لمقدراتهِ في التفكير والحب والعمل والتعاون " [1] .

من الممكن القول أن صفات الصمت والخوف قد بدأت صغيرة في هذا المجتمع وتأصلت بفعل كوارثهِ ، فوصلت إلى حالةٍ كبيرة قد أثّرت بشكلٍ قوي في شخصية الفرد العراقي .

إن الفرد العراقي الآن مُعتل هو وصفٍ غير مشكوك فيه ، لقد بات يُعاني أمراضاً مجتمعية تمثلت باليأس والقنوط والخوف والجزع والرهبة والتردد ، وغيرها كثير ، خلّفتها كل صفة سلبية تعرض لها ، والتي بدورها قد خلّفت صفاتٍ أخرى له .

من النادر أن نجد مجتمعاً خارجاً من محن كثيرة يعم الاستقرار في شخصيات أفرادهِ ، فتلك المحن لم تذهب سُدىً وإنما نقشت بآثارها في صفات وسلوكيات هؤلاء الأفراد ، فما صفات الخوف والعنف والصمت إلا وكنتيجة طبيعية أفرزتها كوارث هذا البلد . وعليه فأن العراقي بات يخاف ويُشكك بمصداقية كل سلطة تتسنم زمام أمورهِ وكأنهُ قد وصم كل سلطةٍ بوصمةِ التسلط والجبروت ، وهذا يدل على مدى عمق صفتا الخوف والصمت في نفسهِ ؛ الأمر الذي جعلهُ يزداد خوفاً أكثر من السابق ، وتلك محنةٍ كبيرةٍ ، فنراه بات عرضةً لمزالق التشتت والانقسامات والطائفية والموت الذي يفتك بهِ .

٥. الجمود والانغلاق :

لعل جمود وانغلاق المجتمع في كثيرٍ من مفاصل حياتهِ حصيلة طبيعية لمرور هذا المجتمع بمثل هذهِ الأزمات ، والمسألة تبرز بشكلٍ واضح ، إذ أن الجمود والانغلاق يأتي رغماً عن المجتمع الذي لا يستطيع مع وجود هذهِ الكوارث والأزمات

[1] د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم ، مصدر سابق .

من التقدم والإبداع والتطور ، فيبقى ساكناً لا يقوى على أن يفعل أي شيء . أما كيفية قياس جمود المجتمع وتقوقعهِ على نفسهِ ومعرفة مدى تأثرهِ بذلك من خلال مقارنتهِ مع غيرهِ من المجتمعات وفي جميع الأصعدة . فالملاحظ أن المجتمع العراقي لم يقفز قفزات نوعية في التطور والتقدم ، والسبب في ذلك إنهاكهِ من قبل المتسلطين عليه بالحروب والتقلبات والاضطرابات المستمرة ، بحيث أُفرِغ تماماً من كل قابلية تؤدي إلى رفع شأنهِ ودفعهِ للأمام ، وبات مشغولاً بردّ هجمات من يريد نهبهِ ووضع في حسابهِ كيفية المحافظة على وجودهِ ، ولم تترك له هذهِ النكبات أي فرصة للتفكير في تطوير نفسهِ وإحراز مستويات أعلى من التقدم ، فبات مجتمعاً مُحطماً من الداخل فاقداً لمقومات النهوض التي تتطلبها المجتمعات للوثوب وإحراز الرفعة .

أن الإنسان قابلية وطاقة ، فقد ذابت الكثير من قابليات العراقي وطاقاتهِ أمام هذا الكم الهائل من الصدمات الكبيرة ، والتي بالتالي قد عملت على تلاشي كل الحدود وضيّعت بشكلٍ كبير كل ركنٍ للاستقرار وبدأ الانطلاق [١] .

فكيف يُبدع إنسانٌ وطاقاتهُ قد تبددت وحُكِم عليه أن يقضي حياتهُ متأزماً ومتعرضاً لشتى أنواع الأمراض المجتمعية ؟

بالتأكيد سيكون أنساناً مشلولاً لا يقوى حتى على الحفاظ على حياتهِ ، فكيف يُساهم بجدية وتطلّع في أعلاء شأن نفسهِ ومن ثم مجتمعهِ .

لقد بات انسلاخ وانسحاب الأفراد من المجتمع العراقي حالةٌ طبيعيةٌ ، فالارتباك أصبحَ واضحاً وعم كل مفاصل حياة المواطن العراقي ، والخشية هي من تجذّر هذهِ الصفات وتشكيلها لمرجعيةٍ في نفوس المواطنين ويصعب التخلص منها ولزمنٍ طويل [٢] .

---

[١] مازن مرسول محمد ، انسلاخ مجتمعي ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :

www. annabaa .org

[٢] المصدر نفسه .

أن الخوف كبير من أن يبقى نكوص المجتمع العراقي لأجيالٍ قادمةٍ ولا يستطيع الخلاص منه ، إذ أن مدة المحن كانت طويلة فنشأت تركيبة المجتمع مُتلبسة بهذهِ المحن ، فمن الصعوبة الخلاص منها بفترةٍ قصيرة ، وربما يحتاج الأمر إلى فترةٍ أطول ، ولكن يتطلب معها جهوداً كبيرة للعمل على تخليص المجتمع وبالتدريج من المفاهيم والأفكار والصفات التي غُرِست بهِ جرّاء كل ما مر بهِ من أزماتٍ .

ولو نظرنا بشكلٍ كلّي لحال المجتمع ومقارنتهِ ببقية المجتمعات لوجدنا أن أفرادهُ لا يُعانوا من الانسحاب والانغلاق فحسب ، وإنما أنسحب المجتمع وأنغلق على نفسهِ من باقي المجتمعات الأخرى ، فبات في عُزلةٍ عن الناس ، تحطمهُ الحروب والويلات والعالم في تقدم ويحث الخطى للازدهار .

ونخشى اليوم في العراق أن تُمحى خريطة هذا المجتمع ، فقد ذابت حدودهِ كمجتمعٍ لهُ هويتهِ وأواصرهِ وعلاقاتهِ ، فما يشوبهُ الآن هو تفتت في الهوية وتقطع أواصرهِ وغموض مستقبلهِ وذوبان علاقاتهِ في المجهول .

فكيف لا نخاف على المجتمع من الفترة القادمة ، وقد تحطّم وانهار ، وخوفنا يأتي أيضاً من أن يتلاشى نهائياً ، على شكل عدم وجود حلول لأزماتهِ وتبقى الفوضى تعم حياتهِ من جيلٍ إلى جيلٍ ويبقى مستنقعاً للخراب والسلطات المتآمرة ومطامع المستعمرين .

أن أزمات المجتمع العراقي كثيرة وربما قد وقفنا على النتائج الرئيسية التي أفضت لها أسباباً جوهرية أدت إلى تقهقر هذا المجتمع .

لقد عملت كل هذهِ الأزمات إلى تباعد المجتمع عن بعضهِ بأتساع الفجوات بين فئاتهِ وشرائحهِ الاجتماعية المختلفة [1] ، فقد انهارت كل روابط التعاون والتآلف بإرغام الظروف القاتلة والتي حتّمت أن يُلائم العراقي نفسه للظروف المأساوية ، ومع ذلك فربما تُمارس أدوار التكافل والتطلع الجدي للمستقبل والتعاون في ظروف مستقرة ، ولكن ليس في أجواء يعمها الخراب والتهميش والدمار .

---

[1] العياشي عنصر ، مصدر سابق ، ص١٨٥ .

أننا لا نُريد القول أن المجتمع العراقي فقد كل ما لديه ، ولكن ما وصل أليه الآن شيء غير طبيعي وليس من صفات المجتمعات المستقرة .

يعُم الشارع العراقي اليوم موجةٍ من أعادة الحساب على ما جرى لهذا البلد، فهناك من يكترث لأمر المجتمع وهم قلةٌ وهناك من لا يُعير أهمية لهُ ويدّعي أن كل شيء قد تهدّم .

أن فعل السنوات المجحفة الماضية قد بلور شكل نهائي عصي على التفسير بأزماتهِ وتقلباتهِ ، بحيث بات كل ركنٍ من أركان حياة هذا المجتمع تبدو فيها آثار كل فترة مظلمة مر بها ، فصورتهِ الحالية عبارةٌ عن أزماتِ العقود الماضية التي فعلت فعلها في بنائهِ الاجتماعي وترابط علاقاتهِ وسجايا أفرادهِ ، فأحالتهُ إلى مجتمعٍ هش القاعدة نخشى عليه السقوط نهائياً .

يمكن أن تكون القشة التي قصمت ظهر البعير هي مرور المجتمع العراقي وخضوعهِ للنظام السابق خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، إذ مثّلت هذهِ الفترة صدمة كُبرى لهذا البلد ، أكملت ما تراكم عليه من ويلاتٍ سابقة ، فإذا كانت لديه ولأفرادهِ بعض حبال الإصرار على التخلص من الأزمات والتمسك بالأمل ، فقد قضى هذا النظام على الكثير منها لديه ، وحطّمهُ إلى درجةٍ أصبح بها متخبطاً مُقسماً من الداخل ، وما تلك الآثار أو النتائج إلا محصلة متوقعة لأسبابٍ قد أخذت مأخذها من هذا البلد .

خُلاصة الفصل الرابع :

أن تأزم المجتمع العراقي وخروجهِ بهذهِ المحصلة من التناقضات والتوترات ، قد جاء بفعل أسبابٍ جوهرية عملت بشكلٍ جدّي على أفراغهِ من محتواه .

لقد كانت أسباب أزمات المجتمع العراقي الحالية التي أثرت على كل ميادين حياتهِ ، متأتية من أسبابٍ سابقة ، والتي هي بدورها قد عملت على بروز نتائج كانت مؤلمة في جسد هذا المجتمع .

ولما كانت هذهِ الأزمات التي مر بها المجتمع العراقي وهمّشت هويتهِ وقطّعت أوصال ترابطاتهِ وجعلت الفرد العراقي مُغترباً ومسطحاً فكرياً ومنغلقاً ومتقوقعاً ، يائساً ويخشى ويخاف المجهول ، واضحة للعيان اليوم ، فهناك خشية من أن تتجذّر هذهِ الصفات في أجيال هذا المجتمع الذي بات مستقبلهِ ضبابياً وغير واضح الملامح .

الفصل الخامس

ما العمل

تمهيد .

المبحث الأول : أمكانية الكلام عن مواجهة ناجعة لازمة المجتمع العربي .

المبحث الثاني : سُبل المعالجة لازمة المجتمع العراقي .

خلاصـــة الفصـــل الخامـــس .

تمهيد :

لما كان المجتمع العربي وبضمنهِ المجتمع العراقي يُعانيا أزماتٍ جوهرية تجسدت بتقطع أوصال الهوية والتفتت والتهميش والاغتراب ، بوجود أدواءٍ كثيرة ألمت بهما ، فإستراتيجية المواجهة لمعالجة هذهِ الأزمات هي ليست مستحيلة وإنما قد تواجهها صعوبات نوعاً ما ، من ناحية مثلاً كيفية تطويع المجتمع لتقبل الظواهر الجديدة كتفعيل التراث والحوار مع الآخر والتعددية الفكرية والسياسية وتغيير عقلية أفراد المجتمع نحو الأفضل ، إذ أن مثل هذا قد يواجه صعوبة في التقبل ، لتجذّر الظواهر القديمة والتي باتت لا تُجاري العصر وإنما تعود بالإنسان إلى القهقرى وتدعوا إلى النكوص .

أن القضية وكشروعٍ في البحث عن الحقائق تحتاج إلى عينٍ فاحصة تُحدِد لماذا الإخفاق عند المجتمع العربي ولاسيما العراقي ، وما القدرات الواضحة والبدائل المطروحة القادرة على نقل المجتمع من حالةٍ إلى أخرى أفضل ، لفظ طوق الأزمة التي أصبحت جاثمة على صدريّ المجتمعين العربي والعراقي ، لغرض وضع الدواء المناسب للمعاناة الكثيرة والتي باتت ترسم خطوط واضحة لأجيالٍ مستقبلية مهمشة وتلوح في الأفق بوادر مستقبلٍ مجهول وغامض لها .

سيُطرح هذا الفصل بتناول مبحثين أساسيين ، يتضمن المبحث الأول التفتيش عن وجود أساسات ناجحة لإمكانية وضع آلية عمل مناسبة لمعالجة الأزمة في المجتمع العربي .

في حين سينطوي المبحث الثاني تحت محاولة أيجاد سُبل لمعالجة الأزمة في المجتمع العراقي ، حيث سنعمد من خلال ذلك التركيز على الاستراتيجيات الجوهرية التي تشكل عماد القضاء على الأزمة ، أذا ما طُبقت بالشكل الرئيسي الذي تُطرح فيه .

المبحث الأول

أمكانية الكلام عن مواجهة ناجعة للازمة في المجتمع العربي

لعل الصورة المتجلية عن وضع المجتمع العربي قد لا تبدو واضحة بشكلٍ ساطع للعيان ، فلا يتم الاعتراف بشكلٍ قاطع بأن المجتمع العربي يُعاني تأزماً واضحاً في أغلب مفاصل حياتهِ ، وقد يكون السبب أما تجاهل ذلك أو التعالي أو الخوف من كشف نقاط الضعف من قبل القائمين على أحوال المجتمع العربي ؛ الأمر الذي يجعل من وضع خطوط عمل واضحة لمواجهة أزمة المجتمع العربي تُعاني من نقصٍ في الجدية والإلمام بذلك ، لان هناك من يدّعي بعدم تأزم المجتمع العربي ، فلماذا يتطلب الأمر وجود إستراتيجية لمعالجة أزمتهِ ، وهناك من لا يُعير ألأمر أي أهمية .

ألا إن ما نريد قولهِ أن الغور في البحث عن وضع قواعد أساسية للكلام على الأقل في مواجهة الأزمة في المجتمع العربي ، قد يواجه صعوبات وفقاً لما سبق ذكرهُ ، ولكن الأمر يتطلب البدء والانطلاق في وضع أولى خطوات أمكانية الشروع في مواجهة ناجعة للازمة .

نعم ستكون هناك أمكانية لذلك ، لان نكوصنا وتقهقرنا عن ذلك معناه ترك الداء يستفحل ، وبذلك لا نستطيع مواجهة أزمة المجتمع العربي .

ولكن كيف سنبدأ بالمواجهة ؟

يتساءل حليم بركات في كتابه الموسوم " المجتمع العربي المعاصر "عن ذلك فيقول " كيف يمكن أن نأمل بتحقيق الوحدة ، الديمقراطية ، الاشتراكية ، العلمنة ، المناعة القومية ، التحرير والتحرر .....الخ في عالم تُسيطر عليه قوى غاشمة ساحقة وتسودهُ حتى الجذور قوى التفسخ والتخلف والتبعية والطبقية والتفكير الغيبي ..... ألخ " [1] .

---

[1] حليم بركات ، مصدر سابق ، ص١١٨ .

ولكن هل يعني ذلك القنوط والتسليم بالقدر ، أليس هناك من مواجهة تعمل على الأقل على انفراط أحدى حلقات الأزمة الخانقة ؟

ربما يكون الوطن العربي قد أجتاز مرحلة لا تقبل التوفيق أو التلفيق ، ولا ينفع في علاج أزمتهِ الخانقة أي ترميم أو ترقيع ، أو أي حلول جزئية ، بل هو بحاجة إلى البدء بإصلاح جذري يشمل كافة مفاصل حياتهِ ، على أن تُقر قوى المجتمع المدني وتجمع على أهداف الإصلاح ، ويتم الاتفاق بين هذهِ القوى أن يكون الإصلاح بالطرق السلمية ، التي لا تؤدي إلى الهزّات والكوارث ؛ مما يؤدي إلى تهشيم وتهديم المجتمع [١] .

كما أن البدء بالإصلاح يسبقهُ الوعي بالإصلاح ، أي لماذا نُصلح وما المبتغى من ذلك ، مع ضرورة المراقبة الجدية لمسيرة الإصلاح وهل يسير في خطٍ مستقيم أم لا ؟

أن البدء بالإصلاح معناه أيجاد نظام داخل تأزم أو فوضى ، وعندما يحدث ذلك الشيء تطرأ متغيرات كثيرة على الوضع وما يعتري ذلك من عمليات انتقال كثيرة .

وكما هو معروف أن الفوضى تتولّد عن الاضطرابات والقلاقل ؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى التفكير بجدية إلى تحسين ذلك الوضع ، من خلال إرساء نظام جديد يقف على الضد من هذهِ الفوضى ؛ مما يؤدي إلى بروز ديناميات انتقال تتأرجح بين الثبات والسقوط [٢] .

وعليه فبروز النظام في حالة الفوضى معناه بدأ الصراع بين الطرفين ، والعمل الجاد وحدهُ ممكن أن يُرجح كفة النظام على الفوضى ، ليتم استعادة التوازن إلى جسم المجتمع العربي بأكملهِ .

---

[١] د. الحبيب الجنحاني ، الحرية أولاً ..... وأخيراً ، مجلة العربي ، العدد ٥٦٥ ، الكويت ، ٢٠٠٥، ص١٢٧ .

[٢] بيار نصّار ، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة : نخلة فريفر ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص٢٥٠ .

أن على العرب لكي يتخلصوا من حالات الضياع والجمود والشلل والحصار هذهِ ، لا بد لهم من عملية إنقاذ وبعث حضاري يبتدئونها باكتشاف أنفسهم بطريقةٍ واعية ، من خلال تشبعهم بروح العصر العلمية وعدم الانكفاء والانزواء والتراجع [١] .

وتلك بداية جدية وقد تكون ذات مردودٍ مثمر ، فالبدء بالنفس ضروري جداً لدرأ الأخطاء ومعالجتها ومن ثم رسم قاعدة واسعة متسلحة بالعلم والتكنولوجيا تمكننا من الخوض في غمار حلبة الصراع على التطور مع العالم .

ربما من القضايا المهمة الواجب أخذها بنظر الاعتبار والتي هي مطلوبة منا كبشر لإحياء مجتمعاتنا وفك ملابسات الأزمة حولها ، هي تحقيق التكافل الذي يقوم على المصلحة العامة دون الخاصة ، وتضخيم الـ(نحن) دون الأنا من أجل رفعتنا وازدهارنا ، وذلك ربما من شأنهِ أن يزيل كل الحواجز والفوارق التي قد تتمثل بجيوب ونسب الفقر والفقراء والجريمة والأزمات الأخرى ، على اعتبار تقارب البشر في ما يحصلون عليه من حقوق وفوائد ، دون اكتناز مجموعة للمصلحة على حساب أخرى قد تستحقها [٢] .

لعل هذهِ الخطوط العريضة والواسعة المعنى والمرامي كالتكافل والتفكير بمصلحة المجموع هي ذات ضرورة جوهرية كبداية للشروع في أصلاح المجتمع العربي وإنقاذهُ من أزماتهِ ، فالعمل بصيغة المجموع معناه بناء مجتمع سليم لا يعّوق احد أطرافهِ خلل أو داءٍ معين ، في حين أن المصلحة الفردية وإثراءها على الكل معناه مرض أجزاء كثيرة في المجتمع والنتيجة أعاقة الإصلاح وعدم الخلاص وتزايد الأزمة .

---

[١] وليد خالد احمد حسن ، نحن والآخر (جدلية التطويع والمجابهة) ، مجلة النبأ ، العدد ٨٣ ، السنة الثانية عشر ، بغداد ، مؤسسة النبأ ، ٢٠٠٦ ، ص٤٦.

[٢] مازن مرسول محمد ، الأنا وخلق مجتمع جديد ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :

www. Annabaa . org .

لقد ازدادت عناية الغرب بالعرب والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، وقد تركزت هذهِ العناية على معرفة منظومة التربية والتعليم والثقافة السائدة هناك ، وقد خلص العاملون في مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية وبعض المؤسسات الأكاديمية التي تُعنى بالشرق الأوسط ، أن التطرف والعنف في المجتمع العربي والإسلامي يُعزى إلى النظم التربوية المغلقة التي تعمل على استثارة العواطف ولا تدعوا إلى العقلانية [١] .

فكيف نُغير نظرة الغرب لنا بجعلنا مواطن للتخلف والتأزم ؟

أن الأمر وبشيء من الدقة يعود إلى وجود فوضى تفاعلية / علاقاتية بين العرب والغرب ، والسبب في ذلك ما رسمهُ كل طرف للآخر من صورةٍ ، فلو فهم الإنسان الطرف الآخر لتلاشت الصراعات [٢] .

فالمسألة بأيدينا وتتمثل بالبدء بإصلاح أنفسنا والمضي إلى أمام من دون توقف مع مراعاة الحذر من الخوف في ما يؤدي إلى فشلنا وعجزنا عن المواكبة .

كما أن القضية تتطلب تمحيص دقيق لكيفية التعامل مع الغرب وكيفية طرح الحوار مع الآخر ، إذ أن ذلك من الطروحات المهمة في فك الالتباس والنزاعات .

فبسبب الجهل في التحاور مع الآخر وضغط الظروف السياسية والأمنية ، فقد تحولت أكثر نزاعات القرن العشرين إلى صدامات حضارية ، ومن الأمثلة على ذلك النزاع ألاثني والاجتماعي الناشب في جزر مندناو بالفلبين ونزاع الاستقلال في جزيرة تيمور الشرقية بين السكان والاحتلال الاندونيسي ، والنزاع على كشمير بين الهند وباكستان والحرب الانفصالية في الشيشان وكيانات أخرى في القوقاز ، والنزاع على إقليم ناغورنو كارباخ بين الأرمن والآذريين ، والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

---

[١] ناظم عودة ، مشروع الإصلاح العربي بين شروط الغرب وذهنية الشرق ، مجلة النبأ ، العدد ٧٦ ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والاعلام ، ٢٠٠٥ ، ص١١ .

[٢] مازن مرسول محمد ، أزمتنا مع الغرب ، بحث منشور على الانترنيت في مجلة علوم إنسانية الالكترونية العدد ٢٦ ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٦ :

www. ulum.nl/6.htm - 128k .

، والنـزاع التـركي – اليونـاني علـى قبـرص ، وحـروب البلقـان الأهـلية والنزاعـات فـي جنوب السودان وغربـهِ وشرقهِ [١].

ومـن الممكـن أن يبقـى الوضـع علـى تأزمـهِ فـي مجتمعنـا العربـي لانقطـاع صـلات التحـاور السلمي والمنطقـي وكيفيـة التعامل مـع الغرب مـن دون حـدوث أي أضرار تشل القاعدة المجتمعية العربية .

أن الحضارة الأخرى عندما تكون في قمة وأوج قوتها ، فإنها تحاول وبحقائق الأشياء ومتطلبات القوة أن تمد أصابعها إلى دواخل كل الآخرين ، وتحاول أيضاً أن تبقي عليهم ضعفاء بشتى الوسائل لئلا يكبروا أو يشتد عودهم ويزاحمونها على الماء والكلأ والنفط ، إذ أننا نشهد تفوق الآخر الغربي والذي بات يقدم كل شيء على أنه هو الأقوى والمسيطر في العالم [٢] .

وذلك ما نحاول أن نفعلهُ أن أردنا النهوض وعدم النكوص بأن نستفيد قدر الإمكان من الآخر الغربي ، دون أن يلحق بمنظومتنا الفكرية والثقافية أي ضرر يُذكر .

ولما كان المجتمع العربي في مواجهة عصيبة مع كل هذهِ التحديات ، فالأمر يتطلب تضافر الجهود كوحدة مستقلة للشروع في نزع لباس المرض والتأزم .

فالأزمات الكبيرة والمستعصية التي تطرأ على المجتمعات لا تُعالج بقرار بل لا بد من علاج حضاري شامل يتحمل الشعب وقياداتهُ جميعهم المسؤولية حيالهِ [٣] .

فالوحدة في العمل ضرورية لمثل هكذا وضع يُعانيه المجتمع العربي ، ولكن ما يبتغي أيضاً هو الخطوات الناجحة والعقلانية لمعالجة هذهِ الأزمة وتلافي العثرات التي تنتاب تحركاتها .

---

[١] جميل مطر ، حوار الحضارات .... السياسي أولاً ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٥ ، السنة الثامنة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ ، ص٥٨ .

[٢] أحمد حسن ، لماذا تأخرنا وتقدم الآخرون ؟، مجلة النبأ ، العدد ٧٢ ، السنة العاشرة ، بغداد مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤، ص٧ .

[٣] ناصر حسين ناصر ، مصدر سابق ، ص٢٢٣ .

يقول هشام شرابي في كتابه الموسوم " النقد الحضاري في المجتمع العربي في نهاية القرن العشرين " " أننا إذا أردنا لمجتمعنا العربي أن يتجاوز أزمتهُ المتفاقمة ، وأن يسترجع قواه ويدخل ثانية في مجرى التأريخ ، فلا بد له من القيام بعملية نقد حضاري يمكنه من خلق وعي ذاتي مستقل واستعادة العقلانية الهادفة ، ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال التفاعل الفكري الحر والنقاش المستمر ، لا بين " المفكرين " و " المثقفين " وحسب ، بل بين جميع الفئات والأحزاب والتجمعات وعلى صعيد المجتمع ككل " [١] .

وتلك هي خطوة أساسية من خلال العودة إلى الذات والبدء بعمل فلترة واضحة لما أعترى ماضي وحاضر المجتمع من تأزم ، ووضع ذلك على طاولة النقاش لمعرفة الأخطاء وتلافيها وتعزيز ما يمكن عملهُ من إيجابيات . وبطبيعة الحال لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتعددية في كل شيء لمصلحة المجموع من دون الإخلال بالوضع العام والتعدي على أرث المجتمع وحضارتهُ .

وما ينبغي لمجتمعنا العربي أن يضعهُ في حسبانهِ وكمهمة جبارة ، هي أعادة كتابة التأريخ العام للمنطقة العربية ضمن رؤية توحيدية وشمولية تحطم الجدران الانفصالية التي كونتها الأوهام الدينية والقومية وفرضها المستعمر الأوروبي والغربي [٢] .

أن ذلك بحد ذاتهِ يقود إلى بوادر انفتاح عقلاني بخطواتٍ مناسبة ، وعليه فمن الضروري لمجتمعٍ كالمجتمع العربي أن يُعيد ربط أوصالهِ التأريخية المتقطعة ، لما لذلك من دعم واضح لمسالة الإرث الثقافي والحضاري وربطهُ بالحاضر وتعزيزهُ للمستقبل .

إلا إن المجتمع العربي لا يستطيع أن يمارس الانفتاح أذا ظل محكوماً بـ(عِصاب الهوية) والخوف على ثقافتهِ من التهميش والزوال . كما يحتاج المجتمع العربي إلى ممارسة واسعة جداً من النقد والنقد الذاتي لمشروعهِ النهضوي المنتكس ،

---

[١] هشام شرابي ، النقد الحضاري في المجتمع العربي في نهاية القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص٨ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٢٦٤ .

وقراءة علمية للتراث الموروث ، لتعيين ما بقي منه حياً وصالحاً فيُوظف في النهضة ، والتخلي عما تجاوزهُ الزمن وبات يشكل عائقاً أمام التقدم [١] .

فالنقد الذاتي لسلبيات المجتمع كفيل بتعرية هفوات المجتمع العربي ووضع النقاط الرئيسية للانطلاق . كما أن فقه التراث بما يتلاءم ومتطلبات العصرنة ، ذا أثر كبير في التعامل بدقة مع معطيات العصر المتطور والتقدم .

أن بناء (هوية وطنية) مستقرة وواضحة تتفق عليها جميع أطياف الشعب ، لهو قضية شاملة وعامة تخص جميع الأوطان . فالأوطان المستقرة والقوية هي الأوطان التي تمكنت من أنجاز مهمة بناء الهوية ، فضعف الهوية معناه تمزق أوصال الشعب وسيادة العنف وبروز الدكتاتوريات والتوترات السياسية [٢] .

فمسألة الحفاظ على الهوية من التهميش يجب أن تلاقي صدىً كبيراً وواسعاً في المجتمع العربي ، لان جل أزمة هذا المجتمع برزت على الأغلب من تصدع وتمزق الهوية ، فإلى جانب الظروف الأخرى التي أزمت هذا المجتمع كان لضعف الهوية دور كبير في أحالتهِ إلى وضعهِ الحالي .

كما أن العمل على بناء " الهوية الوطنية " سوف يُساعد كثيراً على مواجهة " مشكلة الحداثة " ، لان الهوية الوطنية أشبه بالخلايا الدفاعية في ذات الوطن . فإذا كانت قوية وواضحة وشاملة فهي تساعد الجسم الوطني على تجميع جهودهِ وقواه واكتساب ثقتهِ بنفسهِ لغرض مواجهة عواصف الحداثة ومتغيراتها اليومية على جميع الأصعدة [٣] .

وليس الأمر مقصوراً على مواجهة الحداثة فحسب ، بل يتجاوزهُ إلى عمل الهوية الوطنية كمصدات أمان تقي كل المجتمع من كافة المشكلات الأخرى التي تحاول الإطاحة بهِ ، وذلك يعود إلى إن قوة روابط الهوية معناها تشابك وتضافر الجهود ضد كل تفتت وتجزؤ .

---

[١] خالد غزال ، مصدر سابق .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١٣١ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٣٠ – ١٣١ .

ومن الضرورات التي تؤدي إلى قيام دولة صالحة أيضاً هي القيام على أساس المواطنة الفعّالة والضامنة لتحقيق منظومة الحقوق والواجبات الإنسانية والوطنية لرعاياها كافة دون تمييز بين فئة وأخرى [١] .

ولعل التركيز على مبدأ المواطنة هو ضروري جداً لما يحتلهُ هذا المفهوم من معنى ، إذ أن تجذر المواطنة الصحيحة في بلدٍ ما معناه ترابط قوي والشعور بالمسؤولية ومعرفة الحقوق والواجبات ومنطلقات التقدم وعوامل النكوص والتأخر ، فإذا ما توافرت هذهِ الصفات بأجمعها برزت المواطنة بشكلٍ ساطع لا غبار عليه ؛ مما يؤدي إلى بناء مجتمع قادر على التغلب على أغلب مشكلاتهِ .

إن وجود نظام اجتماعي عادل وموحد نسبياً بحيث يعطي للفرد حريتهِ وكرامتهِ وإنسانيتهِ وحقوقهِ المدنية ، يؤدي إلى تحقيق مساواة اجتماعية بين المواطنين فاتحاً أبواب الفرص للجميع من الفئات والقوميات والأديان والطوائف ؛ الأمر الذي يمكّن الوطن من أن يخطوا الخطوة الأولى في محاولةٍ للتخلص من الكثير من أزماتهِ [٢] .

وكما هو معروف أن الكثير من الأمم قد تدهورت بتضافر عدة عوامل عليها ، ومن ضمن العوامل المهمة هي عدم وجود نظام اجتماعي عادل . فوجود النظام معناه السير بحياة المجتمع بصورةٍ مستقيمة ، إذ أن الحقوق يتم مراعاتها من ناحية توزيعها ، وكذا الأمر أذا كانت الواجبات والحريات مُصانة والنظرة إلى المصلحة الكلية متجذرة ، أما خلاف ذلك فمعناه خلل في أسس حياة ذلك المجتمع سببهُ عدم الالتزام بمتطلبات حياة البشر فيه .

فحقوق الإنسان بالمعنى الذي تتداول فيه اليوم ، في المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، تعني تعميم الحضارة الراهنة بكل قيمها المادية والمعنوية على جميع الأفراد ، إذ تضم المشاركة في السلطة والتعددية السياسية

---

[١] حسين درويش العادلي ، مصدر سابق ، ص١٢ .

[٢] د. إبراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء (سوسيولوجيا الخطاب الشيعي) ، مصدر سابق ، ص٣٦٤ .

والفكرية وحرية التعبير عن الرأي وحق العمل والتعليم والثقافة لجميع أفراد المجتمع [١] .

ولا نعتقد أن تطبيق مثل هذهِ الاستراتيجيات الكافلة لحقوق الإنسان في بلدٍ ما يجعل ذلك البلد في تخبطٍ ويسير عكس الاتجاه ، فضمان حقوق الإنسان معناه كسب جهود ذلك الإنسان في إصلاح وبناء وتطور المجتمع وتقدمهِ إلى أمام .

أن بناء أي أمة يقتضي إرساء آليات المشاركة الجمعية في الإدارة السياسية للدولة ، والمشاركة الاقتصادية (في الخيرات المادية والموارد) والمشاركة الثقافية (الاعتراف باللغات واحترامها ، واحترام حرية المعتقد وحمايتها) والمشاركة الإدارية ، وبناء المشاركة المتوازنة هو الباب الموصل إلى لقاء الأمة والدولة ، واختلال المشاركة يفتح الباب على مصراعيه للاختراق [٢] .

ولا يمكن لأي مجتمع أن يتعثر بتطبيق هذهِ الإستراتيجية ، إذ تصبح المسألة عملية تبادل منفعة وعقد بين الفرد ومجتمعهِ ، فلهُ حقوق وعليه واجبات ، ومن ذلك يبرز التكامل في بناءات المجتمع دون نكوص وتقهقر .

وتبرز الأهمية هنا في الانتقال إلى مقوّم آخر يجب توفرهِ في مجتمعٍ كالمجتمع العربي لإنقاذهِ من أزمتهِ الحالية ، فنجد أن الفعل الثقافي التربوي الذي تتحمل مسؤوليتهِ الأطراف المدنية والدينية وعلى رأسها النخب المثقفة ، ضروري الوجود لأنهُ يسبق الفعل السياسي ويدفع بهِ ، من خلال خلق الوعي لدى الناس ولدى نخبة الدولة نفسها [٣] .

ومما لا شك فيه إن من المقومات الأساسية لأي مجتمع هي القاعدة الثقافية والتربوية القادرة على خلق الوعي لدى الأفراد ، والتي عن طريقها قد يتمكنون من

---

[١] برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٥ ، السنة الثالثة عشر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠ ، ص٢٥ .

[٢] فالح عبد الجبار ، العراق حيال مسألة الفصام بين الأمة والدولة ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٠٤٤ ، ٢٠٠٤ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 38423 .

[٣] سليم مطر ، جدل الهويات ، مصدر سابق ، ص٢٨ .

السير بطرائقٍ عقلانية من دون تخبط . فامتلاك وعي ناضج معناه وضع الأمور في نصابها ، وبذلك يتجنب المجتمع كثير من الأزمات والكوارث التي تحاول أن تطالهُ ، لوجود عقول تملك الفرز والتمحيص وتعرف ما هو ضار وما هو نافع ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتراكم المنجزات عبر رصيد من الأسس والمقومات التي تستطيع أن تواجه معوقات الحياة ، والتي تقف ضد تطور وتقدم المجتمع .

ومن الممكن القول أن مكمن ضعفنا كمجتمعٍ عربي هو الانغلاق القومي والديني ، وسر قوتنا في عالميتنا ، التي من خلالها فقط تتشكل قوميتنا ، أن ذلك يعني أعطاء الناحية الوطنية والمبادئ الوطنية بعداً عالمياً ليس بالمعنى التضامني فحسب ، وإنما في جوهر المبدأ ، بحيث أن العالمية والوطنية يكوّنان كلاً واحداً من الصعب الفصم بينهما [١] .

ولعل الانطلاق نحو العالم مع الحذر من الخوض في ملابسات التقهقر والتهميش ، لهُ أثر كبير في فتح آفاق واسعة للمجتمع العربي بصورةٍ ونطاق قومي ، إذ أن التعاطي مع منطلقات العالم الخارجي معناه التعرف على ثقافة الآخر والتحصن من أهدافهِ ومراميه في الأرض العربية ، وكسب منجزاتهِ وتوطينها كأساسات يتم البناء وفقاً لها . كل ذلك يتوقف على أمكانية وقوة المجتمع العربي في توسيع دائرتهِ وعدم الانغلاق على ذاتهِ ، مع زيادة الثقة الكبيرة بذاتهِ التي يُفترض بها أن تكون قادرة على قلب الموازين وترجيح كفتهِ .

" أن مواجهة الهيمنة العقلية الغربية لا يكون فقط بالعودة إلى تراث الشعوب الأخرى ، التي تعودت هي أيضاً الخضوع للغرب ، وهذا يتطلب القيام بنهضةٍ فكرية للاتصال بالشعوب الأخرى ، وتبادل المختصين بالتراث وعقد المؤتمرات الفكرية والدينية وتكوين لجان بحث وترجمة مختصة بالتعريف بتراث الشعوب ومدى علاقتهِ التأريخية بتراثنا الديني والقومي . وهذا الانفتاح على التراث العالمي يمنح العقل العربي البعد العالمي والديناميكية والقدرة على التطور والتأثير المستقبلي على العالم

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

أجمع ، فضلاً عن أنهُ يُغني الشخصية العربية ويمنحها الثقة بالذات والقدرة على التحرر من الهيمنة العقلية الغربية " [١] .

فالمسألة باتت تعني مواجهة فعّالة للحفاظ على كينونة ذلك المجتمع ، فما يُعانيه المجتمع من سلطان الغرب يجب أن لا يُواجه بالهروب والتقوقع على الذات ، وإنما بالحوار العقلاني القائم على تعريفهم بتراثنا بعد عقلنتهِ ومواكبتهِ لإرهاصات وطروحات الغرب ، بما ينفع المجتمع العربي دون نسف جذورهِ ، ومن المؤكد أن ذلك كفيل بمنح المجتمع العربي بُعداً أعمق في السير نحو رفض كل من يحاول وضعهِ في دائرةٍ مغلقة .

ألا أن كل ذلك الانفتاح يجب أن لا يُنسينا ما ينبغي علينا فعلهُ بتأكيد الإصلاح من الداخل ، فبدايتهِ يجب أن يكون من داخل ذلك المجتمع وليس من خارجهِ .

فالتغيير من الداخل هو ضمانة استقرار البلد بحسب خبرات قيادات ذلك البلد وما يتطلبهُ ذلك التغيير ، في حين أن دعوات الإصلاح والتغيير من الخارج أقرب ما تكون لمؤامرة دولية كبرى تتواطأ معها جهات من الداخل ، لذلك لم تتردد أنظمة عديدة من التعبير عن خيبة أملها من تدخلات (منظمات دولية) و(دول غربية) في بعض الشؤون الداخلية لبلدانها [٢] .

أن الكثير من المشكلات التي طالت المجتمع العربي سببها التدخلات الخارجية الرامية إلى مد توسعاتها في الأرض العربية ، فالاعتماد على مبادئ الإصلاح من الداخل كفيل بمعرفة المتغيرات الكثيرة التي ترافق هذا المجتمع ، والتي يجهلها من يتعامل مع ذلك المجتمع من الخارج .

ومن دون مبالغة يمكن عد البدء بالإصلاح في المجتمع العربي من الداخل مكسبٍ كبير ، يتم من خلالهِ تنمية قدرات ذلك المجتمع بالاعتماد على ذاتهِ ومعرفة

---

[١] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٤٦ - ٤٧ .

[٢] أحمد شهاب ، الإصلاح في العالم العربي حقيقة أم خرافة ؟ مجلة النبأ ، العدد ٧٢ ، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ ، ص٣٨ .

نقاط الضعف التي قد لا يعرفها المتعامل معهُ من الخارج ، فضلاً عن تعزيز روابط العمل الجاد دون الاعتماد على الغير في كل شيء .

يقول محمد عابد الجابري في كتابه الموسوم " تكوين العقل العربي " تأكيداً لما ذكرناه سابقاً " أننا أذا كنا ننشد التغيير لابد من التحرك أيضاً من موقع أيديولوجي واعٍ ، أي لابد من الصدور عن موقف تأريخاني ، موقف يطمح ليس فقط إلى اكتساب معرفة صحيحة بما كان ، بل أيضاً إلى المساهمة في صنع ما ينبغي أن يكون ، وهو بالنسبة للمجال الذي نتحرك فيه الدفع بالفكر العربي في اتجاه العقلنة ، تجاه تصفية الحساب مع ركام ولا نقول رواسب اللامعقول في بنيتهِ " [١] .

لقد بات عقلنة كل شيء في حياتنا من الضرورات التي تفرض نفسها بقوةٍ، إذ إننا أمام تطوراتٍ هائلة لا تعرف الوقوف خلف الباب وتنتظر أن نسمح لها بالدخول . فما مطلوب منا لنهضة مجتمعنا العربي هو التعامل مع الحياة بعقلانية دون التعصب لشيءٍ قد يُحطم حياتنا . فالعقلنة ممكن أن تشمل تراثنا من دون المساس بجذورنا وإنما تطويعها لما يُلاءم منجزات الحاضر ، أي الأخذ بالنافع وطرح الضار .

فمن المعضلات التي يُعاني منها العقل العربي الديني معضلة الفصل التعسفي بين الميراث الإسلامي والميراث ما قبل الإسلامي ، إذ ما زالت النظرة عن الجاهلية وعبدة الأصنام والتفسخ الأخلاقي هي الطاغية في تعاملنا مع تراثنا القديم ، ومازالت هناك حدة في التحاور بين الإسلامي والعلماني ، من خلال التمسك بالتراث من قبل الإسلامي [٢] .

فلماذا لا نُخلّص تُراثنا من خرافات نحاول أن نسبغها نحن عليه ، فهو أكبر من أن يُغطى بغطاء الجمود والتخلف ؟

ما يجب علينا فعلهُ هو أن نعقلن تراثنا بإدخال معطيات التطور والتقدم عليه ، على أن لا يمس ذلك جوهر وجذور معتقداتنا وتقاليدنا ، وإنما العمل بالممكن

---

[١] د. محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مصدر سابق ، ص٥٢ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٢٦٥ .

والقادر على رفع شأننا من دون خسائر أو أقل الخسائر أن أمكن ، أما خلاف ذلك فمعناه اتساع الهوة والبون الشاسع بين تُراثنا الذي حكمنا عليه بالجمود من جهة والتطور والتقدم من جهة أخرى ، ولا يعود ذلك إلا بمزالق وأزمات تُكبلنا ولا تُحررنا وإنما تُزيد علينا الويلات وقد تُحطم المجتمع وتمزقهُ .

أن مشروع النهضة العربية كان ولا يزال بحاجةٍ إلى فكرِ الأنوار والحداثة ، وكذلك استيعاب التغيرات والتحولات التي تطرأ على الساحتين العربية والدولية ؛ الأمر الذي يستوجب الاعتراف بالخصوصيات القطرية في أطار التنوع ضمن أطار الرابطة العربية ، مع أمكانية تحويل هذا التنوع إلى عنصرٍ غني للثوابت الضرورية لتطور الرابطة العربية ، ولغرض التجديد العربي هذا تبدو الصورة بحاجةٍ إلى مقولاتٍ جديدة متمثلة بالمجتمع المدني والديمقراطية والمواطنة والدولة الحديثة [١] .

ويمكن أن نطرح مقوّم آخر مهم ولهُ شأن كبير وتتوقف عليه الكثير من القضايا ويشكّل رقماً هاماً في سُلّم المعادلات ، وهو منح الحرية على وفق أصولٍ عقلانية لأفراد المجتمع العربي وممارستها بتحكمٍ وتعقل .

" وعليه فمن السبل المهمة لتلافي التمزق في مجتمعنا العربي هو فتح باب الحرية على مصراعيه وقبول مبدأ التداول السلمي للسلطة ، من خلال عملية تأريخية تتبناها جميع الشرائح الاجتماعية لمناصرة الإصلاح داخل السلطة وخارجها ، وفتح باب الحرية هو الخطوة الأولى في هذا الدرب السليم ، وبذلك يستطيع الوطن العربي أن يشرع في أيجاد حلول حقيقية للازمات الداخلية المتراكمة وأن يواجه في الوقت ذاتهِ التحديات الخارجية " [٢] .

على أن فهم الحرية لا يكون على وفق ما تشتهي النفس وتطبيقها من باب ترك الحبل على الغارب ، وإنما التطبيق يكون استناداً لأصولٍ عقلانية تعطي لكل ذي حق حقهُ ، بحيث تُمارس الحرية بأبهى صورها من دون أن تُكبت أو يتم ألباسها لباس الانفلات والتصرف على وفق ما يشتهي أي فرد ، وإنما هي التحكم بعقلٍ واعٍ

---

[١] د. عبد الله التركماني ، نحو عروبة معاصرة ، مجلة العربي ، العدد ٥٦٨ ، الكويت ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٢ .

[٢] د. الحبيب الجنحاني ، مصدر سابق ، ص١٢٧ .

وممارسة الحقوق كما تفرضها الحريات في العالم والتعامل بتقبلٍ مع كل الواجبات التي ينبغي القيام بها .

ألا أن هدف الحرية وأهميتها ليس من السهولة الحصول عليه ، إذ أن كثيراً من شعوب العالم قد أُبتليت بداء الحرمان من الحرية بمعانيها الأصيلة ، إلا أن المضي نحو تحقيق حرية منشودة لهو مكسبٍ وركنٍ أساسي للمجتمع السليم .

أن صعوبة الحصول على الحرية المبتغاة نابع من عدم جديتنا في طلبها ، وأيضاً صعوبة توافقنا حسب مصالحنا وأهدافنا ، إذ قد تعد كل جماعة إنسانية أن حريتها تستلزم أن تغتصب حق الآخرين بدون شعورها بالأمر ، وبذلك تضيع علينا الحقيقة وتتشابك الأمور إلى حدِ التعقيد ولا نعرف أي حرية نتوسل ونطلب ، وهل هي في محلها أم لا ؟ [1] .

أننا نتوسل حرية تمنح كل فرد إنسانيتهِ ، بحيث يشارك في بناء مجتمعهِ والدفاع عنهُ واتخاذ قراراتهِ وتقرير مصيرهِ ، دون كبت حقوقهِ وجعلهِ فاقداً لها .

لعل الخوض في ما يجب أن نضعهُ كمصدات أمان لمجتمعنا العربي ، والتي تكون كفيلة بتخليصهِ من أزماتهِ ، يحتاج وقفاتٍ كثيرة وتوسع أعمق ، إلا إننا ربما نكون قد أثرنا النقاط الإستراتيجية التي لو أتبعها المجتمع العربي لتخلص من أزماتهِ .

أن الأمر ليس مستحيلاً وإنما يعتريه بعض الصعوبات ، فالمطلوب لمجتمعنا العربي هو التقبل الذاتي للتغيير والإصلاح ، وذلك لا يبدأ إلا من الذات العربية نفسها ، والتي راهن عليها الغرب وقد حسب لها حسابٍ كبير .

أن الوعي مطلوب بشدةٍ في هذهِ المرحلة ، مرحلة الخلاص من سلسلة الأزمات التي تُحيط بالمجتمع العربي ، ولكن أي وعيٍ ننشد ؟

بالتأكيد أن ما ننشدهُ هو الوعي العقلاني الذي يكون كفيلاً بإزالة أزمات هذا المجتمع أو التقليل منها .

---

[1] مازن مرسول محمد ، تسولنا للحرية ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الإلكترونية لمجلة النبأ :

www. annabaa . org .

ربما يكون من المهم تأكيد منح الحريات وممارسة التعددية الفكرية والسياسية وبناء مؤسسات المجتمع المدني والتخلي عن الأنا المصلحية لصالح الـ(نحن) الجماعية ، فوجودها ضروري لمجتمعٍ صحيح البُنى والأساسات .

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بنظامٍ اجتماعي مُعترف بهِ يقرهُ الفرد قبل الدولة، ليبني مشروعٍ تطوريٍ ينهض بالمجتمع ويقفز بهِ إلى أمام ، على أن لا ننسى قضية الحوار وتقبل الآخر ، إذ تكاد أن تكون هذهِ القضية جوهرية ، فتعاملنا ينبغي أن يكون على وفق رؤية عقلانية لا تجلب كل ضار وإنما كل مفيد . وعليه فأننا لا يمكن أن نتوقع ونضع أنفسنا في قيعان العزلة والتقهقر . فتفعيل التراث بما يتلاءم وملابسات التطور الحديث وقراءة أفكار الآخر قراءة متأنية وبتمحيصٍ دقيق ، لهو قادر على انتشالنا مما نحن عليه الآن .

وتبقى المسألة رهن بتصرفاتنا وفي الأقل ما موجود بأيدينا وما نستطيع أن نفعلهُ لرفعة المجتمع العربي .

المبحث الثاني
سُبل المعالجة لازمة المجتمع العراقي

لما انطلقنا من نقطةٍ أساسية تمثلت بإمكانية الكلام عن مواجهة ناجعة لازمة المجتمع العربي ، فالحال لا يختلف عن المجتمع العراقي الذي هو جزء من المجتمع العربي ، مما يعني أن الإمكانيات موجودة ولكن تحتاج إلى صياغة عقلية للسعي في تطبيقها بشكلٍ أمثل ومتسارع الخطى ، لإنقاذ هذا المجتمع من مزالقهِ وأزماتهِ .

أن الكلام عن إستراتيجية ناجعة تحتاج إلى جهودٍ كبيرة ، فليس من السهولة تقبل كل شيء بصورةٍ سريعة ، على أن يكون ذلك الشيء لصالح هذا المجتمع

وليس ضدهُ ، وهذا يعني أن المجتمع العراقي يحتاج إلى قفزة نوعية يتم بواسطتها وضع كل الأشياء في نصابها .

ربما العلاج لأستقرارية مجتمع مثل العراق وعلى هذهِ الأوضاع لا يمكن أن يكون سهلاً ولكنهُ ليس مستحيلاً ، فجل أزمة الهوية التي يُعانيها الفرد والمجتمع العراقي والمتأتية من تناقضاتٍ سياسية واقتصادية وثقافية ألمت بهِ ، تعود بعض أسبابها إلى الفرد العراقي نفسهِ ، الذي يجب عليه نقد ذاتهِ قبل كل شيء مع تأصيل الولاء للوطن والمجتمع من دون الانقطاع عن التراث والقبيلة . كما إن وجود إدارات سياسية مقومة لهذا المجتمع ، لها عظيم الأثر في تجاوز الأزمة مع ضرورة الانفتاح العقلاني دون النكوص والانغلاق والدعوة إلى تعددية الأفكار والقدرة على حسن التصرف في ضبط تعاملات الفرد نفسهِ ، والتي تنعكس على المجتمع بصورةٍ كلية وشاملة [١] .

لا يمكن للمجتمع العراقي اليوم أن ينهض فجأةً ، وتلك ليست دعوة للتشاؤم وإنما عقلانية الموقف تدعوا إلى العمل الجدي والدءوب للوقوف باستقامةٍ مرة أخرى [٢] .

فالأمر يحتاج إلى تضافر كل الجهود لنهضة مجتمعٍ قد أنهكت جسدهُ أدواءٍ كثيرة وهو يحاول التخلص منها ، لكن ينبغي وضع الدواء الناجع المناسب لها لاستئصال هذهِ الأدواء من جذورها .

فما ينبغي لنهضة مجتمعٍ كالمجتمع العراقي هو أن يُحدِد معالم وجودهِ ومن ثم يصنف ما لهُ وما عليه من حقوق المواطنين وواجباتهم ، ثم تقوية الصلة بينهُ وبين الفرد من خلال إزالة كل العقبات التي من الممكن أن تقف حائلاً بينهُ وبين أتمام أدوارهم بالشكل الذي يُرتجى [٣] .

لذا فأن الشروع بوضع بعض النقاط الجوهرية كمواجهة ناجعة لازمة المجتمع العراقي ، يمكن أن يبدأ بالاستراتيجيات الآتية :

---

[١] مازن مرسول محمد ، المجتمع العائم ، مصدر سابق .

[٢] مازن مرسول محمد ، ثقافة الخوف ، مصدر سابق .

[٣] مازن مرسول محمد ، انسلاخ مجتمعي ، مصدر سابق .

١. تفعيل التراث (حدثنة التراث) :

ربما يكون التعامل مع التراث سهلاً من الناحية الكلامية ، إلا أنهُ يبدو صعباً في التطبيق ، فلما كان التراث يعني أسس ومبادئ وأرث حضاري وثقافي فقهت عليه أجيال المجتمع ، فمن الصعوبة تكييفهِ بسهولةٍ وإنما يحتاج الأمر إلى تعامل دقيق يؤدي إلى حساب الأمر بشكلٍ منطقي ، أي كيف نتعامل مع التراث ؟ وما الذي يجب أن نغيرهُ لكي يتلاءم مع الحاضر ؟

بلا شك أن لكل مجتمع تراث والمجتمع العراقي لا يُستثنى من هذهِ القاعدة، ومن ضمن أسباب تأزم المجتمع العراقي النظرة القاصرة للتراث وجعلهُ جامداً لا يتحرك ، بحيث أدى الأمر إلى قصورٍ في النظرةِ إلى الأشياء ؛ مما غرس فينا خوفاً من التغيير وارتباكٍ واضحٍ بحيث عندما هددتنا تحديات خارجية لم نفقه التعامل معها ونبذنا الآخر ، فتآمر علينا وكلّفنا ذلك تأزم مجتمعنا بأكملهِ .

لذا فماذا نفعل بتركة التراث التي تتملك مخيلتنا وتتحكم بعقلنا ؟ كيف نفسر ذلك ؟ هل هو مجرد ماضي علينا أن نستعيدهُ ؟ هل هو " ميت " وعلينا أن نُحييه؟ هل كان كلهُ مجداً علينا أن نتغنى بهِ ؟ هل يمكن أن نحقق مجدهُ الذي تم في ماضيه بمجرد التزاهي بهِ والتباكي عليه ، في حاضر ليس لنا منه ، أو ليس لنا فيه سوى التعلق بصخورِ مغارتهِ ؟ ما بالنا بمستقبلٍ لا يطالنا منه سوى صدى رغباتنا ؟ [١] .

تلك ليست دعوة للتشاؤم وإنما الحذر والتحرّز من الوقوع في مطبات الأخطاء يدعونا لذلك ، فكيف نعد العدة لتقبل تراثنا بأبهى صورهِ من دون غلق الدائرة عليه وجعلهِ غير ذي فائدة ؟

أن التراث ارث ثقافي ينتقل من جيلٍ إلى آخر ، يتكوّن ويُكوّن ، قد يطالهُ الجمود الكلي أو الجزئي ، أو تقتحمهُ الأسئلة التحليلية النقدية والخلخلة البنيوية والتفكيك المعرفي عبر الاستقراء والاستنتاج ، ومن ثم توليد الحركية الإبداعية الكامنة فيه عبر الزمن لإطلاقها إلى المستقبل بقوةِ دفع المعرفة التأريخية

---

[١] حقاً ..... ماذا نفعل بتراثنا ؟! ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة المعلم :
www. almualem.net/ torath . html – 7k .

الموضوعية ، وأدواتها المنهجية الحديثة ، مُخلفةً وراءها القراءات اللاتأريخية للتراث والتفسيرات الغيبية والخرافية والإسقاطات الأيديولوجية الوثوقية عليه [١] .

ومن ذلك لابد من تكييف التراث في المجتمع لما يُلائم عصر النهضة والعصرنة والتطور من دون خدشٍ في نسيج هذا التراث أو إلغائهِ .

أن الأمر قد يبدو وكأننا نحاول أن نلغي التراث ، لكن الصورة ليست كذلك ، وإنما الغرض هو إزالة الغموض والجمود في بعض جوانبهِ ، بحيث يصبح قابلاً للتأقلم مع كل حديث ويشكل أساساً متيناً لما نحاول أن نبني عليه .

فالتراث أو بصورةٍ أكثر دقة بعض جوانبهِ ثروة لنا وقد حفل بالكثير من المعطيات والمنجزات التي لو استندنا عليها بشكلٍ صحيح لما كان ذلك وضعنا ، فالمشكلة تكمن في أننا لم نحافظ على تراثنا ، فبقينا في طور الادعاء في الحفاظ عليه ، لكننا دائماً متمسكين بالأسرع والأسهل فنلجأ إلى أمورٍ أكل عليها الدهر وشرب ونضعها من ضمن تراثنا التليد [٢] .

أن المشكلة هي أننا أنفسنا من نتصرف بالأشياء ، فسوء استخدامنا للتراث هو ما أثار زوبعة جعلت منهُ جامداً ، فنحن قد وضعناه بهالةٍ من الثبوت التي لا يجب أن يتجاوز عليها أحد .

ولما كنا شديدي التمسك بتراثنا التقليدي ، فربما نكون قد أشركناه وأخذنا بكل محاسنهِ ومساوئهِ في حياتنا . فهل يجوز أن نرضى بذلك لمجرد أنهُ نابع من التراث ؟

أن تجليات وتقلبات حياتنا قد جاءت من هذهِ الالتباسات ، فلا نكاد نقبل بفكرة رفض التراث ولا نقبل بتغييرهِ ولا نقبل بتعديلهِ ، فأصبحنا في تخبطٍ كبير لا نُحسد عليه ، ومن ذلك فقد استمرت طوطمية أفكارنا وأفعالنا وأمورنا ، بسبب الاحتفاظ بالتراث بما فيه دون التغيير فيه والتسليم بصحة ما فيه دائماً [٣] .

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] مازن مرسول محمد ، الطوطمية والصنمية (التباعد والتقارب) ، مصدر سابق ، ص١٤١ .

[٣] مازن مرسول محمد ، الطوطمية والصنمية (التباعد والتقارب) ، مصدر سابق ، ص١٤١ .

أن تأكيدنا على عقلنة وتحديث التراث قد يعود إلى أن ذلك لهُ أثر كبير في فتح مداركنا نحو الأفضل ، فقد عانينا من أزماتٍ كثيرة كانت أغلب أسبابها هو خلل في تركيبة الشخصية التي تمسكت بالقديم من دون تعديلهِ ، ومن ذلك جاءت نظرتنا في المجتمع العراقي للتعامل مع الأمور قاصرةً نوعاً ما ، دون المرونة في التعامل مع الأشياء .

يقول محمد عابد الجابري في مقاله الموسوم " حول الشروط الموضوعية للتجدد الحضاري والنهضة العربية " " أن العمل النقدي في التراث يشترط استرجاعه ومحاورتهِ للرفع من مستوى التفكير إلى ما يرتقي فيه مع العصر . ولو استطعنا أن نرقى إلى تعامل نقدي جاد ومخلص يستمد صدقيتهُ من التراث نفسه ، لاستطعنا عندئذ تجاوز المعوقات والاعتراضات التي تأتي تارة باسم الدين وتارة أخرى في صورة مختلفة عنه ، بيد أنها لا تُعبر عن فهمٍ للدين ولابد من الاستناد إلى معطيات تراثنا نفسه أولاً ، لنكسر القيود التي تعرقل طريقنا " [1] .

أن تفكيرنا قد تعثر كثيراً في المجتمع العراقي ، لارتباط التراث بالقضايا الغيبية والدينية ، والتي أثرت في مجمل حياتنا من ناحية التحزب الطائفي والتمسك بالقدريات وإرجاع كل ذلك لتراثنا الذي لا نستطيع تغييرهِ .

لقد عانى الفرد العراقي من خوفٍ كبير من المجهول ومن الماضي ، ولما كانت جذورنا بدوية فقد كانت نزعة التعصب للتراث والرغبة في الحفاظ عليه متجذرة بصورةٍ أكبر وتحتاج لفترةٍ نوعية لتغيير ذلك .

لقد مرت حياتنا بتناقضاتٍ كثيرة حقيقية عرّضت مستقبلنا الفكري للتشتت ، وما ذلك إلا نتيجة لترسباتٍ ألقت بظلالها على ما نفكر بهِ ونحاول أن نميزهُ . فكثيراً ما يُثار الشك في أننا نبني كثيراً من أفكارنا على وفق رؤى متناغمة مع أجيال أجدادنا القدماء ، وهي غير مناسبة للكثير من مجالات حياتنا اليوم . وعلى الرغم من دخولنا الألفية الثالثة فنحن نُسيّر حياتنا على وفق طوطمٍ خاص يكون قد بُني

---

[1] د. محمد عابد الجابري ، حول الشروط الموضوعية للتجدد الحضاري والنهضة العربية ، مقال منشور على الانترنيت في موقع معابر :
www. Maaber . 50 megs . com / issue _ October o6 / lookout 2 htm – 82 k .

على أوهام السابقين وتخيلاتهم ، وما زلنا نتعلق بأمورٍ تعود إلى سالف العهود القديمة [١] .

أن الجذور البدوية تنهك المجتمع في تقبل كل ما هو حديث ، وقد برز ذلك واضحاً في نظرة الفرد العراقي في فترات سابقة لكل ما هو حديث ، وقد أحتاج الأمر إلى فترات طويلة نسبياً للتكيف ، وكان ذلك واضحاً في كل مفاصل الحياة من سياسية واجتماعية وثقافية ، فكان هرم السلطة قائماً على أساس شُللي مصلحي وسادت المحسوبية والالتزام بالأعراف والتقاليد ، بمبرر المحافظة على التراث وضرورة عدم تغييرهِ أو التجاوز عليه . فكانت النتيجة تخبط وفوضى في كل مفاصل الحياة ، لفقدان الموضوعية والعقلانية ؛ الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لاستغلال القصور الفعلي هذا من قبل المستعمرين للسيطرة على البلد بمطامعهم وتوسعاتهم .

لقد كان لضغوط الحياة الكثيرة التي طالت حياة المجتمع العراقي الأثر الكبير في عودة الإنسان العراقي القهقرى ، فبدأ متمسكاً بشدةٍ بكل تقاليد الماضي ، وللخلاص من ظروفهِ تمسك بطوطمٍ قد يحقق لهُ ذلك الخلاص . وعليه فقد تمسك وتعصب لأفكار وتقاليد ذلك الطوطم التي قد تنفعهُ حيناً ولا تفعل أحياناً أخرى . ولما كانت الوضعية بهذا التعقيد فقد نشأ جدل فكري لدى ذلك الإنسان نفسه في مدى بقائهِ ملازماً لذلك الطوطم ، وهل عليه أن يُغيرهُ أم لا ؟ . فقد نلجأ لأفكار وآراء غيرنا التي تعود إلى حوادث الدهر لمجرد أنها لاءمت كيانات إنسانية في وقتٍ ما ونظل متمسكين بها لعلنا نحاول الظفر بما ظفرت بهِ وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء ، ومن ذلك جاء تأزمنا وحياتنا المشلولة وعقم تفكيرنا [٢] .

أننا همشنا تراثنا وأفرغناه من محتواه بجعلنا إياه جامداً لا يقبل التطويع أو التغيير ، وتمسكنا بأساليب قديمة بالية في التعامل مع الحياة ولا نعلم أن ذلك يعرضنا للاختراق بتطورات وعقليات العصر الحديث .

---

[١] مازن مرسول محمد ، الطوطمية والصنمية (التباعد والتقارب) ، مصدر سابق ، ص١٣٩.

[٢] مازن مرسول محمد ، الطوطمية والصنمية (التباعد والتقارب) ، مصدر سابق ، ص١٣٩ - ١٤٠.

وعلـى الـرغم مـن قـوة الظـروف التـي أزمـت مجتمعنـا الأخـرى مـن سياسـية واقتصادية وثقافية واجتماعية وهي متشابكة ، إلا إن مسألة جمود تراثنا قد لعبت دوراً كبيراً في تأزم مجتمعنا إلى حدٍ كبير . فبقيت عقولنا ساكنة لا ترضى التطور ومن ذلك قد سار الأمر إلى بقايا ثنايا المجتمع العراقي .

ومن الممكن القول أن هناك مرتكزان مهمان في التراث بقيا يشكلان أساساً مـن الثوابـت فـي ثقافتنـا ماضـياً وحاضـراً ومسـتقبلاً وهمـا : اللغـة والـدين ، فهـذان المرتكزان ينبغي التعاطي معهما بعقلية منفتحة غير منغلقة أو متزمتة وليست متشبثة بتلابيب الماضـي ، ومؤمنـة فقط بـالمطلق من أشيائها وقيمها ، لان النتيجـة ستكون استمرارنا في الوقوع في الخطأ مع تحميل التراث طاقة أكبر من ما يتحملها [١] .

أن التلاعب بالدين باعتبارهِ من تراثنا والذي يجب أن نتمسك بهِ وحصرهُ في خانـة التزمـت فـي النظـرة إلـى أمـور الحيـاة ، مـن المؤكـد قـد يحيـل جـل حياتنـا إلـى تناقضات كثيرة .

فالإنتاجيـة الثقافيـة التـي عليهـا أن تنطلـق مـن التـراث للتفاعـل مـع الحداثـة ، يجب أن تكون منفتحة ومتحررة من أسر التفاسير الدوغمائية المنغلقة وتتعاطى مع حركة الثقافات وتموجاتها المتحركة بعقلية انفتاحية عصرية لها القدرة على التجاذب الحي والمرن مع كافة التداخلات الفكرية التي أصبحت اليوم سمة هذا العصر [٢] .

أن وصفاً بسيطاً للهوة بين تراثنا وحاضرنا في المجتمع العراقي ، يمكن أن يوضحهُ الشكل الآتي :

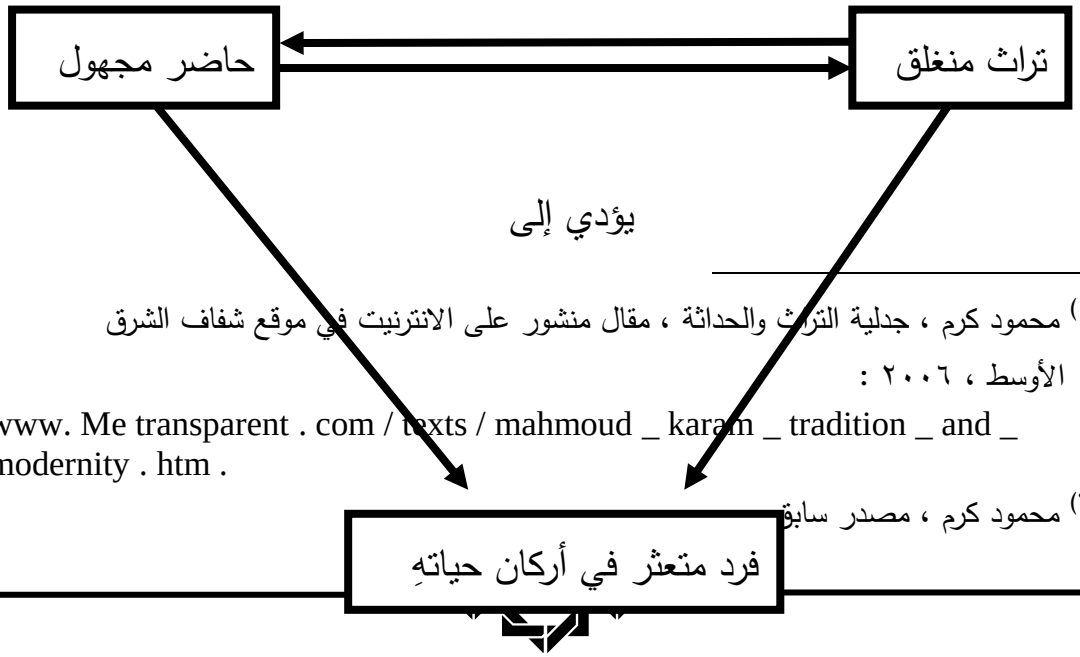

[١] محمود كرم ، جدلية التراث والحداثة ، مقال منشور على الانترنيت في موقع شفاف الشرق الأوسط ، ٢٠٠٦ :
www. Me transparent . com / texts / mahmoud _ karam _ tradition _ and _ modernity . htm .

[٢] محمود كرم ، مصدر سابق

شكل (٥) يوضح الهوة الواسعة بين تراثنا وحاضرنا

فحقيقة الأمر أن هذا البعد الواسع بين التراث والحاضر العراقي بمعانيه المتمثلة بالتزمت للتراث وعدم الرغبة في تعديل كل ما لا يلاءم العصر فيه ، ربما يوسّع هذهِ المسافة ويخلق تناقضات وأزمات عدة للفرد العراقي .

لذا فأن فهمنا لتراثنا تأريخاً وحضارةً ودیناً ورسالة ، يجب أن يكون فهماً عقلانياً ومتميزاً بعيداً عن كل ما هو مشوه لقاعدة التراث ، لان التراث قُدِم إلينا بشكلٍ ممسوخ وأقيمت فيه خصومات مفتعلة ومناهضة للتقدم العلمي والاجتماعي ، كما صدرت بحقهِ وتصدر أحكام جائرة مغرضة من قبل فئات وجماعات تبحث لنفسها عن مبررات للوجود [١] .

أن فهم التراث بعقلانية وتحديثهُ بما يُلاءم العصر كفيل بإزالة غبار التناقضات وقولبة فكرنا لما يساير عصر النهضة ، وأن الإخلال بهذا الشرط معناه خلاف القاعدة والخروج عن الجادة المستقيمة .

لقد باتت جميع التيارات الحداثية والعلمانية ، حكومية ومعارضة ، ليبرالية وقومية وماركسية ، لا تكف عن أشعار المواطن بتخلفهِ ورجعيتهِ أذا لم يتبنَّ الحداثة والعصرنة ويبقى منغلقاً على ذاتهِ ، وما تزال تذكّرهُ بتأخرهِ بكل جوانب حياتهِ من أبسط الأشياء إلى أعقدها [٢] .

---

[١] وليد خالد أحمد حسن ، نحن والآخر (جدلية التطويع والمجابهة) ، مصدر سابق ، ص٤٦ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١٠ .

وما ذلك إلا أشارة ربما إلى تخلفنا في تراثنا وتمسكنا بالقيم البالية فيه ؛ الأمر الذي وسع الهوة بينه وبين العصر الحديث ، فتجرأ الغرب على نعتنا بالتخلف لوضوح المسافة وبشكلٍ واسع بينهُ وبين عقلياتنا وتفكيرنا .

كلما سمحنا لمساحة التفكير في حياتنا أن تتوسع وتذهب بعيداً في تناول القضايا الدينية على أنها واحدة من الأشياء التي يجب التفكير فيها ونقدها ومعرفة جوانبها السلبية وهناتها المعرفية ، كلما امتلكنا القدرة على مواكبة الحداثة والتطور [١] .

وبالفعل لا يجب علينا أن نحكم على ديننا بأنه تراث قديم جامد وإنما يجب أن نتعامل معهُ بقدر من المعقولية والمنطق لملائمة حياتنا الفكرية ؛ الأمر الذي يفتح مدارك حياتنا بقوة واسعة دون تعثر وتخبط .

إننا قد حجزنا معظم تقاليدنا ومعتقداتنا في تابوت مقدس أخترعهُ الغرب لنا أسمهُ " الفولكلور أو التراث الشعبي " ، وحوّلنا أنفسنا لأذواق وإبداعات الغرب وخصوصياتهِ [٢] ، وبدأنا نخاف على تراثنا من التغير وفي نفس الوقت انغمسنا في الحضارة الغربية بأخذنا منها السلبي دون تطويع تراثنا بعقلٍ ومنطقٍ لملائمة هذهِ الحضارة لجني الأرباح منها دون الأضرار .

أن تراثنا قد وقف على الضد من الحداثة وتم وصف العلمانية بالكفر والإلحاد أو في الأقل هي رمزاً لإخضاع المقدس إلى أسطورة الحاكم الدنيوي ، وذلك بحد ذاتهِ صراع قديم بين صنفين من منتجي المعرفة هما (الفقيه والفيلسوف) [٣] .

لكن ما ينبغي قوله أن التراث لم يقف موقف المعارض من الحداثوي العلماني إلا من خوفهِ من تجرؤ ذلك الحداثوي على نسف مقدرات التراث ، والمطلوب أن

---

[١] محمود كرم ، مصدر سابق .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٢٢ .

[٣] فالح عبد الجبار ، الأفندية والملائية بين قرنين ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٢٢٤ ، ٢٠٠٥ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 39049 .

يتعامل التراث بما يلائم وضعهِ ويتحاور مع الآخرين من دون انغلاقٍ يبعد المسافات ويُعيدنا إلى عصر النكوص والتقهقر .

أن ما نريد الإشارة أليه في مجتمعنا وقد عانى من تركةٍ ثقيلةٍ من الأزمات فيما يخص التراث ، هو أن نفقه التراث كما ينبغي وليس كما كان ، من خلال الاطلاع بشكلٍ كبيرٍ على تراثنا وأخذ المفيد منه ورصد ما يتقاطع منه مع العصري والحديث ، مع النظر في أمكانية ملاءمتهِ خدمة قضايانا على أن لا يؤثر ذلك في نسف جذور معتقداتنا . فعملية الانطواء على أنفسنا قد لا تجدي نفعاً وستعمل على بقاءنا في دائرة التخلف ، ونحن لا نريد أن نتخلى عن تراثنا وإنما تكييفهُ لما يُلاءم العصر والوقوف على سلبياتهُ التي مازلنا مصرين عليها .

إن السير على هذا الطريق في المجتمع العراقي قد يؤدي إلى خلق عقليات متنورة منفتحة تقوم بتمحيص وتدقيق كل شيء بعيدة عن الطائفية والانغلاق والتعصب والمحسوبية ، وواسعة في نظرتها لمن يتحكم في أمور حياتها وقادرة على رد التحديات التي تأتيها من الخارج . فأن فعلنا ذلك بشعور الـ(نحن) دون الـ(أنا) سنبني مجتمعاً خالياً ربما من الكثير من التناقضات والأزمات التي باتت تفتك بالشعوب الأخرى .

ليس علينا أن ننسى تقاليدنا وعاداتنا وما وجدنا آباؤنا عليه ، وإنما ما ينبغي أن نفعلهُ هو أن نتحكم بذلك كلهُ لخدمتنا دون جعلهُ قالباً لا يتحرك بأخطائهِ ونقوم بالسير وفقاً لهُ . فالمطلوب هو تطويع أنفسنا بتقبل تغيير سلبيات تراثنا إلى وجهةٍ مناسبة يرتضيها كل مجتمع ينشد التطور .

٢. نقد الذات العراقية لا جلدها :

لعل من يطّلع على المشهد العراقي الحالي يقر بضرورة مراجعة الذات ومعرفة تناقضاتها الكثيرة التي اشتركت مع غيرها في وضعنا على هذهِ الصورة، فكثيراً ما كنا شديدي الاعتزاز بذواتنا حتى وأن كانت مخطئة ، فجنينا على مجتمعنا بخرابٍ كبير نستطيع نحن أيضاً أن نعالجهُ .

أننا اليوم بحاجة إلى وضع أنفسنا أمام حكمٍ عدل يقوّم دواخلنا ويشتث منها كل ما هو مغروس كشوائب ، على أن نفقه عيوبنا ونتعرف عليها بشكلٍ قاطع ولا نداري أنفسنا عنها ، فأن عرفناها تمكنا من رصد المستقبل بأوجههِ المناسبة .

أن كثير من مشكلاتنا المجتمعية تعود إلى تخبطنا وإصرارنا على الخطأ من دون الركون إلى التقويم العقلي المناسب .

فهل بإمكاننا أن ننقد ذاتنا لإصلاحها ؟ وكيف يكون ذلك ؟

أن أبواب النقد (نقد الغير لنا ونقدنا للغير) يجب أن تكون مفتوحة وأجواء مفعمة بالحرية والمسؤولية والقدرة على نقد الذات ، إذ أن نقد الذات أصعب من نقد الغير وأدهى ، إذ أن النفس تميل بطبيعتها إلى الاعتداد بالذات أكثر من الاعتراف بالخطأ [١] .

فمواجهة الذات معناها الوقوف على سلبياتها ووضع الأمور في نصابها للبدء بخطوات واثقة من جديد ، وقد يكون ذلك صعباً لعدم سهولة التفريط بمزايا النفس هكذا ، إلا إن ضريبة ذلك هو تخليص النفس من إفرازات التعثر عند نقدها ووضعها على الطريق المناسب ، وهو ما نحن بحاجة أليه اليوم في مجتمعنا العراقي .

في أوقات الأزمات الكبرى ومنها الهزائم ، تمثل العودة إلى الذات أحد مظاهر الصمود خطأً أو صواباً ، فما يحصل هو أن يعكف الإنسان على نفسهِ وينطوي على ذاتهِ ربما في لحظة تأمل ، وربما في لحظة استرجاع أو تجميع للقوة والقدرات ووضع الخطط المناسبة للانطلاق من جديد [٢] .

وذلك شيء مهم فالعودة إلى الذات معناه محاسبتها وفرز الصحيح من الخطأ فيها والحذر من الوقوع في مطبات التأخر والمرض المجتمعي مرة أخرى، على أن تكون هذهِ العودة على وفق أُطر عقلانية محسوبة ، ولا ينبغي للفرد أن ينتظر

---

[١] قسطنطين زُريق ، مصدر سابق ، ص٦٧ .

[٢] حسن حنفي ، الحضور هو في تحويل التراث إلى حراك اجتماعي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢١ ، السنة الثامنة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ ، ص١٤٥ .

تعرضهُ لازمةٍ أو كارثة حتى يعود لذاتهِ ويضعها في الميزان ، وإنما يجب أن تكون هذهِ الآلية هي القاعدة في حياتهِ أن كان ينشد الاستمرارية النموذجية المستقيمة .

أن المحنة ألتي طالت المجتمع العراقي بشكلٍ كبير وأحطت من إنسانية وبنية المجتمع والدولة ، تدعونا إلى الوقوف أمام المرآة بطريقة الناقد الفاحص الذي ينبغي نقد ذاتهِ بعقلانية قبل الدفاع عنها أو جلدها ، كمحاولةٍ ربما تساعدنا على استعادة وعينا المُستلب وتجاوز أزماتنا الكبيرة والسيطرة على وجودنا بمنطقٍ وعقلٍ [١] .

أن مجاملة الذات قد كلّفت المجتمع العراقي كثيراً ، وربما هي ليست مجاملة وإنما عدم الجدية أو إعارة الأهمية للتخلص من سلبيات الذات العراقية ، فنحن بحاجةٍ إلى قفزة تجعلنا على تماسٍ مباشر مع كل ما هو عصري ، وذلك لا يتم إلا بالبدء بأنفسنا بتجريدها من كل ما يُعيق الحياة دون الخوف من التقهقر .

فالنقد يتضمن أساليب المراجعة والتقييم للأفكار والوقائع والأفعال التي تنطلق من معايير معينة ، كما أن هدفهُ الأسمى هو الكشف عن التناقض بين فكرة معينة وفعل معين مع واقعيتها وموضوعيتها مع العمل على رفعها وتجاوزها [٢] .

وهذا بالضبط ما نحن بحاجةٍ أليه من مراجعة أنفسنا في كيفية التعامل مع الحياة ، فنحن شهدنا اضطرابات كثيرة في حياتنا ، بعضها كان بسبب سجايانا الخاصة وتمسكنا بالخطأ من دون وضع أنفسنا في الميزان .

ويُشار أيضاً إلى النقد بأنهُ الجهد العقلي والعملي لعدم تقبل الأفكار وأساليب العقل والسلوك والظروف الاجتماعية والتأريخية وسائر العلاقات التي تربط ألإنسان بأخيه الإنسان وبعالمهِ ومجتمعهِ تقبلاً أعمى ، ومن ثم فالنقد ليس أقل مستوى من الإبداع ، بل هو الإبداع نفسهُ أحياناً [٣] .

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، العراقيون بين الطبل والصفيح ، مقال منشور على الانترنيت في صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٩٣٦٦ ، ٢٠٠٤:
www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9366&article=245737 - 23k .

[٢] محمد أنعيسي ، في ضرورة النقد والنقد الذاتي (الحركة الامازيغية نموذجاً) ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٧٣٧ ، ٢٠٠٦ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 80810 .

[٣] المصدر نفسهُ .

لقد دأبت المجتمعات الغربية على سلوك طريق الموضوعية في كل شيء ، ومن ذلك جاءت حياتها أكثر تطوراً ، على العكس من مجتمعاتنا الشرقية وبضمنها مجتمعنا العراقي ، التي بقيت تعتد بنفسها حتى على الخطأ من دون مراجعة دقيقة لأخطائها ، ظناً منها إن الثبات على الرأي وعدم التخلي عنه والتصميم والإصرار على كل شيء حتى وأن كان خطأ هو الصواب بعينهِ ، ألا أن التجارب والمحن ألتي مر بها مجتمعنا ومجتمعاتنا ألأخرى قد عكس ذلك كلهُ .

أن النقد يبلور معرفتنا بذواتنا وأن كثيراً من الأفكار تظل عائمة ما لم تتعرض للنقد والحوار ، ثم أن النقد يوفر لنا بيانات كثيرة نحن في أمس الحاجة أليها ، إذ أن الإنسان يحب الوضوح والعمل في أجواءهِ والنقد من المصادر المهمة لذلك . كما أن النقد يؤسس نوعاً من السلطة الأدبية التي يحتاج الإنسان إلى من يُمارسها عليه ، ليعوض بذلك عن ما لديه من ضعفٍ في الحوافز على العمل وليحجزهُ عن الكسل وسوء استغلال الوظيفة [١] .

فعندما نتكلم عن نقد الذات ونركز بشكلٍ جدي عليه ، فما ذلك إلا لافتقادنا لهذهِ الخاصية ، وعندما نطّلع على مزايا نقد الذات بدرجةٍ أكبر ، نشعر بفقداننا لها وعدم تجذّرها في أساساتنا ، فنحاول اجترارها من منابعها .

ولعل نقد الذات أيضاً يسد الطريق على الهزيمة النفسية التي قد تأتي من الاستسلام لنوازع ودواعي الفشل ، ويزرع في النفس (وفي المجتمع) بذور المقاومة والوعي ، ويمدها بالمناعة والتحصينات اللازمة لمقاومة أعدائها ومجابهة تحدياتها [٢] .

أن نقد الذات أيضاً لا يحتاج إلى حججٍ ومبرراتٍ أو تسميات ، وإنما يستمد قوتهِ من أحساس داخلي عميق بالقوة وبالقدرةِ على المواجهة قد نما من يقين وأيمان

---

[١] عمرو عبد الكريم ، التواصل فن أيها الدعاة منكم من يريد الدنيا ؟! ، مقال منشور على الانترنيت في موقع أسلام أون لاين ، ٢٠٠٣ :
www. islamonline . net / Arabic / daawa / 2003 / 01 / article 01 . shtm l – 42k .

[٢] سعيد محمود ، جلد الذات ونقد الذات ، مقال منشور على الانترنيت :
www. Mag . egyptsons . com / modules . php ? name = news & file = article & sid = 195 – 31 k .

تام بأن أسباب القوة والمواجهة المظفرة كامنة في النفس وتحتاج فقط لمجرد استنفار وليس إيجادٍ من عدم [١] .

وفعلاً فأن القدرة على نقد الذات تحتاج إلى استعداد داخلي ، والأخير يتطلب صفاء النفس ورغبتها الجامحة في قلب الموازين وتغيير المعادلة نحو الأفضل ، وإلا ليس بإمكان أي شخص أن ينقد ذاتهِ وأن يجد القدرة على ذلك إلا بوجود محفزات تدفعهُ لهذا الإبداع ، الذي بالتالي يقوّم نفسهُ وحياتهُ ومجتمعهُ .

كما أنهُ في ممارسة عملية النقد الذاتي أثراءٌ للنقاش وتمحيص للأفكار وتبيان لايجابيات وسلبيات كل رأي ، كما أنها تُساعد في عدم الانسياق العاطفي وراء رأي واحد [٢] .

ومن الممكن القول أن هناك سياسة واضحة تتبعها النفس في نقد الذات ، وتلك السياسة تجعل من الفرد مُخططاً بصورةٍ واضحة ، فعندما يبدأ بنفسهِ سيحث الخُطى نحو مجتمعهِ ، إذ أنهُ يبدأ بمعالجة الداء من خلالهِ مروراً إلى قضاياه الكبرى ، وهذا بحد ذاتهِ يتطلب عقلية تُجيد قراءة نفسها ومحيطها الذي تعيش فيه ولا تخاف أو تخشى من التعثر والتحديات .

ولعل المشكلة الأكبر في مجتمعنا هو أننا لم نفرّق بين جلد الذات ونقدها ، وقد نكون لجأنا إلى جلد ذواتنا من دون نقدها ، وهذا بحد ذاتهِ هزيمة أخرى تؤدي إلى زيادة أزماتنا لا استئصالها من منابعها .

فجلد الذات يختلف عن نقدها فهو شعور سلبي يتنامى دائماً في أوقات الهزائم والاحباطات بسبب مناخ الهزيمة عندما يُخيم على الأجواء ، بحيث تتوارى النجاحات (والتي غالباً ما تكون قليلة أو باهتة) ويتصدر الفشل واجهة الصدارة [٣].

وهذهِ مشكلة كُبرى إذ يزداد اليأس بالتراجع وعدم المواجهة ، ويتنامى القنوط وبدلاً من نقد الذات وتقويمها يلجأ الفرد في المجتمع إلى تهديمها بالتقهقر وعدم المواجهة .

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] عمرو عبد الكريم ، مصدر سابق .

[٣] سعيد محمود ، مصدر سابق .

كما أن جلد الذات هو حيلة العجز ومطية الفشل ومهرب الجبن ، ودائماً ما تكون هناك حجج لتبرير الشعور بالعجز ذات أسماء برّاقة للتمويه وخداع النفس (أو خداع الآخرين) ، مثل الواقعية أو مسايرة الأحداث أو الرضا بالأمر الواقع [١].

أن الفرق بين نقد الذات وجلدها هو أن المواجهة تكون في الأولى إلى الأمام أما الثانية فتكون إلى الخلف بالتراجع والرضى بما موجود والتباكي على ما حصل من دون الوثوب بقوةٍ للتخلص من سلبيات النفس ومعرفة الطريق المثمر .

فالشعور السلبي المتمثل بجلد الذات ينبع من رغبة دفينة بالتغلب على الفشل ، ولكن ليس عن طريق مواجهتهِ وإنما بالهروب منهُ (أو ما يُعرف بالهروب إلى الداخل ، حيث ينزوي الإنسان ويتقوقع داخل هذا الحيز الضيق من الشعور بالعجز والفشل) ، وذلك لعجز الفرد (أو المجتمع) عن أدراك مواطن قوتهِ ومواطن ضعفهِ ، وأيضاً مواطن قوة وضعف أعدائهِ (أو تحدياتهِ) ويسرف بدلاً من ذلك في تهميش كل قوة لهُ ويعطي لعدوهُ أو تحدياتهُ قوة أكثر بكثير مما هي عليه في الحقيقة [٢] .

وذلك ما حدث فعلاً في مجتمعنا وقد كلّفنا كثيراً ، إذ أن ما حصل هو هروبٌ إلى الداخل دون المواجهة ، فلم نقوى على مواجهة أنفسنا فكيف نواجه تحدياتنا الخارجية ، وما كان نتيجة ذلك إلا تراكم أزمات شديدة الوقع على روابط مجتمعنا ، فكما هو معروف أن المجتمعات تُبنى بأفرادها ، فكيف يكون حالها مع أفراد مهمشين من الداخل ولا يقوى أي أحدٍ منهم على النهوض بدءً بتصفية سلبياتهِ ومن ثم النظر إلى مجتمعهِ .

أن المطلوب منا ونحن قد فتحنا الباب للبدء بنقد أنفسنا أن نحاسبها على كل شيء لغرض التقويم لا التقزيم ، ولاسيما أن مجتمعنا العراقي بحاجةٍ لذلك وبشكلٍ جدّي ، فما علينا فعلهُ هو أن نبدأ بطرح الأسئلة على ذواتنا من قبيل مثلاً هل هي قادرة على نبذ السلبيات التي تعتورها ، وكيف يمكن لها أن تقوم بذلك ؟ وأيضاً هل

---

[١] سعيد محمود ، مصدر سابق .

[٢] المصدر نفسه .

هي قادرة على تحمل انعكاسات نقد الذات حتى تجني ثمار ذلك ؟ وما مساهمتها في تقويم المجتمع ؟ وغيرها من التساؤلات .

لعل مجتمعنا العراقي اليوم بحاجةٍ إلى أكثر من غيرهِ إلى هذهِ الوقفة مع الذات ، التي يجب أن تبدأ من الأفراد الذين يكونوه ، فذلك يعني رصد كل ما هو مقوّض لسير المجتمع بصورةٍ صحيحة من خلال التعرف على نقاط ضعف الذات وتقويمها والتحرز من القادم منها ، وباجتماع هذهِ الصفات ممكن أن يُبنى مجتمعاً بأفرادٍ يعرفون ويفقهون قيمة أنفسهم ومدركين بشكلٍ واسع أين سيضعون خطواتهم .

أننا بنقدنا لذواتنا نعمل على نزع لباس الخوف والجهل والتعصب من أنفسنا ، ليس لشأننا فحسب وإنما لبناء مجتمع خالٍ من العثرات ، وذلك ما نحن بحاجةٍ ملحة لهُ .

٣. ممارسة التعددية الفكرية والسياسية :

لعل الكثير من تناقضاتنا قد جاءت من التفرد بالرأي والسلطة في كثير من مناحي حياة مجتمعنا العراقي ؛ الأمر الذي جعل من صوت الشعب غير مسموع . كما انهالت عليه الدكتاتوريات والتسلط الأجنبي ، لحكم فئات قليلة بالغالبية الساحقة من الناس ، فضلاً عن تغييب الفكر وعدم السماح لهُ بالانطلاق وممارسة حقهِ في التعبير عن الرأي واتخاذ المواقف .

أننا لم نصل إلى مستوى كافٍ من الوعي لمبدأ التعددية الفكرية والسياسية والإيمان بهِ بصدقٍ وممارستهِ بعفوية ، فأنهُ سيبقى مجرد لفظ يُكتب وتُرددهُ الألسن ، وسيبقى تعدد الأحزاب دون الوعي بالتعدد والإيمان بهِ والسير بطريقةٍ جمعية ، مؤدياً للصراع لا الاجتماع وهدفاً للطامعين والمستغلين [١] .

فالقضية هي ليست تعدد الفرق والأحزاب في المجتمع وهو ما يُبتغى ، وإنما ما الغرض من التعددية هل هو فقط لجعل كل المجتمع يشارك وقد يتمزق بعمل كل

---

[١] وليد خالد أحمد حسن ، الحوار الوطني الديمقراطي تفاعل الآراء وتجاوز التعصب الفئوي العقائدي ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة النور ، العدد ١٦٢ ، ٢٠٠٧ :
www.annoormagazine.com .

جهةٍ على جانب ، أم لغرض توحيد الكلمة والعمل بين هذهِ الفرق لمصلحة المجموع من دون الفرد ، وبذلك تكون التعددية مُجدية وليس هدّامة .

ربما أن القوى الوطنية والأحزاب السياسية والعقائدية منها والمستقلة في العراق ، لو كانت منذ مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين قد آمنت بمبدأ التعددية الفكرية والسياسية وفسح المجال للديمقراطية بشكلٍ واسع ، لاستطاعت أن تُعمق التجربة الديمقراطية في المجتمع العراقي ، وأن تمنع كل دكتاتورية وسلطة استعمارية تحكمت بهذا البلد وزيّفت الديمقراطية إلى أبعد حد [١] .

لقد أُبتلي المجتمع العراقي بسياساتٍ عملت فردية في توجهاتها على الرغم من تعددها في الحكومة والسلطة الواحدة ، وذلك ما أحال هذا المجتمع إلى بُنى متعثرة تحاول لملمة شتاتها من جديد .

ومما لا شك فيه فأن الوحدة التي ترفض التنوع والتعدد لا تؤدي إلا إلى التشرذم ، وكذلك فالتنوع والتعدد الذي يرفض التضامن والتوحد لا يؤدي إلا إلى الضعف والانتكاس والاحتراب [٢] .

فليس الأمر منوطاً بكثرة التعددات وإنما التوحد في التعدد هو الأهم ، لعملهِ ككتلة واحدة ممكن أن تنفع المجتمع ولا تؤدي إلى التجزؤ وتعدد وجهات النظر التي تختلف الواحدة عن الأخرى ، والتي قد لا تكون لصالح المجتمع وأفرادهِ .

وللخلاص من الطائفية السياسية التي تستغلها فئة معينة على حساب فئات أخرى ، وتسيطر على البلد وحكمهِ وخيراتهِ ، فلابد من ممارسة التعددية الفكرية والسياسية .

فالحل الوحيد للتخلص من سلطان الطائفية هو تبني نظام التعددية والمشاركة الايجابية الفعالة لكافة شرائح المجتمع في أدارة شؤونهِ ، وذلك يكون كلاً حسب جدارتهِ وكفاءتهِ وليس بحسب انتماءهِ الطائفي والعشائري [٣] .

---

[١] وليد خالد أحمد حسن ، الحوار الوطني الديمقراطي تفاعل الآراء وتجاوز التعصب الفئوي العقائدي ، مصدر سابق .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص١٩٦ .

[٣] سليم مطر ، الذات الجريحة ، ص٣٦٦ .

وعن طريق التعددية يمكن أن تبرز آراء ووجهات نظر كثيرة وبشكلٍ ايجابي لا سلبي تساهم في بناء المجتمع دون القصور على تبني رأي واحد قد يستغل لأغراض طائفية أو مصلحية أو شللية . فنهضة المجتمع هي بمشاركة جميع أطيافهِ في بنائهِ من دون تسلط فئة على أخرى ، ولا يتم ذلك إلا بالممارسة الصادقة للتعددية .

فالتخلص من الطائفية بالتعددية ليس معناه التخلي عن الانتماء لطائفة معنية أو مذهب محدد ، وإنما التخلي عن النزعة التعصبية في ذلك ، لغرض معرفة حقوق وواجبات كل فرد ، ولا يتم ذلك إلا بالممارسة العملية المناسبة لنشر مبدأ التعددية الذي يجذب الكفاءة دون التعثر لبناء المجتمع وتقدمهِ .

ولعل الطائفية هي ليست مشكلة دينية أو مذهبية ، بقدر ما هي مشكلة سياسية تكمن في الواقع في غياب ممارسة الديمقراطية بأصولها الصحيحة وغياب الشرعية الدستورية وكبت حقوق المواطنين ومساواتهم أمام القانون وفقدان الحرية المنشودة التي يبتغيها كل مواطن [١] .

فهل حقيقة أن للديمقراطية دور أكبر في بناء مجتمع سليم ؟ وأي ديمقراطية يجب أن تُنتهج ؟

يقول الدكتور الوردي في كتابه الموسوم " وعاظ السلاطين " " أن من النادر أن نسمع بحدوث ثورة مسلحة في بلدٍ من بلاد الديمقراطية الحقة ، وليس معنى هذا أن أهالي تلك البلاد من طراز الخرفان الذين لا يشعرون ، أنهم لا يثورون لان في ميسورهم أن يجدوا للثورة طريقاً آخر هو طريق التصويت الهادئ الذي لا يتلاعب بهِ الحكّام الأدنياء " [٢] .

وفعلاً فأن تطبيق الديمقراطية التي تعطي فرصة متساوية للجميع للمشاركة في أدارة شؤون البلد ، هي الضمانة المؤكدة للحفاظ عليه من التعثر والتأخر ، ولكن

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء (سوسيولوجيا الخطاب الشيعي) ، مصدر سابق ، ص٣٣٤.

[٢] د. علي حسين الوردي ، وعاظ السلاطين ، مصدر سابق ، ص٢٥٩ .

ما يُلاحظ أن هذا المفهوم قد أُستخدم بطريقة غير مناسبة على وفق قوالب خاصة قد تُلائم بلداً آخر من دون بلداننا أو زيفت الديمقراطية بأصولها الصحيحة والمرتجاة .

أن الديمقراطية عاصمةٌ للمجتمع من حدوث الانقلابات والتوترات ، لأنها بطبيعتها تؤدي إلى إشراك الشعب في الحكم . فحكومتهِ نابعة من صميمهِ من دون التحزب بغير علمهِ أو رغماً عنهُ أو من دون أرادتهِ ، فهي صورة للحرية المنطقية التي يُمارس كل فرد فيها دوره بإتقانٍ .

وعن طريق الديمقراطية التي تُمارس بالتعددية ، ممكن تحقيق إصلاح اجتماعي يبدأ من المؤسسات والمنظومات الاجتماعية والمواقف والأفكار وصولاً إلى عقلنة العنصرية والطائفية والخلافات الاثنية وتهذيبها مما دخل فيها من زيف وادعاءات المستبدين وصور الدكتاتورية [١] .

وعلى الرغم من أن أصلاح المجتمع لا يحتاج للديمقراطية فحسب ، إلا أنها تشكل ركناً أساسياً من أركان إصلاح المجتمع العراقي ، على أن تُنفذ بصورها العقلانية التي تُلائم مجتمعنا من دون النماذج الجاهزة المستوردة في الغرب.

ولما كانت الديمقراطية عادة اجتماعية أكثر منها فكرة طوبائية ، فنحن بحاجة إلى ممارستها جيلاً بعد جيل حتى يتغلغل الفهم الصحيح لمنطق الديمقراطية فينا ، وتصبح في صميم مفاهيمنا وتعاملاتنا وتقاليدنا ؛ الأمر الذي يؤدي إلى خروجنا من قوقعتنا الفكرية القديمة إلى عالم التعددية والتقدم [٢] .

فمن أين يأتي الفهم الصحيح للديمقراطية في مجتمعٍ كالمجتمع العراقي ؟

لعل صيحات الغرب قد نقلت معها ديمقراطية جاهزة تُلائم مجتمعاتهم وليست مجتمعاتنا ، ألا إن ذلك لا يعني الاختلاف في التطبيق بقدر ما هو في كيفية ملاءمة النموذج الديمقراطي لكل مجتمع ، بسبب عادات ونظم وتقاليد ذلك المجتمع.

---

[١] د. إبراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء (سوسيولوجيا الخطاب الشيعي) ، مصدر سابق ، ص٣٦٤ .

[٢] د. علي حسين الوردي ، مهزلة العقل البشري ، مصدر سابق ، ص٨٠ .

أننا يجب أن نعوّد أنفسنا على الممارسة الحرة الهادفة إلى حكم الشعب بحسب اختيارهِ ، من دون الركون إلى مبدأ الفردية الحاكمة التي تتملك كل زمام القيادة ، التي ربما ستحرم أفراد الشعب من كل مكاسب البلد .

وعليهِ فالمطلوب أن نتقبل هذا النموذج ونخلق لهُ أسس متينة ، وبعد ذلك نمارسهُ بما يتلاءم ومكونات مجتمعنا .

أن الديمقراطية قضية ومسألة مجتمعية قبل أي اعتبار آخر ، فهي تعبير عن أنتاج الأمة لذاتها سياسياً ومجتمعياً ، وأي استلاب لهذهِ الذات المجتمعية عن طريق التفرد بالقرار واحتكار السلطة سيؤدي إلى أحالة هذهِ الذات إلى شيء لا حياة فيه وبدون فائدة ، فمشاركة المجتمع معناه حياتهِ وديناميتهِ [١] .

وبلا شك أن الديمقراطية هي حالة صحية لا تمتلكها إلا الشعوب ألتي عرفت الطريق للتحرر والتقدم ، لذا فهي توجد في المجتمعات التي تمتلك القوة على ممارستها دون خوف أو تردد .

كما أن الديمقراطية ليست مفهوم مجالي يمكن حصرهُ في حقل سياسي أو ثقافي أو تربوي أو قانوني ، وإنما تمتد إلى جميع الحقول وترتبط بالسلوك والأفكار ، أي أن لها عدة مستويات أبرزها : [٢]

أ.مستوى قيمي .

ب.مستوى عاطفي .

ج. مستوى اجتماعي .

وهذهِ المستويات ضرورية لتجلي الديمقراطية في كل نواحي وحياة المجتمع .

فمن المعروف أن المجتمع ببناءاتهِ المؤسسية يوجد هناك ترابط بين كل مؤسسة وأخرى ، وعليه فالديمقراطية عندما تعم مجتمع ما تشمل كل مؤسساتهِ ولا تقف عند واحدة ، ولا تكون منقوصة بحيث لا تؤدي الغرض المطلوب منها .

---

[١] حسين درويش العادلي ، مصدر سابق ، ص٢١ .

[٢] عبد الرسول عداي ، إشكالية الديمقراطية والوطن المُغيّب ، مجلة النبأ ، العدد ٨١ ، السنة الثانية عشر ، بغداد ، مؤسسة النبأ ، ٢٠٠٦ ، ص٨٨ .

ولما كانت الديمقراطية مهمة بوجودها وتطبيقها الفعلي والصحيح ، لذا يقتضي بناء الدولة الديمقراطية الحديثة والتخلص نهائياً من النزعة الفردية القوية المتجسدة في فكرة الزعامات ، لأنها فكرة عقيمة ومرتبطة بنماذج متخلفة في طرق الحكم ، وهي تعبر وتشير إلى ميول استبدادية وتسلطية تقف على الضد من الممارسة الديمقراطية الحرة ، التي تفسح المجال لكل الأفراد في المشاركة بنهضة المجتمع [١] .

وذلك شيء متفق عليه ، فلا دكتاتورية ونزعات فردية بوجود ديمقراطية حقة والعكس بالعكس . فعندما تتبع هذهِ الممارسة من جوهر الشعب معنى ذلك أن شروط قيام السلطة قد وضعها الأفراد في المجتمع أنفسهم ، وذلك يُزيل كل الخلافات والدكتاتوريات المحتكرة لكل سلطة دون رغبة المجتمع .

ولما كان الدين قد أُتهم بأنهُ قد لعب دوراً كبيراً في تقويض الدعوات إلى الديمقراطية ، على اعتبار أن ذلك للحفاظ على التراث وعدم ملائمة الديمقراطية لديننا وتقاليدنا ، إلا انهُ يمكن القول أن للدين دوراً مهماً ممكن أن يؤديه في ترسيخ الديمقراطية من خلال ملائمتها والتكيف لها ، وأيضاً ممكن له أن يثبطها ويلغي القناعة حولها [٢] .

ففي مجتمع كالمجتمع العراقي من المعروف أن للدين دوراً كبيراً في تسيير شؤون حياتهِ ، فعندما يقف الدين على الضد من التجارب الديمقراطية بدعوى أنها صنيعة غربية ولا تُلائم مجتمعنا ، فمن المؤكد أنها ستُطبق ولكن ليس كما ينبغي، وعلى العكس عندما يصبح هناك تأكيد واضح على ديمقراطية حقة تضع الأمور في نصابها وتمارس نوعاً من العدالة التي يبتغيها الدين نفسهُ ، ستلاقي ترحيباً وتقبلاً واسعاً لا حدود لهُ .

إن ما يُعيقنا في مجتمعنا هو أننا ربما نطالب بالديمقراطية المتأتية عن طريق التعددية والممارسة الحرة ، ولكن قد يكون التطبيق مختلفاً تماماً ، فقد لا نقر

---

[١] العياشي عنصر ، مصدر سابق ، ص١٩٤ .

[٢] أحمد شهاب ، دور الدين في ترسيخ الديمقراطية ، مجلة النبأ ، العدد ٧٥ ، السنة الحادية عشر، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٥، ص٩ .

بالتعددية بوجود أحزاب وفئات تعمل لغرض المجتمع ، وذلك قد ينبع من عدم الفقه الصحيح لأصول المفهوم الديمقراطي .

وعليه فالعجز عن استيعاب درس الديمقراطية ربما يكمن في صعوبة استيعاب الذات واحترام الخصوصية الفكرية والثقافية وقصورٍ في مدى التأقلم مع هذا الدرس ، لرواسب تحتاج إلى وقتٍ قد يطول وعملاً مضني للتخلص منها وتقبّل فكرة الديمقراطية .

وإذا كنا أيضاً نريد دولة ومجتمعاً عراقياً جديداً ، فينبغي أن نُشرّع في تحقيق مبادئها الحقيقية ، من خلال مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن كل المشروعات الأخرى التي قد تعمل على تفكيك المجتمع ضمن انتماءات ومرجعيات مجزئة [١] .

أن التعددية تفسح المجال واسعاً لبروز منظمات المجتمع المدني ، التي تعمل كحلقة وصل بين أفراد المجتمع والدولة ، فوجودها وبشكلٍ حقيقي معناه لا وجود لسلب حقوق الشعب وكبت الحريات وتسلط الدكتاتوريات .

فالمجتمع المدني يبرز من كونهِ المجتمع الممتلئ أصالةً وسيادةً ووعياً لذاتهِ وأدوارهِ ومسؤولياتهِ ، وهو يعد المشرف الأول على الدولة ومراقبة سير عملها في منح الحقوق والواجبات على المجتمع بأكملهِ [٢] .

ويمثل المجتمع المدني أيضاً " البُنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة . أنهُ هامش يضيق ويتسع بحسب السياق ينتج فيه الفرد ذاتهِ وحياتهِ وتضامناتهِ ومقدساتهِ وإبداعاتهِ . فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومساحات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي . أن هذهِ الهوامش هي التي نسميها مجتمعاً مدنياً " [٣] .

---

[١] سيار الجميل ، الدولة العراقية الجديدة (هل من مؤسسات مجتمع مدني بعيداً عن كل الانتماءات؟)، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ٦٧٢ ، ٢٠٠٣ : www. rezgar. Com / debat / show .art . asp ? aid = 12245 – 34 k .

[٢] حسين درويش العادلي ، مصدر سابق ، ص٢٠ .

[٣] المنصف وناس ، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر (محاولة في قراءة انتفاضة تشرين

أن ذلك الكيان يبرز من عقلية مناهضة للجمود والتحجر ، فوجود مجتمع مدني معناه وجود حرية في التفكير وإبداء الرأي وتعددية فعلية ، بحيث لا يتم احتكار كل شيء يعود للمجتمع لصالح فئة معينة ، وعلى الرغم من ذلك لابد من بروز منظمات مجتمع مدني حقيقية وليس عدداً منتشراً في المجتمع فقط ، أي يجب أن يتم العمل على تطبيق مبادئها الأساسية ، دون أن تبقى تلك المبادئ حبراً على ورق .

ولما كان شرط وجود المجتمع المدني تحقيق الديمقراطية ، فالمجتمع المدني يعمل على ترسيخ الديمقراطية في المجتمع ويقوّي أسسها بالشكل الذي يضمن تطبيقها بصورةٍ مُثلى دون إطلاق الشعارات فحسب .

أن عملية المشاركة في صنع القرار مهمة جداً ، واحتكارها من قبل فئة معينة معناه تجاهل المجتمع وتكبيلهُ بقراراتٍ لا تمت لمصلحتهِ بصلةٍ ، إلا إن وجود المجتمع المدني ومنظماتهِ يعني الاشتراك في صنع هذهِ القرارات بتفويضٍ من المجتمع نفسه لخدمتهِ ولتلافي الوقوع في مزالق الاحتكار والتسلط .

فمن مسؤوليات المجتمع المدني عند اشتراكهِ في صنع القرار ليس المعارضة السياسية لمواجهة الدولة ، وإنما ضبط التغيير المتواصل في بنية الدولة والمجتمع معاً . فالمجتمع المدني عندما يملك وعياً قانونياً وثقافياً واجتماعياً مؤهلاً لهذهِ العملية ، يكون قادراً على تحريك المجتمع نحو الأهداف المرسومة ومنع الإجحاف في حقوقهِ [1] .

" أن تنشيط دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة ، بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي وتوحيدهُ ، أو الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة ، كما يعني أعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة

الأول ١٩٨٨) ، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) ، سلسلة كتب المستقبل العربي ١١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص١٩٥ .

[1] عمر جمعة عمران العبيدي ، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، مجلة النبأ ، العدد ٧٢ ، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ ، ص٣٤ .

والموارد الكافية ، من قبل الدولة أو من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني " [١] .

ولعل ما يحتاجهُ المجتمع المدني لتثبيت أسسهِ هو الوعي بهِ ككيان مُساهم بشكلٍ فعّال في تطور وتقدم المجتمع ، وذلك الوعي يعتمد على توفير شروط التقبل المناسب لمثل هذهِ الكيانات ، والتي بدورها تستوجب رفع درجة وعي الأفراد من خلال تأكيد أهمية وجود المجتمع المدني كمحورٍ أساس في المجتمع .

وعندما تترسخ بناءات المجتمع المدني ، يجب عليه العمل بجديةٍ على تهيئة الفرد في المجتمع ضمن أُطر قانونية وإنسانيةٍ في مناخٍ وطني وفي رؤيةٍ واضحة تظهر فيها الحقيقة من الخيال والحق من الباطل . وعلى السلطة أن تفكر في طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع ، لتلافي عودة الانكماش والشك في السلطة ، فيعود المجتمع إلى العمل المضاد للسلطة [٢] ، وبذلك لا تتقوض مشاريع البناء والتصميم على كل ما يُعيق وحدة وتقدم المجتمع .

فالمسألة هي ليست مجرد وجود لمؤسسات المجتمع المدني ، فما الفائدة من وجود عدد لا يُستهان بهِ من هذهِ المؤسسات في بلدٍ ما ، ولكنها لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب ، فالغاية أذن هي الجدية في العمل والممارسة لوضع كل شيء في مكانهِ المناسب . وهذا بحد ذاتهِ كفيل بالقضاء على العديد من التناقضات التي قد تظهر بقصورِ عمل هذهِ المؤسسات .

لذا يجب أن تطبق وتمارس في مجتمعنا العراقي التعددية في جميع النواحي الفكرية والسياسية والثقافية وبصورةٍ جدية وليست مجرد أطلاق شعارات ، فهذهِ المهمة تساعد وبلا شك في القضاء على الكثير من أزمات المجتمع ، عندما يشعر الفرد العراقي بأنهُ يمتلك بصورةٍ فعلية مقدراتهِ ولهُ الحرية في التعبير عن أي شيء ، وله القدرة في اتخاذ قراراتهِ التي تعم عليه وعلى مجتمعهِ بالفائدة . أن كل ذلك

---

[١] المصدر نفسه، ص٣٥.

[٢] ناجي الغزّي ، تمزق الهوية الوطنية ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة الأزمنة العربية ، العدد ٢٣٢ ، ٢٠٠٦ :

www. alazmina . info / issue 332 / 11 . htm l – 61 k .

يتطلب تربة خصبة مهيئة لقيام الديمقراطية التي هي بدورها تدفع إلى وجود مجتمع مدني قادر على صنع الأسس المناسبة والبناء القويم للمجتمع .

٤. الحوار وتقبل الآخر :

عندما نبدأ بالحوار يجب أن ننطلق من دواخلنا ، أي بعضنا مع البعض الآخر ، لنكوّن قاعدة أساسية نستطيع على أساسها التحاور بشكلٍ منطقي مع الآخر .

أن الحوار العقلاني الهادف إلى كسب المعطيات من دون الانغلاق مع احترام الثقافات الأخرى ، كفيل باغناء حضارة وثقافة مجتمعنا العراقي ، إذ تتلاقح ثقافتنا مع النظم العصرية الأخرى في العالم دون الانعزال الذي قد نفرضهُ على أنفسنا .

من المؤكد أن الحوار بين الثقافات أو الحضارات أو الديانات المختلفة ، يدخل في أطار وجوب أن يخاطب الإنسان أخيه الإنسان لغرض التعاون والتعارف واحترام الرأي الآخر ومعتقدات وتقاليد الغير وآرائهِ [١] ؛ الأمر الذي يسهم وبشكلٍ كبير في أثراء الحوار ويفتح منافذ كثيرة يتم من خلالها تحديد الأخطاء ويُظهر القضايا والمواقف التي تُساهم في تطور وتقدم المجتمع .

نحن بحاجة في مجتمعنا العراقي أن نُعيد حساباتنا من ناحية نظرتنا للآخر، ولا يعني ذلك أن نتقبل الآخر كما هو بمحاسنهِ ومساوئه ، وإنما نضع قاعدة فرز وتمحيص وتدقيق لما قد ينفعنا منهُ مع احترام ثقافتهِ دون الوقوع في مطبات سلبياتهِ الأخرى .

أن الحوار هو القاعدة الأساسية التي تقوم على المجادلة بالتي هي أحسن ، وعلى الإقناع بالمنطق السليم من دون الصدام والجفاء الذي قد يُحيل العملية إلى صراع واحتراب يؤدي إلى نتائج لا تُحمد عقباها [٢] .

---

[١] د. سعد بو خلاقة ، الغرب الإسلامي وحوار الثقافات ، مجلة العربي ، العدد ٥٥٩ ، الكويت ٢٠٠٥ ، ص٢٢ .

[٢] د. سعد بو خلاقة ، مصدر سابق ، ص٢٢ .

ويمكن أن نرى كيف أن الكثير من الشعوب وضعت نفسها في قوالب جامدة ، لا تؤمن بالحوار مع الآخر ولا تتعامل معهُ ؛ الأمر الذي أدى إلى تحجر هذهِ الشعوب دون شعورها بذلك ، فقد اكتسحتها التطورات وحتى السلبيات فيها من كل حدبٍ وصوب من دون أن تعي كيفية التعامل معها ، فالقضية هي ليست بالانكفاء والانطواء وإنما بالسير مع هذا التقدم لمعرفة خفاياه وتجنب أخطائهِ .

لعل آفة القضية هو أننا نجد بيننا وبين الآخر ما يسمى بالحوار الذاتي ، أي بمعنى الانكفاء على الذات ونسيان أن الأرض والعلم والدين والآخرة والدنيا تسع الناس كلهم ، وأن الاختلاف هو شريعة وسنة كونية ، بل هو الزاد المعرفي والمحرك العلمي لتفاهم الثقافات وتواصلها ، ومن ثم السعي لعالم يسودهُ الحب والتعاون [١] .

وهذا هو الانعزال بعينهِ ، فنحن لا نستطيع بقدراتنا البسيطة أن نكتفي ذاتياً دون التداخل مع كثير من المجتمعات ومع موجات التطور والتقدم ، إذ نبقى بحاجة إلى تطوير آفاق ثقافتنا وفكرنا لجني الأرباح في بناء مجتمعاتنا ، وألا سنحكم على أنفسنا بالتأخر والتخلف .

ومع ذلك يمكن القول أن صورة نبذ الآخر قد تغيرت إلى حدٍ كبير اليوم ، فلم يعد الآخر ذلك الذي نستطيع أن نفصل أنفسنا عنهُ ونضع بيننا وبينهُ حواجز ومسافات ، فقد أصبح هذا الآخر حاضراً وموجوداً وملامساً لحياتنا بأجمعها وفاعلاً مؤثراً فيها ، كما لو أنهُ في صورة قرية كونية صغيرة ترتبط بنا بشكلٍ أو بآخر [٢] .

ولم تعد الكثير من الشعوب متمسكة بعقليتها القديمة في النظر إلى الآخر من زاوية الكفر والإلحاد ، وإنما أتبعت طريق العقلانية الذي يبتغي التعاون والتكاتف لبناء المجتمعات على وفق ما يُلائم كل مجتمع من دون أن يعني ذلك بالضرورة اخذ معطيات الغرب وعاداتهِ وتقاليدهِ . فقد وجدت هذهِ المجتمعات بأنها ستخسر

---

[١] د. عبد الله إبراهيم العسكر ، ثقافتنا وثقافة الغرب مشترك واحد ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الرياض ، العدد ١٣٨٦٩ ، ٢٠٠٦ :

www. alriyadh . com / 2006 / 06 / 14 / article 163060 . htm I .

[٢] زكي الميلاد ، لكي نفهم الآخر ، مجلة النبأ ، العدد ٨٣ ، السنة الثانية عشر ، بغداد ، مؤسسة النبأ ، ٢٠٠٦ ، ص٥٢ .

الكثير بانعزالها ، فدخلت إلى حلبة المنافسة ولم تختف عن الأنظار لئلا يجرفها تيار التقدم والتطور .

" ربما أننا لا يمكن أن نفهم الآخر بالعودة إلى الماضي والتأريخ والتراث ، ونكتفي بهذا القدر من المعرفة ، كما لا يمكن أن نكتفي بما لدينا من معرفة جاهزة وحاضرة ، ونعتمد عليها بصورةٍ كلية وثابتة ، لان الآخر في حالة تحول وتغير بحسب قوانين الصيرورة التأريخية ، فغرب القرن التاسع عشر مثلاً ، وهو غرب عصر الأنوار يختلف عن غرب النصف الأول من القرن العشرين ، وغرب عصر الثورة الصناعية والذي يختلف بدورهِ أيضاً عن غرب النصف الثاني من القرن العشرين غرب عصر الحداثة ، وهكذا إلى غرب القرن الحادي والعشرين ، غرب ما بعد الحداثة " [١] .

وفعلاً يجب علينا أن لا نحكم بظلامية وعنصرية على الغرب بأجمعهِ ، وإنما ينبغي أن توجد هناك موازنة عادلة لفرز النتائج الايجابية من السلبية المتأتية عن طريقهِ ، والتعامل الجدي والمنطقي هو الذي يحكم بين الخطأ والصواب .

فما المطلوب منا لفتح آفاق حوار بنّاء مع الآخر ؟

أولاً وقبل كل شيء لابد من المرونة والعقلانية في كيفية تقبل الآخر من جوانب التعاون والتعايش السلمي والتلاقح الثقافي والعلمي ، دون المساس بجذور التراث والقيم والعادات . فمنهج المرونة ينطوي على قبول الآخر والتعايش معهُ ، والقبول بالتطور والتعديل والقبول بالتعايش مع أفكار الآخرين وفحصها من غير الحكم المسبق عليها ، والالتزام بالنقد البناء لنا وللآخر من دون انتهاك حقوق أي من الأطراف [٢] .

أننا يمكن أن نرفض الآخر ولكن في الجوانب التي لا تتفق مع قضايانا المصيرية ، ألا أن ذلك لا يعني أن نعلن القطيعة النهائية معهُ . فمجتمعنا العراقي بصورةٍ خاصة يحتاج الفرد فيه إلى التلاقح الفكري مع القنوات الثقافية الغربية ،

---

[١] المصدر نفسه ، ص٥٣ .

[٢] د. هادي نعمان الهيتي ، التفكير المرن والسلام الاجتماعي ، مجلة العربي ، العدد ٥٦١ ، الكويت ، ٢٠٠٥ ، ص١٦ – ١٧ .

ليستمد منها علوم الغرب وللاستفادة منها في بناء مجتمعهِ ، وليتعلم أيضاً كيفية ألتعايش مع ألآخرين وكيفية بناء نظام ديمقراطي حر ، مع الاستفادة من خبرات الغرب في كافة المجالات الأخرى ، وهذا الانفتاح بحد ذاتهِ يزيد من رصيد التجربة لدى الفرد العراقي وينقذهُ من حالة الانزواء والانغلاق بمبررات عدم التعاطي مع الغرب ، لتأثيرهِ السلبي في التراث والدين .

أن فهم الآخر لا يعني بالضرورة النظر أليه كحالة واحدة متحدة لا تقبل التجزئة والتفكيك ، وإنما يمثل حالة تقبل التصنيف والتحديد ، فهناك الآخر المتفوق علينا علمياً في ميادين المعرفة والعلوم كالغرب مثلاً ، وهناك الآخر المتفوق علينا نهضةً كالصين ، وأيضاً هناك الآخر المتفوق صناعياً وتقنياً كاليابان[١] .

وعليه يجب أن لا نُحجّم طاقاتنا لمجرد تكهنات ومبررات من أن الغرب والآخر جميعهُ لا يتفق معنا في أغلب الأشياء ، ولذلك أن أردنا ركوب موج التطور علينا أن نفقه كيف نأخذ الأشياء المناسبة من هذا الآخر ، بالتعاون والمشاركة وليس بالانعزال وعدم الانفتاح .

وبدون أدنى شك كلما كانت نظرتنا بنّاءة وايجابية للآخر ، كلما كانت نظرتهِ لنا بنفس المقياس ، وأن كان هناك قصورٍ في نظرة كلينا للآخر ، فالأمر بحاجة إلى تفاهم وقراءة العلاقة فيما بيننا قراءة مفيدة للطرفين .

يذكر محمد عابد الجابري في مقاله الموسوم " حول الشروط الموضوعية للتجدد الحضاري والنهضة العربية " " أن الغرب في تعاملهِ معنا هو الآخر ذو وجهين ، الآخر الذي هو مرآة يرى الإنسان فيها نفسهُ ، كالغرب الانواري ، الحداثي ، الديمقراطي ، ....ألخ ، والوجه الآخر الغرب العدو الذي يستعمرنا ونقاومهُ وندخل معهُ في خصوماتٍ ومشكلاتٍ كثيرة " [٢] .

---

[١] زكي الميلاد ، مصدر سابق ، ص٥٣ .

[٢] د. محمد عابد الجابري ، حول الشروط الموضوعية للتجدد الحضاري والنهضة العربية ، مصدر سابق .

ففي تعاملنا يجب أن نميز بين الآخر الذي يمكن أن نجني منه الأرباح والآخر الذي يجب أن نقاومهُ ، لا أن نجعل المسألة سيان والنتيجة تصبح انتكاستنا وتأخرنا وعدم تطورنا .

وعلى الرغم من إن الآخر الغربي قد منح لنفسهِ موقع القوة والتفرد والسيطرة والعقل والتقدم ، وجعل ما يقابلهُ يحتل مكان الضعف والأطراف والتخلف والمسيطر عليه، ومارس ذلك بأشكالٍ مختلفة كالغزو العسكري والتحالفات والهيمنة الاقتصادية والسياسية والحرب النفسية والإعلامية وغزو العقول [١] ، ألا أن ذلك لا يعني معاداة الغرب بأكملهِ وإنما يجب التمييز بين العدائي منهُ وبين الذي يرتضي التعايش والتسامح والتعاون في مجالات الحياة لخدمة وتطور البشرية .

ولما كنا شديدي الرغبة لخلق علاقة سوية مع الآخر ، فأن أول شرط لتحقيق هذهِ العلاقة هي أن نعترف بتمايزنا عنهُ ، ليس لغرض العداء والخصام وإنما لتجنب نظرتنا السلبية والأحادية أليه ، إذ أن اعترافنا بذواتنا وخصوصياتنا يؤدي إلى الاعتراف بخصوصية وشخصية الآخر ، وذلك بحد ذاتهِ يخلق علاقة متكاملة على أسس متينة [٢] .

أن قمنا بتحييد نظرتنا لأنفسنا وللآخر ، سنختصر المسافات ونحصل على ضمانات التطور والتقدم بسرعةٍ هائلة ، من دون الخوف من التعثر والتقهقر .

أن الثقافة المشتركة بيننا وبين الغرب ثقافة واسعة وجذورها ضاربة في العمق ، وهناك اعتقاد بأننا نختلف كثيراً في ثقافتنا عن الغرب ، وسبب ذلك أننا نظن أن المكون الديني هو لب الثقافة وهو ما يفصلنا عنهم ، من دون معرفة أن الثقافة وعاء واسع يحتوي على مكونات كثيرة في داخلهِ [٣] .

لقد اعتبرنا أن الكفر والإلحاد يأتي من جهة الغرب واعتقدنا أنهُ معادي لتراثنا ولديننا ، من دون حتى الفحص والتأكد من هذهِ التعميمات ، وكانت النتيجة هي

---

[١] محمد علي التسخيري ، الحوار مع الآخر ، طهران ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص١٤١ .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٢٥ .

[٣] د. عبد الله إبراهيم العسكر ، مصدر سابق .

الحكم في بعض الأحيان على الصحيح بأنهُ خاطئ والمناسب بأنهُ غير مناسب. فكثيراً ما يشترك الإنسان في كل العالم بمزايا مشتركة يمكن أن ينتفع منها جميع البشر في الكرة الأرضية .

فعلى سبيل المثال مما نشترك فيه مع الغرب صفة إنسانية قديمة جديدة وهي التراكم الحضاري ، فلا يمكن أن نكون بمعزل عن الثقافة الغربية القديمة والحديثة منها . كما أنهم لا يمكن أن يكونوا بمعزلٍ عنا ، وعليه نتج من التلاحم والتثاقف تراكم حضاري ومسؤولية أدبية وذهنية تجاه هذهِ الحضارة ، فعلينا أذن أن نبني مع الغرب فوق ما بنى أوائلنا ، فنحن مشتركون في حضارةٍ واحدة ، لهذا لا يجوز أن نصنع لأنفسنا حضارة خاصة بنا ، ومن ثم نصنع لغيرنا حضارة خاصة بهِ ، ثم نعمد إلى تصادم بين الحضارتين [١] .

لعل مقولة تصادم الحضارات قد لا تجد لها صدىً واسعاً بوجود مجتمعات تُحسن الحوار وتتمكن من صيانة الأساليب القادرة على فهم الآخر دون مُعاداتهِ ، وبذلك لا يكون هناك أي مجال للتصادم بين الحضارات ، وإنما تعم روح التعايش والانفتاح والعقلانية .

فلو نظرنا لأنفسنا نظرة رقيب يحث الخطى لاجتثاث سلبيات حياتهِ ، وتعاملنا مع بعضنا الآخر بطرقٍ تدعو للتعايش السلمي والحوار الصادق ، لتمكنا من الانطلاق بشكلٍ واسع والتحاور بكل قوةٍ مع الآخر دون خوف ، لمد جسور التعاون والتلاقح في كل مجالات الحياة ، وأما خلاف ذلك فلن نقوى على النهوض وسنبقى مجتمعاً يدور في دوامة الأزمات .

إن المجتمع العراقي اليوم بحاجة أولاً وأخيراً إلى عقلية مناهضة تماماً لثقافةٍ تدعو إلى العنف والقوة والتسلح والانغلاق والتقهقر ، هو بحاجة إلى عقلية الإيمان بالحوار والإقناع الثقافي والسياسي على وفق أُسس ومنطق العقلانية [٢] .

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] سليم مطر ، الذات الجريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٣ .

يجب أن يتسلح المجتمع بالثقافة الإسلامية الايجابية القادرة على الفرز الدقيق والمنطقي ، من خلال خلق الوعي والنهوض الذي يعمل على خلق التقبل والاستعداد للتقدم والمواكبة للتطور وعدم الانزواء .

فمجتمعنا اليوم بأمس الحاجة إلى ثقافةٍ واعية جديدة ، ثقافةٌ تضع مصالحها فوق عواطفها ، ثقافة هادئة وصبورة تنضوي تحت أجنحتها كل الألوان والأطياف والتيارات ، تسعى إلى السلم في الداخل والخارج ، وتزرع الثقة من أجل بناء مجتمع قوي ومتضامن [١] .

أن علينا اليوم تطويع ألنفس على نزع لباس الخوف واقتلاعهِ نهائياً من بواطننا ، من خلال النظر إلى مستقبلٍ وغدٍ مشرق ممكن أن يُساهم الفرد العراقي نفسهُ في بنائهِ بالعمل الجدي والعادل والهادف بدايةً إلى بناء الذوات من الداخل ، من خلال اليقين بان النفس وإصلاحها لا يُعمرها ألا أهلها ، ويتم ذلك بنشر ثقافة التسامح والاعتراف بالآخر وتحفيز الجهد للعمل للإصلاح والبناء المُثمر من دون تغليب حس الانتقام والقتل والتدمير ، إذ أن الركون إلى السمو الإنساني هو رفعة بحد ذاتهِ [٢] .

أن هذهِ الاستراتيجيات بحق جوهرية لو وجدت لها موطأ قدم في مجتمعنا ، والتي ستحصنهُ ضد الاتجاه نحو وجهةٍ ضالة أو غير مرغوب بها . فالإعداد المناسب يبدأ من النفس ومن ثم كيفية التعامل مع الآخرين في الداخل وممارسة الحرية بمعانيها الملائمة لنشر ذلك كلهُ إلى الخارج ، فيعود الأمر بمنح المجتمع العراقي حصانةً ضد كل ما يُعيق تطورهِ وتقدمهِ .

ولعل شكلاً نضع بهِ هذهِ الاستراتيجيات المهمة يمكن أن يوضح ذلك :

---

[١] سيار الجميل ، مزامنات – العراق (مشروع قادم – ضرورات مصالحنا تبيح محظورات عواطفنا) ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ٥٠٧ ، ٢٠٠٣ : www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 7888 .

[٢] مازن مرسول محمد ، ثقافة الخوف ، مصدر سابق .

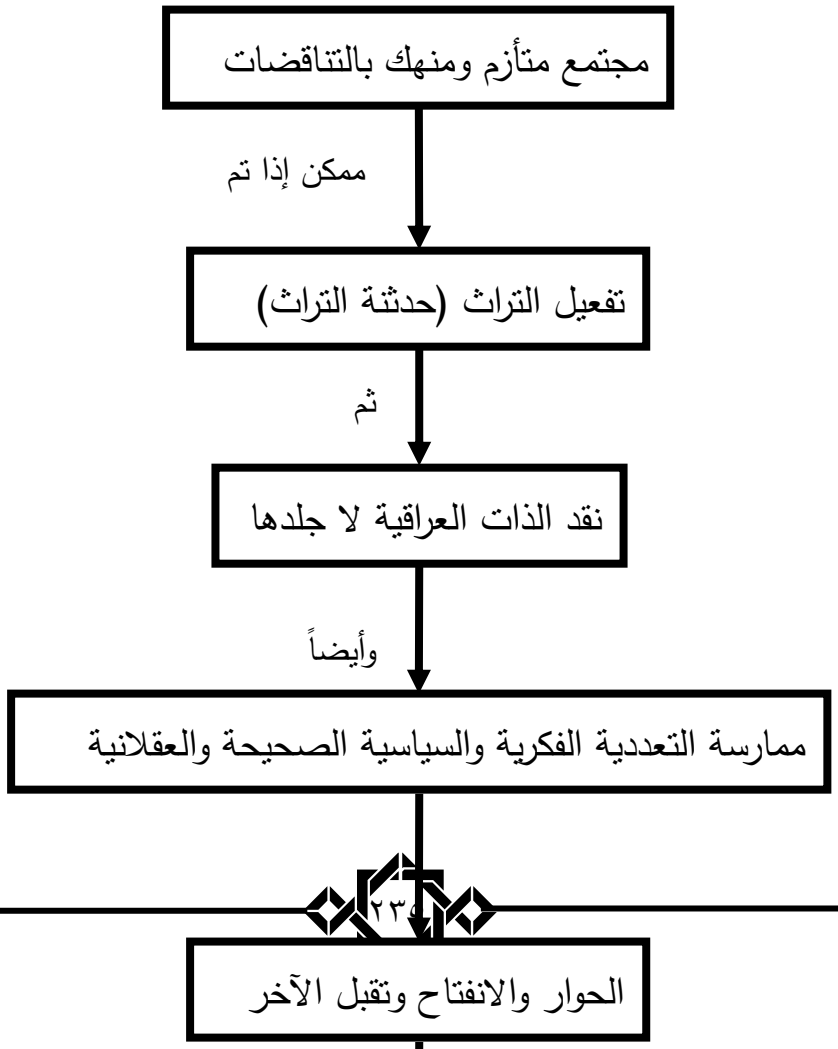
مجتمع متأزم ومنهك بالتناقضات
ممكن إذا تم
تفعيل التراث (حدثنة التراث)
ثم
نقد الذات العراقية لا جلدها
وأيضاً
ممارسة التعددية الفكرية والسياسية الصحيحة والعقلانية
الحوار والانفتاح وتقبل الآخر

وكذلك

ممكن أن يؤدي ذلك

شكل (٦) يوضح الاستراتيجيات اللازمة لبناء مجتمع عراقي سليم

وتطبيق مثل هذهِ الاستراتيجيات بصورةٍ عقلانية لا تقبل المزايدة ولا تتحمل التأخير وإنما الدقة في الأداء ، كفيل باجتثاث وامتصاص أمراض هذا المجتمع بشكلٍ تدريجي للوصول إلى حالةٍ تتمثل بمجتمعٍ قوي قادر على الانطلاق من جديد لمواكبة العصر وتطوراتهِ ، ولا يجعل في قاموسهِ مصطلحاً للخوف والتراجع أو الانكسار ، وإنما السير باستقامةٍ بدءً من العمل الجدي للذات العراقية وانتهاءً بالمجتمع .

خلاصة الفصل الخامس :

أن وجود أدواءٍ كثيرة في مجتمعنا العربي بشكلٍ عام والعراقي بشكلٍ خاص ، يحتاج إلى وضع العلاجات المناسبة القادرة على أقل تقدير بإزالة أو الحد من هذهِ الأدواء ، وقد أتضح أن إستراتيجيات مواجهة أزمات المجتمع العربي تحتاج إلى تكاتفٍ في العمل مع ضرورة وجود ألوعي المجتمعي القادر على تطبيقها ووضعها في مسلكها الملائم ، حتى يتم امتصاص جميع ما يؤدي إلى التراجع والقصور .

أما مجتمعنا العراقي فأنهُ بحاجة إلى أصلاحٍ من الداخل يبدأ بقوةٍ ووعي متلازمين انطلاقاً من تراثنا ، وضرورة أعادة النظر في ما وضعناه فيه ومروراً بالذات العراقية وكيفية مواجهة سلبياتها وما ينبغي التعامل بهِ معها ، مع ضرورة تطبيق الديمقراطية الحقة والتعددية الفكرية والسياسية اللازمة لبناء مجتمع حر وقوي وأنتهاءً بما يجب علينا أن نفعلهُ لتفعيل وترصين علاقتنا بالآخر ، الذي لو تكاتفنا

معهُ بصورةٍ منطقية لتجاوزنا أغلب تناقضاتنا وقضينا على عللنا بأساليب مدروسة وجادة .

الفصل السادس

مناقشة تساؤلات الدراسة وعرض لأهم نتائجها

تمهيد .

ألمبحث الأول : مناقشة تساؤلات الدراسة .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة .

خلاصة الفصل السادس .

تمهيد :

بعد الانتهاء من عرض ورصد أهم أسباب وانعكاسات الأزمة التي أصابت المجتمع العراقي وكيفية مواجهتها ، كان لابد لنا من أن نستعرض أهم ما أبتغتهُ تساؤلات الدراسة والتي تم تفصيل وتنسيق الدراسة على أساسها ، فضلاً عن توضيح ما توصلت أليه الدراسة من نتائج .

لذا فقد تضمن هذا الفصل مبحثين أساسيين ينطلق الأول بمناقشة تساؤلات الدراسة ، والثاني يعكس عرضاً لأهم نتائجها .

ألمبحث الأول

مناقشة تساؤلات الدراسة

تضمنت الدراسة عدة تساؤلات حاولت قدر الإمكان الإجابة عنها في فصولها ألمتعددة ، وسنحاول تلخيصها بما يأتي :

التساؤل الأول : عن أي أزمة نتكلم ونحاول رصدها في المجتمع العراقي؟

أوضحت الدراسة الحالية ماهية الأزمة الموجودة في ثنايا حياة المجتمع العراقي ، فما تكلمنا عنهُ ورصدناه ليس أزمة واحدة ، وإنما مجموعة أزمات تراكمت بمساعدة ظروف متعددة أوصلت المجتمع العراقي إلى ما هو عليه الآن .

لقد بات المجتمع العراقي يُعاني عدة أزمات تبلورت في صورة أزمةٍ واحدة هي الاغتراب والتفكك والتهميش والانسلاخ وتبعثر وتقزّم الهوية وتضاؤل الولاء للوطن وارتفاع المصلحية الأنوية دون الجماعية .

فجميع هذهِ الأزمات اندمجت بشكل صورةٍ فسيفسائية واحدة تحمل معنى مجتمع متأزم مريض غير قادر على النهوض بسهولةٍ .

إذ أن أزمة تبعثر أسس مجتمع عريق بتراكم الظروف والكوارث عليه ، ليست قضية واضحة المعالم بسهولة ، وإنما هي امتدادٍ لعهود الظلام والتخبط في حكم البلاد ، فضلاً عن طبيعة وسجايا الفرد العراقي ، التي ساهمت في وصولهِ إلى درجة التقطّع في أوصالهِ عن المجتمع وشعورهِ بدورانٍ مفرغ مع ترسب أمراضٍ مجتمعية وتوترات كثيرة تحتاج إلى سعيٍ حثيث لاقتلاعها من الجذور .

لذا فأزمة الهوية والاغتراب والتفكك وغيرها بسبب ما تآلفت على المجتمع العراقي ، هي ما حاولت دراستنا رصدها والوقوف عند أسبابها ونتائجها .

التساؤل الثاني : هل أن هذهِ الأزمة وليدة الحاضر أم إنها تمتد إلى سلسلة حياة المجتمع العراقي السابقة ؟

بلا شك لو قمنا بعملية فصل واضحة بين الحياة الآنية وتأريخ المجتمع العراقي في السابق ، لوجدنا أن كلا المرحلتين قد مرتا بأزماتٍ ، ولكن المرحلة الآنية

هل جاءت من فراغ ؟ بالتأكيد كلا ، فما ملابسات وتناقضات وعثرات هذا المجتمع بالأزمات التي توالت عليه الآن ، إلا وهي امتدادٍ كبير لازماتٍ سابقة منذ العهد العثماني وإلى يومنا هذا ، فتراكمت بشكلٍ جلي مرحلةً بعد أخرى إلى أن وصلت إلى حد الانفجار الكبير في الوقت الحاضر .

فربما عندما بدأ تأزم هذا المجتمع ، قد طالت أذرع الأزمة بعض أو أغلب ثنايا حياتهِ ، ومرت مرحلة أخرى زادت من هذهِ الأزمات ، إلى أن اشتدت بشكلٍ جوهري ، واستولت على كل مرافق ومفاصل حياة المجتمع العراقي الآن .

أن المجتمع العراقي عرف الاستعمار وتخبط السياسات الحاكمة ، وقلة الولاء للوطن في بعض الفترات وتمزق الهوية والتكالب على المصلحة الفردية منذ فتراتٍ طويلة ، لكنها تراكمت واشتدت في وقتنا الحالي ، فبرزت صورة مترجمة لكل هذهِ الأزمات بمجتمعٍ يُعاني ويلات ما سبق من كوارث ، مجتمعٍ متداعي إلى درجةٍ كبيرة ، وذلك ليس تشاؤم أو مبالغة ، فالواقع يُشير لذلك .

قد يعتقد البعض أن كل هذهِ المآسي وليدة الحاضر ، لكن الماضي بإرهاصاتهِ وتقلباتهِ وما حملهُ من انتكاساتٍ وظروفٍ معقدة ، جميعها ساهمت في أخراج المشهد العراقي بتأزماتهِ على هذهِ الشاكلة .

لذا فصورة المجتمع العراقي المأزوم الآن هي من نتاج ماضي هذا المجتمع بأمراضهِ المختلفة ، مع مشاركتها للحاضر وليس ذلك رهن بالحاضر فقط.

التساؤل الثالث : ما أسباب هذهِ الأزمة التي تُرجمت إلى صورة المجتمع العراقي الآنية ؟

مثلما ذكرنا وتم رصدهُ من ملابسات أزمة المجتمع العراقي ، بأنها ليست وليدة الحاضر ، وإنما أشترك بها ماضي هذا المجتمع وحاضرهُ ، لذا فأن أسبابها قد امتدت وتراكمت على طول مسيرة حياة المجتمع العراقي .

لقد عرّجت الدراسة وأماطت اللثام ونقّبت كثيراً لإيجاد وتحديد أهم أسباب أزمة المجتمع العراقي ، فوجدت أنها تتحدد بالآتي ، وكما أشارت أليها فصول الدراسة :

١. ضعف تكوين الهوية التأريخية والوطنية .
٢. تعدد الاثنيات والطائفية .
٣. تسلط النزعة القبلية (العشائرية) .
٤. تعاقب الحكومات الجائرة .
٥. كثرة الخيرات وتكالب الاستعمار .
٦. التقبل غير الواعي للثقافة الوافدة .

ولعل تلك كانت من الأسباب الجوهرية التي أزمت المجتمع العراقي ، فتشابك وتداخل هذهِ الأسباب مع بعضها من المؤكد سيحيل المجتمع إلى حطام ، والى بقايا حياة منشودة .

فتوفر أحد هذهِ الأسباب أو بعضٍ منها وإصابة مجتمعٍ ما بها ، لهُ الأثر الأكبر في تمزق وتفكك ذلك المجتمع . فكيف الحال مع تآلف هذهِ الأسباب ؟ وذلك ما أبتلى بهِ المجتمع العراقي بتداخل وتشابك جميع هذهِ الأسباب عليه ، فجاءت الصورة بمشهدٍ مروعٍ لمجتمعٍ متهالك يحاول النهوض من جديد .

التساؤل الرابع : ماذا فعلت هذهِ الأزمة بمجتمعٍ ذو أساس راسخ وقيم وتقاليد أصيلة ؟

من المؤكد أن لهذهِ الأسباب الكثيرة والقوية الأثر ، انعكاسات تركت تصدعات بقيم وأساسات المجتمع العراقي .

لقد أبحرت الدراسة في عرض هذهِ الانعكاسات في الأمور الآتية :

١. تعدد الولاءات والانتماءات دون الولاء للدولة والمواطنة .
٢. تسطح الأفكار والقيم .
٣. تأزم شخصية الفرد العراقي .
٤. عقدة الصمت وثقافة الخوف .
٥. الجمود والانغلاق .

وقد ظهرت هذهِ الانعكاسات واضحة في حياة الفرد والمجتمع العراقيين ، فوجود أسباب محفزة لنشوء الأزمة يعقبهُ ظهور عدة نتائج تضر بالمجتمع ضرراً كبيراً ، تعوّق عملية أعمارهِ ونهوضهِ في مختلف مرافق الحياة .

التساؤل الخامس: ما ألأساليب أو الإستراتيجية الناجعة للتعامل مع هذهِ الأزمة ؟

في حقيقة الأمر أن المواجهة الفعلية تعني العمل الجاد والمستقيم للحصول على النتائج المثمرة . فوجود أزمة قاهرة في المجتمع العراقي تحتاج إلى تضافر جميع الجهود الكبيرة وكلٍ من مكانهِ لإزالتها ، وقد أشارت الدراسة إلى أمكانية ذلك عن طريق :

١. تفعيل التراث (حدثنة التراث) .
٢. نقد الذات العراقية لا جلدها .
٣. ممارسة التعددية الفكرية والسياسية .
٤. الحوار وتقبل الآخر .

ولعل تحقيق بعضٍ من هذهِ الاستراتيجيات ، لهو كفيل بإزالة أو في الأقل تخفيف ضغط الأزمة وملابساتها وانعكاساتها السلبية عن هذا المجتمع .

فالأمر يحتاج إلى وقفةٍ عميقة من تراث هذا المجتمع تقوم بها الذات العراقية ، بالكشف عن سلبياتها ومواقفها الايجابية ، مع الاحتكاك بالأنظمة الديمقراطية القائمة على وضع النهج المناسب في تسيير البلاد ، وذلك يتأتى من تمتين العلاقة مع الآخر بأخذ ما نحاول أن نشترك بهِ معهم وهو التطور والمعرفة والإدارة السليمة وما شابه ذلك من جوانب إيجابية مفيدة للمجتمع ، وربما تطبيق ذلك لهو قادر على خلق مجتمع جديد يحاول أعادة رسم خريطة حياة باستقامةٍ من جديد .

المبحث الثاني

نتائج الدراسة

بعد تسليط الضوء على ما شرّعت الدراسة في ذكرهِ من إجابات عن التساؤلات التي وضعتها كإستراتيجيات لتطويق مشكلة الدراسة ، كان لا بد لها من ذكر أهم النتائج التي خرجت بها ، والتي تتضمنها النقاط الآتية :

١. أن صورة المجتمع العراقي الحالية تُشير إلى مجتمعٍ مريض أحالتهُ الأزمات إلى بقايا مجتمع يحاول النهوض (أن لم نكن مبالغين) بصورةٍ تحتاج إلى جهود كبيرة لذلك .

٢. لقد أرتبط تأزم المجتمع العراقي بتأزم المجتمع العربي (جزء من كل) ، من خلال تداخل القيم والظروف والمواقع ؛ مما حفّز ذلك على انهيار الوضع وتكالب الانتكاسات في المجتمع العراقي .

٣. وفقاً وارتباطاً بالنتيجة السابقة فقد أظهرت الدراسة أن هناك نقاط التقاء وتقاطع بين المجتمعين العربي والعراقي من ناحية الإصابة بالأزمة ، فنقاط الالتقاء تمثلت بتهشم وتمزق الهوية في المجتمعين العربي والعراقي وقلة الولاء والمواطنة وتعثر الشخصيتين العربية والعراقية ، فضلاً عن ضعف السياسات الحاكمة وتسلطها وتخبطها ونقاطٍ أخرى ، أما نقاط التقاطع فاختلفت من مجتمعٍ لآخر ، كالاختلاف في نسبة أو قوة وشدة الشيء الذي تم الالتقاء بهِ ، مثلاً طبيعة القوى المتسلطة والمستعمرة تختلف من مجتمعِ لآخر ، وكذا الأمر في طبيعة سياسة المجتمعين ، وشخصيات الأفراد في كليهما واختلاف الظروف الأخرى .

٤. توصلت الدراسة وبشيءٍ من الوضوح إلى أن تكاتف هذهِ الأزمات قد خلق حياة غير مستقرة آنياً تشهد نوعاً من عدم الولاء للوطن وتناحرات كثيرة ودخول الشخصية العراقية في دوامة التأزمات وعدم ثبوت المواقف وتغير كبير في نمط حياتها ؛ الأمر الذي أنتج وولّد ما يسمى بعقدة الصمت وأنشأ ثقافة الخوف عند المجتمع العراقي ، وكل ذلك بطبيعتهِ ولّد انغلاقاً وجموداً كان نتيجةٌ للترسبات السابقة .

٥. أن ما يبتغي الوقوف عليه وكنتيجة أظهرتها هذهِ الدراسة ، هي ضرورة وضع أزمة المجتمع العراقي على طاولة النقاش ، لتحديد الإستراتيجية المناسبة لمواجهتها .

٦. توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق عدة منطلقات للخروج على الأقل من أزمة المجتمع العراقي ، كتفعيل التراث ونقد الذات العراقية لا جلدها وممارسة التعددية الفكرية والسياسية والحوار وتقبل الآخر .

٧. ولعل ما أظهرتهُ الدراسة وبشيءٍ استقرائي هو أن محنة المجتمع العراقي فضلاً عن الظروف الدافعة لها قد ساهمت بنيتهُ بأفرادهِ وقيمهِ وأرضهِ في رسم الصورة المتأزمة لهُ ، لذا فالأمر رهن بهؤلاء الأفراد أنفسهم فضلاً عن ضرورة تحسين ظروف هذا المجتمع ، لغرض نهضتهِ وانطلاقهِ نحو التطور واجترار عهود الازدهار والتقدم من جديد .

خلاصة الفصل السادس :

لقد تناولنا في هذا الفصل الإجابة عن أهم تساؤلات الدراسة ، وانطوى ذلك تحت عنوان مناقشة تساؤلات الدراسة في المبحث الأول ، في حين تضمن المبحث الثاني عرضاً لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة .

المصـــــادر

المصادر :

أولاً : المصادر العربية :

أ. الكتب :

١. د. إبراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء (سوسيولوجيا الخطاب الشيعي) ، د.م ، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ، ط١ ، ٢٠٠٢ .

٢. ـــ ، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، بيروت، دار الساقي ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

٣. د. أحمد زايد ، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات (قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات) ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٢٦، ٢٠٠٦ .

٤. د. أحمد كمال احمد ، قراءات في علم الاجتماع ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٧٧ .

٥. د. أحمد مجدي حجازي ، علم اجتماع الأزمة (تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعدها) ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

٦. أرفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمود عودة ، د. إبراهيم عثمان ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٩ .

٧. أنتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم : د. فايز الصُياغ ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ، ط١ ، ٢٠٠٥ .

٨. د. برهان غليون ، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين ، عمان ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ط١ ، ١٩٩٨ .

٩. بيار نصّار ، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة : نخلة فريفر ، بيروت، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، ١٩٩٢ .

١٠. حسام محي الدين الآلوسي ، الوطن العربي وخيارات الخطاب الفكري العربي المعاصر ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠ .
١١. حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤ – ١٩٩٠) ، قم ، دار روح الأمين ، ط١ ، ٢٠٠٥ .
١٢. ـ ، العراق دولة المنظمة السرية ، قم ، مكتبة الصدر ، ١٩٩١ .
١٣. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دون مطبعة ، ط١ ، ١٩٨٥ .
١٤. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٥ ، ١٩٩٦ .
١٥. حنا بطاطو ، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية) ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ج١، ط١ ، ١٩٩٠ .
١٦. د. سامية محمد جابر ، الفكر الاجتماعي (نشأتهُ واتجاهاتهُ وقضاياه) ، بيروت ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٨٩ .
١٧. سليم مطر ، الذات الجريحة (إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي "الشرقمتوسطي")، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠.
١٨. ـ ، جدل الهويات (عرب .. أكراد .. تركمان .. سريان .. يزيدية) ، صراع الانتماءات في العراق والشرق الاوسط ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٣ .
١٩. د. السيد الحسيني ، علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا) ، قطر ، دار قطري بن الفجاءة ، ط٢ ، ١٩٨٦ .
٢٠. د. السيد عليوة ، أدارة الأزمات والكوارث (مخاطر العولمة والإرهاب الدولي) ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط٢ ، ٢٠٠٤ .
٢١. السيد يسين ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر ،

بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ط٣ ، ١٩٨٣ .
٢٢. د. صلاح مصطفى الفوّال ، معالم الفكر السوسيولوجي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ .
٢٣. عبد الآله بلقزيز ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ،(محور دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٧ .
٢٤. د. عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ .
٢٥. د.عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ط ٢ ، ١٩٩٨ .
٢٦. د. عبد الجليل الطاهر ، أصنام المجتمع (بحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي) ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ .
٢٧. د. عبد العزيز الدوري ، الحوار القومي – الديني (ملاحظات حول الحوار القومي الديني) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ١٩٨٩ .
٢٨. د. عبد الله أحمد الذيفاني ، الشباب العربي والمعاصرة من منظور فكري وتربوي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ط١ ، ٢٠٠١ .
٢٩. د. عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط٢ ، ٢٠٠٥ .
٣٠. د. علي حسين الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، قم ، منشورات سعيد بن جبير ، ط١ ، ٢٠٠٥ .
٣١. ـــ ، شخصية الفرد العراقي (بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث) ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥١ .
٣٢. ـــ ، في الطبيعة البشرية ، تقديم : سعد البزاز ، قم ، مكتبة الصفا ، د.ت .
٣٣. ـــ ، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث ، بغداد ، مطبعة الشعب ، ج٤ ، ١٩٧٤ .

٣٤. ـــ ، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث ، لندن ، دار كوفان للنشر ، ج١ ، ط٢ ، ١٩٩١ .
٣٥. ـــ ، مهزلة العقل البشري ، بغداد ، دار الحوراء للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٥ .
٣٦. ـــ ، وعّاظ السلاطين ، لندن ، دار كوفان للنشر ، ط٢ ، ١٩٩٥ .
٣٧. د. علي عبد الرزاق جلبي ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ .
٣٨. العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١١) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٦ .
٣٩. د. غريب سيد أحمد وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ .
٤٠. د. غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٩ .
٤١. د. قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الألماني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ط١ ، ١٩٧١ .
٤٢. قسطنطين زريق ، ما العمل (حديث إلى الأجيال العربية الطالعة) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٨ .
٤٣. ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة : دلشاد ميران ، أربيل ، دار آراس للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٤ .
٤٤. محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية (مدخل إلى أعادة فهم الواقع العربي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ٢٠٠٠ .
٤٥. ـــ ، النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) ، إشكالية التكوين المجتمعي العربي (أقليات .....أم أكثرية متعددة ؟) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٧ .

٤٦. د. محمد سعيد فرح ، البناء الاجتماعي والشخصية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .

٤٧. د. محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٦ ، ٢٠٠٠ .

٤٨. ـــ ، تكوين العقل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٧ ، ١٩٩٨ .

٤٩. ـــ ، المشروع النهضوي العربي (مراجعة نقدية) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٦ .

٥٠. د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ .

٥١. محمد علي التسخيري ، الحوار مع الآخر ، طهران ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

٥٢. د. محمد علي محمد ، رواد علم الاجتماع (قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

٥٣. د. محمد الغريب عبد الكريم ، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٢ .

٥٤. د. محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، الكويت ، منشورات ذات ألسلاسل ، ط٢ ، ١٩٨٧ .

٥٥. د. معن خليل عمر ، انشطار المصطلح الاجتماعي ، بغداد ، مطابع التعليم العالي ، ١٩٩٠ .

٥٦. ـــ ، رواد علم الاجتماع في العراق ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، ١٩٩٠ .

٥٧. ـــ ، مناهج البحث في علم الاجتماع ، بيروت ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٦ .

٥٨. ـــ ، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، الإمارات العربية المتحدة ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ، مطابع البيان التجارية ، ط١ ، ١٩٨٩ .

٥٩. ـــ ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط١ ، ١٩٧٨ .

٦٠. المنصف ونّاس ، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر (محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول ١٩٨٨) ، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١١) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٦ .

٦١. ناصر حسين ناصر ، محنة الأكثرية في العراق (صفحات من ملف الطائفية السياسية) ، بيروت ، دار المصطفى للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٥ .

٦٢. د. نديم البيطار ، حدود الهوية القومية (نقد عام) ، بيروت ، دار الوحدة، ط١ ، ١٩٨٢ .

٦٣. د. نزار توفيق سلطان الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي (دراسة تحليلية في الادارة والسياسة) ، بغداد ، مكتبة الكندي ، ١٩٨٤ .

٦٤. هشام جعيط ، أزمة الثقافة الإسلامية ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠ .

٦٥. د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٣ .

٦٦. ـــ ، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٩ .

٦٧. د. وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥ .

ب. المجلات والدوريات :

١. أجلال رأفت ، الأزمة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٣ ، السنة السادسة عشر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .

٢. احمد حسن ، لماذا تأخرنا وتقدم الآخرون ، مجلة النبأ ، العدد ٧٢، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ .

٣. أحمد شهاب ، الإصلاح في العالم العربي حقيقة أم خرافة ؟ ، مجلة النبأ ، العدد ٧٢ ، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ .

٤. ـــ ، دور الدين في ترسيخ الديمقراطية ، مجلة النبأ ، العدد ٧٥ ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٥ .

٥. د. أحمد مجدي حجازي ، أمية المثقف العربي (الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥١ ، السنة الرابعة عشر، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ .

٦. إدريس لكريني ، أدارة الأزمات الدولية في عالم متحول (مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٧ ، السنة الخامسة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣ .

٧. د. برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٥، السنة الثالثة عشر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ .

٨. جميل مطر ، حوار الحضارات ..... السياسي أولاً ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٥ ، السنة الثامنة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ .

٩. د. جورج قرم ، الانهيارات العربية من المسؤول ؟ ، مجلة العربي ، العدد ٥٦٦ ، الكويت ، ٢٠٠٦ .

١٠. الحبيب الجنحاني ، الحرية أولاً ..... وأخيراً ، مجلة العربي ، العدد ٥٦٥ ، الكويت ، ٢٠٠٥ .

١١. حسن حنفي ، الحضور هو في تحويل التراث إلى حراك اجتماعي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢١ ، السنة الثامنة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ .

١٢. حسين درويش العادلي ، أدارة المجتمع والدولة (المضمون والشكل) ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، العدد ١١ ، السنة الثانية ، بغداد ، منظمة الإسلام والديمقراطية ، ٢٠٠٥ .

١٣. زكي الميلاد ، لكي نفهم الآخر ، مجلة النبأ ، العدد ٨٣ ، السنة الثانية عشر ، بغداد ، مؤسسة النبأ ، ٢٠٠٦ .

١٤. د. سعد بو خلاقة ، الغرب الإسلامي وحوار الثقافات ، مجلة العربي ، العدد ٥٥٩ ، الكويت ، ٢٠٠٥ .

١٥. عبد الإله بلقزيز ، مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية الجارية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٤٥ ، السنة الثالثة عشر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ .

١٦. عبد الرسول عداي ، إشكالية الديمقراطية والوطن المغيب ، مجلة النبأ ، العدد ٨١ ، السنة الثانية عشر ، بغداد ، مؤسسة النبأ ، ٢٠٠٦ .

١٧. د. عبد أالله التركماني ، نحو عروبة معاصرة ، مجلة العربي ، العدد ٥٦٨ ، الكويت ، ٢٠٠٦ .

١٨. عطا محمد زهرة ، الخلافات العربية (مداخل إلى الحل) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٥ ، السنة العشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ .

١٩. علي أسعد وطفة ، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٢ ، السنة الخامسة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ .

٢٠. عمر جمعة عمران ألعبيدي ، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، مجلة النبأ ، العدد ٧٢ ، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ .

٢١. د. كريم أبو حلاوة ، ثقافة العنف ، مجلة النبأ ، العدد ٧٣ ، السنة العاشرة ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٤ .

٢٢. د. مازن إسماعيل الرمضاني ، أدارة الأزمة الدولية (أطار عام) ، مجلة أم المعارك ، العدد ٣ ، بغداد ، مركز أبحاث أم المعارك ، ١٩٩٥ .

٢٣. مازن مرسول محمد ، الطوطمية والصنمية (التباعد والتقارب) ، مجلة مدارك ، العدد ٤ ، السنة الأولى ، بغداد ، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٦ .

٢٤. محمود الذوادي ، أضواء على مفهوم الطبيعة البشرية في الفكر الخلدوني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٧ ، السنة الرابعة والعشرون بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ .

٢٥. د. ميثم الجنابي ، إشكالية العراق (صراع من أجل المستقبل) ، مجلة مدارك ، العدد ٤ ، السنة الأولى ، بغداد ، مركز مدارك للبحوث والدراسات، ٢٠٠٦ .

٢٦. ناظم عودة ، مشروع الإصلاح العربي بين شروط الغرب وذهنية الشرق ، مجلة النبأ ، العدد ٧٦ ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٥ .

٢٧. د. هادي نعمان الهيتي ، التفكير المرن والسلام الاجتماعي ، مجلة العربي ، العدد ٥٦١ ، الكويت ، ٢٠٠٥ .

٢٨. وليد خالد أحمد حسن ، نحن والآخر (جدلية التطويع والمجابهة) ، مجلة النبأ ، العدد ٨٣ ، السنة الثانية عشر ، بغداد ، مؤسسة النبأ ، ٢٠٠٦ .

ج - الندوات :

١. حيدر إبراهيم علي ، الأسس الاجتماعية للظاهرة الدينية (ملاحظات في علم اجتماع الدين) ، بحث منشور في ندوة (الدين في المجتمع العربي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٠ .

٢. عاطف العقلة غضيبات ، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي (دراسة سوسيولوجية) ، بحث منشور في ندوة (الدين في المجتمع العربي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٠ .

٣. د.عدنان ياسين مصطفى ، السلوك المنحرف في ظروف الأزمات ، بحث منشور في ندوة (السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي) سلسلة المائدة الحرة ، العدد ٣١ ، بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٩ .

د - الاطاريح :

١. ثناء محمد صالح ، سوسيولوجيا تأريخ العراق المعاصر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٢. كريم محمد حمزة ، الآسر والأسير ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .

هـ - الموسوعات والمعاجم :

١. د. أحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ط١ ، ١٩٩٩ .
٢. دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. إحسان محمد الحسن ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ .
٣. يوسف خياط ، معجم المصطلحات العلمية والنفسية ، بيروت ، دار لسان العرب ، د.ت .

مصادر الانترنيت :

المصادر العربية :

أ. البحوث :

١. د. إبراهيم الحيدري ، المحنة في العراق اليوم (استلاب الثقافة واغتراب الشخصية تركة النظام السابق هدّمت البنية التحتية وفرّقت النسيج الاجتماعي) ، بحث منشور على الانترنيت في مجلة النور ، العدد ١٦٣ – ١٦٤ ، ٢٠٠٥ :
www. Annoormagazine . com / mag / ar / 163 / makalat _ 03. asp – 80 k -
٢. حميد الهاشمي ، عسكرة المجتمع العراقي ، بحث منشور على الانترنيت في مجلة علوم إنسانية الالكترونية ، العدد ٧ ، السنة الأولى ، ٢٠٠٤ :
www.ulum.nl / a 85 . htm – 67 k .
٣. مازن مرسول محمد ، أزمتنا مع الغرب ، بحث منشور على الانترنيت في مجلة علوم إنسانية الالكترونية ، العدد ٢٦ ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٦ :
www.ulum.nl/6.htm - 128k

ب. المقالات :

١. د. إبراهيم الحيدري ، العراقيون بين الطبل والصفيح ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الشرق الأوسط ، العدد ، ٩٣٦٦ ، ٢٠٠٤:

www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9366&article=245737 - 23k .

٢. ـــ ، هل يبحث العراقيون عن هوية ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٩٣١٩ ، ٢٠٠٤ :

www. Asharqalawsat . com /leader .asp? section = 3& issue = 9319 & article = 237337- 22 k .

٣. أبو أحمد مصطفى ، العرب والتأريخ ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٨٧٣٤ ، ٢٠٠٢ :

www. aawsat . com/leader – asp? section = 3& issue = 8734 & article = 132274 – 19 k .

٤. د. تيسير الناشف ، جوانب في التراث الفكري العربي تتفق مع أسس التحديث الاجتماعي ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة ديوان العرب، ٢٠٠٦ :

www. diwanalarab . com / spip . php ? article 3412 – 28 k -

٥. حقاً ..... ماذا نفعل بتراثنا ؟! ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة المعلم :

www. almualem.net/ torath . html – 7k .

٦. خالد غزال ، نحو علاقة تبادلية ومركبة بين العالم العربي والغرب ، مقال منشور على الانترنيت في موقع دار الحياة ، ٢٠٠٦ :

www. daralhayat . com / special / issues / 06 – 2006 l l tem – 20060601. 90ce1 a39 – coa8 – 10 ed – 55c1 – 556 doe2c/ story / htm – 53 k .

٧. د. سالم توفيق ألنجفي ، الاستبداد في نظام الحكم في العراق ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة الأزمنة العربية الالكترونية ، العدد ٢٨٢ ، ٢٠٠٤:

www. alazmina . info / issue 282 / 11 . htm – 88 k –

٨. سعيد محمود ، جلد الذات ونقد الذات ، مقال منشور على الانترنيت :

www. Mag . egyptsons . com / modules . php ? name = news & file = article & sid = 195 – 31 k .

٩. سلام إبراهيم عطوف ، المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية (كردستان العراق نموذجاً) ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن، العدد ١٠٥٠ ، ٢٠٠٤ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 28278 – 134 k –
١٠. سيار الجميل ، الأقليات الدينية في العراق ..... لماذا تضطهد ؟ ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٦١٢ ، ٢٠٠٦ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 70041 .
١١. ـ ، الدولة العراقية الجديدة (هل من مؤسسات مجتمع مدني بعيداً عن كل الانتماءات) ؟؟ مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ٦٧٢ ، ٢٠٠٣ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 12245 – 34 k .
١٢. ـ ، مزامنات – العراق (مشروع قادم – ضرورات مصالحنا تبيح محظورات عواطفنا) ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ٥٠٧ ، ٢٠٠٣ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 7888 .
١٣. عبد الرحمن تيشوري ، الأزمات الدولية المعاصرة – اغتيال الحريري، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٣٩٦ ، ٢٠٠٥ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 52035 – 30 k -
١٤. د. عبد الله إبراهيم العسكر ، ثقافتنا وثقافة الغرب مشترك واحد ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الرياض ، العدد ١٣٨٦٩ ، ٢٠٠٦ :
www. alriyadh . com / 2006 / 06 / 14 / article 163060. htm I .
١٥. د. عبد الوهاب المسيري ، اللامعيارية (اللاعقلانية المادية) ، مقال منشور على الانترنيت :
www. elmessiri . com / Zionism / jevvish / encyclopid / start / oo 5% cmg 1 5% cgz 4y . 5 cba 5% 5cmd 11 . htm – 10 k – zusatzliches Ergebnis -

١٦. علي خضر ، المجتمع العراقي الحالي مجتمع ضائع ، مقال منشور على الانترنيت في موقع إيلاف ، ٢٠٠٤ :
www. elaph . com / Interview / 2004 / 11 / 220129 . htm – 72 k-
١٧. عمرو عبد الكريم ، ألتواصل فن أيها الدعاة منكم من يريد الدنيا ؟! ، مقال منشور على الانترنيت في موقع أسلام أون لاين ، ٢٠٠٣ :
www. islamonline . net / Arabic / daawa / 2003 / 01 / article 01 . shtm l – 42 k .
١٨. فالح عبد الجبار ، الأفندية والملائية بين قرنين ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٢٢٤ ، ٢٠٠٥ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 39049 .
١٩. ــ ، تجاوز الخوف من الماضي ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٢٣٧ ، ٢٠٠٥ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 39807.
٢٠. ــ ، العراق حيال مسألة الفصام بين الأمة والدولة ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٠٤٤ ، ٢٠٠٤ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 38423 .
٢١. ــ ، المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٢٦١ ، ٢٠٠٥ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 41478 .
٢٢. كامل صالح أبو جابر ، الحال العربي ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة الغد ، ٢٠٠٧ :
www. alghad . jo / ? news = 5975 / - 25 k .
٢٣. مازن مرسول محمد ، أقنعة مجتمعية ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .
٢٤. ــ ، الأنا وخلق مجتمع جديد ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .

٢٥. ـــ ، انسلاخ مجتمعي ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .
٢٦. ـــ ، تسولنا للحرية ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .
٢٧. ـــ ، ثقافة الخوف ، مقال منشور على الانترنيت في شبكة العراق الأخضر :
www.iraqgreen.net .
٢٨. ـــ ، حذار من قحط الرجال ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .
٢٩. ـــ ، حمى الموت في العراق ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .
٣٠. ـــ ، المجتمع العائم ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .
٣١. مازن مرسول محمد ، مجتمع العنف ، مقال منشور على الانترنيت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ :
www. annabaa .org .
٣٢. ما هي الأزمة ، مقال منشور على الانترنيت :
www.traumaweb.org / Arabic / crisis – ar . shtml – 18 k –
٣٣. مجدي رياض ، همس العقل ، مقال منشور على الانترنيت في جريدة العربي ، العدد ١٠٨٢ :
www. al – araby . com / articles / 885 / 03116 – 011 – 000885 – col – mwh . htm – 12 k .

٣٤. محمد أنعيسي ، في ضرورة النقد والنقد الذاتي (الحركة الامازيغية نموذجاً) ، مقال منشور على الانترنيت في موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٧٣٧ ، ٢٠٠٦ :
www. rezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 80810 .
٣٥. محمد ذنون زينو الصائغ ، نظرة عامة تأريخية للاغتراب ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة ألواح ، ٢٠٠٧ :
www. alwah . com / alwah 10 / alwah 10 – 9 . htm – 47 k -
٣٦. محمد شومان ، الأزمات وأنواعها ، مقال منشور على الانترنيت في صحيفة الجزيرة ، العدد ١٠٣٢٥ :
www. suhuf . net sa / 2001 jaz / jan / 4 / ar 1 . htm – 31 k .
٣٧. د. محمد عابد الجابري ، حول الشروط الموضوعية للتجدد الحضاري والنهضة العربية ، مقال منشور على الانترنيت في موقع معابر :
www.maaber. 50 megs .com / issue _ October o6 / lookout 2 htm – 82 k .
٣٨. د. محمد العبدة ، صراع الهوية ، مقال منشور على الانترنيت في موقع المختصر :
www. almokhtsar . com / htm l / best / 3 / 415 . php – 103 k .
٣٩. محمود كرم ، جدلية التراث والحداثة ، مقال منشور على الانترنيت في موقع شفاف الشرق الاوسط ، ٢٠٠٦ :
www. Me transparent . com / texts / mahmoud _ karam _ tradition _ and _ modernity . htm .
٤٠. محي الدين سعيد ، ما هي أسباب تخلف العرب ؟ ، مقال منشور على الانترنيت :
www. Cihrs . com / Focus / daily – takhalof – A htm – 41 k -
٤١. د. منصف المرزوقي ، جنين وبداية الثورة العربية ،مقال منشور على الانترنيت :
www.moncefmarzouki net / Arabic / maqalat _ jenin . htm . 95 k –

٤٢. ناجي الغزّي ، تمزق الهوية الوطنية ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة الأزمنة العربية ، العدد ٢٣٢ ، ٢٠٠٦ :

www. alazmina . info / issue 332 / 11 . htm l – 61 k .

٤٣. وليد خالد أحمد حسن ، الحوار الوطني الديمقراطي تفاعل الآراء وتجاوز التعصب الفئوي العقائدي ، مقال منشور على الانترنيت في مجلة النور العدد ١٦٢ ، ٢٠٠٧ :

www.annoormagazine.com .

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1. Andre Cunder Frank , Crisis in The Third World , London , Heinemann , 1981 .
2. Baruch A . Brody , Identity and Essence , New Jersey , Princeton press , 1980 .
3. David . L . Sills (ed) International Encyclopedia of the Social Sciences , New York , the Macmillan company , vol 3, 1968 .
4. ــ (ed) International Encyclopedia of the Social Sciences , New York , the Macmillan company , vol 15, 1972 .
5. Francis E . Merricc , Society and Culture an introduction to Sociology , New Jersey , Englewood cliffs , 3rd ed , 1965 .
6. John J . Macions , Sociology , New Jersey , Englewood cliffs, 4 th ed , 1993 .
7. ــ , Sociology , New Jersey, , Uppader sdle River , 8th ed , 2001 .
8. Julius Gould and William L . Kolb , A Dictionary of the Social Sciences , New York , A Division of Macmillan Publishing Co., Inc . 1964 .
9. Lewis A . Coser and Bernard Rosenberg , Sociological Theory, U . S . A , Macmillan publishing , 5th ed , 1982 .
10. L. T . Hobhouse , The Material Culture of Simpler People, London , 1964 .

11. Mobel A . Elliott , and Francis F . Merrill , Social Disorganization , New York , Harper & Brotiters publishers , 1961 .
12. Ralf Linton , The study of Man , New York , Appleton – Century , 1936 .
13. Richard T . Schaefer , and Robert P . Lamm , Sociology , New York , McGraw- Hill , 5th ed , 1995 .
14. R. K . Merton , Social Theory and Social Structure ,U . S . A , the free press , Glencoe , 11th ed, 1968 .
15. Rodny Stark , Sociology , Canada , Wadsworth , a Division of Thomson Learning , Inc , 8th ed , 2001 .
16. Soddy Kenneth , Identity Health and Value System , London, Tavistock , 1961 .
17. Tajfil Henri , Social Identity and Intergroup Relations , Cambridge university press , 1982 .
18. William F . Kenkel , Society in Action Introduction to Sociology , Harper & Row , Publishers , Inc , 2nd ed , 1980 .

المصادر الأجنبية من الانترنيت :

1. Arab development , why do the Arab lag behind ? 2002 : www. economist . com / display story . cfm ? story _ id = 121392 .
2. Crisis intention : www. fadaa org / services / resource _ center / just – facts / crisis . pdf .
3. Sociological Theory , Emile Durkheim on The Division of Labor in Society : ssr1.uchicago.edu/PRELIMS/Theory/durkheim.html - 75k –
4. The Iraq Crisis – An Overview : www. mideastweb . org / iraq . htm – 53 –

5. What is A Crisis :
www. strategics international . com / 4 endumont . htm .
6. What is Crisis Counseling ? 2007 :
www. crisis counseling . org / Handouts / what is crisis counseling . htm .

Sociology of Crisis

" Iraqi Society as a Model "

- A Theoretical Study -

A Dissertation Submitted by

Mazin Marsool Muhammed

To

The Council of the College of Arts in Baghdad
University in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Ph.D. in Sociology

Under the Supervision of

ABDUL MUNI'M ALI AL-HASANI, PH.D.

1429 A.H

2008 A.D.

ABSTRACT

A study of many deep crises that troubled a Society that has its history , cultural heritage and resources may be somewhat difficult , but not impossible . At least it may open wide horizons to search seriously on these crisis to find suitable remedies.

The present study involves a wide review of events that this Society has witnessed and that really contributed in creating what is called the crisis of disintegration and alienation for the people of this Society .

The chapters of this study have discussed all these events , starting with talking about the Arab Society and its crisis, considering that the Iraqi Society is part of it . The chapters have also shown the real reasons of the Iraqi Society crisis , what it embodies , and its results and effects on its people as a Society and on individuals as human beings living in a country that is rich in everything and that is inflicted by such crisis .

The results of the present study have shown that the Iraqi Society is currently an ill Society which the crises have made it one that needs a great leap to revive . The crisis of the Iraqi Society are correlated with the Arab Society crisis as one of its reasons , through the correlation and overlapping of their values , conditions and position . Other findings that the study have revealed are the similar points between the Iraqi and Arab Societies concerning suffering from the crisis which are represented by smashing and tearing of identity in these Societies , weak allegiance and

citizenship , hesitancy of the Iraqi and Arab personalities , as well as the weak predominant awkward governing policies .On the other hand , the points of difference vary from one Society to another , such as differing in the strength and intensity of the thing that they are similar in . For example , the nature of imperialistic and dominating forces differs from a Society to another , as the case is in the nature of the two Societies policy , individuals personalities in each , and other different conditions .

The combination of such crises made the Iraqi Society look as a divided – parts , smashed – identity , alien and disintegrated Society in most of its life sides . It also led to creating unconstant life , lack of loyalty to country , various conflicts , the entrance of Iraqi personality into a vortex of problems , unstability of situations and a great change in its life style , a matter that created what is called as silence complex and the Culture of fear in the Iraqi Society . All these factors generate a state of isolation and stagnancy as a result of past accumulations .

The present study has revealed the necessity of discussing the Iraqi Society crisis to suggest suitable strategies to confront it , and the necessity of applying several solutions to get rid of this crisis , like activation of heritage , Iraqi self – criticism rather than its whipping , practicing the intellectual and political multiplicity , dialogue and others acceptance .

The study has also shown that the structure of the Iraqi Society with its individuals , values and land contributed in

drawing its troubled portrait , in addition to other driving conditions . So , facing the crisis depends on those individuals themselves as well as the necessity of improving the conditions of this Society in order to revive and restart development , progress and prosperity .